

# احكام المرأة

## في الاسلام

على ضوء آراء المراجع العظام

الإمام روح الله الموسوي الخميني

السيد أبو القاسم الخوئي

السيد علي الحسيني الخامني

السيد علي الحسيني السيستاني

الميرزا جواد التبريزي



السيد قاضي الميلاني









أحكام المرأة  
في الإسلام



١٠٢  
١٥٣

الحكام المراد  
في الاسلام

على ضوء آراء البرجع العظيم

السيد تقي الدين

# أحكام المرأة في الاسلام

السيد مرتضى الميلاني



- الناشر: مدين
- الكمية: ١٤٠٠ نسخة
- الطبعة: الثالثة
- الهطبة: سرور
- تاريخ الطبع: ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.ق
- القطع وعدد الصفحات: وزيرى - ٤٩٢ صفحة

شابك : ٩٦٤-٦٦٤٢-٦٣-٢

عنوان الناشر: ايران - قم - شارع انقلاب - بناية ميلاد - رقم ٣٣٨ - تلفون: ٧٣٣٦٠١  
مركز التوزيع: ايران - قم - مجمع الامام المهدي (عج) - الطابق الأرضي  
رقم ١١٦, ١١٧ - تلفون: ٧٨٣٣٦٢٤

مكتبة قرآن



كافة حقوق الطبع محفوظة و مسجلة للنشر و مكتبة هديك



# بين الحمر والحمر

## الإهداء

إلى من فطمها الله وشيعتها من النار.  
إلى من زهر نورها لأهل السماء كما يزهر نور الكواكب لأهل الأرض.  
إلى البتول الطاهرة.  
إلى بنت النبي المصطفى ﷺ فاطمة الزهراء عليها السلام.  
أهدي كتابي هذا راجياً منها القبول.

باسمه تعالى

## كتاب أحكام المرأة

تأليف العلامة السيد مرتضى الميلاي  
حسب شهادة بعض الثقة الذي لاحظ  
جانبا منه مطابق لفتاوى السيد  
السيستاني



١٠ ذى القعدة ١٢٢٠

## المقدمة

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾.

الصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم النبيين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى أهل بيته الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. لقد شهد العالم الإسلامي إقبالاً واسعاً وخاصةً في جيل الشباب على معرفة الفكر الإسلامي في مختلف مجالاته.

وقد نشطت بحمد الله أقلام عديدة في عرض الثقافة الإسلامية، والنظريات الكبرى في الإسلام، وما تزال المكتبة الإسلامية بحاجة إلى المزيد من الدراسة العلمية والصحيحة لعرض الفكر الإسلامي في مختلف مجالات الساحة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وغيرها.

وإلى جانب هذا الإقبال الواسع على معرفة الثقافة الإسلامية كان هناك إقبال مماثل للتعرف على أحكام الشريعة فيما يخص جانب العبادات، والمعاملات، والعلاقات بين الناس، وهذا هو ما كان يتصدى لتدوينه علماءنا الكرام في كتبهم الفقهية المسماة بـ«الرسالة العملية».

ولكن هذه الرسائل العملية لم تفرد حقلاً خاصاً للمرأة في مختلف أحكامها،

بل سردت أحكام الشريعة في ميادينها المشتركة بين الرجل والمرأة فيما عدا أبواب خاصة جداً لا يشترك فيها الرجل.

وحيث كنّا نعتقد أنّ حقل المرأة يجب إعطاؤه المزيد من الاهتمام، وجدنا من المصلحة أن ندوّن كتاباً يتضمّن جميع المسائل الشرعية التي تختصّ بالمرأة في كلّ مراحل وأنماط حياتها، أو التي تشترك بها مع الرجل في المهمة منها أيضاً.

ومن هنا فقد عمدنا إلى جمع كلّ ما أتيج لنا من المسائل والاستفتاءات في هذا الحقل وفي جميع الأبواب الفقهية حسب الإمكان ومن الله التوفيق.

### منهج الكتاب:

اعتمدنا في الأصل على الرسائل العملية للإمام الخميني الراحل رحمه الله، فكان المتن في كتابنا هذا موافقاً للنصّ الوارد في كتاب «تحرير الوسيلة» لسماحته رحمه الله.

وقد ذكرنا وجوه الاختلاف مع المتن بشكل تام تقريباً على ضوء رأي سماحة آية الله العظمى السيّد السيستاني دام ظلّه الوارف، حيث عرضنا الكتاب على لجنة الاستفتاء لسماحته وقد بذل سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيّد محسن الهاشمي جهوداً متواصلة ومشكورة باستخراج وجوه الاختلاف في المسائل والاستفتاءات، فجزاه الله خير جزاء الدنيا والآخرة.

وأضفنا كذلك وجوه الاختلاف لبعض المسائل والاستفتاءات الضرورية والتي تمكّنا من الحصول عليها للمراجع العظام:

آية الله العظمى السيّد الخوئي رحمه الله.

آية الله العظمى السيّد وليّ أمر المسلمين السيّد الخامنئي دام ظلّه.

آية الله العظمى الشيخ ميرزا جواد التبريزي دام ظلّه.

وذكرنا المصادر في الهامش، ولم يحالفنا التوفيق في الحصول على الآراء الخلافية لباقي المراجع العظام، نسأل العليّ القدير أن يمينّ علينا في المستقبل لدرجها أيضاً إن شاء الله تعالى.



وقد بذلنا جهداً في تصنيف الأحكام المتعلقة بالمرأة على الأبواب التي تناسبها وعبرنا عن الباب بـ «الكتاب» مثل: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الصوم، وهكذا في جميع المسائل الفقهية المختصة بالمرأة.

### ملاحظات هامة:

١- ذكرنا بعض المسائل المستحدثة والاستفتاءات الضرورية منها والتي هي مورد ابتلاء المرأة اليومي بالنظر إلى المستجدات الاجتماعية مثل: أحكام الستر أمام المحارم والأجانب، والنظر إلى الأفلام، والصور، والفيديو، وأحكام علاقات الرجل مع المرأة، والزوجة مع زوجها، والاختلاط مع الأجانب، وغير ذلك. وقد اعتمدنا في بعض هذه المسائل على كتاب «أحكام علاقات المرأة مع الرجل»<sup>(١)</sup>.

٢- لم نوفق وللأسف لذكر وجوه الاختلاف مع المتن بشكل تام لكل المسائل والاستفتاءات على رأي المراجع العظام الثلاثة<sup>(٢)</sup> المذكورة أسماهم أعلاه، ولكن «ما لا يدرك كله لا يترك كله»، لذلك ذكرنا الاختلاف لبعض المسائل والاستفتاءات الضرورية حسب الإمكان، وعلى هذا فالمسائل والاستفتاءات التي لم نذكر لها مخالفاً لا تدلّ على مطابقتها لرأي الفقهاء الثلاثة المذكورين أعلاه.

٣- ذكرنا بعض المسائل المشتركة بين الرجل والمرأة الضرورية منها ولم نذكرها جميعاً لكثرتها وإمكان مراجعتها في الرسائل العملية، كما عنونا بعض المسائل المشتركة بعنوان المرأة بدل الرجل.

٤- ذكرنا وجوه الاختلاف في الاستفتاءات الموجودة على رأي سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه من الاستفتاءات المخطوطة والتي حصلنا عليها من دفتر سماحته في قم المقدّسة.

(١) اعداد السيد معصومي، المترجم للغة العربية.

(٢) الفقهاء الثلاثة هم: آيات الله العظمى السيد الخوئي رضى الله عنه والسيد الخامني دام ظلّه، والميرزا جواد التبريزي دام ظلّه، علماً أنّ آية الله العظمى السيد السيستاني حاولنا مطابقة آراءه مع المتن بشكل تام كما ذكرنا.

٥- لم تتمكّن من الحصول على وجوه الاختلاف في مسائل القضاء والحدود والديّات لساحة آية الله العظمى السيّد السيستاني، وذلك لعدم وجودها في متناول الأيدي، إلّا القسم القليل من بعض الاستفتاءات المخطوطة، وعلى هذا فإنّ المتن من كتاب القضاء والشهادات والحدود لا يتطابق مع رأي سماحته بشكل تام.

٦- إلحقتنا في نهاية الكتاب مجموعة من الاستفتاءات الضرورية المشتركة بين الرجل والمرأة، وبعض الاصطلاحات الفقهية على رأي سماحة آية الله العظمى السيّد السيستاني دام ظلّه، حيث نقلناها من كتاب «الفقه للمغترّبين» والتي هي مورد ابتلاء كثير من الأخوة والأخوات المهاجرين في الدول الأوروبية والإسلامية.

٧- العبارات التي وضعت بين قوسين هي من شرح الكاتب للتوضيح.

٨- نرجو من كافة الأساتذة والأفاضل وكلّ من يعثر على خطأ أو إشكال أو زيادة أو نقيصة في المسائل الشرعية والاستفتاءات إخبارنا بذلك على العنوان المذكور أدناه لتلافيه ولكم من الله التوفيق والثواب الجزيل.

ولا يفوتني في الختام أن أقدم شكري الجزيل ودعائي المستمرّ لكلّ الأخوة الأفاضل الذين ساهموا وبذلوا الجهد الجهد لإخراج هذا الكتاب، تصحيحاً، وتنظيماً، وتبويباً، كما أقدم شكري الجزيل للأساتذة الأفاضل حجج الإسلام في لجنة استفتاءات آية الله العظمى السيّد السيستاني في قم المقدّسة، على مساعدتنا في قبولهم تطبيق المتن على آراء سماحته دام ظلّه، حفظهم الله تعالى جميعاً وتقبّل أعمالهم بأحسن القبول.

وختاماً أسأل الله عزّ وجلّ أن يتقبّل هذا العمل القليل والجهد المتواضع بقبول حسن ممّن ساهم فيه.

ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.

السيد مرتضى الميلاني

قم المقدّسة: ص. ب. ٤٧٩-٣٧١٨٥

تلفن: ٠٢٥١-٧٣٤٤٥٠

تلفكس: ٠٢٥١-٧٣٦١٦١

## كتاب التقليد

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ١: يجب على كلِّ مكلف غير بالغ مرتبة الاجتهاد في غير الضروريات من عباداته ومعاملاته ولو في المستحبات والمباحات أن يكون، إمّا مقلّداً أو محتاطاً بشرط أن يعرف موارد الاحتياط، ولا يعرف ذلك إلا القليل.

مسألة ٢: عمل الجاهل المقصر المنتفت من دون تقليد باطل، إلا إذا أتى به برجاء درك الواقع وانطبق عليه أو على فتوى من يجوز تقليده، وكذا عمل الجاهل القاصر أو المقصر الغافل مع تحقّق قصد القربة صحيح إذا طابق الواقع أو فتوى المجتهد الذي يجوز تقليده.

مسألة ٣: لا يجوز تقليد المرأة، لأنّ من شروط المقلّد الذكورة.

مسألة ٤: إذا بلغت البنت وجب عليها أن تُقلّد المجتهد الجامع للشرائط.

## شروط المُقلِّد:

مسألة ٥: يجب أن يكون المرجع للتقليد عالماً مجتهداً عادلاً ورعاً في دين الله، بل غير مكبَّ على الدنيا، ولا حريصاً عليها وعلى تحصيلها جاهاً ومالاً على الأحوط - وجوباً - وفي الحديث: «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه».

مسألة ٦: يثبت الاجتهاد: بالاختبار، وبالشياخ المفيد للعلم، وبشهادة العدلين من أهل الخبرة، وكذا الأعلمية، ولا يجوز تقليد من لم يعلم أنه بلغ مرتبة الاجتهاد وإن كان من أهل العلم.

مسألة ٧: يجب تقليد الأعلّم مع الإمكان على الأحوط، ويجب الفحص عنه، وإذا تساوى المجتهدان في العلم أو لم يعلم الأعلّم منهما تخيّر بينهما.

مسألة ٨: يشترط في مرجع التقليد: البلوغ، والعقل، والإيمان، والذكورة، والاجتهاد، والعدالة، وطهارة المولد، والحياة، فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً.

## إستفتاءات في أحكام التقليد:

س ١: هل يجوز تقليد الزوجة والأبناء تبعاً لرب العائلة؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يجوز التبعية في التقليد.

استفتاءات الفارسي: ج ١ ص ١٣ س ٢٤

س ٢: كيف يتم تقليد المرأة المتزوجة؟ وهل يحق لها أن تقلد مجتهداً غير الذي يُقلده زوجها، وإذا كان يحق لها ذلك فهل فيه منافاة لإطاعة الزوج؟

ج: الإمام عليه السلام: المرأة مستقلة في التقليد، ولكن يجب عليها إطاعة زوجها في المسائل الزوجية، ولا يحق لها الخروج من بيتها بدون إذن الزوج.

س ٣: هل يحق للمرأة أن تصل إلى مقام الاجتهاد «وتصبح مجتهدة» أم لا؟  
نرجو توضيح ذلك؟

ج: الإمام عليه السلام: يمكن أن تصل المرأة إلى درجة الاجتهاد، ولكن لا يحق لها أن تكون مرجع تقليدٍ للآخرين.

نفس المصدر: س ٥٤

س ٤: ستبلغ ابنتي سنَّ التكليف بعد عدة أسابيع تقريباً، ويجب عليها آنذاك اختيار مرجع تقليد، وحيث أن إدراك هذا المطلب مشكل لها، تفضلوا علينا بما يجب فعله؟

ج: الخامنئي: إذالم تلتفت هي إلى وظيفتها الشرعية في هذا المورد فتكليفك بالنسبة لها هو التذكر والإرشاد والتوجيه.

أجوبة الاستفتاءات: س ٤

## مسائل في أحكام البلوغ:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٩: يتحقق البلوغ للأنثى بعد إكمال تسع سنين قمرية.

مسألة ١٠: إذا شكّت الصبيّة في بلوغها تبني على عدم البلوغ حتى يحصل

اليقين ببلوغها.

مسألة ١١: إذا أكملت البنت تسع سنين تصبّح مكلفة بجميع الأحكام

الشرعية من حلال وحرام، ويجب عليها أداء الفرائض الواجبة من صلاة وصيام

وحج و... وكذلك يجب عليها الإبتعاد عن المحرمات ....

## إستفتاءات في أحكام البلوغ:

س ٥: ما الحكم إذا شككنا في بلوغ الصبي والصبيّة سن التمييز أو عدمه؟

ج: الإمام عليه السلام والخامنّي: له حكم الصبي والصبيّة غير المميز.

أحكام وعلاقات المرأة ص ٥٤ س ٥١

س ٦: ما المراد بسن التمييز؟

ج: الإمام عليه السلام والخامنّي: هو السن الذي يدرك فيه الأطفال العلاقة بين

الرجل والمرأة، والذي يميز فيه الحسن عن القبيح بين الرجل والمرأة<sup>(٢)</sup>.

نفس المصدر: ص ٤٢ س ٣٤

(١) النور: ٥٩.

(٢) السيستاني: وقد يكون غيره فهو يختلف باختلاف الموارد.

## كتاب الطهارة

مسائل في أحكام الطهارة والنجاسة:

قال تعالى: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ...﴾<sup>(١)</sup>.

نظراً لمورد ابتلاء المرأة في مسائل الطهارة والنجاسة في غسل وتطهير الملابس والأواني والسجاد لذا نذكر بعض المسائل المهمة بهذا الخصوص بشكل مختصر.

مسألة ١٢: يجب التطهير بالماء الطاهر، أو بوسائل أخرى أحياناً كالأرض، من الحدث والخبث .

الحدث: هو القذارة المعنوية فلا يدرك بالحس، وهو على قسمين:

الحدث الأصغر: مثل خروج الريح وكل مبطل للوضوء، فهو يوجب الوضوء أو التيمم مع عدم وجود الماء أو عدم التمكن من استعماله ...

الحدث الأكبر: مثل الجنابة («والحيض والنفاس»، فهو يوجب الغُسل أو

التيمم بالشروط المذكورة آنفاً ...

**العُثْبُ:** هو النجاسة الطارئة على الجسم من بدن الإنسان وغيره، مثل: البول، والدم، والغائط، والميتة وغيرها من الخبائث - المادية - ويمكن تطهير محل الملاقاة بالماء الطاهر أو بوسائل أخرى أحياناً<sup>(١)</sup>.

**مسألة ١٣:** إذا أصاب البدن أو اللباس دم الحيض أو النفاس أو الإستحاضة أو دم نجس العين والميتة على الأحوط في دم الاستحاضة وما بعدها فلا تجوز الصلاة فيه<sup>(٢)</sup> حتى لو كان بقدر رأس الأبرة، أما غيرها فإن كانت سعته أقل من عقد السبابة وأصاب البدن أو اللباس فلا بأس من الصلاة فيه.

**مسألة ١٤:** لا يحكم بنجاسة شيء أو بطهارة ما ثبتت نجاسته إلا باليقين أو إخبار ذي اليد<sup>(٣)</sup>، أو بشهادة عدلين<sup>(٤)</sup>، فلا يثبت الحكم بالظن ولا بالشك.

**مسألة ١٥:** المتنجس ببولغ الكلب فطهيره يتم أولاً بالتعفير<sup>(٥)</sup>، وبعد ذلك يصب عليه الماء مرتين<sup>(٦)</sup>.

**مسألة ١٦:** ثوب المربية للطفل<sup>(٧)</sup>، أمّا كانت أو غيرها، فانه معفو عنه في الصلاة إن تنجس ببول الطفل الرضيع<sup>(٨)</sup> والأحوط أن تغسل ثوبها كل يوم لأول صلاة ابتلت بنجاسة الثوب فتصلي معه الصلاة بطهر، ثم تصلي فيه بقية الصلوات من غير لزوم التطهير. هذا إذا لم يوجد عندها ثوب آخر، ولا يتعدى الحكم من

(١) راجع الرسائل العملية تجدها مذكورة بشكل مفصل.

(٢) السيستاني: على الأحوط في غير الحيض.

الخوني: على الأحوط في الدماء الثلاثة.

(٣) السيستاني: إذا لم يكن متهماً.

المراد بذي اليد كل شيء كان في يده، مثال: إذا قالت الزوجة أو الخادمة بنجاسة الأواني أو أخبرت المربية بنجاسة الطفل كفى في الحكم بنجاسة ذلك الشيء.

(٤) السيستاني: إذا شهدا بالسبب.

(٥) التعفير: هو مسح الأتية بالتراب الخالص أولاً ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج منه عن اسم التراب.

(٦) السيستاني: ثلاث مرّات حتى في الكرّ والجاري على الأحوط وجوباً إذا كان إناءً.

(٧) السيستاني: لم يثبت له خصوصية فالمناط في العفو فيه تحقق الحرج الشخصي في غسله.

(٨) الخوني: للطفل الذكر.



البول إلى غيره «من الغائط والدم» ولا من الثوب إلى البدن، «فلا تجوز الصلاة في مثل ذلك».

مسألة ١٧: الفراش النجس إذا وصل المطر إلى جميعه ونفذ في جميعه يظهر ظاهراً وباطناً ولا يحتاج إلى العصر والتعدد ولو أصاب بعضه يظهر ما أصابه، ولو أصاب ظاهره ولم ينفذ فيه يظهر ظاهره فقط هذا مع إزالة عين النجاسة.

مسألة ١٨: إذا تنجس الثوب وأريد تطهيره فيجب أولاً إزالة عين النجاسة ثم إن طهرته بالماء القليل فيجب فيه العصر أو الغمز أو ما يقوم مقامه وكذلك يجب التعدد<sup>(١)</sup> أي غسله مرتين وإن أرادت تطهيره بالماء الجاري أو الكر فالأحوط<sup>(٢)</sup> فيه العصر أو الغمز أو ما يقوم مقامه ولا يحتاج فيه إلى التعدد بل يكفي المرة الواحدة<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١٩: يعتبر في التطهير بالماء الجاري أو الكر مرة واحدة بعد إزالة النجاسة. ويعتبر في التطهير بالماء القليل التعدد مرتين بعد إزالة النجاسة فيما إذا تنجس بالبول - وفي غير الآنية - والمتنجس بغير البول إن لم يكن آنية يجزي المرة الواحدة فيه بعد إزالة عين النجاسة - ولا يكفي بما حصل به الإزالة -.

مسألة ٢٠: يجب غسل الاناء سبغاً، لموت الجرذ ولشرب الخنزير، ولا يجب التعفير، نعم هو أحوط في الثاني قبل غسله سبغاً.

مسألة ٢١: إذا غسلت المرأة الثوب المتنجس ثم رأت بعد ذلك فيه شيئاً من الأشنان «مسحوق الغسيل» ونحوه، فإن علمت بعدم منعه عن وصول الماء إلى الثوب فلا اشكال، - «أي فإن علمت بعدم منع الأشنان من وصول الماء إلى الثوب والاشنان فلا اشكال في طهارة الثوب».

(١) السبستاني: ولا يجب التعدد في تطهير غير الثوب واليد إذا تنجس بالبول بل يكفي استيلاء الماء عليه.

(٢) السبستاني: فلا يعتبر.

(٣) السبستاني: في غير الثوب والبدن المتنجسين بالبول إذا طهراً بغير الجاري.

مسألة ٢٢: الشمس من المطهرات أيضاً، فانها تطهر الأرض وكل ما لا ينقل كالأبنية، وما<sup>(١)</sup> إتصل بها من الأخشاب، والأبواب، والنوافذ وغيرها، ويعتبر في تطهيرها إزالة عين النجاسة وان تكون رطبة ثم تجففها الشمس بلا واسطة الرياح<sup>(٢)</sup> أو غيرها.

مسألة ٢٣: الكافر إذا أسلم يتبعه ولده في الطهارة<sup>(٣)</sup>، أباً كان (الكافر) أو جداً أو أمماً، (بمعنى إذا أسلمت الأم الكافرة يتبعها ولدها الصغير قبل البلوغ).

مسألة ٢٤: عرق الجنب من الحرام طاهر، ولكن لا تجوز الصلاة فيه<sup>(٤)</sup> إذا أصاب بدنه أو لباسه على الأحوط وجوباً.

مسألة ٢٥: الأواني إذا تتجست لا تحتاج إلى التعدد إذا طهرت بماء المطر<sup>(٥)</sup>، نعم يجب فيه التعفير أولاً كالماء القليل إذا ولغ فيها الكلب.

### إستفتاءات في أحكام النجاسات والطهارة:

س ٧: بعض النساء لديهن وسواس في مسائل النجاسة والطهارة، ولا يعملن بفتوى المقلد، فما هو حكمهن في هذه الحالة؟  
ج: الإمام عليه السلام: لا يجوز ذلك ويجب أن يبتعدن عن الوسوسة.

الاستفتاءات الفارسي: ج ١ ص ١٠٩ س ٢٩٣

(١) السيستاني: في طهارتها وما بعدها بها بذلك إشكال.

الخوني: وفي تطهير الحصر، والبواري بها، إشكال بل منع.

(٢) السيستاني: بل ومعها إذا استند التجفيف إلى الشمس.

(٣) السيستاني: بشرط كونه محكوماً بالنجاسة تبعاً لا بها أصالة ولا بالطهارة كذلك كما لو كان مميزاً واختار الكفر أو الإسلام ويختص الحكم بما إذا كان مع من أسلم بأن يكون تحت كفاله ورعايته بل وأن لا يكون معه كافر أقرب منه إليه.

(٤) السيستاني: وتجوز الصلاة فيه على الأظهر وإن كان الأحوط الاجتناب عنه. منهاج مس ٤٠٩.

الخوني والقبريزي: ولكن لا تجوز الصلاة فيه على الأحوط الأولى. منهاج مس ٤٠٨، مسائل المنتخبة مس ١٥٤.

(٥) السيستاني: ويجب التلث فيه على الأحوط كغيره من الماء الكثير.

س ٨: العطور المستوردة من الخارج - النسائية منها والرجالية - إذا لم يعلم الانسان وجود كحول فيها هل هي نجسة أم طاهرة؟

ج: الإمام عليه السلام: محكمة بالطهارة<sup>(١)</sup>.  
نفس المصدر: ص ١٠٠ س ٢٦٢

س ٩: تنجس قسم من السجاد بالبول وخرج من الطرف الآخر، وتنجست الأرض أيضاً، فإذا صببنا الماء الجاري من الأنبوب «لولة الماء» على المكان النجس وخرج الماء من الطرف الآخر واتصل بالأرض، هل يظهر القسم المتنجس من السجاد مع الأرض أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: من أجل تطهير الفرش يجب أن يُصبَّ عليه الماء الجاري ويخرج من الطرف الآخر وبذلك يظهر كلا الوجهين، وأما أرض الغرفة فيجب تطهيرها مستقلاً عن الفرش.  
نفس المصدر: ص ٣٢٢

س ١٠: هل تطهر الملابس عند غسلها في أي نوع من الغسالات المنزلية أم لا؟ وماهي شروط تطهيرها؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا أزيلت عنها عين النجاسة وصبَّ<sup>(٢)</sup> عليها من ماء الأنبوب مرة واحدة أو مرتين من الماء القليل تصبح طاهرة.  
نفس المصدر: ص ٣٢٧

س ١١: الغسالات الكهربائية يجتمع فيها الماء من الأنبوب المتصل بالكُر داخل مخزن الغسالة، وتوضع الملابس فيها، وبعد ذلك ينقطع الماء، وبعد غسل الملابس يخرج ذلك الماء من الملابس بواسطة الضغط، هل تصبح الملابس طاهرة في نظر الشارع أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: بعد زوال عين النجاسة إذا غسلت الملابس بالماء القليل مرتين وانفصلت عنها الغسالة تصبح طاهرة.

نفس المصدر

(١) السيستاني: وإن اشتملت عليه.

(٢) السيستاني: وأستولى الماء عليها طهرت في غير المتنجسة بالبول فيجب فيها التعدد.

س ١٢: هل يجب بعد غسل القماش المتنجس بالماء الجاري أو الكر عصره خارج الماء ليظهر أم أنه يظهر بعصره داخل الماء.

ج: الخامنئي: لا يشترط في تطهير القماش وأمثاله بالماء الجاري أو الكر العصر، بل يكفي في ذلك أي عمل يوجب خروج الماء الداخل، ولو كان مثل التحريك العنيف.

س ١٣: في حالة غسل الملابس المتنجسة بالماء الكثير هل يجب العصر أو يكفي إستيلاء الماء على محل النجاسة بعد زوالها؟

ج: الخامنئي: يكفي إستيلاء الماء عليها وخروجه عنها ولو بمعونة الحركة داخل الماء الكثير، ولا يشترط العصر.

س ١٤: عندما نريد غسل البساط المتنجس بماء الأنبوب المتصل بالحنفية، فهل يظهر بمجرد وصول ماء الأنبوب إلى المحل المتنجس؟ أم يجب فصل ماء الغسالة عنه؟

ج: الخامنئي: لا يشترط في التطهير بماء الأنابيب فصل ماء الغسالة، بل يظهر بمجرد وصول الماء إلى المكان المتنجس بعد زوال عين النجاسة وانتقال الغسالة من موضعها.

س ١٥: هل الشمس من المطهّرات؟ وإذا كانت من المطهّرات فما هي شروط تطهيرها؟

ج: الخامنئي: الشمس تُطهّر الأرض وكل ما لا ينتقل مثل البناء وما اتصل بالبناء، وما أثبت فيه كالأخشاب والأبواب ونحوهما، بإشراق الشمس عليها بعد زوال عين النجاسة عنها، وبشرط أن تكون حال إشراق الشمس عليها رطبة.

نفس المصدر، س ٨٦

س ١٦: ما هو حكم يد الطفل الرطبة، وريقه، وسوره، إذا كان لا يزال يُنجّس نفسه؟ وما هو حكم الأطفال الذين يضعون أيديهم الرطبة على أرجلهم؟

ج: الخامنئي: مالم يحصل اليقين بالتنجس يحكم بالطهارة.

نفس المصدر، س ٢٩٧

س ١٧: يرى بعض الفقهاء نجاسة أهل الكتاب والبعض يرى طهارتهم فما هو رأي ساحتكم؟

ج: الخامنئي: النجاسة الذاتية لأهل الكتاب غير معلومة، بل نرى أنهم محكومون بالطهارة ذاتاً.

نفس المصدر، س ٣٢٥

س ١٨: إذا وُضع ثوب أو بساط يصعب عصره في حوض أو طشت واستولى الماء الكثير عليهما ثم غُمزا باليد أو بالقدم ثم وضعاً على الحبل وتقاطر الماء منها مدة دون أن يُعصرا، فهل يكفي ذلك، أم لا بدّ من عصرهما أولاً ثم وضعهما على الحبل؟

ج: الخوئي: يكفي ذلك، ولا يحتاج إلى العصر بعد ذلك في تحقق الغسل. السيستاني: لا يجب العصر لطهارة الغسالة في مفروض السؤال. التبريزي: العصر في كل متنجس بحسبه، فلو غمز باليد أو بالقدم بحيث يخرج الماء منها بالمقدار المتعارف خروجه بالدلك، فهذا يكفي في تطهيرهما.

صراط النجاة: ج ١ س ٣٥

س ١٩: عندما توضع الثياب والملبوسات في الغسالة الكهربائية وتجري عليها المياه الكريّة مع تطهير داخل الغسالة بشكل كامل، ثم تُدار الغسالة لتخرج أكثر المياه بالشكل الذي يُسمى عصراً «طبعاً» بعد انقطاع الماء الكريّ عنها، هل تكفي هذه الطريقة في التطهير مع العلم أن العصر في الغسالة لا يتم بشكل الضغط على الثياب بل بواسطة قوة دوران الغسالة أو ما شابه ذلك؟

ج: الخوئي: إذا تحقق نتيجة العصر (الدوران) خروج ما جذبه الثوب في الغسالة كفي في صدق العصر.

التبريزي: يضاف إلى جوابه ﷺ... لكن لا بد من مراعاة سائر شرائط التطهير

من التعدد<sup>(١)</sup> وغيره.

نفس المصدر: س ٣٦

س ٢٠: ما حكم طهارة النخط - وهو سائل يحيط بالجنين في الرحم - إذا خرج حين الولادة أو قبلها مع الدم أو بدونه؟  
ج: الخوئي والتبريزي: إن لم يصاحب الدم فظاهر والآ فَنَجَسَ بذلك، والله العالم.

نفس المصدر: س ٣٩

س ٢١: هل تستبرئ المرأة بعد التبول؟ وما هو حكم البلل المشتبه الخارج منها؟

ج: التبريزي: لا يوجد استبراء للمرأة بعد التبول، والأولى لها أن تتنحج وتعصر فرجها عرضاً ثم تغسله، وإذا وجدت رطوبة وشكّت بأنه بول أم لا فهو طاهر ولا يبطل الوضوء ولا الغسل.

توضيح المسائل الفارسي ص ١٦

س ٢٢: هناك ثياب سميكة لا تعصر بسهولة فكيف يتم تطهيرها؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا خصوصية للعصر، فإن الفرض وصول الماء وخروجه منها بعد الوصول ولو بوضع شيء ثقيل عليها أو سحقها بالرجل، وكل ما يعيد رد الماء عنها بعد أن يغمسها بالماء<sup>(٢)</sup>.

صراط النجاة: ج ١ س ٤٢

س ٢٣: الأطفال قبل البلوغ غير مكلفين، فهل يجوز أن نعطيهم طعاماً نجساً أو منتجساً كالحليب أو لحم الميتة بلا ضرورة أو عذر، مع أنه لا أثم عليهم لعدم تكليفهم؟

(١) السيستاني: في المتنجس بالبول وغيره.

(٢) السيستاني: وفي الكثير يكفي الاستيلاء فقط.

ج: الخوئي والتبريزي: لا يجوز إعطائهم من لحوم الميتة نجسة أو غير نجسة ولا الخمر أو الخنزير، ولا بأس ولا إثم بإعطائهم غير ذلك مما ليس فيه ضرر عليهم.

السيستاني: لا يجوز إطعامهم النجس إذا كان مضرّاً بهم بحدّ يكون خطراً على أنفسهم أو ما بحكمه وكذا مثل المسكر ممّا ثبت مبغوضية نفس العمل وأمّا المتنجّس فيجوز إطعامهم إياه مع عدم المنافاة لحقّ الحضانة والولاية.

نفس المصدر: س ١٠٧١

## مسائل في أحكام الوضوء:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (١).

مسألة ٢٦: إذا كان على أعضاء الوضوء جرم يمنع من وصول الماء يجب إزالته مثل صبغ الأظافر والدهن والمكياج وحمرة الشفاه وغير ذلك..

مسألة ٢٧: إذا كان شعر المرأة الذي منبته الرأس طويلاً بحيث يتجاوز عن حدود مقدم الرأس، لا يجوز المسح على ذلك المقدار المتجاوز، سواء كان مسترسلاً أو مجتمعاً في المقدم.

مسألة ٢٨: خروج الريح من قبل المرأة لا يبطل الطهارة.

مسألة ٢٩: استحاضة المرأة مبطل لوضوئها. (أي إذا كانت المرأة على وضوء وطرأت عليها الاستحاضة يبطل وضوؤها).

## إستفتاءات في أحكام الوضوء:

س ٢٤: إذا كانت القلادة منقوشاً فيها شعار الجمهورية الاسلامية «الله» هل يجوز للمرأة لبسها وسمّها «بدون وضوء»؟

ج: الإمام عليه السلام: لا مانع من لبسها ولكن الاحتياط أن لا تمسها بدون طهارة.

استفتاء الفارسي: س ٨١

س ٢٥: بعض النساء يدعين بأن وجود الصبغ على الأظافر لا يمنع من الوضوء، وأنه يجوز المسح على الجORB الشفاف، فما هو رأيكم الشريف؟



ج: الخامثي: إذا منع الصبغ من وصول الماء إلى الأظافر فالوضوء باطل، والمسح على الجوارب غير صحيح مهما كان شفافاً. استفتاءات: س ١١٧

س ٢٦: هل اللون الاصطناعي الذي تستعمله النساء في تلوين شعر رؤوسهنّ وحواجبهنّ مانع عن الوضوء والغسل أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام والخامثي: إذا لم يكن له جرمٌ يمنع من وصول الماء إلى الشعر، وكان مجرد لون فالوضوء والغسل صحيحان. نفس المصدر: س ١١٤

س ٢٧: الرجاء بيان الفرق بين وضوء النساء ووضوء الرجال؟

ج: الخامثي: لا فرق بين المرأة والرجل في أفعال وكيفية الوضوء إلا أنه يستحب للرجل عند غسل الذراعين أن يبدأ بظاهرهما، ويستحب للمرأة أن تبدأ بباطنهما. نفس المصدر: س ١٥٠

س ٢٨: ماهو حكم وضوء المرأة والرجل الأجنبي ينظر إليها، وإذا انحصر وضوؤها بحضوره فكيف يكون الأمر؟

ج: السيستاني: وضوؤها صحيح وإن وجب عليها التيمم لو انحصر الحال بذلك. استفتاء مخطوط

س ٢٩: لو كان شعر «رأس المرأة» كثيراً فهل يجوز لها أن تدخل يدها في الشعر النابت في المقدمة من الأسفل إلى الأعلى، وتمسح من الأعلى إلى الأسفل، مع علمها بأن رطوبة المسح تغلب على الرطوبة المتكونة من حال إدخال يدها في الشعر؟

ج: الخوئي: إن كانت رطوبة المسح غالبية بحيث تنمحي الأولى في الثانية فلا بأس بتلك الكيفية. صراط النجاة: ج ٢ س ٥٣

مسائل في أحكام الغُسل:

قال تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا...﴾ (١).

مسألة ٣٠: الأغسال الواجبة ستة، ثلاثة منها مشتركة بين الرجل والمرأة

وهي:

غسل الجنابة، وغسل مسّ الميت، وغسل الأموات.

وثلاثة منها خاصة بالمرأة وهي:

غسل الحيض، وغسل النفاس، وغسل الاستحاضة.

غسل الجنابة:

مسألة ٣١: سبب غُسل الجنابة أمران، أحدهما خروج المني، وثانيهما الجماع.

مسألة ٣٢: في علامة خروج المني للمرأة، كفاية حصول الشهوة (٢)، ولا

ينبغي ترك الاحتياط في المرأة بضم الوضوء إلى الغسل لو لم يكن مسبوقاً بالطهارة.

بل الأحوط مع عدم اجتماع الثلاث (الدفق والشهوة وفتور الجسد) الغسل

والوضوء إذا كان مسبوقاً بالحدث الأصغر والغسل وحده إن كان مسبوقاً

بالطهارة.

مسألة ٣٣: لو خرج من المرأة مني الرجل «بعد الغُسل من الجنابة» لا يوجب

جنابتها إلا مع العلم باختلاطه بمنيها.

مسألة ٣٤: تتحقق الجنابة بغيوبة الحشفة في قبل المرأة أو دبرها وإن لم ينزلا.

(١) المائدة: ٦.

(٢) السيستاني: وأما المرأة فالماء الخارج من قبلها بشهوة موجب للجنابة ولا أثر لما خرج بغير شهوة على

الظاهر. منهاج ص ٦١.

مسألة ٣٥: إذا تحرك المنيُّ عن محله في اليقظة أو النوم بالاحتلام لا يجب الغسل ما لم يخرج.

مسألة ٣٦: المرأة تحتلم كالرجل، ولو خرج منها المني حينئذ وجب عليها الغسل، والقول بعدم احتلامهنَّ ضعيف.

مسألة ٣٧: يلحق بالمساجد في حرمة المكث فيها للمجنب والمحائض المشاهدُ المشرفة على الأحوط<sup>(١)</sup> وأحوط من ذلك إلحاقها بالمسجدين كما أنَّ الأحوط فيها إلحاق الرواق بالروضة المشرفة.

مسألة ٣٨: غسل الجنابة له كفتان.

الأولى: الارتماسي: وهو تغطية البدن في الماء مقارناً للنية.

الثانية: الترتيبي: هو عبارة عن غسل تمام الرأس، وفيه العنق مدخلة لبعض الجسد معه من باب المقدمة، ثم تمام النصف الأيمن مدخلة لبعض الأيسر وبعض العنق معه من باب المقدمة أيضاً، ثم تمام النصف الأيسر مدخلة لبعض الأيمن والعنق كذلك<sup>(٢)</sup>، وتدخل العورة والسرة في التنصيف المذكور، فيغسل نصفها الأيمن مع الأيمن ونصفها الأيسر مع الأيسر إلا أنَّ الأولى غسلها مع الجانبين.

مسألة ٣٩: يحرم على الجنب أمور منها:

١ - مسّ كتابة القرآن، ومسّ اسم الله تعالى وسائر أسمائه وصفاته المختصه به<sup>(٣)</sup>، وكذا مسّ أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام على الأحوط<sup>(٤)</sup>.

٢ - دخول المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ وان كان بنحو الإجتياز.

(١) السيستاني: ولا يجري الحكم في أروقتها فيما لم يثبت كونه مسجداً كما ثبت في بعضها.

(٢) الخوئي، السيستاني، التبريزي: الأحوط وجوباً فيه أن يغسل أولاً تمام الرأس والرقبة، والأظهر أنه لا ترتيب بين الطرفين الأيمن والأيسر فيجوز غسلها معاً أو بأية كيفية أخرى. المسائل المنتخبة، ص ١٩ المنهاج:

ص ٥٠، المنهاج: ص ٦٦.

(٣) السيستاني: على الأحوط فيهما.

(٤) السيستاني: الأولى.

٣- المكث في غير المسجدين من المساجد، بل مطلق الدخول فيها إن لم يكن ماراً بأن يدخل من باب ويخرج من آخر أو دخلت فيها لأجل أخذ شيء منها<sup>(١)</sup> فإنه لا بأس به.

٤- وضع شيء في المساجد<sup>(٢)</sup> وإن كان من الخارج أو في حال العبور.

٥- قراءة سور العزائم الأربع - وهي: اقرأ، والنجم، والم تنزيل، الم السجدة، ولو بعضاً منها حتى البسملة بقصد إحداها<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٤٠: لا ترتيب في نفس العضو فيجوز مثلاً الابتداء من الرقبة ثم الرأس وكذلك لا تجب الموالاة في الغسل الترتيبي فلو غسلت رأسها ورقبتها في أول النهار والأيمن في وسطه والأيسر في آخره صح.

مسألة ٤١: الظاهر أن ماء غسل المرأة «أي أجرة الحمام» من الجنابة والحيض والنفاس وكذلك أجرة تسخينه إذا احتاجت إليه على زوجها<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٤٢: يجب غسل ما تحت الشعر من البشرة، وكذلك الشعر الدقيق الذي يُعد من توابع الجسد، والأحوط وجوباً غسل الشعر مطلقاً،<sup>(٥)</sup> «حتى شعر المرأة الطويل».

مسألة ٤٣: إذا اجتمعت أغسالٌ متعددة واجبة ومستحبة<sup>(٦)</sup> مثل: «جنابة وحيض وجمعة» فإن نوت الجميع بغسل واحد صح وكفى عن الجميع مطلقاً، فإن

(١) السيستاني: الأظهر عدم جوازه.

(٢) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٣) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٤) الخوني: عليها لا على زوجها. منهاج مس ١٩٠.

السيستاني: على الزوج على الأظهر. منهاج مس ١٩٠.

(٥) السيستاني: ولا يجب غسل الشعر إلا ما كان من توابع البدن، كالشعر الرقيق، منهاج ص ٦٦.

(٦) يصح غسل الجمعة ويجزي عن غسل الجنابة والحيض إذا كان بعد النقاء على الأقوى «أي بعد أن تطهر من الحيض»، وكذلك جميع الاغسال الزمانية والمكانية المستحبة والتي ثبت استحبابها بدليل معتبر مثل: غسل العيدين، ويوم التروية، ودخول الحرم وغيرها مما ذكر في الرسائل العملية، كل هذه الاغسال تجزئ عن الوضوء، وذلك عند آيات الله العظام، السيد الخوني، والسيد السيستاني، والتبريزي. منهاج: ج ١ مس ٢١٠.

كان فيها غسل الجنابة لا حاجة إلى الوضوء بالنسبة للاغسال المشروطة بالوضوء، وإلا وجب الوضوء<sup>(١)</sup> قبل الغسل أو بعده<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٤٤: لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة آيات السجدة، وكذلك إذا قرأت دعاء كميل يجب ان لا تقرأ «أفن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستون» لانه جزء من سورة<sup>(٣)</sup> الم السجدة<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٤٥: لو أحدثت المرأة بالأصغر في أثناء الغسل لم يبطل على الأقوى<sup>(٥)</sup>، لكن يجب الوضوء بعده.

### إستفتاءات في أحكام الأغسال:

س ٣٠: ماهو حكم من كانت تجهل باحتلام المرأة، وكانت تؤدي أحكامها العبادية بدون غُسل؟

ج: الإمام<sup>عليه السلام</sup>: إذا لم يكن عندها يقين بالجنابة لا يجب قضاء الصلاة، وعلى كل الأحوال لا يجب قضاء الصوم.

استفتاءات الفارسي مس ٩٣ ص ٥١

س ٣١: هل المرأة تجنب بدون عملية الجماع أم لا؟<sup>(٦)</sup> وإذا أجنبت هل يجب عليها غسل الجنابة؟

(١) آيات الله العظام: الخوثي، السيستاني، التبريزي: بل الاظهر عدم الحاجة إلى الوضوء مطلقاً في غير الاستحاضة المتوسطة.

(٢) السيستاني: وكذا إذا نوت واحداً منها كفى عن الجميع في غير غسل الجمعة فأجزاء أي غسل عنه وإن كان واجباً من دون نيته ولو إجمالاً محل إشكال وكذا الأغسال الفعلية سواء كانت للدخول في مكان خاص كالحرمين أو للاتيان بفعل خاص كالاحرام، فإنه لا يبعد أن يقبل فيها قصد الفعل الخاص.

(٣) العروة الوثقى: ج ١ ص ٢٨٨ مس ٥

(٤) السيستاني: لكن الأقوى اختصاص الحرمة بقراءة آيات السجدة منها.

(٥) الخوثي: يجب إعادة الغسل، والأحوط استحباباً ضمّ الوضوء إليه، لكن يجب الوضوء بعده على الأحوط.

(٦) الخوثي: نعم تجنب المرأة بالاحتلام.

التبريزي: نعم... ولكن لا يجب على الناس اخبارها بهذا الحكم الشرعي. صراط النجاة ج ١ ص ٩٤.

ج: الإمام عليه السلام: نعم ممكن، وإذا تيقنت من خروج المني <sup>(١)</sup> يجب عليها الغسل، وإذا لم يحصل اليقين لا يجب عليها الغسل.

نفس المصدر: س ٩٠

س ٣٢: هل عمل الإستمناء للنساء يوجب الغسل أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: اليقين بخروج المني يوجب عليهن الغسل.

السيستاني: إذا بلغت الذروة في لذتها الجنسية وخرج منها ماء يجب الغسل.

نفس المصدر: س ٩٤

س ٣٣: هل وصول المني إلى داخل الرحم بدون إدخال موجب للجنابة؟

استفتاءات: س ١٧٨

ج: الخامنئي: لا تتحقق الجنابة بذلك.

س ٣٤: هل يجب الغسل على النساء بعد المعاينة الطبية الداخلية بواسطة

الآلات الطبية؟

ج: الخامنئي: لا يجب الغسل طالما لم يخرج المني.

نفس المصدر: س ١٧٩

س ٣٥: إذا حصل إدخال بمقدار الحشفة، ولكن لم يخرج المني، ولم تصل المرأة

إلى ذروة لذتها، فهل يجب عليها فقط الغسل أم يجب على الرجل فقط، أم يجب على

الاثنتين معاً؟

ج: الخامنئي: في الفرض المذكور يجب عليهما معاً.

نفس المصدر: س ١٨٠

س ٣٦: بالنسبة إلى احتلام النساء في أي صورة يجب عليهن غسل الجنابة؟

وهل الرطوبة التي تخرج عند ملاعبة أو مداعبة الرجال لها حكم المني؟ وهل

يجب عليهن الغسل، بالرغم من عدم حصول الفتور في البدن وعدم بلوغهن اللذة،

وعموماً كيف تتحقق الجنابة في النساء بدون جماع؟

ج: الخامنئي: إذا رأت المرأة بعد اليقظة آثار المني على ثيابها وجب عليها

غسل الجنابة، ولكن الرطوبة التي تخرج بعد الملاعبة والمداعبة وأمثالها ليس لها

(١) السيستاني: بعد بلوغ الذروة في اللذة الجنسية.

حكم المني، إلا أن يصاحبها فتور البدن وبلوغ المرأة ذروة الشهوة واللذة.

نفس المصدر: س ١٨١

س ٣٧: هل يجب على الفتاة أيضاً غسل الجنابة فيما إذا خرجت منها رطوبة بغير إرادتها؟ فهل هي مني وتحتاج إلى غسل أم أنها توجب الغسل إذا رافقت الشهوة؟  
ج: الخامنئي: إذا كان خروج الرطوبة ناشئاً عن شهوة ومرافقاً لها يحكم بكونها منياً وتوجب الجنابة حتى ولو كانت الشهوة بغير اختيارها وإرادتها.

نفس المصدر: س ١٨٢

س ٣٨: هل يجب على الفتاة الغسل إذا تحركت شهوتها لقراءة كتاب غرامي أو لسبب آخر، وإذا وجب الغسل فأَيُّ غسل يجب عليها؟  
ج: الخامنئي: قراءة الكتب المثيرة للشهوة غير جائز، وعلى كلِّ حال يجب عليها غسل الجنابة في صورة خروج المني.

نفس المصدر: س ١٨٣

س ٣٩: في حالة إحساس المرأة بنزول الماء مع الشهوة حال الملاعبة فهل يجب عليها غسل الجنابة؟  
ج: الخامنئي: إذا علمت المرأة بخروج المني منها يجب عليها الغسل، وكذلك إذا شكَّت في أن الخارج منها مني أم لا وكان مرافقاً للشهوة الخاصة.

نفس المصدر: س ١٨٤

س ٤٠: إذا اغتسلت المرأة مباشرة بعد مقاربة زوجها وبقي منيّه داخل رحمها، فهل غسلها صحيح فيما لو خرج منها المني بعد الغسل؟ وهل المني الخارج بعده طاهر أم نجس؟

ج: الخامنئي: المني الخارج منها نجس على كل حال، ولكن لو كان الخارج منها بعد الغسل هو مني الرجل فهو لا يوجب الجنابة مرة أخرى.

نفس المصدر: س ١٨٥

س ٤١: هل يصحّ غسل الجنابة حال الحيض بحيث يكون مسقطاً لتكليف المرأة الجنب؟

ج: الخامنئي: في الفرض المذكور صحة الغسل محلّ إشكال<sup>(١)</sup>.

نفس المصدر: س ١٨٧

س ٤٢: المرأة الجنب حال الحيض هل يجب عليها غسل الجنابة بعد أن تظهر أم أنّه لا يجب عليها لأنها كانت غير طاهرة؟

ج: الخامنئي: يجب عليها غسل الجنابة مضافاً إلى غسل الحيض، ويجوز أن تكتفي بغسل الجنابة «فقط» لكنّ الأحوط استحباباً أن تنوي الغسلين.

نفس المصدر: س ١٨٨

س ٤٣: هل للمرأة مني؟ وماهي علاماته؟

ج: الخوئي: نعم لها مني كالرجل، وعند الشك إذا كان واجداً للصفات الثلاثة، الشهوة، والفتور، والدفق، كما في الرجل يحكم بكونه منياً، نعم في المرأة إذا وجد الأولان دون الأخير فالأحوط الجمع بين الغسل والوضوء والله العالم.  
التبريزي: يضاف: ولكن الأظهر الاكتفاء بالغسل.

السيستاني: لم يثبت وجود المنى بالمعنى المعروف لها، نعم الماء الخارج عنها بشهوة محكوم بحكم المنى في كونه موجباً للجنابة.

صراط النجاة: ج ١ س ٩٥

س ٤٤: ما يحصل عند المرأة من رطوبة أثناء الملاعبة والتهيؤ الجنسي هل هو طاهر أم نجس؟

ج: الخوئي: طاهر ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة.

التبريزي: إذا لم يوجد معها الشهوة والفتور فهو محكوم بالطهارة.

(١) الخوئي الظاهر أنها تصح طهارتها... وتصح منها الاغسال المندوبة حينئذ وكذلك الوضوء، منهاج: مس ٢٢٣.  
السيستاني: الظاهر أنها تصح طهارتها، نعم في صحة غسل الجمعة منها قبل النقاء إشكال، منهاج مس ٢٢٣.



السيستاني: هو طاهر حتى الخارج منها بعد بلوغ الذروة في اللذة الجنسية.

نفس المصدر: س ٩٦

س ٤٥: إذا كانت المرأة جاهلة بكيفية غسل الجنابة أو الحيض أو الاستحاضة قصوراً، فصلت وصامت سنين ثم بعد ذلك علمت، فهل يجب عليها قضاء ما مضى من صلاتها وصيامها أم لا؟

ج: الخوئي والسيستاني: أما صيامها فلا يجب عليها قضاءه، وأما الصلاة فيجب قضاؤها، هذا إذا كان المراد من جهلها بكيفية الغسل أنها تقدم غسل البدن على الرأس<sup>(١)</sup>، وأما إذا كان المراد من جهلها به أنها تقدم غسل الأيسر على الأيمن، أو تغسلها بدون ترتيب فلا يجب عليها قضاء شيء منها.

نفس المصدر: س ٩٩

س ٤٦: لو فرض أن المرأة كانت تغتسل لفترة طويلة من حياتها بصب الماء على جميع الجسد من دون ترتيب بين الأطراف بل تقف تحت الدوش مدة وتخرج فما هو حكمها؟

ج: الخوئي: إذا كانت قاصدة للغسل الصحيح في هذا النحو من صب الماء على نفسها صح غسلها.

السيستاني: إذا كانت جاهلة قاصرة بالغسل صحيح وكذلك إذا احتملت حصول الترتيب قهراً بين الرأس والرقبة وبين سائر البدن.

التبريزي: إذا نوت الغسل دفعة واحدة بأن يحصل غسل الرأس وتمام جسدها مرة واحدة فهذا محكوم بالبطلان.

نفس المصدر: س ١٠١

س ٤٧: غسل الجمعة بعد الظهر هل يجزيء عن الوضوء أم لا؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم يجزئ<sup>(٢)</sup>.

نفس المصدر: س ١٢١

(١) السيستاني: نعم إذا كان ذلك عن جهل قصوري فالظاهر صحة أعمالها.

(٢) الامام الخامنئي: يجب الوضوء قبله أو بعده: توضيح المسائل للمراجع فارسي ص ٣٤٨ مس ٦٤٦.

س ٤٨: إحدى طرق منع الحمل لاجتناب الولادات غير المرغوب فيها إستعمال أدوية منع الحمل، وعليه فالنساء اللواتي يستعملن ذلك يرين بقعاً من الدم في أيام العادة وفي غيرها، فما هو حكم هذه البقع؟

ج: الخامنئي: إذا لم تكن هذه البقع واجدة للشرائط الشرعية للحيض فليس لها حكمه، بل هي محكومة بالإستحاضة. أجوبة الاستفتاءات: س ٢٣٧

س ٤٩: لقد شهد بعض أهل الخبرة بعدم وجود مني للمرأة، وعليه فلا تعرف المرأة المنى لانتفاء موضوعه، إذاً كيف يتصور كلام الفقهاء في معرفة المرأة للمني بخصوصها، كما هو الحال في مني الرجل؟

ج: التبريزي: إذا أنزلت ماءها بشهوة فهو مني شرعاً، ولا عبرة بالنظر العلمي المتداول، والله العالم. ملحق صراط النجاة ج ٢: س ١٤٧٤

س ٥٠: هل ثبت لديكم من خلال الأدلة أن المرأة تُمني أم لا؟

ج: التبريزي: نعم ثبت أنها تُمني، كما تدلّ على ذلك الروايات المتعددة المعتبرة بعضها، والله العالم. نفس المصدر: س ١٤٧٥

س ٥١: الجاهلة المقصرة التي كانت تأتي بالأغسال الواجبة - من حيض وجنابة ونفاس مثلاً - على كيفية غير صحيحة سنين عديدة، مثال: بأن تغسل الجهة اليمنى ثم الرأس والرقبة، ثم الجهة اليسرى، فهل صلاتها وصومها خلال هذه الاعوام المتقدمة باطلة أم لا؟ وعلى فرض البطلان فهل عليها كفارة صيام أم لا؟

ج: الخوئي: عليها قضاء الصلاة والصيام دون الكفارة.

السيستاني: لا يجب عليها شيء بالنسبة إلى الصوم ويجب عليها قضاء صلواتها إلا إذا كانت جاهلة قاصرة.

التبريزي: عليها قضاء الصلاة ولا يبعد عدم وجوب قضاء الصوم إذا كانت تعتقد أن غسلها صحيح.

س ٥٢: رجل وطأ امرأته من دون دخول فدخل الماء في فرجها مع بقاء بكارتها، فهل يوجب ذلك جنابتها؟ وهل يكون حكمها حكم المرأة المدخول به من حيث استحقاق تمام المهر بالطلاق أم لا؟  
ج: الخوئي: لا يقتضي ذلك جنابتها، ولا تستحق بمجرد ذلك تمام المهر بالطلاق، والله العالم.

السيستاني والتبريزي: لا يبعد استحقاقها تمام المهر إذا وضعت حملها وذهبت بكارتها بالوضع ولا غسل عليها.

## مسائل في أحكام دماء المرأة:

الدماء التي تنزل من الموضع المخصوص للمرأة على خمسة أقسام:

- ١ - دم الحيض: الدم الذي تعتاد المرأة البالغة أن تقذفه في دورة شهرية غالباً وباستمرار يسمى دم الحيض.
- ٢ - دم الاستحاضة: الدم الذي ينزل من الباطن، أي كل دم تراه المرأة في غير حالة الولادة، ولم يكن حيضاً ولا دم جروح وقروح أو بكاراً<sup>(١)</sup>، فهو دم استحاضة.
- ٣ - دم النفاس: الدم الذي يقذفه الرحم بسبب الولادة<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - دم الجروح والقروح: الدم الذي ينزل بسبب الجروح والقروح من الرحم أو لمضاعفات عملية جراحية سابقة..
- ٥ - دم البكارا: الدم الذي ينزل بسبب افتضاض بكارا الفتاة.

## توضيح:

القسم الأول والثاني والثالث من الدماء لها أحكام خاصة وضعها الشارع، وسوف نبين أحكامها إن شاء الله تعالى، وأما القسم الرابع والخامس فلا أثر لها في أحكام الطهارة شرعاً سوى تطهير الموضع من النجاسة بإزالة الدم وغسله بالماء مع التمكن وعدم الضرر بذلك، ولا ينقضا وضوءاً ولا غسلاً.

(١) السيستاني: ودار أمره بين كونه حيضاً أو استحاضة.

(٢) السيستاني: مع صدق دم الولادة عليه عرفاً.

القسم الأول: دم الحيض:

قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَجِضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَجِضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ...﴾<sup>(١)</sup>.

صفاته:

مسألة ٤٦: دم الحيض في الغالب أحمر يضرب إلى السواد، أو أحمر، طري، له دفع، وحرقة، وحرارة.

مسألة ٤٧: كل دم تراه الصبية قبل إكمال تسع سنين ليس بحيض وإن كان بصفاته:

مسألة ٤٨: الدم الذي تراه المرأة بعد اليأس ليس بحيض.

مسألة ٤٩: تيأس المرأة باكمال ستين سنة إن كانت قرشية<sup>(٢)</sup> وخمسين سنة إن كانت غير قرشية، وفي إلحاق المشكوك كونها قرشية بغيرها إشكال.

مسألة ٥٠: المشكوك بلوغها يحكم بعدمه، والمشكوك يأسها يحكم بعدمه أيضاً.

مسألة ٥١: لو خرج ممن شك في بلوغها دم بصفات الحيض، فإن حصل الوثوق بحيضته<sup>(٣)</sup> لا يبعد الحكم به وبالبلوغ، وإلا فحمل تأمل وإشكال.

(١) البقرة: ٢٢٢.

(٢) السبستاني: بل مطلقاً وإن كان الأحوط استحباباً في غير القرشية الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة فيما بين الخمسين والستين، إذا كان الدم كالذي تراه أيام عاداتها. منهاج ص ٧٤.

الخوني، التبريزي: ... ولكن الأحوط في القرشية وغيرها الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة بعد بلوغها الخمسين سنة وقبل بلوغها ستين سنة إذا كان الدم بصفات الحيض أو رأته في أيام عاداتها. منهاج ص ٥٦ والمسائل المنتخبة مس ٤٧.

(٣) السبستاني: ولو باستخدام الوسائل العلمية كان ذلك موجباً للاطمئنان عادة بسبق بلوغها تسع سنين.

مسألة ٥٢: الحيض يجتمع مع الرضاع، وفي إجتماعه مع الحمل قولان، أقواهما ذلك «أي الاجتماع» وإن ندر وقوعه، فيحكم بحيضية ما تراه الحامل مع اجتماع الشرائط والصفات ولو بعد استبانة الحمل.

مسألة ٥٣: لا ينبغي ترك الاحتياط لو رأت الحامل الدم<sup>(١)</sup> بعد العادة<sup>(٢)</sup> بعشرين يوماً بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة.

مسألة ٥٤: إذا لم تعلم الحامل أنّ الدم الذي رآته دم حيض أو دم استحاضة فلها حالات ثلاث:

١- أن يكون الدم بصفة الحيض وفي أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين، وفي هذه الحالة تعتبره حيضاً منذ البداية وتتأكد من ذلك باستمراره ثلاثة أيام.

٢- أن لا يكون الدم بصفات الحيض ولا في أيام العادة أو قبيلها، وفي هذه الحالة<sup>(٣)</sup> تعتبره استحاضة.

### شروط تحقق الحيض:

١- البلوغ: هو أن تكمل الصبية تسع سنين قرية وتدخل في اليوم الأول من السنة العاشرة.

٢- أن ترى الدم قبل سن اليأس. «وإذا رآته بعد سن اليأس ليس بحيض».

٣- أقل الحيض ثلاثة أيام. (إذا كان أقل من ثلاثة أيام فليس بحيض).

٤- أكثر الحيض عشرة أيام (فإذا زاد على العشرة وتجاوزها فقد اجتمع حيضها مع الاستحاضة).

٥- التوالي في الأيام الثلاثة (أي أن يستمر ثلاثة أيام متوالية) فلا يكفي في

(١) السيسستاني: بل بعد ابتداء العادة وكان واجداً لصفات الحيض.

(٢) السيسستاني: الحامل إذا رأت الدم بعد ابتداء عاداتها بعشرين يوماً وكان بصفات الحيض فالأحوط لها الجمع

بين تروك الحائض وفروض المستحاضة.

(٣) السيسستاني: إذا استمر الدم إلى ثلاثة أيام ولو في الداخل فهو حيض.

ضمن العشرة «مثال: لو رأت الدم يومين ثم انقطع ثم رآته يوماً قبل انقضاء العشرة أيام، فهذا لا يكفي لجعله حيضاً وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل على الوظيفتين».

٦- أن لا تكون الفاصلة بين الحيضتين أقل من عشرة أيام «أي يمكن للمرأة أن تحيض في الشهر مرتين بشرط أن يكون الفاصل بين الحيضة الأولى والثانية عشرة أيام».

مسألة ٥٥: يكفي في التوالي استمرار الدم فيها عرفاً، فلا تغير الفترات اليسيرة المتعارفة بين النساء، كما أن الظاهر كفاية التلفيق في الأيام، كما لو رأت الدم من الظهر إلى الظهر من اليوم الرابع.

مسألة ٥٦: إذا خرج الدم إلى الخارج بأصبع أو بقطنة ولو بمقدار رأس إبرة وأمكن أن يكون حيضاً فهو حيض.

### الشكوك في دم الحيض:

١- لو شك في أصل خروج الدم من الموضع حكم بعدمه.

٢- لو شك في أن الخارج دم أو غيره من الفضلات حكم بالطهارة من الحدث، والخبث إذا كانت متطهرة قبل حصول الشك.

٣- لو علم أنه دم وتردد بين كونه خارجاً من الموضع أو من غيره (١) حكم بالطهارة من الحدث خاصة، ولا يجب عليها الفحص في الصور الثلاث المتقدمة.

٤- لو علمت بخروج الدم من الموضع واشتبه حاله فله صورتان:

أ- لو اشتبه دم الحيض بدم البكارة، تختبر بادخال قطنة والصبر قليلاً والاحوط الأولى تركها ملياً ثم إخراجها رقيقاً، فإن كانت مطوقة بالدم فهو من البكارة - ولو كان بصفات الحيض - وإن كانت منغمسة بالدم فهو دم حيض

(١) السيستاني: لا تجري أحكام الحيض.

والإختبار المذكور واجب.

مسألة ٥٧: لو تعذر عليها الإختبار ترجع إلى الحالة السابقة من طهر أو حيض فتبني عليها، ومع الجهل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وافعال الطاهرة. ب - لو اشتبه دم الحيض بدم القرحة التي في جوفها<sup>(١)</sup> تختبر حالها، فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو حيض، وإلا فهو من القرحة، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط - أي الاحتياط بالجمع بين اعمال الطاهرة وتروك الحائض - ولو مع العلم بالحالة السابقة.

وإن تعذر عليها الإختبار تعمل بالحالة السابقة، «أي إذا كان الدم السابق دم حيض فهو حيض، وإذا كان دم قرحة فهو دم قرحة».

ومع الجهل تجمع بين أعمال الطاهرة وتروك الحائض.

مسألة ٥٨: المرأة إذا رأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع، ثم رآته ثلاثة أيام أخرى أو أزيد أو أقل، فإن كان المجموع مع الانقطاع المتخلل بينهما لا يزيد على العشرة أيام كان<sup>(٢)</sup> الكلّ حيضاً<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٥٩: المبتدأة والمضطربة ومن كان عادتها عشرة أيام إذا انقطع دم الحيض ظاهراً قبل ان يصل إلى عشرة أيام، فإن احتملت بقاء الدم في الرحم وجب عليها الإستبراء ولا يجوز لها ترك العبادة قبل الإستبراء.

### كيفية الاستبراء:

أن تدخل قطنة في موضع الدم وتبصر فترة وبعد ذلك تُخرجها، فإن خرجت القطنة ملوثة بقيت على التحيض، وإن خرجت نقية اغتسلت وعملت عمل الطاهرة.

(١) السيستاني: جرى عليها حكم الطاهرة إلا مع سبق الحيض وكذا لو اشتبه بدم آخر.

(٢) السيستاني: الطرفان حيضاً وفي النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهرة.

(٣) فيه تفصيل راجع المسائل في أقسام الحائض.



## أحكام الحائض:

وهي أمور: منها:

مسألة ٦٠: يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة، كالصلاة، والصيام، والطواف، والاعتكاف.

مسألة ٦١: يحرم عليها ما يحرم على مطلق المحدث: من، مس اسم الله تعالى وسائر أسمائه وصفاته المختصة به<sup>(١)</sup>، وكذا مس أسماء الأنبياء<sup>(٢)</sup> والأئمة<sup>(٣)</sup> على الأحوط، ومس كتابة القرآن.

مسألة ٦٢: يحرم عليها ما يحرم على المجنب من قراءة<sup>(٤)</sup> سور العزائم أو بعضها، ودخول المسجدين واللّبث في غيرهما<sup>(٥)</sup>، ووضع شيء في المساجد<sup>(٥)</sup> على ما مر في الجنابة فإن الحائض كالجنب في جميع الأحكام.

مسألة ٦٣: حرمة وطئها في القبل على الرجل وعليها.

مسألة ٦٤: يجوز الاستمتاع مع الحائض من التقبيل والتفخيذ ونحوها، حتى الوطء في دبرها<sup>(٦)</sup> على الأقوى، وإن كره كراهة شديدة.

مسألة ٦٥: إذا طهرت الحائض جاز لزوجها وطؤها قبل اغتسالها على كراهية<sup>(٧)</sup>، بل وقبل غسل فرجها.

(١) السيستاني: على الأحوط وجوباً فيهما.

(٢) الخوني والسيستاني: والأولى إلحاق أسماء الأنبياء والأوصياء وسيدة النساء صلوات الله عليهم به. المنهاج مس ١٦٢.

(٣) السيستاني: آيات السجدة بل سورها على الأحوط استحباباً.

(٤) السيستاني: وكذا الدخول فيها بلا اجتياز.

(٥) السيستاني: وإن لم يستلزم الدخول على الأحوط وجوباً فيهما والمشاهد المشرفة كسائر المساجد بل الأحوط وجوباً دون الرواق منها فيما لم يثبت كونه من المساجد كما ثبت في بعض الأروقة، هذا مع عدم لزوم الهتك والإحرام.

(٦) الخوني: وأما وطؤها في الدبر فالأحوط وجوباً تركه. منهاج مس ٢٢٨.

السيستاني: مع رضاها، وأما مع عدمه فالأحوط لزوماً تركه. منهاج مس ٢٢٨.

التبريزي: الأحوط وجوباً أن لا يطأ الحائض بل غير الحائض أيضاً في دبرها. المسائل المنتخبة مس ٦٧.

(٧) السيستاني: ... والأحوط وجوباً أن يكون ذلك بعد غسل الفرج. المسائل المنتخبة مس ٦٧.

مسألة ٦٦: ترتب الكفارة على وطء الحائض على الأحوط<sup>(١)</sup> وجوباً، والكفارة هي: دينار في أول الحيض، ونصفه في وسطه، وربعه في آخره، ولا كفارة على المرأة وإن كانت مطاوعة.

مسألة ٦٧: تتكرر الكفارة بتكرر الوطء لو وقع في أوقات مختلفة، مثال: إذا وطأها في أوله وفي وسطه، وفي آخره، فيكفر بدينار وثلاثة أرباع الدينار أما عند تكرر الوطء في وقت واحد فلا تتكرر الكفارة.

مسألة ٦٨: لا يصح طلاق الحائض إن كانت مدخولة بها ولو دبراً، ولم تكن حاملاً<sup>(٢)</sup>، وكان زوجها حاضراً - أو بحكمه - بأن يتمكن من إستعلام حالها بسهولة.

مسألة ٦٩: يجب الغسل عند انقطاع الحيض، وغسله كغسل الجنابة في الكيفية والأحكام<sup>(٣)</sup>، إلا أنه لا يجزي عن الوضوء.

مسألة ٧٠: يجب الوضوء<sup>(٤)</sup> مع غسل الحيض أو النفاس قبله أو بعده، لكل مشروط به، كالصلاة.

مسألة ٧١: يجب قضاء ما تركته في حال الحيض من الصيام الواجب في شهر رمضان، والصيام الواجب<sup>(٥)</sup> في غير شهر رمضان كالنذر.

مسألة ٧٢: يجب قضاء الصلاة الواجبة غير اليومية كالأيات<sup>(٦)</sup>، وركعتي الطواف، والمنذورة على الأحوط<sup>(٧)</sup>.

(١) الخوني، والسيستاني، التبريزي. الأحوط استحباباً الكفارة. منهاج: ص ٦٢ مس ٢٢٩.

(٢) السيستاني: إذا لم يستين حملها فطلّقها وهي حائض بطل طلاقها وإن ظهر أنها كانت حاملاً.

(٣) السيستاني: ويجزي عن الوضوء.

(٤) الخوني، السيستاني، التبريزي، والظاهر أنه يجزي عن الوضوء كغسل الجنابة. منهاج: ج ١ مس ٢٣١١.

(٥) السيستاني: إطلاقه مبني على الإحتياط.

(٦) الخوني والسيستاني والتبريزي: ... ولا يجب عليها قضاء الصلاة اليومية وصلاة الآيات والمنذورة في وقت

معين. منهاج: مس ٢٣٢.

(٧) السيستاني: لا يجب عليها قضاء الصلاة الواجبة بالنذر المعين وكذا صلاة الآيات ولم تصل.

مسألة ٧٣: لا يجب عليها قضاء الصلاة اليومية في حال حيضها.

مسألة ٧٤: لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة، وقد مضى منه مقدار أقلّ

الواجب من صلاتها بحسب حالها، من البطء والسرعة والسفر والحضر، ومن الشرائط كالوضوء والتيمم والغسل، ولم تصلّ - وجب عليها قضاء تلك الصلاة، مثال: «إذا حاضت المرأة بعد أذان الظهر بنصف ساعة مثلاً ولم تصلّ في هذه الفترة فعليها قضاء صلاة الظهر والعصر بعد أن تطهر من الحيض وتغتسل»<sup>(١)</sup>.

مسألة ٧٥: لو طهرت من الحيض قبل خروج الوقت، فإن أدركت مقدار أداء

ركعة مع إحراز الشرائط الاخرى من الطهارة<sup>(٢)</sup> وغيرها وجب عليها الأداء، ومع تركها القضاء.

مسألة ٧٦: لو طهرت في آخر النهار وأدركت من الوقت مقدار أربع ركعات

في الحضر، أو ركعتين في السفر، صلت العصر، وسقط عنها الظهر أداءً وقضاءً، ولو أدركت مقدار خمس ركعات في الحضر أو ثلاث ركعات في السفر تجب عليها الصلاتان، وإن تركتهما يجب عليها قضاؤهما، وأما العشاءان فإن بقي من آخر الليل أقل من مقدار خمس ركعات في الحضر أو أربع في السفر، يجب عليها أداء خصوص العشاء، وسقط عنها المغرب أداءً وقضاءً.

مسألة ٧٧: إذا أخبرت المرأة بالحيض أو ارتفاعه يسمع قولها فيحرم الوطء

عند إخبارها به، ويجوز الوطء عند إخبارها بارتفاعه.

مسألة ٧٨: إذا تعذر الوضوء فقط تغتسل وتتميم بدلاً عن الوضوء، ولو تعذر

الغسل فقط تتوضأ وتتميم بدلاً عن الغسل، ولو تعذرا معاً تميم تيممين أحدهما بدلاً عن الغسل والآخر بدلاً عن الوضوء.

(١) السيستاني: وإذا أدركت الصلاة مع الطهارة ولو الترابية منها ولم تدرك سائر الشرائط، فالأحوط وجوباً لها قضاؤها.

(٢) السيستاني: ولو الترابية منها على الأحوط.

مسألة ٧٩: لو تيمّمت بدلاً عن الغسل ثم أحدثت بالأصغر لم يبطل (١) تيممها إلى أن تتمكن من الغسل، والأحوط «استحباً» تجديده.

### أقسام الحائض:

المرأة الحائض على قسمين:

١- ذات عادة.

٢- وغير ذات عادة.

ذات العادة: تعتبر المرأة ذات عادة بتكرار الحيض مرتين متتاليتين متواليتين

من غير فصل بينها بحبضة مخالفة في الوقت والعدد.

وهي على ثلاثة أقسام:

١- إما وقتية فقط.

٢- وإما عددية فقط.

٣- وإما وقتية وعددية.

غير ذات العادة على ثلاثة أقسام أيضاً:

١- مبتدئة.

٢- مضطربة.

٣- ناسية للعادة.

والناسية على ثلاثة أقسام:

١- ناسية للعدد فقط.

٢- ناسية للوقت فقط.

٣- ناسية للوقت والعدد معاً.

(١) الخوئي القنبري: الظاهر أنه يبطل ويلزمها التيمم بدلاً عن الغسل مع الوضوء، فإن لم تتمكن من الوضوء أيضاً لزمها تيمم آخر بدلاً عن الوضوء. منهاج مس ٣٨١.

## الشرح:

### ١ - ذات العادة الوقتية فقط:

هي التي ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث الوقت دون العدد، مثال: أن ترى الدم في الشهر الأول من اليوم الأول إلى السابع، وفي الشهر الثاني، تراه من اليوم الأول إلى اليوم السادس، «أي تحيض في وقت معين من كل شهر في أول الشهر مثلاً، ولكنها ترى الدم خمسة أيام أو ستة أيام أو سبعة هكذا فوقتها ثابت وعددها مضطرب». وحكمها أنّها تتحيز بمجرد رؤية الدم في العادة فتترك العبادة سواء كان بصفة الحيض أم لا<sup>(١)</sup>.

### ٢ - ذات العادة العددية فقط:

(هذه عكس الأولى) تستقيم عاداتها عدداً لا وقتاً أي ترى حيضتين متماثلتين في العدد دون الوقت، كالتي ترى الدم في كل شهر سبعة أيام لكن مرة تراه أول الشهر وأخرى في وسطه وأخرى في آخره وهكذا، وتسمى أيضاً: مستقيمة العدد مضطربة الوقت، وحكمها كالسابقة أي تتحيز بمجرد رؤية الدم<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - ذات العادة الوقتية والعددية:

وهي التي ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث الوقت والعدد، كأن ترى الدم في شهر من أوله إلى اليوم السابع، وترى في الشهر الثاني مثل الأول «أي تكون عاداتها ثابتة وقتاً وعدداً، وحكمها أنّها تتحيز بمجرد رؤية الدم».

(١) السيستاني: فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حياً لانقطاعه قبل تمام ثلاثة أيام تقضي ما تركته من العبادات.  
 (٢) السيستاني: إذا كان بالصفات ومع عدمها تحتاط بالجمع بين ترك الحائض وأعمال المستحاضة إلى ثلاثة أيام، نعم إذا علمت أنه يستمر إلى ثلاثة أيام تركت العبادة بمجرد الرؤية أو في الأثناء تترك العبادة حين تحقق العلم بالاستمرار.

مسألة ٨٠: إذا تجاوز الدم العشرة أيام قليلاً أو كثيراً، وكانت المرأة ذات عادة وقتية وعددية، جعلت ما في العادة حيضاً وإن كان فاقداً للصفات، والزائد استحاضة، مثال: «إذا كانت المرأة عاداتها سبعة أيام في أول الشهر ورأت الدم إثني عشر يوماً من أول الشهر، تجعل السبعة أيام الأولى حيضاً والخمسة أيام الباقية استحاضة وتقضي ما فاتها من أحكام خلال الخمسة الأخيرة، من صلاة وصيام وغيرها».

#### ٤ - المبتدأة:

وهي التي ترى الدم لأول مرة ولها صورتان هما:

- ١- أن لا يتجاوز الدم العشرة أيام فهذه تجعله حيضاً وإن اختلفت صفاته.
- ٢- إذا تجاوز دمها عشرة أيام، وهذه إن كان الدم بنوعين مثلاً فتجعل ما كان بصفات الحيض حيضاً وما كان بصفات الاستحاضة استحاضة. بشرط أن لا يكون ما بصفة الحيض أقل من ثلاثة ولا يزيد من عشرة، وأن لا يعارضه دم آخر واجد لصفة الحيض<sup>(١)</sup> مفصول بينه وبينه بالفاقد الذي يكون أقل من عشرة<sup>(٢)</sup>.

وإن كان بنوع واحد فهي تسمى فاقدة التمييز وحكمها الرجوع إلى أقاربها في العادة فان اتفقت فيها فتأخذ بها<sup>(٣)</sup>، وإن اختلفن أو لم يوجد عندها أقارب أصلاً<sup>(٤)</sup>، فالأحوط لها أن تجعل سبعة أيام من كل شهر حيضاً والبقية استحاضة.

(١) السيستاني: متقدّم عليه زماناً ففي المثال تجعل الثاني استحاضة.

(٢) السيستاني: كما إذا رأت خمسة أيام مثلاً دماً أسود وخمسة أيام أصفر ثم خمسة أيام أسود.

(٣) السيستاني: يجوز لها الرجوع إلى واحدة منهنّ إذا لم تعلم مخالفة عاداتها مع عادة غيرها ممن يماثلها من سائر نساءها ولم تعلم أيضاً بمخالفتها معها في مقدار الحيض فلا تقتدي المبتدئة بمن كانت قريبة من سنّ اليأس مثلاً.

(٤) السيستاني: تتخير في التحيض ما بين الثلاثة إلى العشرة ولكن ليس لها أن تختار عدداً تطمئنّ بأنه لا يناسبها.

## ٥ - المضطربة:

وهي التي لا تستقيم لها عادة لا وقتاً ولا عدداً، كالتي ترى الدم تارة أربعة أيام في أول الشهر، ومرة خمسة أيام في شهر آخر، وحيناً ثلاثة في وسطه أو أكثر وهكذا<sup>(١)</sup>، فهذه إن لم يتجاوز العشرة فكله حيض وإن تجاوز وكان بنوعين فتأخذ بالتمييز ما كان بصفات الحيض حياً وما كان بصفات الاستحاضة استحاضة، وإن لم يكن لها تمييز فحكمها هو: إن كان لها أقارب فلا تترك الاحتياط فيما إذا كانت عادتتهن أقل من سبعة أو أكثر بان تجمع في مقدار التفاوت بين وظيفتي الحائض والمستحاضة، وإن لم يكن لها أقارب فتأخذ سبعة أيام من كل شهر فتجعله حياً والبقية استحاضة.

## ٦ - الناسية للعادة:

أي الناسية للوقت والعدد، وهذه لها صورتان:  
 الأولى: أن لا يتجاوز الدم عشرة أيام، فتجعله حياً.  
 الثانية: أن يتجاوز دمها عشرة أيام، وهذه الحالة إن رأت الدم بنوعين مختلفين وتسمى (ذات تمييز) فتأخذ ما كان بصفات الحيض فتجعله حياً وما كان بصفات الاستحاضة فتجعله استحاضة، وإن لم يكن لها تمييز أي رأت الدم بنوع واحد فحكمها<sup>(٢)</sup> كالمضطربة.  
 مسألة ٨١: كل دم تراه المرأة في أيام عاداتها<sup>(٣)</sup> فهو حيض، وإن لم يكن بصفات الحيض.

(١) السبستاني: وهي كالمبتدئة إلا أن الرجوع إلى أقاربها مبني على الاحتياط الوجوبي.

(٢) السبستاني: حكم المبتدئة إذا لم تكن لها معرفة بالوقت ولا بالعدد إطلاقاً بأن لم تعلم زماناً معنياً أنه من الوقت ولو كان قصيراً ولم يكن لها عدد معلوم - ولو إجمالاً - أزيد من الثلاثة.

(٣) السبستاني: أو مع تقدمه يوماً أو يومين أو أزيد على وجه يصدق عليه تقدم العادة واستمر ثلاثة أيام.

مسألة ٨٢: كل دم تراه المرأة في غير أيام العادة، وكان فاقداً لصفات الحيض فهو استحاضة إن لم يكن دم جرح أو قرح.

مسائل يمكن تحققها في المستقبل:

مسألة ٨٣: لو ركبت المرأة في طائرة تدور مساوية لحركة الأرض وكان سيرها مخالفاً لسير الأرض فرأت الدم واستمر بها بمقدار ثلاثة أيام من أيامنا لكن كانت تلك المدة بالنسبة إليها أول طلوع الشمس مثلاً، فالظاهر أن دمها محكوم بالحيضية، فالميزان استمرار هذه المدة لا بياض الأيام.

مسألة ٨٤: لو كانت المرأة في قطر يكون يومه شهراً مثلاً ورأت الدم واستمر بمقدار ثلاثة أيام من آفاقنا يحكم بكونه حيضاً.

مسألة ٨٥: لو ركبت المرأة قرراً صناعياً وكان النهار والليل بالنسبة إليها ساعة لا بد من استمرار دمها بمقدار ثلاثة أيام من آفاقنا لا بالنسبة إليها.

مسألة ٨٦: لو أخرج دم الحيض الذي يستمر بطبعه ثلاثة أيام بآلة في يوم واحد لم يحكم بحيضته، كما لو أدخل في رحمها شيء يجذب الدم ثلاثة أيام أو أكثر ولم يخرج إلى الخارج إلا بدفعه فلا يحكم بحيضته الدم.

مسألة ٨٧: كما إن الميزان في الدم استمراره، لا بياض الأيام وهذا تلفق الأيام، كذلك الميزان ذلك في العدة مطلقاً، وقصد الإقامة والبقاء في محل ثلاثون يوماً مردداً، وأكثر الحمل وأقله، وكذا الحيض والنفاس، ومقدار الرضاع، وإنظار ثلاثة أشهر في الظهر، وحد البلوغ والياس، وتأجيل أربع سنين للمرأة المفقود زوجها، وحق الحضانة للأم سنتين أو سبع سنوات، إلى غير ذلك من حقوق المرأة وأحكامها التي فيها تعيين المدة الزمنية<sup>(١)</sup>.

(١) للتفصيل راجع تحرير الوسيلة ج ٢ ص ٦٣٦.



مسألة ٨٨: كما يجب على أهل القطب تطبيق مقدار الأيام والأشهر والسنين على أيامهم في المذكورات لو فرض وجود أهل في بعض السيارات والكواكب السماوية، أو سافر البشر من الأرض إلى بعضها وكانت حركته حول نفسه في مقدار يومنا عشر مرات وكان يومه وليلته عشر يومنا لا بدّ له من تطبيق أيامها على مقدار أيامنا، مثلاً: يكون أقل الحيض ثلاثين يوماً، وتأجيل المرأة المفقود زوجها أربعين سنة وهكذا ...

### إستفتاءات في أحكام الحيض:

س ٥٣: إحدى طرق منع الحمل هو إجراء عملية بوضع شيء في فوهة الرحم يسمى - لولب - وهذا العمل يوجب نزف الدم ويمكن أن تطول مدته، ونظراً لعدمية هذا العمل فهل هذا الدم دم حيض، وهل هذا العمل جائز أم لا؟  
 ج: الإمام عليه السلام: العمل المذكور إذا أوجب نقص عضو، أو العقم الدائمي، أو سبب قتل النطفة المستقرة في الرحم، أو أدّى إلى ارتكاب عمل محرم - من قبيل النظر إلى عورة المرأة - فهو حرام، وفي غير الصور المذكورة لا يوجد إشكال، والدم الذي تراه، إذا كان في أيام العادة واستمر ثلاثة أيام حكمه حكم الحيض، وإذا تجاوز العشرة أيام، فالزائد عن أيام العادة استحاضة.

السيستاني: إذا توقّرت فيه شرائط الحيض فهو حيض والعمل المذكور جائز في حد ذاته إذا لم يستوجب تلف النطفة بعد انعقادها وإلا فالأحوط تركه.

استفتاءات: س ١٦٤

س ٥٤: المرأة العمياء في حالة الحيض هل يحقّ لها قراءة القرآن ولمس حروفه البارزة، علماً بأنّ قرانهم يكتب بحروف ونقاط بارزة؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يجوز لمس حروف القرآن البارزة.

السيستاني: إذا كانت حروفاً.

نفس المصدر: س ١٧٢

س ٥٥: إذا قالت المرأة لزوجها طهرت من الحيض واغتسلت وقاربها زوجها، ولكن في اليوم الثاني علم بانها لم تطهر، فهل تتعلق الكفارة بالرجل أو المرأة؟

ج: الإمام عليه السلام: ليس عليها كفارة.

السيستاني: لا تجب الكفارة في وطئ الزوجة أيام الحيض وإن حرم وطئها في القبل بل في الدبر أيضاً إذا كان بغير رضا - على الأحوط - .

نفس المصدر: س ١٧٩

س ٥٦: إذا كانت المرأة حائضاً وداعبها زوجها وحصلت جميع مقدمات المقاربة، وخرج المني من الزوج ولكن لم يحصل الدخول ماهو حكمها؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا لم يحصل الدخول لا مانع من ذلك. نفس المصدر: س ١٧٧

س ٥٧: إذا لم يعلم الزوج بجرمة الجماع أثناء الحيض هل يجب عليه دفع الكفارة؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا لم يعلم بالحرمة لا يجب دفع الكفارة.

العروة الوثقى: ج ١ ص ٣٤٠

س ٥٨: هل يجوز للحائض لبس القلادة التي نقش عليها الإسم المبارك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

ج: الخامنئي: لا إشكال في تطويق العنق بها، إلا أنه يجب أن لا يلامس الإسم البدن. أجوبة الاستفتاءات س ١٥٧

س ٥٩: لو أصاب المرأة نرف دموي ضعيف أثناء حملها إلا أنه لم يسقط حملها، فهل يجب عليها الغسل أم لا؟ وماذا يجب أن تفعل؟

ج: الخامنئي: ما تراه المرأة أثناء حملها من الدم إن كان بصفات أو بشروط الحيض فهو حيض، وإلا فهو استحاضة، فإن كانت استحاضتها كثيرة أو متوسطة وجب عليها الغسل. نفس المصدر: س ٢٣٢

س ٦٠: إمراة كانت لها عادة معينة كسبعة أيام ثم أصبحت ترى الدم في كل مرّة اثني عشر يوماً بسبب زرع اللولب المانع من الحمل، فهل الدم الزائد عن السبعة حيض أم استحاضة؟

ج: الخامنئي: إذا لم ينقطع الدم عن العشرة فأيام عاداتها حيض والباقي استحاضة. نفس المصدر: س ٢٣٣

س ٦١: هل يجوز للمرأة الحائض أو النفساء الدخول إلى مراقد أولاد الأئمة عليهم السلام؟

ج: الخامنئي: لو لم يصدق عليه عنوان الهتك كان جائزاً.

نفس المصدر: س ٢٣٤

س ٦٢: ماهو تكليف المرأة التي تحيض حال كونها صائمة لنذر معين؟  
ج: الخامنئي: يبطل صومها بعروض الحيض، ولو في جزءٍ من نهار الصوم ويجب عليها القضاء بعد أن طهرت. نفس المصدر: س ٢٢٩

س ٦٣: المرأة ذات العادة العديدة، التي رأت الدم أيام عاداتها ثم انقطع الدم ليوم وعاد ليتوقف على العشرة أو قبلها، ماهو حكم الدم الذي هو خارج العادة.  
ج: الخوئي: إن كان بصفة الحيض تحيّضت به، وإلا جعلته استحاضة وعملت عملها لفرائضها.

التبريزي: إن كان الزائد على العادة بصفة الحيض تحيّضت، وإلا جعلته استحاضة، وعملت عملها لفرائضها، هذا حكم الوقتية والعديدة، وأما العديدة فقط فإن كان الزائد على العادة بصفة الحيض تحيّضت به، وإلا فالأحوط وجوباً الجمع في الباقي بين وظائف المستحاضة وتروك الحائض.

السيستاني: مجموع الدمين حيض وتحتاط في اليوم المتخلل بينها بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهرة.

س ٦٤: امرأة لم تكن تميز بين الحيض والاستحاضة فكانت تظفر في فترة الاستحاضة هل يجب عليها الكفارة على ذلك؟

ج: الخوئي والسيستاني: إن كانت قاطعة بأن لها الافطار في حالتها تلك فليس عليها سوى قضاء صومها، ويجب أن تقضي صلاتها الفائتة تلك الأيام التي تجهل حكمها.

نفس المصدر: س ١٠٩

س ٦٥: المرأة الحائض هل لها الدخول في رواق حرم الأئمة الاطهار عليهم السلام أم لا؟ ثم تفضلوا علينا ببيان حدود الحرم؟

ج: الخوئي: لا مانع من توقف الجنب والحائض في رواق الحرم المطهر للأئمة عليهم السلام وحدود الحرم معلومة ومعروفة.

السيستاني: ما لم يكن مسجداً.

نفس المصدر: ج ٢ س ١٤٥

س ٦٦: المرأة التي قطع مبيضها، والطبيب يقول لها انها لا تحيض بعد ذلك، وهي في سن من تحيض، فإذا رأت الدم بصفات الحيض فهل هو بحكم الحيض، أم الاستحاضة أم غير ذلك؟

ج: الخوئي: في صورة الشك فيما تراه مع تحقق علائم الحيض، أو كونها في أيام العادة فذلك محكوم بالحيض.

نفس المصدر: س ١٤٦

س ٦٧: غير القرشية التي أكملت الخمسين ولا زالت ترى الدم في أيام العادة بصفات الحيض، فما هو تكليفها، فهل تعده حيضاً، أم لا بد أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة؟

ج: الخوئي: نعم في هذه الصورة لا بد أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة حتى بلوغها الستين سنة بناءً على الاحتياط.

السيستاني: مع توفر شرائط الحيض هو حيض.

نفس المصدر: س ١٤٨

س ٦٨: إذا جلست المرأة بعد طلوع الشمس ورأت الدم ولم تعلم أنه قبل الفجر أو بعد الفجر فماذا يجب عليها أن ترتب من اثر، هل تقضي الصلاة أم لا تقضيها؟

ج: الخوئي: نعم عليها قضاء الصلاة في مفروض المسألة.

التبريزي: لا يجب عليها قضاء الصلاة، فإن استصحاب عدم الحيض لا

يثبت الفوت. نفس المصدر: س ١٥٠

س ٦٩: هل الأولى ترك الحائض والجنب لقراءة القرآن أم أن كراهته بمعنى

قلة الثواب؟

ج: السيستاني: الكراهة على القول بها، هي الكراهة المصطلحة ولم يثبت انها

بمعنى قلة الثواب، ولكن الحكم مبني على التسامح في أدلة السنن إذ لم يرد فيه خبر

صحيح دال على ذلك. استفتاءات مخطوطة

س ٧٠: إذا قُلع رحم المرأة بعملية جراحية فهل يمكن لها أن تحيض، وإذا

رأت دم هل هو دم حيض أو استحاضة؟

ج: السيستاني: الدم الخارج منها بعد إخراج الرحم ليس دم حيض بل هو

استحاضة على الأحوط إن لم يكن أقوى.

س ٧١: ماهو الدينار الذي - يُستحب - أن يدفعه المكلف إذا وطأ زوجته

عمداً وهي حائض؟

ج: الخوئي: المراد من الدينار هو المتقال الشرعي من الذهب المسكوك «١٨

حمصة» لا الدينار الفعلي الراجح في العرف وغيره، ويجوز إعطاء قيمته، والله العالم.

صراط النجاة: ج ١ س ٨٠٦

القسم الثاني: دم الإستحاضة:  
صفاته وأحكامه:

- مسألة ٨٩: دم الاستحاضة في الأغلب أصفر، بارد، رقيق يخرج بغير قوة ولذع وحرقة - وقد يكون بصفة الحيض - وليس لقليله ولا لكثيره حدّ.
- مسألة ٩٠: كلّ دم تراه المرأة قبل بلوغها أو بعد يأسها أو أقل من ثلاثة أيام ولم يكن دم قروح ولا جروح ولا نفاس، فهو استحاضة.
- مسألة ٩١: لو تجاوز الدم عشرة أيام - فقد امتزج حيضها بالاستحاضة - فلا بد أن ترجع في تعيين الاستحاضة من الحيض إلى التفصيل الذي ذكر في الحيض.
- مسألة ٩٢: الاستحاضة على ثلاثة أقسام: قليلة، ومتوسطة، وكثيرة.

أحكامها:

١ - القليلة:

- صفتها، أن تتلوث القطنة بالدم من دون أن يثقبها ويظهر من الجانب الآخر، «بحيث لا يغمس القطنة».
- وحكمها، وجوب الوضوء لكل صلاة وغسل ظاهر فرجها لو تلوث به (١) والأحوط تبديل القطنة أو تطهيرها.

٢ - المتوسطة:

أن يثقب الدم القطنة ويظهر من الجانب الآخر ولا يسيل منها إلى الخرقة التي

(١) السبستاني: ولا يجب عليها تبديل القطنة أو تطهيرها ولا على المتوسطة.

فوقها «أي يغمس القطنه ولا يسيل».

وحكمها: مضافاً إلى ما ذكر - في القليلة - أنه يجب <sup>(١)</sup> عليها غسل واحد لصلاة الصبح، بل لكل صلاة حدثت الاستحاضة قبلها أو في أثنائها على الأقوى. مثال: إذا حدثت الإستحاضة بعد صلاة الصبح يجب الغسل لصلاة الظهر، ولو حدثت بعد صلاة العصر يجب لصلاة المغرب وهكذا، «أي غسل واحد في اليوم».

### ٣ - الكثيرة:

هي أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقة «بأن يغمسها ويسيل منها». وحكمها <sup>(٢)</sup>: مضافاً إلى ما ذكر وإلى تبديل الخرقة أو تطهيرها، تغتسل غسلأ آخر لصلاحي الظهرين تجمع بينهما، وغسلأ للعشائين تجمع بينهما، «بمعنى لو حدثت الإستحاضة الكثيرة قبل صلاة الفجر واستمرت إلى العشائين تحتاج إلى ثلاثة أغسال، غسل لصلاة الصبح وآخر للظهرين وغسل للعشائين، وإذا لم تجمع بين الصلاتين يجب عليها لكل صلاة غسل أي خمسة أغسال، مع الوضوء بعد كل غسل أو قبله».

(١) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٢) السيستاني: الكثيرة على قسمين:

الأول: ما إذا كان الدم صيباً لا ينقطع بروزه على القطنه بحيث لا تكون للمستحاضة فترة تتمكن فيها من الاغتسال والائتان ولو بصلاة واحدة، ففي هذا القسم يجب عليها بالاضافة إلى لزوم تبديل القطنه والخرقة أو تطهيرهما لكل صلاة على الأحوط وجوباً غسل قبل صلاة الغداة وغسل للظهرين تجمع بينهما وغسل للعشائين تجمع بينهما.

الثاني: ما إذا كان بروز الدم على القطنه متقطعاً بحيث تتمكن من الاغتسال والائتان بصلاة واحدة أو أزيد قبل بروز الدم عليها مرة أخرى، ووظيفتها - على الأحوط وجوباً - في هذا القسم تبديل القطنه والخرقة أو تطهيرهما والاعتسال عند بروز الدم وعلى ذلك فلو اغتسلت وصلت ثم برز الدم على القطنه قبل الصلاة الثانية أو في أثنائها وجب عليها الاغتسال لها وليس لها الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وإذا كان الفصل بين البروزين بمقدار تتمكن فيه من الايتان بصلاتين أو عدة صلوات فالأظهر أن لها ذلك من دون حاجة إلى تجديد الغسل وتبديل القطنه والخرقة أو تطهيرهما كما لا تجب عليها المبادرة والجمع بين الصلاتين مع فرض سعة الفترة ولا يجب الوضوء لكل صلاة في كلا القسمين.

مسألة ٩٣: يجب على المستحاضة على الاحوط اختبار حالها في وقت كل صلاة بادخال قطنه ونحوها، والصبر قليلاً لتعلم أنها من أي الأقسام حتى تعمل بوظيفتها.

مسألة ٩٤: إذا لم تتمكن من الاختبار فان كان لها حالة سابقة معلومة من القلة أو التوسط أو الكثرة تأخذ بها<sup>(١)</sup> وإلا فتأخذ بالقدر المتيقن مثال إذا ترددت بين القليلة وغيرها تعمل عمل القليلة وهكذا.

مسألة ٩٥: إنما يجب تجديد الوضوء لكل صلاة والاعمال المذكورة لو استمر الدم، فلو فرض انقطاعه قبل صلاة الظهر وجبت الطهارة لصلاة الظهر فقط، ولا تجب لصلاة العصر ولا للعشائين، وإن انقطع الدم بعد صلاة الظهر وجبت الطهارة للعصر فقط وهكذا.

مثال: لو انقطع الدم قبل الظهر وتوضأت لصلاة الظهر وبقي وضوؤها إلى المغرب والعشاء فلها أن تصليها بذلك الوضوء ولم تحتج إلى وضوء جديد.

مسألة ٩٦: يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة إلى الصلاة<sup>(٢)</sup> لو لم ينقطع الدم بعدها أو خافت عوده بعدها قبل الصلاة أو في أثنائها، نعم لو توضأت واغتسلت في أول الوقت مثلاً وانقطع الدم حين الشروع في الوضوء والغسل ولو انقطع فترة وعلمت بعدم عوده إلى آخر الوقت جاز لها تأخير الصلاة.

مسألة ٩٧: يجب على المستحاضة التحفظ بعد الوضوء والغسل من خروج الدم<sup>(٣)</sup>، بحشو قطنه أو غيرها وشدها بخرقة، فلو خرج الدم بتقصير منها في التحفظ والشد، أعادت الصلاة، بل الاحوط<sup>(٤)</sup> لو لم يكن أقوى إعادة الغسل والوضوء أيضاً نعم لو خرج منها من غير تقصير فلا بأس.

(١) السيستاني: وإن لم تكن مسبقة بحالة معلومة تبني على أنها ليست بمتوسطة ولا كثيرة.

(٢) السيستاني: فيما عدا القسم الثاني من الكثيرة كما ذكرناه في الحاشية السابقة.

(٣) السيستاني: مع الأمن من الضرر.

(٤) السيستاني: استحباباً.



مسألة ٩٨: لو تحولت الاستحاضة من القليلة إلى المتوسطة أو إلى الكثيرة، أو من المتوسطة إلى الكثيرة ففيها صورتان:

١- بالنسبة إلى الصلاة التي صلّتها مع وظيفة الأدنى لا أثر لهذا الانتقال فلا يجب إعادة الصلاة.

٢- بالنسبة للصلاة المتأخرة تعمل عمل الأعلى.

مثال: لو كانت الاستحاضة قبل صلاة الصبح قليلة وصلّت الصبح وبعد ذلك تحولت إلى المتوسطة أو الكثيرة قبل صلاة الظهر فتعمل عمل المتوسطة أو الكثيرة للظهر» وهكذا.

ولو حدث العكس أي: لو انتقلت من الكثيرة إلى المتوسطة أو القليلة، تعمل لصلاة واحدة عمل الأعلى ثم تعمل عمل الأدنى، مثال: لو تبدّلت الكثيرة إلى المتوسطة بعد صلاة الصبح، اغتسلت للظهر، واكتفت بالوضوء وحده للصلوات الآتية<sup>(١)</sup>.

مسألة ٩٩: يصح الصوم في الاستحاضة<sup>(٢)</sup> القليلة، وأما في غيرها فيشترط في صحته الأغسال النهارية على الأقوى، ولا يترك الإحياط في الكثيرة بالنسبة إلى الأغسال الليلية لليلة الماضية.

مسألة ١٠٠: قد تبين مما مر حكم المستحاضة وما لها من وظائف بالنسبة إلى الصلاة والصيام، وأما بالنسبة إلى سائر الأحكام فيها صور:

١- تحتاج إلى الوضوء فقط لو كانت قليلة أو الغسل مع الوضوء في المتوسطة والكثيرة لكل حكم مستقلاً، مثال: يجب عليها الوضوء مستقلاً للطواف الواجب لو كانت استحاضتها قليلة، والوضوء مع الغسل لو كانت متوسطة أو كثيرة.

(١) السيستاني: إذ حصل الانتقال بعد الشروع في الصلاة وقبل تمامها فعليها الاستئناف والعمل على الأعلى حتى إذا كان الانتقال من المتوسطة إلى الكثيرة فيما كانت المتوسطة محتاجة إلى الغسل وأنت به أيضاً فتكون أعمالها حينئذٍ مثل أعمال الكثيرة ومع ذلك يجب الاستئناف.  
(٢) السيستاني: مطلقاً ولا يشترط في صحته الأغسال الصلواتية.

فيتوقف صحة طوافها على الوضوء والغسل له مستقلاً على الأحوط<sup>(١)</sup>، وكذلك<sup>(٢)</sup> مسّ بكتابة القرآن.

٢- الأحوط - وجوباً - أن لا يغشاهما زوجها ما لم تغتسل، فيحتاج إلى غسل مستقل كما في الطواف، ويكفي الغسل للصلاة لو واقعها بعد الصلاة مباشرة.

٣- يجوز لها المكث في المساجد<sup>(٣)</sup> والدخول في المسجدين «مسجد النبي ومسجد الحرام» بدون غسل.

٤- يصح طلاقها في أثناء الاستحاضة ولا يشترط الاغتسال له<sup>(٤)</sup>.

مسألة ١٠١: إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى، ولكن يجب عليها الوضوء بعده<sup>(٥)</sup> وإن توضأت قبله.

مسألة ١٠٢: لو انقطع الدم فهناك صور:

١- أن يكون انقطاع الدم قبل فعل الطهارة فتأتي بها وتصلي.

٢- أن يكون انقطاع الدم بعد فعل الطهارة وقبل الصلاة فحكمها أن تعيد

الطهارة وتصلي.

٣- أن ينقطع الدم في أثناء الصلاة فحكمها إعادة الطهارة والصلاة - إن كان

الانقطاع لبرء أو لفترة واسعة.

(١) السيستاني: أما المتوسطة والقليلة فالأحوط لها أن تتوضأ لكل من الطواف وصلاته وأما الكثيرة فإن كانت سائلة الدم أي كان الدم صيبياً لا ينقطع برونه على القطننة التي تحملها بحيث تتمكن من الاغتسال والابتيان بصلاة الطواف قبل بروز الدم عليها مرة أخرى فإن اغتسلت للطواف وأنت به وتمكنت من الابتيان بصلاه أيضاً قبل بروز الدم عليها جاز لها ذلك من دون تجديد الغسل وإلا فالأحوط لزوماً تجديد الغسل لصلاة الطواف.

(٢) هذا مع عدم تقارب الغايات للطهارة في الوجود وإلا فالأظهر الاكتفاء بوضوء واحد لها فإذا توضأت للصلاة فهي محكومة بالطهارة عن الحدث إلى حين الانتهاء منها فيجوز لها المسّ حال الاشتغال بها.

(٣) السيستاني: وقراءة العزائم.

(٤) السيستاني: ٥ - يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع الوضوء والغسل وسائر الأعمال لكل صلاة ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلاة الأمانية لكنه مشكل. ٦ - ويجب عليها صلاة الآيات وتفعل لها كما تفعل لليومية ولا تجمع بينهما بغسل واحد على الأحوط وجوباً وإن أتقت في وقتها.

(٥) السيستاني: ووجوبه في الكثيرة مبني على الاحتياط اللزومي.

٤- أن ينقطع الدم بعد فعل الصلاة فلا إعادة عليها على الأقوى، وإن كان لبرء<sup>(١)</sup>.

### إستفتاءات في أحكام الاستحاضة:

س ٧٢: عند غسل الاستحاضة هل يجب تعيين الاستحاضة «متوسطة أو كثيرة» في النية، أو تكفي نية الاستحاضة فقط؟

ج: الإمام عليه السلام: تكفي نية الاستحاضة فقط. استفتاءات الفارسي: س ١٨٠

س ٧٣: هل الجماع مع الزوجة في أيام الاستحاضة مثل الحيض حرام؟ وكم يوم بعد الولادة يتمكن من مقاربة زوجته؟

ج: الإمام عليه السلام: الجماع في أيام الاستحاضة ليس حراماً ولكن بعد الاغتسال على الأحوط، وأما بعد الولادة ما دامت في النفاس لا يجوز الجماع وحد النفاس مذكور في محله - وهو عشرة أيام -.

السيستاني: يجوز الجماع والأحوط وجوباً أن يكون ذلك بعد الغسل إذا وجب عليها ويكفي الغسل الصلاتي. نفس المصدر: س ١٨٤

س ٧٤: أنا امرأة عمري خمسين سنة ولكن مثل الشابة أرى الدم في كل أول شهر وأطهر في الوقت المعين، قيل لي انني في حالة الاستحاضة، ارجوا من سماحتكم اخباري بذلك؟

ج: الإمام عليه السلام: الدم الذي تراه المرأة بعد الخمسين سنة محكوم بالاستحاضة<sup>(٢)</sup>،

(١) السيستاني: إذا انقطع الدم عنها بالمرّة فالأحوط وجوباً الغسل للانقطاع في الكثيرة فيما كان الدم صيباً إذا لم يستمر الدم إلى ما بعد الصلاة التي أتت بها مع وظيفتها وكذا فيما كان متقطعاً إذا لم يظهر الدم على الكرسف من حين الشروع في الغسل السابق ولا يجب على غيرها.

(٢) الخوئي والقبريزي: في هذه الصورة لا بد أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة حتى بلوغها الستين سنة بناءً على الإحتياط. صراط النجاة: ج ٢ س ١٤٨. منهاج. السيستاني: بالحیضة مطلقاً.

إلا إذا كانت المرأة قرشية فحكما الحيض إلى الستين سنة.

نفس المصدر: س ١٦٨

س ٧٥: لو كانت المرأة المستحاضة جاهلة بأحكامها وكانت تقتصر على الغسل مثلاً أو الوضوء فقط، هل يصح عملها، ولو كانت تجمع بين الوضوء والغسل دون أن تعرف أحكامها هل يُحكم بصحة عملها؟

ج: الخوئي: التاركة لوظيفتها بطل عملها من صلاة<sup>(١)</sup> وصوم سواء جهلت بها أم لا، والعاملة بها ولو اجمالاً صح عملها؟

صراط النجاة: ج ٢ س ١٥٨

س ٧٦: إذا حصل النقاء للمرأة من الاستحاضة القليلة ولم تر الدم بعد ذلك، هل يجب عليها الغسل للنقاء؟

ج: الخوئي والسيستاني: لا يجب الغسل في الاستحاضة القليلة حتى بعد النقاء.

نفس المصدر: س ١٥٩

س ٧٧: المرأة في الاستحاضة الكثيرة، لو لم تنتبه للصلاة عند الفجر فهنا تصبح الصلاة قضاءً، فإذا أرادت تأخيرها للظهر واغتسلت للظهرين فقط هل يجوز ذلك؟

ج: الخوئي: نعم يجوز لها ذلك.

السيستاني: يحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الأدائية لكنّه مشكل.

نفس المصدر: س ١٦١

س ٧٨: هل يجب على المرأة في الاستحاضة القليلة أو المتوسطة أن تتوضأ بين الصلاتين حتى لو لم يبرز الدم بينهما؟ وكذلك بالنسبة للطواف وصلاته؟

ج: السيستاني: لا يجب مع فرض انقطاع الدم وعدم تلوث القطنه به.

استفتاء مخطوط

س ٧٩: أنا عمري ١٥ سنة، ابتليت بمرض نسائي لمدة ثلاث سنوات حيث ينزف مني الدم بين فترة وأخرى ويستمر لمدة شهر ونصف تقريباً، بعد أن راجعت الرسالة العملية عرفت أنني في حالة الاستحاضة الكثيرة ويجب عليّ الغُسل في اليوم ثلاث مرات للصلاة، لكن مجتمعنا العائلي لا يسمح لي أن أذهب للحمام باستمرار ويصعب عليّ ذلك، أرجو إخباري ماذا أصنع مع هذه المشكلة؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: في أيام الاستحاضة إذا كان لا يمكنك الغسل ويصعب عليك يحق لك التيمم بدله وأداء بقية الأعمال من تطهير الموضع وتبديل القطنه.

استفتاءات: ص ٧٥ مس ١٨١

س ٨٠: لو لم تغتسل المستحاضة الكثيرة للصلاة نسياناً «للاستحاضة» أو جهلاً، أو نسياناً جهلاً بالحكم، هل يبطل صوم النهار، وهل الحكم كذلك لو اغتسلت للصلاة ولكنها لم تصل نسياناً؟

ج: التبريزي: يشترط في صحة صوم المستحاضة اغتسالها للصلاة، ولا فرق بين العلم والجهل، وفي فرض نسيان الصلاة، فالاحوط وجوباً قضاء صومها، والله العالم<sup>(١)</sup>.

ملحق صراط النجاة: ج ١ س ١٣٨٢

س ٨١: هل يجوز للمرأة في الاستحاضة القليلة أن تجمع بين الظهرين أو العشاءين بوضوء واحد؟

ج: التبريزي: لا يجوز ذلك، والله العالم<sup>(٢)</sup>.

س ٨٢: إذا كان جواب المسألة السابقة عدم الجواز، فما حكم من كانت تجمع جهلاً بالحكم؟

ج: التبريزي: يجب عليها إعادة الصلاة الثانية، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٤٧٧

(١) السيستاني: تقضي صلاتها فقط.

(٢) السيستاني: إذا استمر الدم.

القسم الثالث: دم النفاس:

أوصافه:

مسألة ١٠٣: دم النفاس هو الدم الذي تراه المرأة عند الولادة أو بعدها وقبل انقضاء عشرة أيام من حين الولادة<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٠٤: ليس لأقل النفاس حدّ، فيمكن أن يكون لحظة واحدة بين العشرة أيام<sup>(٢)</sup>.

مسألة ١٠٥: لو لم تردماً أصلاً، أو رأتها بعد العشرة من حين الولادة فلا نفاس لها.

مسألة ١٠٦: أكثر النفاس عشرة أيام.

مسألة ١٠٧: ابتداء النفاس وحسابه<sup>(٣)</sup> بعد انفصال الولد، لا حين الشروع في الولادة.

مسألة ١٠٨: لو ولدت توماً كان ابتداء نفاسها من الأول، ومبدأ حساب العشرة من وضع الثاني<sup>(٤)</sup>.

مسألة ١٠٩: إذا رأت الدم بعد الولادة وكان المولود سقطاً فتعتبره نفاساً وإن لم تلجه الجروح<sup>(٥)</sup>، وكذا لو كان مضغّة أو علقّة لكن بشرط أن تعلم أنّه مبدأ نشوء الولد، وأما مع الشك في كونه مبدأ نشوء الولد لا تحكم بكونه نفاساً.

مسألة ١١٠: لو انقطع دمها على العشرة «أي يوم العاشر» أو قبلها، فكل ما

(١) السيستاني: مع صدق دم الولادة عليه عرفاً.

(٢) السيستاني: بشرط عدم الفصل الطويل فإذا رأت الدم لحظة في اليوم العاشر مثلاً لم يحكم بكونه نفاساً.

(٣) السيستاني: برؤية الدم فيما إذا تأخرت عن الولادة.

(٤) السيستاني: فيما إذا كان الفصل أقل من عشرة مع استمرار الدم.

(٥) السيستاني: ما لم يكن مضغّة أو علقّة فالدم الخارج معها ليس نفاساً.

رأته من الدم فهو نفاس<sup>(١)</sup>، سواء رأته تمام العشرة أم بعضها وسواء كانت ذات عادة في حيضها أو لا.

مسألة ١١١: النقاء المتخلل بين الدمين أو الدماء بحكم النفاس على الأقوى<sup>(٢)</sup>، مثال: إذا رأت الدم يوماً بعد الولادة، ثم انقطع، ثم رأته يوم العاشر أو التاسع، فكل هذه الأيام أيام نفاس».

مسألة ١١٢: لو لم تر الدم في أثناء الولادة، ورأته في اليوم العاشر فقط، فالיום العاشر نفاس فقط، والنقاء في الايام السابقة طهر كله.

مسألة ١١٣: لو رأت الدم في اليوم الثالث ثم انقطع، ثم رأته يوم العاشر يكون نفاسها<sup>(٣)</sup> ثمانية أيام أي يبدأ من اليوم الثالث.

مسألة ١١٤: لو رأت الدم في تمام العشرة واستمر إلى أن تجاوزها ففيه صور:  
الأولى: إن كانت ذات عادة عديدة في الحيض، ترجع في نفاسها إلى مقدار أيام حيضها<sup>(٤)</sup> وتعمل بعدها عمل المستحاضة، مثال: «إذا كانت عاداتها سبعة أيام واستمر دم النفاس إلى اليوم الثاني عشر، تحسب نفاسها سبعة أيام والباقي استحاضة، وتقضي ما فاتها من أحكام بعد السبعة أيام من نفاسها إذا تركتها».

الثانية: إن لم تكن ذات عادة (مثلاً كانت مضطربة أو ناسية لعادتها) تجعل نفاسها عشرة أيام<sup>(٥)</sup> كاملة وتعمل بعدها عمل المستحاضة، وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط في الجمع بين وظيقتي النفساء والمستحاضة إلى الثمانية عشر يوماً.

- 
- (١) السيستاني: على اشكال فيما إذا كانت ذات عادة عديدة ورأت الدم في أيام العادة وبعدها فالأحوط لها الجمع بين تروك النفساء وأعمال المستحاضة بالنسبة إلى ما وراء العادة.
- (٢) السيستاني: وأما النقاء المتخلل في النفاس الواحد فالأحوط الجمع فيه بين أعمال الطاهر وتروك النفساء، والنقاء المتخلل بين النفاسين طهر. المسائل المنتخبة مس ٧٤.
- (٣) السيستاني: الطرفين وفي الطهر المتخلل بين الدمين تحتاط بالجمع بين أعمال النفساء والطاهر كما مرّ.
- (٤) السيستاني: وإن كانت ناسية لها جعلت أكبر عدد محتمل عادة لها في المقام.
- (٥) الخوني والتبويزي: جعلت مقدار عادة حيض أقاربها نفاساً، وإذا كانت عاداتهم أقل من عشرة أيام احتاطت فيما زاد عنها إلى العشرة بين عمل النفساء واحكام المستحاضة منها مس ٢٥٥.

مسألة ١١٥: إذا انقطع دم النفاس في الظاهر يجب عليها الاستظهار على ما مر في الحيض، فإذا انقطع الدم واقعاً وجب عليها الغسل لما يشترط فيه الغسل والطهارة كالصلاة والصوم مثلاً كالحائض.

### أحكام النفساء:

أحكام المرأة النفساء كأحكام الحائض في عدم جواز وطئها، وعدم صحة طلاقها، وحرمة الصلاة والصوم عليها، وكذلك مسّ كتابة القرآن، وقراءة العزائم، ودخول المسجدين<sup>(١)</sup>، والمكث في غيرهما، وقضاء الصوم دون الصلاة، وغير ذلك....

### إستفتاءات في أحكام النفاس:

س ٨٣: إذا ماتت الحامل وعُسلت ثم أسقطت جنينها بعد العُسل، فهل يجب تغسيلها غسل النفاس؟ وهل يجب تغسيل السقط المتجاوز عمره أربعة أشهر غسل الاموات؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: لا يجب تجديد غسلها<sup>(٢)</sup> ولكن يجب تغسيل السقط إن تمّ له أربعة أشهر<sup>(٣)</sup>.

س ٨٤: امرأة أسقطت ولم ينقطع الدم لمدة شهر، وبعد ذلك أجريت لها عملية (كورتاج) وأخرج منها ما تبقى من أعضاء الطفل - اصبعه مثلاً - ويعتبر في الواقع الانفصال بتامه الآن، هل هذه الفترة بالاضافة إلى أيام النفاس تحتسب كلها نفاساً

(١) السيستاني: والدخول في غيرهما بغير اجتناب والحكم فيه وفي قراءة آيات السجدة والمكث في المساجد مبني على الاحتياط.

(٢) السيستاني: نعم يجب إزالة النجاسة عن جسدها ولو كان بعد وضعها في القبر على الأحوط وجوباً في هذه الصورة.

(٣) السيستاني: بل وإن لم تتم له إذا كان مستوى الخلقة على الأحوط وجوباً.



أم لا؟ وما هو حكم صلاتها وصيامها؟

ج: الإمام عليه السلام: في مفروض السؤال الكل حكمه النفاس.

السيستاني: يبدأ نفاسها بالاسقاط إذا كان معه دم ومن رؤية الدم فيما إذا تأخرت عن الولادة ولا يكون الزائد نفاساً.

نفس المصدر: ص ١٨٦

س ٨٥: لو أصاب المرأة نزف دموي ضعيف أثناء حملها إلا أنه لم يسقط

حملها، فهل يجب عليها الغسل أم لا؟ وماذا يجب أن تفعل؟

ج: الخامنئي: ما تراه المرأة أثناء حملها من دم، إن كان بصفات أو بشروط

الحيض فهو حيض، وإلا فهو استحاضة، فإن كانت استحاضتها كثيرة أو متوسطة

وجب عليها الغسل.

استفتاءات س ٢٣٢

س ٨٦: هل المرأة التي خضعت لعملية «كورتاج» نفساء أم لا؟

ج: الخامنئي: إذا رأت دمًا بعد سقوط الجنين - حتى لو كان علقه - فهو

محكوم بالنفاس.

نفس المصدر: س ٢٣٥

س ٨٧: ما هو حكم الدم الذي يخرج بعد سقوط الجنين وقبل أن تلجه

الروح، وبعد أن تلجه الروح قال إمام الشهر السادس؟

ج: الخوئي: محكوم بأنه دم نفاس بشرط العلم بكونه مبدء نشوء الانسان

بحيث يصدق على ذلك الولادة فيكون الدم الخارج معه نفاساً.

السيستاني: هو نفاس مع صدق دم الولادة عليه عرفاً.

التبريزي: محكوم بأنه دم نفاس بشرط العلم بكونه مبدء نشوء الانسان

بحيث يصدق على ذلك الولادة ووضع الحمل فيكون الدم الخارج معه نفاساً.

صراط النجاة ج ١ س ١٢٥

س ٨٨: أخرج الطفل من بطن المرأة بعملية جراحية، الدم الذي يخرج من

رحمها هل هو نفاس أو استحاضة؟

ج: السيستاني: هو نفاس.

س ٨٩: إذا وجب الجمع بين تروك النفساء وأفعال المستحاضة على ناحية الاحتياط فهل يلزمها قضاء الصوم بعد النقاء، أم أن الصوم الذي صامته مجزي لها؟  
ج: الخوئي والسيستاني: يجب عليها قضاء الصوم احتياطاً.

صراط النجاة ج ٢ س ١٦٢

س ٩٠: إذا أسقطت المرأة حملها وكان له شهراً أو شهرين، هل يعتبر دمها نفاساً أو لا؟

ج: الخوئي: الاعتبار فيه مشكل، يلزمها الاحتياط في الأيام المقررة بالجمع بين تروك النفساء وأحكام المستحاضة، وتلزم الدية على من أسقط.

التبريزي: لا بأس بترك الاحتياط فإنه ليس بنفاس، نعم إذا صادف أيام حيضها فهو محكوم بالحيض، وكذا إذا كان بصفات الحيض وشرائطه وتلزم الدية على من أسقط.

السيستاني: لا يعتبر نفاساً. نفس المصدر: س ١٦٣

س ٩١: إذا ولدت المرأة بعملية جراحية فلم ينزل دم النفاس لمدة عشرة أيام بسبب تأثير المخدر على عضلات الرحم، وعدم انقباضه، ونزل الدم بعد العشرة، فهل يُعدّ ذلك نفاساً؟

ج: السيستاني: الدم الخارج بعد العشرة لا يكون محكوماً بأحكام دم

النفاس. استفتاءات

س ٩٢: هل يجوز للرجل مقارنة زوجته بعد مدة النفاس وهي عشرة أيام مع استمرار رؤية الدم عندها بصفة الاستحاضة، علماً بأن نزول الدم يستمر عندها إلى أكثر من ثمانية عشر يوماً.

ج: السيستاني: يجوز وإن كان الأولى مراعات الاحتياط فيما زاد على العشرة

إلى ثمانية عشر يوماً.

س ٩٣: هل النفاس يتحقق بالولادة فقط؟ أم يتحقق في حالة إسقاط الجنين أيضاً، وكيف إذا كان مضغة أو علقه؟  
ج: السيستاني: الدم الخارج مع السقط نفاس أيضاً ما لم يكن مضغة أو علقه.

نفس المصدر

## مسائل في أحكام الأموات:

قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُوفُ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ١١٦: يجب على من ظهرت عنده أمارات الموت أداء الحقوق الواجبة، ورد الامانات التي عنده، أو الإيضاء بها مع الاطمئنان بانجازها.

مسألة ١١٧: يجب كفاية على الأحوط بل لا يخلو من قوة في حال الاحتضار والنزع توجيه المحتضر المسلم إلى القبلة .. رجلاً كان أو امرأة، صغيراً كان أو كبيراً<sup>(٢)</sup> وكيفية ذلك بأن يلتقي على ظهره، ويجعل باطن قدميه إلى القبلة بحيث لو جلس كان وجهه إليها؟

مسألة ١١٨: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها إلى أن يضعها في قبرها، دائمة كانت أو منقطعة<sup>(٣)</sup>، على أشكال في المنقطعة.

مسألة ١١٩: يشترط المائتة بين المغسّل والميت في الذكورة والانوثة، فلا يُغسّل الرجل المرأة ولا العكس، وإذا غسّل الرجل المرأة أو المرأة الرجل بطل الغسل.

مسألة ١٢٠: يجوز أن يغسّل الزوج زوجته وبالعكس حتى مع وجود المائتة، كما يجوز لكل منهما النظر إلى عورة الآخر - على كراهية - ولا فرق في الزوجة بين الحرّة، والأمة، والدائمة، والمنقطعة، والمطلقة الرجعية<sup>(٤)</sup>، قبل انقضاء عدة الطلاق، على أشكال في الأخيرتين.

(١) الملك: ٢.

(٢) للتفصيل أكثر راجع الرسائل العملية في أحكام الأموات.

(٣) السيستاني: وإن كان الأحوط استحباباً في المنقطعة الاستئذان من المرتبة اللاحقة أيضاً.

(٤) السيستاني: وإن كان الأحوط استحباباً ترك تغسيل المطلقة مع وجود المائتة.

مسألة ١٢١: لا إشكال في جواز تغسيل الرجل محارمه وبالعكس مع عدم وجود المائل<sup>(١)</sup> حتى عارياً مع ستر العورة.

مسألة ١٢٢: الميت المشتبه بين الذكر والانثى، ولو من جهة كونه خنثى، يُغسله من وراء الثوب<sup>(٢)</sup> كلٌّ من الرجل والمرأة.

مسألة ١٢٣: لو انحصر المغسّل المائل في الكتابية «أي إذا ماتت المرأة المسلمة ولا يوجد من يغسلها غير المرأة الكتابية» أمر<sup>(٣)</sup> المسلم الكتابية أن تغتسل أولاً ثم تُغسل الميتة المسلمة<sup>(٤)</sup>، وإن أمكن أن لا تمس الماء<sup>(٥)</sup> وبدن الميتة، أو تغسلها في الكر أو الجاري تعين على الأحوط ولو وُجد المائل بعد ذلك أعاد على الأحوط وجوباً.

مسألة ١٢٤: لو لم يوجد المائل حتى الكتابي سقط الغسل على الأقوى، ولا يبعد أن يكون الأحوط ترك غسله ودفنه بثيابه.

مسألة ١٢٥: لو كان على المرأة الميتة غسل الحيض أو الجنابة أو نحوها أجزأ عنها غسل الميت.

مسألة ١٢٦: إذا تولد الطفل من المرأة الميتة، فالأحوط «وجوباً» أن يغتسل غسل مس الميت بعد البلوغ.

مسألة ١٢٧: إذا أسقطت المرأة طفلها الذي بلغ<sup>(٦)</sup> أربعة أشهر ميتاً يجب عليها غسل مس الميت<sup>(٧)</sup>.

(١) الخوني: على الأحوط وجوباً، وكونه من وراء الثياب.

(٢) السيستاني: لا يعتبر ذلك.

(٣) السيستاني: لا موضوعية للأمر بالاغتسال مطلقاً ولا للأمر بالتغسيل إذالم يكن المسلم هو الولي.

(٤) الخوني: والأمر هو الذي يتولى نية الغسل، والأحوط استحباباً نية كل من الأمر والمغسّل. منهاج مس ٢٧٧.

(٥) السيستاني: هذا مبني على نجاسة الكتابي وذكرنا بأن الأقرب طهارته.

(٦) السيستاني: الذي ولجته الروح.

(٧) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

غسل مسّ الميت:

مسألة ١٢٨: يجب غُسل مسّ الميت الانسان بعد برده وقبل غُسله على المرأة والرجل ولا فرق في الميت بين المسلم والكافر والكبير والصغير حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر<sup>(١)</sup>. وأما بعد تغسيل الميت المسلم لا يجب غُسل المس.

مسألة ١٢٩: مسّ الميت ينقض الوضوء على الأحوط<sup>(٢)</sup>، بل لا يخلو من قوة، فيجب الوضوء مع غسله للأحكام التي يشترط فيها الوضوء كالصلاة وغيرها<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١٣٠: يجوز للماسّ قبل الغسل دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها وقراءة العزائم، ويجوز وطؤه لو كان امرأة فحال المسّ حال الحدث الأصغر إلا في إيجاب الغسل للصلاة ونحوها.

كفن الميت:

مسألة ١٣١: لا يجوز تكفين المرأة بالحرير الخالص.

مسألة ١٣٢: كفن الزوجة وسائر مؤن تجهيزها على زوجها ولو كانت الزوجة متمكنة مالياً، كبيرة كانت أو صغيرة، مجنونة أو عاقلة، حرة أو أمة، مدخولاً بها أو لا، مطبوعة أو ناشراً وفي المنقطعة<sup>(٤)</sup> إشكال سيما إذا كانت مدّة نكاحها قصيرة جداً ولا يترك الاحتياط في المطلقة الرجعية بل الظاهر كونها عليه.

مسألة ١٣٣: لو تبرع متبرع بكفنها سقط عن الزوج، ولو كان الزوج فقيراً<sup>(٥)</sup> فكفّن الزوجة يؤخذ من تركتها.

(١) السيستاني: إذا ولجته الروح.

(٢) السيستاني: لا ينقض.

(٣) الخوني والسيستاني والتبريزي: ... ولا يجب الوضوء مع غسله بناءً على المختار من إغناء كل غسل عن الوضوء.

(٤) السيستاني: بل هي كغيرها.

(٥) السيستاني: وكانت الاستدانة حرجية في حقّه.

مسألة ١٣٤: يستحب في تكفين المرأة أن يستر رأسها بمقنعة ولفافة لتنديها يُشدان بها إلى ظهرها.

مسألة ١٣٥: التحنيط وهو واجب على الأصح، صغيراً كان الميت أو كبيراً، ذكراً كان أو أنثى، ولا يجوز تحنيط المحرم «للحج» كما تقدّم، ويشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم، والأقوى جوازه قبل التكفين وبعده وفي الأثناء، وإن كان الأول أولى.

مسألة ١٣٦: كيفيته: أن يمسح<sup>(١)</sup> الكافور على مساجده السبعة، ويستحب إضافة طرف الأنف إليها، بل هو احوط، ولا يبعد استحباب مسح إبطيه ولبته ومفاصله<sup>(٢)</sup> به، بل كل موضع من بدنه فيه ريحة كريهة، والأولى الأيتان به رجاءً، ولا يقوم مقام الكافور طيب آخر حتى عند الضرورة.

مسألة ١٣٧: لا يجب مقدار معين من الكافور في الحنوط، بل الواجب المسمى مما يصدق معه المسح به، ولو تعذر حتى المسمى منه دفن بغير حنوط.

مسألة ١٣٨: الأولى ترك النساء تشييع الجنائز - حتى إذا كان الميت امرأة - ولا يبعد الكراهة للشابة.

مسألة ١٣٩: يستحب أن تقف المرأة في الصلاة على الميت خلف الرجال، وإذا كانت حائض بين النساء وقفت في صفٍّ وحدها.

### الصلاة على الميت:

مسألة ١٤٠: تصح صلاة المرأة على الميت ولو كان الميت رجلاً، ولا يشترط في صحة الصلاة عدم وجود الرجال.

مسألة ١٤١: إذا كان وليُّ الميت امرأة، جاز لها مباشرة الصلاة أو الأذن لغيرها ذكراً كان الميت أم أنثى.

(١) السيستاني: بل يكفي مطلق الأساس مع بقاء شيء منه في موضعه.

(٢) السيستاني: وباطن قدميه وظاهر كفيه.

## دفن الميت:

مسألة ١٤٢: إذا كانت الميتة كافرة وكانت حاملاً بولد مسلم، فإنها تدفن مستديرة القبلة على جانبها الأيسر ليصير الولد في بطنها مستقبلاً للقبلة.

مسألة ١٤٣: لو مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها من بقاءه، يجب التوسل إلى إخراجه بكل حيلة ملاحظاً للأرفق فالأرفق ولو بتقطيعه قطعة قطعة، ويكون المباشر في إخراجه مع الامكان زوجها، وإلا فالنساء، وإلا فالمحارم من الرجال، فان تعذر فالأجانب<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٤٤: إذا ماتت الحامل وكان الجنين حياً وجب إخراجه ولو بشق بطنها، والأحوط<sup>(٢)</sup> شق جنبها الأيسر، وإلا فيشق الموضع الذي يكون الخروج معه أسلم.

مسألة ١٤٥: يستحب إدخال المرأة إلى قبرها عرضاً بخلاف الرجل يُدخل سابقاً برأسه.

مسألة ١٤٦: يستحب أن يكون المباشر لإنزال المرأة وحل أكفانها زوجها أو محارمها، ومع عدمهم فأقرب أرحامها من الرجال فالنساء ثم الاجانب والزوج أولى من الجميع.

مسألة ١٤٧: يستحب أن يقف الامام للصلاة على المرأة عند صدرها.

مسألة ١٤٨: تجب<sup>(٣)</sup> الكفارة على المرأة في جز شعرها عند المصيبة «ومقدارها كفارة شهر رمضان» عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صيام شهرين متتاليين، وكفارة نفث شعرها أو خدش وجهها إذا أدمته، بل مطلقاً على الأحوط وشق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده، كفارة اليمين، وهي «إطعام عشرة

(١) السيستاني: يجوز لها اختيار الأرفق بحالها مطلقاً ولو كان هو الأجنبي.

(٢) السيستاني: فيشق جنبها الأيسر إن كان ذلك أوثق ببقاء الطفل وأرفق بحاله وإلا فيختار ما هو كذلك ومع التساوي فيختار.

(٣) السيستاني: لا ينبغي ترك الاحتياط بأداء.



مساكين أو كسوتهم، أو عتق رقبة، وإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام».

### إستفتاءات في أحكام الميت:

س ٩٤: إذا كان شعر المرأة المتوفاة طويلاً وعلى شكل ظفيرة هل يجب فتحه وإيصال الماء إلى تمامه عند التغسيل، أو تركه كما هو وغسله؟  
ج: الإمام عليه السلام: إذا كان الماء يصل إلى تمام الشعر لا يجب فتحه.  
السيستاني: الواجب هو غسل ما تحته من البشرة.

استفتاءات ص ٨٥ س ٢١٣

س ٩٥: إمراة لم تغتسل غسل مس الميت جهلاً أو نسياناً، وبعد مدة علمت بالمسألة، هل يجب عليها إعادة الصلاة التي صلّتها بدون غسل مس الميت؟  
ج: الإمام عليه السلام: يجب عليها إعادة الصلاة، إلا إذا كانت قد اغتسلت غسل الجنابة<sup>(١)</sup> فيجزى غسل الجنابة عن غسل مس الميت.

نفس المصدر: س ١٨٩

س ٩٦: هل يجوز للنساء الاشتراك في تشييع الجناز وحملها؟  
ج: الخامنئي: لا بأس في ذلك.

استفتاءات، س ٢٥٧

س ٩٧: إذا ماتت المرأة الحامل أثناء وضع الحمل، فما هو حكم الجنين الموجود في بطنها في هذه الموارد؟  
١- إذا ولجته الروح قريباً وكان عمره ثلاثة أشهر أو أكثر مع أنّ احتمال موته إذا أُخرج من بطن أمّه قويٌّ.

٢- إذا كان عمر الجنين سبعة أشهر أو أكثر.

٣- موت الجنين في بطن أمّه؟

(١) السيستاني: أو غيره من الأغسال المستحبّة والواجبة.

ج: الخامنئي: إذا مات ولد الحامل بموتها فلا يجب إخراجها، بل لا يجوز، ولكن لو بقي الجنين حياً في بطن أمه الميتة وقد ولجته الروح، واحتمل بقاؤه حياً إلى إخراجها، تجب المبادرة إلى إخراجها فوراً.

استفتاءات: س ٢٥٢

س ٩٨: إذا ماتت الحامل أثناء وضع الحمل، فهل يجب على الآخرين التأكد الكامل من موت الجنين أو حياته؟

ج: الخامنئي: ما لم يحرز موت الجنين في بطن أمه الميتة لا يجوز دفنها مع جنينها، ولو دفن الجنين الحي مع أمه وبقي حياً حتى بعد الدفن - ولو احتمالاً - وجب المبادرة إلى نبش القبر وإخراج الجنين الحي من بطن أمه، كما أنه لو توقف حفظ حياة الجنين في بطن أمه الميتة على عدم المبادرة إلى دفنها، فالظاهر وجوب تأخير دفن الأم للحفاظ على حياة جنينها.

س ٩٩: إذا ماتت الحامل أثناء وضع الحمل وبقي الولد في بطنها حياً، وأمرهم شخص - خلافاً لما هو متعارف - بدفن الأم مع جنينها وإن كان حياً فما هو رأيكم في ذلك؟

ج: الخامنئي: لو قال أحد بأنه يجوز دفن الحامل مع جنينها الحي في بطنها، وقام الآخرون بدفنها بظن صحة رأيه مما أدى إلى موت الولد في داخل القبر أيضاً، فالدية على من باشر الدفن، إلا إذا استند موت الجنين إلى قول هذا القائل فالدية عليه.

س ١٠٠: هل أن المرأة إذا ماتت في حالة الولادة تعتبر شهيدة؟ وكذلك

الانسان لو مات في حريق أو غرق أو حادث آخر، وهل يختص ذلك بالمسلم؟

ج: الخوئي: إنَّ لهؤلاء ثواب الشهداء دون أحكام الشهادة ومورده المسلم،

والله العالم.

س ١٠١: هل يجوز دفن المرأة مع الحلي «المجوهرات»؟  
 ج: الخوئي والسيستاني: الدفن مع الحلي غير جائز، وهو إتلاف للمال، وفي صورة حصوله لا بد من إخراجها، وذلك في موارد جواز النباش.

نفس المصدر: س ١٧٣

س ١٠٢: مسيحية تموت وفي بطنها جنين مسلم فكيف تُغسَل وكيف تُدفن وأين تدفن؟

ج: السيستاني: لا تُغسَل وتدفن مستديرة القبلة على جانبها الايسر على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلاً وتدفن في مكان لا هو من مقابر المسلمين ولا مقابر الكفار.

س ١٠٣: من عليها غسل مس الميت هل يحق لزوجها مقاربتها والتوقف في مسجد وقراءة سور العزائم؟

ج: التبريزي: لا مانع من ذلك، ولكن يجب عليها الغسل للصلاة.

توضيح المسائل الفارسي، مس ٥٣٨

## مسائل في أحكام التيمم:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ...﴾ (١).

مسألة ١٤٩: يجب الفحص على المرأة والرجل للحصول على الماء للوضوء، أو الغسل إلى اليأس وإذا كانت في البرية يكفي الطلب لمسافة تقدر برمية سهم في الأرض الوعرة وسهمين في الأرض المنبسطة في الجوانب الأربعة (٢)، ومع عدم الماء بعد ذلك يجب التيمم بدل الوضوء أو بدل الغسل.

مسألة ١٥٠: إذا خافت المرأة على نفسها أو خاف الرجل على عرضه يسقط الطلب ويتعين التيمم.

مسألة ١٥١: المحدثه بالأكبر غير الجنابة «مثل الحيض والنفاس» إذا لم تجد الماء أو تعذر استعماله وجب عليها أن تتيمم تيممين (٣)، أحدهما عن الغسل والآخر عن الوضوء.

مسألة ١٥٢: لو وجدت الحائض ماءً يكفي للوضوء فقط، فتتوضأ وتتمم بدل الغسل وكذا العكس (٤).

مسألة ١٥٣: لو اجتمعت أسباب مختلفة للحدث الأكبر ففي كفاية تيمم واحد عن الجميع إشكال (٥)، - فالأحوط وجوباً - التيمم لكل واحد منها، مثال: لو كان

(١) المائدة: ٦.

(٢) السيستاني: بل على نحو الدائرة على الأحوط.

(٣) السيستاني: كفاها تيمم واحد.

(٤) السيستاني: الأقوى عدم وجوب الوضوء.

(٥) الخوئي والسيستاني والتبريزي: فلو كان هناك أسباب عديدة للغسل يكفي تيمم واحد عن الجميع، المنهاج:

عليها غسل جنابة وغسل مس الميت - تأتي بتيممين «أحدهما للجنابة والآخر لمس الميت».

مسألة ١٥٤: لو تيممت من عليها الغسل تيممين أحدهما بدل الغسل والآخر بدل الوضوء وأحدثت بعد تيممها لا ينقض إلا تيممها الوضوئي أي عليها أن تيمم بدل الوضوء فقط ولا يبطل تيمم الغسل.

مسألة ١٥٥: إذا كان شعر المرأة طويلاً حال التيمم ومتديلاً على الجهة يجب رفعه للمسح عليها إذا كان خارجاً عن المتعارف<sup>(١)</sup> ويُعدّ حائلاً عرفاً.

مسألة ١٥٦: المتيممة إذا وجدت الماء وتمكنت من استعماله شرعاً وعقلاً يبطل تيممها «إذا وجد الماء بطل التيمم» ووجب الطهارة المائية، ولا يصح لها أن تصلي بالتيمم، وإن تجدد فقدان الماء أو عاد العذر، فيجب أن تيمم ثانياً.

مسألة ١٥٧: لو وجدت الماء بعد الصلاة مع التيمم لا تجب إعادتها وكذلك لو وجدت الماء بعد<sup>(٢)</sup> الركوع من الأولى.

### إستفتاءات في أحكام التيمم:

س ١٠٤: إمراة انكسرت رجلها وبنتها بالحصى، ثم تنجست وأجنت، هل يجب عليها الغسل أو التيمم أو كلاهما؟ وهل تتمكن من دخول المسجد للصلاة وغير ذلك أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا تمكنت من غسل الجبيرة ولم يكن حرجياً وجب ذلك، ومع عدم التمكن تيمم وبعد ذلك يحق لها دخول المساجد.

استفتاءات س ٢٣٤

س ١٠٥: إذا أجنت المرأة في بيتها أو في مكان آخر ولم تتمكن من الغسل لبعد

(١) السيستاني: بل وإن كان على المتعارف أيضاً.

(٢) السيستاني: الدخول في الصلاة.

الحمام أو حياءً، أو لأسباب أخرى، تبقى على جنابتها بدون غسل ماهو حكمها؟ وكذلك إذا كانت في الصحراء ولم تجد ماء للغسل؟

ج: الإمام رحمته الأعدار المذكورة لا تجوز التيمم ويجب عليها الغُسل، وأما مع فقدان الماء أو بُعده <sup>(١)</sup> أو عدم التمكن من الحصول عليه يجب عليها التيمم للصلاة.

نفس المصدر: س ٢٣٦

س ١٠٦: إذا كانت أظافر اليد طويلة أكثر من الحد المتعارف هل يصح التيمم

أم لا؟

نفس المصدر: س ٢٤٦

ج: الإمام رحمته يصح التيمم.

س ١٠٧: إذا أصبحت جنباً وليس بإمكانك الوصول إلى الحمام واستمرت الجنابة عدة أيام، فهل يجب كما في السابق أن أتوضأ أو أتيمم لكل صلاة أصليها بعد الصلاة التي تيممت لها بدل الغسل، أم أكتفي بتيمم واحد، وعلى فرض ذلك هل الواجب هو الوضوء أو التيمم لكل صلاة؟

ج: الخامنئي: الجنب بعدما تيمم صحيحاً بدلاً عن غسل الجنابة، فلو عرض لها الحدث الأصغر بعد ذلك وجب عليها الوضوء للأعمال المشروطة بالطهارة طالما أن العذر الشرعي المجوز للتيمم لم يرتفع.

استفتاءات، س ٢١٦

س ١٠٨: هل التيمم بدل الغسل له الأحكام القطعية الثابتة للغسل؟ أي بمعنى:

هل يجوز معه الدخول إلى المسجد؟

ج: الخامنئي: يجوز ترتب كل الآثار الشرعية للغسل على التيمم البديل عنه، إلا في حالة كون التيمم بدلاً عن الغسل بسبب ضيق الوقت «يوجد ماء ولكن لضيق وقت الصلاة يتيمم، في مثل هذا التيمم لا يحق له دخول المسجد».

نفس المصدر: س ٢١٧

(١) السيستاني: عنها بحيث يصدق عرفاً أنها غير واجدة للماء.

## كتاب الصلاة

قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا...﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٥٨: عورة المرأة في الصلاة جميع بدنها حتى الرأس والشعر، ماعدا الوجه الذي يجب غسله في الوضوء<sup>(٢)</sup>، واليدين إلى الزندين، والقدمين إلى الساقين، ويجب عليها ستر شيء من أطراف المستثنيات مقدمة أي لا بد من ستر شيء ولو قليلاً مما هو داخل في حدود المستثنيات مثل: ستر قليل من الوجه أو اليدين زيادة على الواجب.

مسألة ١٥٩: يجب على المرأة ستر رقبتهما وتحت ذقنها حتى المقدار الذي يرى منه عند اختارها على الأحوط.

مسألة ١٦٠: لا يجوز لبس اللباس الغصبي وتبطل الصلاة به<sup>(٣)</sup>.

(١) طه: ١٣٢.

(٢) السيستاني: بل الوجه العرفي وهو ما لا يستره الخمار عادة عند ضربه على الجيب وفي لزوم ستر المقدار القليل من الشعر الذي لا يستره عادة تأمل. والأحوط وجوباً ستر عن نفسها أيضاً بأن لا ترى نفسها هي أيضاً.

(٣) السيستاني: على الأحوط وجوباً في الساتر للعودة فقط.

مسألة ١٦١: إذا اشترت المرأة اللباس من <sup>(١)</sup> الأموال المغصوبة، فيكون حكمه حكم اللباس الغصبي ولا يجوز لبسه.

مسألة ١٦٢: إن كان جزء من الثوب غصبياً فلا يجوز لبسه حتى وإن كان المغصوب فيه خيطاً، أو أحد أزراره، أو سحابته، أو بطانته، وحتى إذا لم تدفع أجرة خياطته.

مسألة ١٦٣: من تعلق بأموالها الخمس، فيكون كل لباس تشتريه المرأة بعين الأموال التي تعلق بها الخمس غصبياً <sup>(٢)</sup> ولا يجوز لبسه والصلاة فيه، إلا باذن الحاكم الشرعي أو وكيله.

مسألة ١٦٤: يحرم أن تلبس <sup>(٣)</sup> النساء ملابس الرجال الخاصة بهن وبالعكس، على الأحوط، ولكن لا يضر لبسها بصحة الصلاة.

مسألة ١٦٥: الأفضل للنساء <sup>(٤)</sup> الصلاة في بيوتهن، والأفضل بيت المخدع، «أي غرفة المنام».

مسألة ١٦٦: لا جهر على النساء في الصلاة الجهرية بل يتخيرن بين الجهر والاختفات مع عدم <sup>(٥)</sup> وجود الأجنبي، ويجب <sup>(٦)</sup> عليهن الإختفات في الاختفائية.

مسألة ١٦٧: الأقوى <sup>(٧)</sup> صحة صلاة كل من المرأة والرجل مع المحاذاة «أي لا

(١) السيستاني: بعين.

(٢) السيستاني: ولكن الشراء في الغالب يتم بنحو الشراء في الذمة والأداء من المبلغ الموجود وفي مثله لا يكون الثوب غصبياً أو يحكم المغصوب.

(٣) السيستاني: تنزيهاً بزني الرجل وصورتها بهيئته، ويحرم لباس الشهرة وهو اللباس الذي يظهر الإنسان في شعة وقبحة وفضاعة عند الناس لحرمة هتك المؤمن نفسه وإذلاله إيها.

(٤) السيستاني: اختيار المكان الأستر وهو يختلف باختلاف الموارد.

(٥) السيستاني: سماع الأجنبي وأما معه فالأحوط إخفاتهن فيما إذا كان الاسماع محرماً كما إذا كان موجباً للريبة.

(٦) السيستاني: على الأحوط.

(٧) السيستاني: لا تصح - على الأحوط - وجوباً صلاة كل من الرجل والمرأة إذا كانا متحاذيين حال الصلاة أو كانت المرأة متقدمة على الرجل، ولا فرق بين المحارم وغيرهم والزوج والزوجة. منهاج: مس ٥٤٥.

التبديري: لا يجوز تقديم المرأة على الرجل ولا محاذاتهما في الصلاة بأقل من شبر على الأحوط. المسائل



مانع من صلاة المرأة بجانب الرجل» أو تقدم المرأة، ولكن على كراهية بالنسبة إليهما مع تقاربهما في الشروع، ولا فرق فيه بين المحارم وغيرهم، وترتفع الكراهة بوجود حائل بينهما أو البعد عشرة أذرع بذراع اليد.

مسألة ١٦٨: الأقوى سقوط - صلاة الآيات - عن الحائض والنفساء، فلا قضاء عليهما في الموقته «وهي صلاة الكسوف والخسوف»، ولا يجب أداء غيرها، هذا في الحيض والنفاس المستوعبين، وأما في غيره ففيه تفصيل والاحتياط حسن.

مسألة ١٦٩: يجب على الولي وهو الولد الأكبر قضاء ما فات عن والده من الصلوات من نوم أو نسيان<sup>(١)</sup> ونحوهما ولا تلحق الوالدة بالوالد وإن كان أحوط استحباباً<sup>(٢)</sup> والأقوى عدم الفرق بين الترك<sup>(٣)</sup> عمدًا وغيره نعم لا يبعد عدم الحاق ما تركه طغياناً على المولى وإن كان الأحوط الحاقه بل لا يترك هذا الاحتياط.

مسألة ١٧٠: يجوز استيجار كل من الرجل والمرأة في الصلاة للآخر، وفي الجهر والاختفات والتستر وشرائط اللباس، يراعى حال النائب لا المنوب عنه، مثال: المرأة مخيرة في الجهر والاختفات في الصلاة الجهرية، ويجب عليها الستر بالكيفية التي لها وإن كانت نائبة عن الرجل.

مسألة ١٧١: يشترط في وجوب صلاة الجمعة الذكورة «ولا تجب على المرأة صلاة الجمعة».

مسألة ١٧٢: يجوز للمرأة الدخول في صلاة الجمعة، وتجزئها عن الظهر إن كان عدد الجمعة خمسة نفر من الرجال - أو أزيد - وأما إقامتها للنساء أو كونها من جملة

«المنتخبة»: مس ٢٢٠.

الخوشي: الأقوى صحة صلاة كل من الرجل والمرأة إذا كانا متحاذيين حال الصلاة أو كانت المرأة متقدمة إذا كان الفصل بينهما مقدار شبر أو أكثر. منهاج: مس ٥٤٥.

(١) السيستاني: ولم يتمكن من قضاؤه.

(٢) الخوشي: والأولى الحاق الأم بالأب استحباباً، منهاج: مس ٧٣٧.

السيستاني والتبريزي: كما أن الأحوط الأولى الحاق الأم بالأب. منهاج مس ٧٢٧. المسائل مس ٤٤٥.

(٣) السيستاني: بل ما فات له لغيره فقط.

الخمسة فلا تجوز ولا تتعقد إلا بالرجال.

مسألة ١٧٣: إذا تبعت الزوجة زوجها في السفر يجب عليها التقصير في صلاتها لوجوب الطاعة<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٧٤: أقل عدد تنعقد فيه صلاة الجماعة إثنتان أحدهما الامام والثاني المأموم سواء كان المأموم رجلاً أو امرأة.

مسألة ١٧٥: لا يجوز<sup>(٢)</sup> على الأحوط أن تكون المرأة اماماً في صلاة الجماعة وإن كان للنساء.

مسألة ١٧٦: إذا سافرت الزوجة بدون إذن زوجها تجب عليها الصلاة تماماً، لأن السفر سفر معصية هذا بشرط أن لا يكون السفر واجباً مثل السفر إلى الحج فتقتصر في صلاتها حتى مع عدم موافقة زوجها في السفر<sup>(٣)</sup>.

### شكوك الصلاة:

مسألة ١٧٧: إذا شكّت المرأة في الصلاة فلم تدر أنها صلت أم لا ففيه صورتان:

إن كان بعد مضي الوقت لم تلتفت لشكها وتبني على أن الاتيان بها.

وإن كان الشك قبل مضي الوقت أتت بها، والظن هنا بحكم الشك.

مسألة ١٧٨: إذا شكّت المرأة في بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء وتصلي

أداءً.

(١) السيستاني: ولكن لا يكون البلد الذي توطّنه الزوج بلداً لها ما لم تتخذها هي وطناً ومقرّاً لها بأن تنوي البقاء فيه سنة ونصف أو أكثر فتتمّ صلاتها فيه بعد مرور شهر من قصدتها فيه.

(٢) القديزي: ولا بأس بإتمام المرأة بالمرأة على الأظهر، وإن كان الأحوط «استحباباً»، تركه، وإذا أمت المرأة النساء وجب أن تقف في صفهنّ دون أن تتقدم عليهنّ. المسائل المنتخبة: ص ٦٨٢٧.

الخوني والسيستاني: ... يجوز إمامة المرأة لمثلها ولا يجوز للرجل ولا للخشي.

(٣) السيستاني: وكذا تتمّ إذا كثر منها السفر بأن كانت تسافر في الأسبوع ثلاث أيام في الأسبوع أو عشرة أيام في الشهر، وإن لم يكن السفر لعسل ونحوه فتتمّ بعد شهر من نيتها الاستمرار على هذه الحالة ستة أشهر في السنة وثلاثة أشهر في سنتين وأما في الشهر الأول فتحتاط بالجمع بين القصر والالتزام.

مسألة ١٧٩: إذا شكَّت المرأة في شيء من أفعال الصلاة فإن كان قبل الدخول في غيره مما هو مترتب عليه وجب الأتيان به، مثال: إذا شككت في تكبيرة الإحرام قبل الدخول في القراءة، أو شككت في الحمد قبل الدخول في السورة... وهكذا في هذه الحالات يجب أن تأتي بالمشكوك فيه، وإن كان الشك بعد الدخول في غيره مما هو مترتب عليه وإن كان مندوباً لم تلتفت وتبني على الاتيان بالمشكوك.

### الشك في عدد ركعات الفريضة:

مسألة ١٨٠: إذا شككت المرأة في صلاة الصبح أو المغرب أو ان الأوليين من الرباعية تبطل الصلاة وتجب الاعادة.

مسألة ١٨١: إذا شككت المرأة في الصلاة الرباعية مثلاً في صلاة الظهر أو العصر، أو العشاء بعد رفع الرأس من السجدة الثانية ففيه صور:

الصورة الأولى: الشك بين الأثنين والثلاث بعد إكمال السجدين، فتبني على الثلاث وتأتي بالركعة الرابعة وتم صلاتها، ثم تحتاط بركعة من قيام أو ركعتين من جلوس<sup>(١)</sup>.

الصورة الثانية: الشك بين الركعة الثالثة والرابعة في أيّ موضع كان، فتبني على الرابعة وحكمها كالصورة الأولى<sup>(٢)</sup>.

الصورة الثالثة: الشك بين الأثنين والأربع بعد إكمال السجدين فتبني على الأربع وتم صلاتها، ثم تحتاط بركعتين من قيام.

الصورة الرابعة: الشك بين الأثنين والثلاث والأربع بعد إكمال السجدين، فتبني على الأربع وتم صلاتها، ثم تحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس<sup>(٣)</sup>.

(١) السيستاني: والأحوط وجوباً اختيار الأول.

(٢) السيستاني: مع الاحتياط.

(٣) توجد صور أخرى ليست مورد الابتلاء دائماً يمكن مراجعة الرسائل العملية. السيستاني: ويجوز لها قطع الصلاة واستئنافها من جديد في كل الموارد المذكورة.

مسألة ١٨٢: إذا شكّت المصلية بعد الفراغ من الصلاة لاتعتني بشكها، سواء كان الشكّ في شروطها أو أجزائها أو ركعاتها بشرط أن يكون أحد طرفي الشكّ الصحة.

مسألة ١٨٣: كثيرة الشك لاتعتني بشكها، فتبني على صحة ما شكّت فيه وإن كان في محله إلا إذا كان مفسداً فيبني على عدمه.

مسألة ١٨٤: المرجع في كثيرة الشك إلى العرف<sup>(١)</sup>، ولا يبعد تحقّقه فيما إذا لم تخل منه ثلاث صلوات متوالية، بشرط أن لا تكون في حالة غضب أو عارض من خوف وهم ونحو ذلك.

مسألة ١٨٥: كيفية الأتيان بصلاة الأحتياط هي:

١- الأحتياط بركعتين من قيام، تقرأ في الأولى والثانية الفاتحة فقط بدون سورة وذلك بعد النيّة وتكبيرة الإحرام، ولا قنوت فيها.

٢- الأحتياط بركعة واحدة من قيام «النية، تكبيرة الإحرام، قراءة الفاتحة والركوع والسجود والتشهد والتسليم».

٣- الاحتياط بركعتين من جلوس كذلك تصلي جالسة بنفس الترتيب في الصورة الأولى<sup>(٢)</sup>.

مسألة ١٨٦: تختص المرأة في الصلاة بأداب ومستحبات منها:

الزينة بالحلي والخضاب.

والأخفات في قولها.

والجمع بين قدميها حال القيام.

وضمّ ثدييها حال القيام.

(١) السيستاني: والظاهر صدقها بعروض الشكّ أزيد مما يتعارف عروضه على من يشاركها في اغتاش الحواس وعدمه زيادة معتداً بها عرفاً.

(٢) السيستاني: ويجب عليها الاخفات في القراءة - على الأحوط - وإن كانت الصلاة جهرية.

ووضع يديها على فخذيها حال الركوع.  
غير رادة ركبتها إلى ورائها حال الركوع.  
والبدأة للسجود بالعود.  
والتضم حال السجود لاطئة بالأرض فيه غير متجافيه.  
والتربيع في جلوسها مطلقاً.

### إستفتاءات في أحكام الصلاة:

س ١٠٩: المرأة التي ترتدي الحجاب الإسلامي مثل البنطلون والربطة أو المانتو والمقنعة، هل يجوز لها الصلاة في مثل هذه الألبسة؟

ج: الإمام عليه السلام: لا إشكال في ذلك. استفتاءات الفارسي: ص ١٣٧ س ٣٥

س ١١٠: أنا بنت فقيرة وأبي لا يتمكن من شراء ملابس لي، والمبلغ الذي يحصل عليه لا يسد إلا المسائل الضرورية والغذائية، لذلك أحصل على الملابس الضرورية من الآخرين، حيث تعطيني أختي بعض من ملابسها بدون إذن من زوجها...، هل يجوز لي لبسها والصلاة فيها؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كان القماش أو الملابس الذي تحصلين عليه برضا صاحبه يجوز لبسه والصلاة فيه. استفتاءات الفارسي: ص ١٤٠ س ٤٧

س ١١١: هل يجب على الزوج أن يخبر زوجته إذا كانت تصلي في ثوب نجس وهي لا تعلم به؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يجب عليه إخبارها. نفس المصدر: ص ١٣٨ س ٤١

س ١١٢: إذا تنجس الثوب بدم الحيض قليلاً وبعد غسله عدة مرات يبقى أثر الدم بشكل خفيف، هل تجوز الصلاة في الثوب المذكور؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كان الأثر لوناً فقط وليس جرمًا فالصلاة صحيحة.

نفس المصدر: ص ١٣٩ س ٤٢

س ١١٣: هل يجوز للمرأة أن تلبس بلوز وبنطلون الرجل وتصلي فيها؟  
 ج: الإمام عليه السلام: إذا لم يكن مخصوصاً بالرجال فلا إشكال فيه.  
 السيستاني: الصلاة صحيحة وإن كان الأحوط وجوباً أن لا تتزيا المرأة  
 بزوي الرجل مطلقاً.  
 نفس المصدر: ص ١٤٤ س ٦٠

س ١١٤: بنت ولدت في مدينة وبعد خمس سنوات انتقلت مع أهلها إلى مدينة  
 أخرى وتزوجت في تلك المدينة، وبعد ذلك هاجرت إلى طهران، هذه المرأة أين  
 تصلي تماماً وأين تصلي قصراً؟

ج: الإمام عليه السلام: في المدينة التي ولدت فيها تصلي تماماً إذا لم تعرض عنها<sup>(١)</sup>، وفي  
 بقية المدن حكمها حكم المسافر إلا أن تتخذ وطناً لها «أو تنوي الإقامة فيها»  
 فتصلي تماماً.  
 نفس المصدر: ص ٢٦٠ س ٤١٦

س ١١٥: المرأة التي لا تعرف معنى الاعراض عن الوطن وعدم الاعراض، إذا  
 انتقلت من بيتها إلى بيت زوجها الذي يسكن في مدينة أخرى لتقضي بقية عمرها  
 هناك، إذا استمرت حياتها العائلية وإلا ترجع إلى وطنها فما هو حكم صلاتها  
 وصومها إذا سافرت إلى وطنها؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا لم تعرض<sup>(٢)</sup> عن وطنها الأصلي فيجري عليه حكم الوطن  
 «وتصلي فيه تماماً وتصوم».

نفس المصدر: ص ٤٢٩

س ١١٦: هل الزوجة تتبع زوجها والإبن المكلف يتبع أباه في الوطنية أو  
 الاعراض عن الوطن أم لهم الإستقلالية في الاعراض وعدمه؟

(١) السيستاني: وكذا في المدينة التي تزوجت فيها إن لم تعرض عنها أيضاً وذلك بأن كان لها علاقة فيها تقتضي  
 عودها إليها وفي طهران تصلي تماماً إن قصدت البقاء فيها سنة ونصف فصاعداً.

(٢) معنى الاعراض عن الوطن وعدم الاعراض يتحقق في النية، مثلاً: تقول إذا انتقلت من مدينة النجف سوف  
 أعود إليها وهي وطني ولن أتخل عنها، أو تنوي عدم الرجوع إليها وتقول أعرضت عنها ولن أعود إليها ولن  
 أسكن فيها بعد ذلك.

ج: الإمام عليه السلام: الزوجة، أو الإبن إذا خرجا من حد التبعية بالطبع وأصبحت لهما استقلالية في إنتخاب الوطن أو الإعراض عنه لا يكونا تابعين ولهما الإستقلالية في اختيار الوطن.

السيستاني: لا يتبعانه. نفس المصدر: س ٤٢٨

س ١١٧: شخص من شمال إيران تزوّج في طهران ووطنه في الشمال أيضاً، ماهو حكم زوجته في وطن زوجها؟

ج: الإمام عليه السلام: وطن أحد الزوجين ليس له حكم الوطنية للآخر، «أي الزوجة مستقلة في انتخاب الوطن لها».

س ١١٨: هل اشترك النساء في صلاة الجمعة والجماعة فيه كراهية؟

ج: الإمام عليه السلام: لا توجد فيه كراهية بل يكون مطلوباً في بعض الموارد.

نفس المصدر: ص ٢٧٢ س ٤٥٦

س ١١٩: أنا بنت شابة وبالقرب من بيتنا يوجد مسجد، وبناءً على أهمية الصلاة في المسجد أرجو التفضل منكم ببيان حدّ جواز ذهاب البنت إلى المسجد؟

ج: الإمام عليه السلام: <sup>(١)</sup> لا يوجد حدود في ذلك ولكن يجب العمل على وفق رضا وليّ أمرك، «أي الابوين إن وجدا أو من يقوم مقامهما».

نفس المصدر: ص ٢٧٥ س ٤٧٠

س ١٢٠: جاء في الرسالة العملية، أن الجنب والحائض لا يجوز لهما الدخول إلى حرم الأئمة الأطهار عليهم السلام فزرجو التوضيح، هل الحرم هو ما تحت القبة فقط أم أنه يشمل كل بناء ألحق بها أيضاً؟

ج: الخامنئي: المراد بالحرم هو ما تحت القبة المباركة وما يصدق عليه الحرم أو المشهد الشريف عرفاً، وأما البناء الملحق والأروقة فليس لها حكم الحرم، فلا مانع من دخول الجنب والحائض فيها، إلا ما كان منها بعنوان المسجد.

استفتاءات: س ٤٣٤

(١) السيستاني: لا مانع منه ما لم يؤدي إلى أذية أبيها لشفتهم عليها.

س ١٢١: إمراة كانت ترى بعض شعرها مكشوفاً أثناء الصلاة فتستره فوراً، هل تجب عليها إعادة الصلاة أم لا؟

ج: الخامنئي: لا تجب الإعادة ما لم يكن كشف الشعر عن عمد.

نفس المصدر: س ٤٤٢

س ١٢٢: هل يجب على النساء ستر أقدامهن أثناء الصلاة أم لا؟

ج: الخامنئي: ستر القدمين إلى الساقين غير واجب. نفس المصدر: س ٤٤٨

س ١٢٣: هل يجب ستر الذقن عند لبس الحجاب وفي الصلاة بشكل كامل أم يكفي ستر الجزء السفلي منه ، أم انه يجب ستر الذقن لكونه مقدمة لستر الوجه الواجب شرعاً؟

ج: الخامنئي: يجب ستر أسفل الذقن دون الذقن لأنه جزء من الوجه.

نفس المصدر: س ٤٤٩

س ١٢٤: هل يجوز للرجل أن يكتفي بأذان المرأة لصلاته؟

ج: الخامنئي: لا يبعد جواز الإكتفاء بأذانها فيما لو سمع منها جميع فصوله.

نفس المصدر: س ٤٦٦

س ١٢٥: امرأة كانت تسجد على التربة وجهتها مغطاة بالحجاب، خاصة موضع السجود، فهل يجب عليها إعادة تلك الصلاة؟

ج: الخامنئي: لا يجب الإعادة فيما إذا لم تكن حين السجود ملتفتة إلى وجود

الحائل. نفس المصدر س ٥٠١.

س ١٢٦: هل يجب ردّ سلام الأطفال والصبية؟

ج: الخامنئي: يجب ردّ سلام الأطفال المميزين من الذكور والإناث كما يجب

ردّ سلام الرجال والنساء. نفس المصدر: س ٥١٠.

س ١٢٧: إذا كان الولد الأكبر للميت بنتاً والولد الثاني ذكراً، فهل قضاء

صلوات وصيام الأب والأم واجبة على هذا الابن أيضاً؟



ج: الخامنئي: المناط هو كون الولد الذكر أكبر من بين الذكور لو كان لو والده أولاد ذكور، وفي مفروض السؤال، فإن قضاء صلاة وصيام الأب يجب على الإبن الذي هو الولد الثاني للأب ووجوب قضاء ما فات من أمه من الصلاة والصيام غير ثابت، وإن كان الأحوط - استحباباً - القضاء عنها أيضاً. نفس المصدر: س ٥٥٢

س ١٢٨: متى تستطيع المرأة أن تكون إماماً للجماعة؟

ج: الخامنئي: تجوز إمامة المرأة في صلاة الجماعة للنساء خاصة.

نفس المصدر: س ٦٠٧

س ١٢٩: شاب تزوج بامرأة من مدينة أخرى فحينما تذهب هذه المرأة إلى

بيت والدها هل تكون صلاتها قصرأ أم تماماً؟

ج: الخامنئي: ما لم تعرض عن الوطن الأصلي فصلاتها فيها تمام.

نفس المصدر: س ٧٢١

س ١٣٠: هل تتبع الزوجة زوجها في مسائل صلاة المسافر في حال الخطوبة؟

ج: الخامنئي: العلاقة الزوجية لا تقتضي تبعية الزوجة للزوج في قصد

السفر أو الإقامة أو الاعراض عن الوطن أو الإستيطان، بل هي مستقلة في ذلك.

نفس المصدر: س ٧٢٠

س ١٣١: المرأة عند المخالفين تبلغ بالحيض وعندنا بإكمال تسع سنين هجرية،

فهل يجب عليها لو استبصرت أن تقضي مقدار التفاوت فيما لو كانت قد ابتدأت

بالصلاة عند البلوغ؟

ج: الخوئي: كل ما فاتها عند بلوغها فلم تصل أو لم تصم وجب عليها قضاء

فوائت تلك الفترة.

التبريزي: على الأحوط. صراط النجاة: ج ١ س ١٦١

س ١٣٢: إذا برز شعر المرأة من وراء الستر أثناء الصلاة ولم تعلم هي به فهل

يجب إعلامها بذلك أثناء الصلاة أو بعدها؟ وما هو تكليف المرأة في هذه الحالة؟

ج: الخوئي: لا يجب إعلامها ومالم تعلم به صحت صلاتها.

نفس المصدر: ج ١ س ٢١٤

س ١٣٣: شخص تزوج امرأة من بغداد وهو ساكن في البصرة مثلاً، والزوجة تأخذ بالسكن مع زوجها في البصرة، فإذا سافرت المرأة إلى بغداد فهل تقصّر في صلاتها أم تتم، مع الفرض أن النساء وفي الغالب حينما يسألن عن الاعراض عن وطنهن السابق -يجبن- بأننا نتبع الزوج، فأينما حلّ فنحن معه ولا نعلم أكثر من ذلك؟

ج: الخوئي: يكفي مثل ذلك في الاعراض «عن الوطن».

التبريزي: مجرد ذلك لا يكفي في الاعراض، بل لا بد من العلم والإطمئنان بأنها لا ترجع إلى وطنها السابق على نحو الإستقرار والسكني، ولو في بعض الشهور من السنوات بإذن زوجها أو بلا إذن منه.

السيستاني: إذالم يكن من قصدھا الرجوع إليه والسكنى فيه كوطن قصرت

فيه.

نفس المصدر: س ٣٢٤

س ١٣٤: هل يجب السجود لآية السجدة على المنجب والحائض والنفساء؟

نفس المصدر: ج ٢ س ٢٠٢

ج: الخوئي: نعم يجب والله العالم.

س ١٣٥: ما حكم المرأة المسنة التي تبتلي بالشك، وإن علموها لا تتعلم؟

ج: الخوئي: إذا كانت المرأة المذكورة كثيرة الشك لا تعتني به، وإلا تستأنف

صلاتها عند الشك والله العالم.

نفس المصدر: س ٢٢٥

س ١٣٦: ما حكم المرأة التي تصلي ولا تستر كامل جسمها؟ فلو فرض أنّها

أظهرت شيئاً من الساقين فهل صلاتها باطلة أو صحيحة؟

ج: الخوئي: تبطل «صلاتها» في الصورة المفروضة إذا كانت عالمة ومتعمدة،

وأما مع السهو أو الجهل فعدودة، فلا تبطل صلاتها، والله العالم.

التبريزي: إذا كانت جاهلة بالموضوع وعلمت أثناء الصلاة وكان جسمها أو شيء منه مكشوفاً تبطل صلاتها، وأما مع الإلتفات بعد الصلاة أو في أثنائها مع كونه مستوراً حين الإلتفات فصلاتها صحيحة، وأما في موارد الجهل بالحكم واطهار شيء عمداً مما يجب ستره فصلاتها محكومة بالبطلان، إلا إذا كانت معتقدة بعدم وجوب ستره.

السيستاني: تبطل صلاتها مع العمد وما لم يكن عن جهل قصوري بالحكم.

نفس المصدر: س ٢٢٧

س ١٣٧: إذا كان الرجل يصلي صلاة الطواف «أو العكس إذا كانت امرأة تصلي» أو أي صلاة أخرى فجاءت امرأة وصلّت محاذية له أو أمامه وبينهما أقل من شبر فما حكم صلاتها، وهل تبطل صلاتها معاً أو صلاة المتأخر؟

ج: الخوئي: في الفرض تبطل صلاة المتأخر فقط.

التبريزي: لا بأس بصلاتها بلا فرق بين صلاة الطواف وغيرها.

نفس المصدر: س ٢٣٢

السيستاني: تصح.

س ١٣٨: لو رفعت الأم ولدها وهي تصلي لأرضاعه مثلاً، ثم علمت في الأثناء إن قماطه متنجس بالبول ولم تدر أن ذلك كان قبل أن تحمله أو بعده، فهل تبطل صلاتها حينئذ أم لا؟

ج: السيستاني والتبريزي: حمل المتنجس لا يبطل الصلاة والله العالم.

ملحق صراط النجاة: ج ٢ س ١٤٩٣

## كتاب الصوم

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١).

### مسائل في الجماع والجنابة:

مسألة ١٨٧: الجماع يبطل للصوم للواطئ سواء كان الموطوء إنساناً<sup>(٢)</sup> أو حيواناً قبلاً أو دبراً، حياً أو ميتاً، صغيراً أو كبيراً، وكذلك يبطل صوم الموطوء ويتحقق الجماع بدخول الحشفة أو مقدارها من مقطوعها بل لا يبعد إبطال مسمى الدخول في المقطوع وإن لم يكن بمقدارها.

مسألة ١٨٨: إذا تعمّد الجماع يبطل صومه وإن لم ينزل، أي مجرد الدخول ولو بقدر الحشفة يبطل الصوم وكذلك يبطل صوم المرأة المدخول بها.

مسألة ١٨٩: لو قصد التفخيذ مثلاً فدخل بلا قصد لم يبطل الصوم ويجب

(١) البقرة: ١٨٣.

(٢) السيستاني: الحكم في وطن دبر الذكر وكذا البهيمة وإن كانت هي الواطئة مبني على الاحتياط الوجوبي.

الايخارج فوراً.

مسألة ١٩٠: لو قصد الادخال ولم يتحقق الدخول لم يفطر<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٩١: إذا جامع زوجته نسياناً أو قهراً فتذكر أو ارتفع القهر في الأثناء وجب الاخراج فوراً، فإن تراخى بطل صومه.

مسألة ١٩٢: إذا جامع زوجته في حالة النسيان أو القهر السالب للأختيار لا يبطل الصوم، دون الإكراه فإنه مبطل للصوم.

مسألة ١٩٣: إذا كانت المرأة مجنبة ولم تتمكن من الغسل قبل الفجر لمرض ونحوه يجب عليها التيمم للصوم قبل الفجر، ولا يجب<sup>(٢)</sup> عليها البقاء على التيمم مستيقظة حتى يصبح الصباح، وإن كان أحوط «استحباباً».

مسألة ١٩٤: إذا أجنبت المرأة عمداً في وقت لا يسع فيه الغسل ولا التيمم مع علمها بذلك فهي كمن تعمد البقاء على الجنابة - فيبطل صومها وعليها القضاء والكفارة - ولو وسع الوقت للتيمم فقط عصت<sup>(٣)</sup> وصح صومها المعين والأحوط القضاء.

مسألة ١٩٥: لو ظننت سعة الوقت وأجنبت فبان<sup>(٤)</sup> الخلاف لم يكن عليها شيء<sup>(٥)</sup> إذا كان مع المراعاة، وإلا فعليها القضاء فقط.

مسألة ١٩٦: تجب الكفارة في الجماع عمداً على الصائم في شهر رمضان أو قضاءه بعد الزوال أو النذر المعين والأقوى أنها لا تتكرر بتكرّر الجماع في يوم واحد.

(١) السيستاني: إذا نوى المفطر مع الالتفات إلى مفطرته بطل صومه، نعم إذا رجع إلى نية الصوم قبل الزوال فالأحوط وجوباً له صوم ذلك اليوم وقضائه.

(٢) التبريزي: فالأحوط بل الأظهر أن تيمم قبل الفجر بدلاً من الغسل وإن لا تنام بعده حتى يطلع الفجر. المسائل المنتخبة: مس ٥٠٤.

الخوئي: وجب عليها أن تبقى مستيقظة إلى أن يطلع الفجر على الأحوط. منهاج مس ٩٨٩.

السيستاني: ... لم يجب عليها أن تبقى مستيقظة إلى أن يطلع الفجر. منهاج مس ٩٨٩.

(٣) السيستاني: فيه تأمل.

(٤) السيستاني: ضيقه حتى عن التيمم.

(٥) السيستاني: حتى مع عدم الفحص.

مسألة ١٩٧: كفارة إفطار شهر رمضان مخيرة بين ١ - عتق رقبة. ٢ - صيام شهرين متتابعين. ٣ - إطعام ستين مسكيناً.

مسألة ١٩٨: إذا أجنبت المرأة في ليل شهر رمضان في جواز نومها في الليل صورتان:

أ-: أن لا تحتمل الاستيقاظ من نومها حتى الصباح في هذه الحالة لا يجوز لها النوم قبل الاغتسال<sup>(١)</sup>.

ب-: أن تحتمل الاستيقاظ من نومها، وفي هذه الصورة حالتان:

الأولى: أن تنام حتى يطلع الفجر فإذا كانت بانية على الاغتسال لو استيقظت قبل الفجر فهنا يصح صومها ولا قضاء عليها ولا كفارة<sup>(٢)</sup>.

الثانية: أن تنام حتى يطلع الفجر وهي بانية على عدم الاغتسال أو مترددة فيه<sup>(٣)</sup> أو غير ناوية<sup>(٤)</sup> له لحقها حكم متمدة البقاء على الجنابة فعليها القضاء والكفارة.

### مسائل في الإكراه:

مسألة ١٩٩: إذا كانت الزوجة الصائمة موافقة ومطوعة لزوجها في الجماع يجب على كلٍّ منها الكفارة والتعزير<sup>(٥)</sup> بخمسة وعشرين سوطاً.

مسألة ٢٠٠: إذا أكره الزوج زوجته على الجماع في شهر رمضان يتحمل عنها كفارتها<sup>(٦)</sup> وتعزيرها، وليس عليها شيء.

(١) السيستاني: حذراً عن فوات الواجب بناءً على فساد الصوم بتعميد البقاء على الجنابة وأما بناءً على كون القضاء فيه عقوبة فالحكم مبني على الاحتياط للزومي.

(٢) السيستاني: إذا كانت واثقة بالانتباه وإلا فالأحوط وجوب القضاء.

(٣) السيستاني: الحكم في المترددة مبني على الاحتياط الوجوبي.

(٤) السيستاني: لو كان مع الغفلة عن الغسل وجب القضاء على الأحوط دون الكفارة، نعم لو ذهلت عن وجوب صوم غد فنامت ولم تستيقظ إلى الفجر لم يجب القضاء أيضاً.

(٥) السيستاني: بما يراه الحاكم.

(٦) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

مسألة ٢٠١: إذا أكره الزوج زوجته في الابتداء على وجهٍ سلب منها الاختيار والارادة ثم طأوعته في الأثناء<sup>(١)</sup>، فالأقوى ثبوت كفارتين عليه، وكفارة عليها.

مسألة ٢٠٢: لا فرق في الزوجة التي وقع الاكراه عليها بين الدائمة والمنقطعة.

مسألة ٢٠٣: إذا أكرهت الزوجة زوجها على الجماع لا تتحمل عنه شيئاً، «أي

تكفر عن نفسها فقط».

مسألة ٢٠٤: إذا كان الزوج مفطراً «لعذر» لكونه مسافراً أو مريضاً وكانت

زوجته صائمة لا يجوز إكراهها على الجماع، وإن فعل فالأحوط أن<sup>(٢)</sup> يتحمل عنها الكفارة.

### مسائل في أحكام صيام الحائض والنفساء والمستحاضة:

مسألة ٢٠٥: لا يصح الصوم من الحائض والنفساء «ويجب عليهما القضاء بعد

الظهر».

مسألة ٢٠٦: إذا حاضت المرأة الصائمة ونزل عليها الدم قبل الغروب بلحظة

بطل صومها وتفطر، وكذلك إذا انقطع عنها الدم بعد الفجر بلحظة بطل صوم ذلك اليوم.

مسألة ٢٠٧: إذا طهرت الحائض أو النفساء قبل الفجر بلحظة يجب عليها أن

تغتسل وتصوم، وإذا لم يسعها الوقت للغسل تميم بدلاً عنه وتتوي الصيام قبل الفجر وتغتسل غسل الحيض والنفاس - بعد الفجر<sup>(٣)</sup> إلى الظهر - ومع تركها عمداً للغسل يبطل صومها.

(١) السيستاني: فعلى كلٍ منهما كفارته وتعزيره.

(٢) الخوني والسيستاني: لم يتحمل عنها الكفارة، وإن كان آثماً بذلك، ولا تجب عليها الكفارة. المنهاج

مس ١٠١٣.

(٣) السيستاني: لصلاته.

مسألة ٢٠٨: يبطل<sup>(١)</sup> الصوم بالبقاء على الجنابة متعمداً كذلك يبطل بالبقاء على حدث الحيض والنفاس إلى طلوع الفجر<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٢٠٩: الأقوى<sup>(٣)</sup> سقوط الكفارة لو أفطرت المرأة عمداً ثم عرض لها عارض قهري، من حيض أو نفاس.

مسألة ٢١٠: لو ماتت الحائض أو النفاس في شهر رمضان يسقط عنها القضاء، وإن استحب النياية عنها.

مسألة ٢١١: يشترط<sup>(٤)</sup> في صحة صوم المستحاضة الأغسال النهارية التي للصلاة دون غيرها.

مسألة ٢١٢: فاقد الطهورين «الذي ليس لديه ماء للغسل أو الوضوء أو تراب للتيمم» يصح صومه مع البقاء على الجنابة أو حدث الحيض أو النفاس هذا في شهر رمضان أما في قضاء شهر رمضان فالظاهر بطلان الصوم.

مسألة ٢١٣: لا يشترط في صحة الصوم الغسل لمس المبت، كما لا يضر مسّه في أثناء النهار.

يجوز الافطار في شهر رمضان لكل من:

قال تعالى: ﴿... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) السيستاني: لا اشكال في وجوب إتمامه كما يجب قضاؤه أيضاً ولكن في كون القضاء من جهة فساد الصوم أو عقوبة وجهان فلا يترك مراعاة ما يقتضيه الاحتياط في النية.

(٢) السيستاني: ويجري ذلك في البقاء على حدث الحيض والنفاس عمداً في قضاء شهر رمضان - على الأحوط وجوباً -.

(٣) السيستاني: لا ينبغي ترك الاحتياط فيما إذا كان العارض القهري بتسبب منها لا سيما إذا كان بقصد سقوط الكفارة.

(٤) السيستاني: لا يعتبر.

(٥) البقرة: ١٨٤.



مسألة ٢١٤: الشيخ والشيخة إذا تعذر أو تعسر عليهما الصوم.

مسألة ٢١٥: الحامل المقرب التي يضرّ الصوم بها أو بولدها.

مسألة ٢١٦: المرضعة القليلة اللبن إذا أضرّ الصوم بها أو بولدها.

مسألة ٢١٧: من بها داء العطاش سواء لم تقدر على الصبر أو تعسّر عليها.

مسألة ٢١٨: وكذا المريضة التي يضرّ بها الصوم، والمسافرة قبل الزوال يجوز

لهنّ الإفطار<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢١٩: يجب على كل من الشيخ والشيخة والحامل والمرضعة التكفير عن

كل يوم بمدّ من الطعام والأحوط مدان، عدا الشيخين وذي العطاش في صورة تعذر

الصوم عليهم، فإن وجوب الكفارة عليهم محل إشكال بل عدمه لا يخلو من قوة، كما

أنّه على الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن إذا أضرّ بهما لا يولدهما محل تأمل<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٢٢٠: يجب على الحامل والمرضعة إذا أفطرتا القضاء بعد ذلك، كما يجب

القضاء على الشيخ والشيخة على الأحوط وذي العطاش على الأحوط لو تمكنا بعد

ذلك<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢٢١: لافرق في المرضعة بين أن يكون الولدها، أو متبرعة برضاعه، أو

مستأجرة والأحوط الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها في

الرضاع<sup>(٤)</sup>.

**يكره للمرأة الصائمة أمور منها:**

١ - تقبيل زوجها بشهوة، ولمسه كذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) السيستاني: بل يجب في الثانية على الأحوط وجوباً.

(٢) السيستاني: بل يجب.

(٣) السيستاني: بل الأقوى عدم الوجوب فيهما في ذي العطاش في صورة تعذر الصوم عليه.

(٤) السيستاني: وكذا عدم وجود ما يقوم مقامها كالرضاعة الصناعية.

(٥) السيستاني: إذا لم تقصد الإنزال وكانت واثقة بعدمه.

- ٢- الاكتحال إذا كان بالذر «أي مثل اليودره» أو فيه مسك يصل طعمه إلى الحلق لما فيه من الصبر (نوع من العطور) ونحوه.
- ٣- الإستنقاغ في الماء، وبلّ الثوب ووضع على جسدها.

### مسائل في الكفارات:

- مسألة ٢٢٢: كفارة إفطار العمد في يوم من شهر رمضان مخيرة بين أحد أمور ثلاثة: عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً.
- مسألة ٢٢٣: كفارة إفطار العمد على محرّم كالزني وشرب الخمر ونحو ذلك<sup>(١)</sup> هي كفارة جمع أي تجب عليها جميع الأمور المذكورة في كفارة إفطار العمد وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً.
- مسألة ٢٢٤: في كيفية صيام الشهرين المتتابعين هي: حصول صوم الشهر الأول بكامله ويوم من الشهر الثاني، وبعد ذلك يمكنها أن تصوم بقية الشهر الثاني بدون متابعة، ولا يضرب بالتتابع - فيما يشترط فيه ذلك - الإفطار في الأثناء لعذر من الاعذار «كالحيض مثلاً»<sup>(٢)</sup>.
- مسألة ٢٢٥: كفارة إفطار قضاء شهر رمضان أو النذر المعين بعد الزوال مرتبة وهي إطعام عشرة مساكين وإن لم تقدر فصيام ثلاثة أيام.
- مسألة ٢٢٦: إذا أفطرت الصائمة قضاءً قبل الزوال لا تجب الكفارة.
- مسألة ٢٢٧: زوجة الفقير إذا كان زوجها باذلاً لنفقتها على النحو المتعارف لا تكون فقيرة، ولا يجوز إعطاؤها من الكفارات، إلا إذا كانت محتاجة إلى نفقة غير لازمة للزوج مثل: وفاء دين ونحوه.

(١) السيستاني: كالأفطار على غير المحرم وإن كان الجمع فيها أحوط.

(٢) السيستاني: إذا لم تكن هي السبب في طروها وإلا وجب الاستنفا.

## مسائل في الاعتكاف:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبَايَسُواوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٢٨: يحرم على المعتكفة الجماع، وكذلك اللمس والتقبيل بشهوة<sup>(٢)</sup> وإن

كان زوجها، بل هو مبطل للاعتكاف، وإن وقع الجماع بالليل.

مسألة ٢٢٩: إذا أفسدت الاعتكاف الواجب بالجماع ولو ليلاً وجبت

الكفارة<sup>(٣)</sup>، وكذلك في المندوب على الأحوط، لو جامع من غير رفع اليد عن

الاعتكاف وأما معه فالأقوى عدم الكفارة.

مسألة ٢٣٠: لو أفسدت الاعتكاف الواجب بالجماع في نهار شهر رمضان

فعليها كفارتان، وكذلك في قضاء شهر رمضان إذا كان بعد الزوال.

مسألة ٢٣١: إذا أكره الزوج المعتكف الصائم زوجته الصائمة في نهار شهر

رمضان فإن لم تكن معتكفة فعليه ثلاث كفارات، كفارتان عن نفسه لاعتكافه

وصومه، وكفارة<sup>(٤)</sup> عن زوجته لصومها وكذلك إذا كانت معتكفة على الأقوى وإن

كان الأحوط كفارة رابعة عن زوجته لاعتكافها، هذا إذا كانت مكرهة وأما إذا

كانت الزوجة مطاوعة فعلى كلٍّ منها كفارة واحدة إن كان الجماع في الليل

وكفارتان إن كان في النهار.

مسألة ٢٣٢: يشترط في صحة الاعتكاف إذن الزوج بالنسبة إلى الزوجة، إذا

كان - الاعتكاف - منافياً لحق الزوج.

مسألة ٢٣٣: كفارة إفساد الاعتكاف بالجماع ككفارة شهر رمضان وإن كان

الأحوط كونها مرتبة ككفارة الظهر.

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) السيستاني: على الأحوط فيهما.

(٣) السيستاني: ويلحق به على الأحوط الجماع المسبوق بالخروج المحرم وإن بطل اعتكافه به بشرط عدم رفع يده عنه.

(٤) السيستاني: على الأحوط.

إستفتاءات في أحكام الصيام:

استفتاءات في الجماع:

س ١٣٩: إمراة جاهلة بأحكام الجنابة وخروج المني منها بسبب الجنابة، وكانت تتصور خروج المني مختص بالرجال - والدخول فقط يبطل الصوم، وكانت في بعض الايام يداعبها زوجها وهي صائمة ويخرج منها ترشحات أثناء المداعبة، والآن بعدما علمت بالمسائل، تحتل خروج المني من الترشحات أثناء المداعبة، فما هو حكمها بالنسبة لصيام تلك الايام؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا لم يتحقق الدخول<sup>(١)</sup> وليس لديها يقين بخروج المني من الترشحات فصومها صحيح وليس عليها قضاء ولا كفارة، وفي صورة حصول اليقين بخروج المني مع الترشحات يجب عليها قضاء تلك الايام، وبما أنها جاهلة بالحكم ليس عليها كفارة.

استفتاءات ص ٣٠٨ س ١٤

س ١٤٠: إذا داعب الرجل زوجته في نهار شهر رمضان، فهل يخلُّ ذلك بصومه؟

ج: الخامنئي: إذا لم يؤدِّ إلى إنزال المني فلا يخلُّ بصومه، وإلا فلا يجوز له.

أجوبة الاستفتاءات: س ٧٨٩

س ١٤١: إذا بقي (بسبب بعض الصعوبات) على الجنابة حتى أذان الفجر، هل يجوز له الصيام في اليوم التالي؟

ج: الخامنئي: لا مانع من صومه في غير شهر رمضان وقضائه، وأما في صوم شهر رمضان أو قضائه، فلو كان معذوراً من الغسل وجب عليه التيمم، فلو ترك التيمم أيضاً لم يصح منه صومه.

نفس المصدر: س ٧٩٠

(١) السيستاني: ولم يتحقق الجنابة بالحد الذي ذكرناه آنفاً.

س ١٤٢: هل يجوز للمجنب الإغتسال بعد طلوع الشمس والصوم قضاءً أو إستحباباً؟

ج: الخامنئي: إذا بقي على الجنابة عمداً إلى طلوع الفجر، فلا يصح منه صوم شهر رمضان ولا قضاءه، وأما غيرهما فالأقوى أنه يصح منه خصوصاً الصوم المندوب.

س ١٤٣: هناك أدوية خاصة لعلاج بعض الأمراض النسائية مثل «دهن أشياف» توضع في الداخل، فهل تؤثر على الصوم؟  
ج: الخامنئي: لا يضرّ بالصوم استعمال تلك الأدوية.

نفس المصدر: س ٧٨٣

س ١٤٤: هل يجوز لفاقد الماء، أو لمن له أضرار أخرى عن غسل الجنابة (باستثناء ضيق الوقت) تعمّد الجنابة في ليالي شهر رمضان المبارك؟  
ج: الخامنئي: إذا كان واجبه هو التيمم، وكان لديه الوقت الكافي للتيمم بعدما أجنب نفسه فيجوز له ذلك.

س ١٤٥: إذا نسي غسل الجنابة لصوم شهر رمضان، أو غيره من الأيام، وتذكر أثناء النهار، فما هو حكمه؟

ج: الخامنئي: في صوم شهر رمضان لو نسي غسل الجنابة ليلاً قبل الفجر فأصبح جنباً بطل صومه، والأحوط إلحاق قضاء شهر رمضان به في ذلك، وأما في سائر الصيام فلا يبطل بذلك.

نفس المصدر: س ٨٠٢

س ١٤٦: الجاهل بأصل الجنابة هل صومه صحيح؟  
ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم صحيح.

صراط النجاة ج ١ س ٣٤١

س ١٤٧: هل توجب الحقنة بالمائع في القبل للمرأة من أجل التنظيف أو المداواة الإفطار أم لا؟

ج: الخوئي: الظاهر أنها توجب الإفطار لها في الفرض.  
 السيستاني: لا يوجبه.  
 التبريزي: الأحوط لها ترك ذلك.

نفس المصدر: س ٣٤٨

س ١٤٨: هل يبطل صوم من اغتسلت من الجنابة ثم تبين بطلان الغسل لوجود حاجب مع عدم العلم به، وقد خرج الوقت، وقت الفجر أو وقت النهار؟  
 ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا يبطل الصوم في مفروض السؤال، والله العالم.

نفس المصدر: س ٣٦١

س ١٤٩: صبي بالغ «أو صبيرة بالغة» منعها أهلها من الصوم خوفاً عليها دون أن يكون هناك مرض أو ضعف، فأفطرا تحت ضغوطهم، هذا مع كون ذهنها لا يصل إلى فهم وجوب الصوم، هل تجب عليها الكفارة مع القضاء، أم يكفي بالقضاء فقط؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: في مفروض السؤال: يجب عليها القضاء دون الكفارة.

نفس المصدر: س ٣٦٦

س ١٥٠: هل أن خروج المادة السائلة من قُبَل المرأة عند إثارتها واشتداد شهوتها مُخِلٌّ بالصوم إذا خرجت في نهاره؟ ومع فرض الإخلال هل يوجب ذلك القضاء مع الجهل بمفطريته؟

ج: الخوئي والتبريزي: إن علمت أنها المنى فطرتها، ولزمها القضاء منها فقط، إن لم تأت بقصد منها إلى موجبها، وإلا فالكفارة أيضاً، ولا أثر للجهل بمفطريتها مع علمها بالموضوع.

السيستاني: الأظهر عدم البطلان في الجاهلة القاصرة غير المترددة.

نفس المصدر: ج ٢ س ٤١٨

### إستفتاءات في الاستمناء:

س ١٥١: إذا علم المكلف «إمرأة أو رجل» أن الاستمناء مبطل للصوم وتعمّده، فهل تجب عليه كفارة الجمع، وإذا لم يكن عالماً بأنه يبطل الصوم وإستمنى فما هو حكمه؟

ج: الخامنئي: في كلتا صورتين إذا استمنى عمداً فعليه كفارة الجمع.

أجوبة الاستفتاءات س ٨٠٤

س ١٥٢: ابتلى شخص ولسنوات عديدة بممارسة العادة السرية في شهر الصيام وغيره، فما هو حكم صلاته وصيامه؟

ج: الخامنئي: يحرم الاستمناء مطلقاً، وإذا أدى إلى خروج المنى فهو موجب للجنابة، ولو كان ذلك منه في حال الصوم كان بحكم الإفطار على محرّم (أي: تجب كفارة الجمع)، ولو صلى أو صام وهو مجنب بدون غسل ولا تيمم فصلاته وصومه باطلان ويجب عليه قضاؤهما.

نفس المصدر: س ٨٠٦

س ١٥٣: هل يجوز للزوج الإستمناء بيد زوجته «وكذلك العكس بالنسبة للزوجة»؟ وهل هناك فرق بين كونه أثناء عملية الجماع أم لا؟

ج: الخامنئي: لا مانع من ملاعبة الزوج لزوجته، ومسّ بدنه بيدها إلى أن يمني، كما ولا مانع من لعب الزوجة بآلة الزوج «والرجل بآلة المرأة» حتى يمني، وهذا ليس من الأستمناء المحرم.

نفس المصدر: س ٨٠٧

س ١٥٤: هل يجوز للغائب عن زوجته «أو الغائبة عن زوجها» تخيلها لفرض إثارة الشهوة؟

ج: الخامنئي: إذا كانت التخيلات الشهوانية بقصد إنزال المنى، أو كان يعلم المتخيل من نفسه بأنها تؤدي إلى الإنزال فهي محرّمة.

نفس المصدر: س ٨١١

## إستفتاءات في أحكام سن البلوغ:

س ١٥٥: بنت بلغت سن التكليف الشرعي ولم تتمكن من الصوم في شهر رمضان لأنها ضعيفة البنية، وبعد شهر رمضان لم تتمكن من القضاء إلى السنة الثانية ماهو حكمها؟

ج: الإمام عليه السلام: قضاء الصوم في ذمتها فتى ما تمكنت يجب عليها القضاء، وكذلك يجب عليها مد من الطعام على فرض التأخير لكل يوم تعطيه للفقير إلا إذا كانت معذورة في التأخير فعند ذلك ليس عليها شيء.  
السيستاني: تقضي والأحوط وجوباً الفدية أيضاً.

استفتاءات: ص ٣٣٣ س ٨٨

س ١٥٦: ماهو حكم الفتيات اللواتي بلغن حديثاً ويصعب عليهن الصوم إلى حدٍ ما؟ وهل سنّ البلوغ عند الفتيات هي السنة التاسعة؟

ج: الخامنئي: سن البلوغ الشرعي للفتيات على المشهور هو إكمال تسع سنوات قمرية، فيجب عليهن الصوم عند ذلك، ولا يجوز تركه لمجرد بعض الأعذار، ولكن لو أضربهن الصوم أثناء النهار، أو سبب هنّ حرجاً جاز هنّ الإفطار حينئذٍ.

استفتاءات: س ٧٤٩

س ١٥٧: إنني لا أعلم بشكل دقيق متى بلغت سنّ التكليف، فأرجو منكم أن تبينوا لي أنه منذ متى يجب عليّ قضاء صلاتي وصيامي؟ وهل تجب عليّ كفارة الصيام أم يكفي القضاء؟ لأنني لم أكن أعلم بالمسألة.

ج: الخامنئي: ليس عليك إلا قضاء ما فات منك يقيناً بعد بلوغك سنّ التكليف قطعاً، وفي الصوم لو كان إفطارك بعد البلوغ اليقيني عن عمد وجب عليك فيه بالإضافة إلى القضاء الكفارة أيضاً.



س ١٥٨: بنت عمرها تسع سنوات ويجب عليها الصيام، فأفطرت لأن الصيام كان شاقاً عليها، فهل يجب عليها القضاء أم لا؟  
ج: الخامنئي: يجب عليها قضاء ما أفطرت من صوم شهر رمضان.

نفس المصدر: س ٧٥١

س ١٥٩: المرأة تبلغ بإكمال تسع سنوات هجرية، وغالباً ما تكون في هذا السن جاهلة بأحكامها لذا قد تترك الصوم لمدة حتى تصيح على علم أو تدرك أن الصوم يجب عليها، فهل بناء على ذلك تجب عليها الكفارة؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: إذا علمت وجوب الصوم ولم تعلم بوجوب الكفارة وجب القضاء والكفارة معاً، وإذا لم تعلم بوجوب الصوم عليها وكانت باعتقاد عدمه فليس عليها سوى القضاء، وإن كانت مقصرة في جهلها بأن التفتت في وقت ولم تسأل ثم غفلت واعتقدت العدم.

صراط النجاة، ج ١ س ٣٥٥

س ١٦٠: لو شرعت الفتاة بالصوم منذ الثانية عشر من عمرها ولم تكن تدري أن الصوم واجب عليها من قبل، فهل يجب عليها الكفارة؟

ج: الخوئي والتبريزي: إذا لم تدرك بوجوب الصوم عليها قبل ذلك، لم تجب عليها الكفارة، ولكن يجب عليها قضاؤه عن السنوات الفائتة، والله العالم.

نفس المصدر ج ٢ س ٤٧١

السيستاني: لا تجب.

### إستفتاءات الحائض والمستحاضة:

س ١٦١: المرأة تستعمل اقراص منع العادة الشهرية من أجل أن تصوم الشهر بكامله هل يصح هذا أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: إذا انقطع عنها الدم بواسطة الأقراص فصومها

صحيح. استفتاءات: ص ٣١٦ س ٣٩

س ١٦٢: إذا حاضت المرأة في حال صوم النذر المعين فما هو حكمها؟

ج: الخائني: يبطل صيامها بطرّو الحيض ويجب عليها قضاءه بعد الطهارة.

استفتاءات س ٨٤٤

س ١٦٣: امرأة لم تغتسل من الحيض مدة من الزمن جاهلة بالحكم ولكنها في

نفس المدة تغتسل عن الجنابة فما حكم صلاتها وصيامها في هذه المدة؟

ج: الخوئي: كلما صلت قبل غسل الجنابة وكانت حائضاً ولم تغتسل بعد

النقاء يجب قضاءه، وأما صومها محكوم بالصحة مطلقاً.

السيستاني: يجب قضاء ما أدته من الصلاة بعد النقاء حتى اغتسالها للجنابة

وأما صومها فمحكوم بالصحة.

التبريزي: وكذا يجب قضاء الصوم على الأحوط. صراط النجاة ج ٢ س ٤٣٧

س ١٦٤: إذا كانت المرأة ذات عادة عددية ووقية، وبعد إنقضاء عاداتها

وإنقطاع دمها، رأت الدم في يوم من أيام العشرة رقيقاً ومتقطعاً، فهل تقضي صوم

هذا اليوم وصوم ما قبله أم لا؟

ج: الخوئي: نعم لو كان الدم بغير الصفات التي للحيض فتركت الصوم تلك

الايام بزعم الحيضية، أما لو صامتة فلا قضاء عليها إلا أن يكون الدم بالصفات.

السيستاني: نعم يجب قضاؤه وكذا قضاء فترة النقاء المتخلل بين الدمين على

الأحوط وجوباً.

نفس المصدر ج ٢ س ٤٦٠

س ١٦٥: إذا وجب الجمع بين تروك النفساء وأفعال المستحاضة على ناحية

الإحتياط فهل يلزمها قضاء الصوم بعد النقاء أم أن الصوم الذي صامتة كاف لها؟

ج: الخوئي والسيستاني: يجب عليها قضاء الصوم احتياطاً.

نفس المصدر س ٤٦٦

س ١٦٦: المرأة التي يجب عليها صيام شهرين كفارة عليها أن تصوم ٣١ يوماً

متوالية فما هو تكليفها بالنسبة للعادة الشهرية؟

ج: الخوئي: لا يضر الفصل بزمان العادة وبمجرد أن تنتهي من الحيض تبدأ مباشرة بالصوم ويحصل التوالي المطلوب.

السيستاني: الافطار للحيض لا يُحِلُّ بالتتابع المعتبر في صوم الكفارة إذا كان عروضة بالطبع وإن تمكّنت من المنع عن حدوثه بعلاج وأما إذا كانت هي السبب في طوره فوجوب الاستئناف لا يخلو عن وجه.

س ١٦٧: إذا أفطرت بمجرد رؤية الدم في أيام العادة حسب القاعدة ثم استعملت الدواء وإثر ذلك فلم يستمر الدم ثلاثة أيام فما حكم هذا الدم وما حكم افطارها؟

ج: الخوئي: إن لم تكن عازمة على منع الحيض باستعمال الدواء وافطرت ثم تناولت الدواء دون عزم سابق فلا كفارة وإذا حمّت بعد رؤية الدم على منعه وتعلم أن الدم سينقطع قبل انقضاء الأيام الثلاثة بسبب الدواء ومع ذلك افطرت فالافطار حرام والكفارة واجبة.

السيستاني: عليها القضاء فقط.

نفس المصدر: س ٧٧٩

إستفتاءات في أحكام المرضع والحامل:

س ١٦٨: هل يجب الصوم على المرأة الحامل في الأشهر الأولى من الحمل، وهل الصوم يضرّ بحملها؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: يجب عليها الصوم إلا إذا كان يضرّ بها أو بحملها.

استفتاءات ص ٣٢٦ س ٦٨

س ١٦٩: امرأة لم تتمكن من الصيام بسبب الحمل أو اقتراب الولادة، وكانت تعلم بوجوب القضاء عليها بعد الولادة وقبل حلول شهر رمضان المقبل، فإذا لم تصم، سواء كان ذلك عن عمد أم لا، وأخرته لعدة سنوات، فهل يجب عليها دفع كفارة تلك السنة فقط أم يجب دفع كفارة كل السنوات التي أخرت فيها الصيام؟

وبالمناسبة لو تميّزون صورة العمد عن غير العمد أيضاً؟

ج: الخامنئي: تجب فدية تأخير القضاء ولو كان إلى سنين مرة واحدة، وهي عبارة عن مدّ من الطعام لكلّ يوم، وإنما تجب الفدية فيما إذا كان تأخير القضاء إلى رمضان آخر للتهاون به وبلا عذر شرعي، فلو كان لعذر شرعي مانع عن صحة الصوم فلا فدية فيه. أجوبة الاستفتاءات: س ٨٢٤

س ١٧٠: امرأة كانت حاملاً لمرتين خلال سنتين متواليتين ولم تستطع الصوم فيها، أما الآن فقد أصبحت قادرة على الصوم فما هو حكمها؟ وهل يجب عليها كفارة الجمع، أم عليها القضاء فقط؟ وما هو حكم هذا التأخير في صومها؟

ج: الخامنئي: لو كان تركها لصوم شهر رمضان عن عذر شرعي، وجب عليها القضاء فقط، وإذا كان عذرهما في الإفطار هو خوف الضرر من الصوم على حملها، أو على طفلها فعليها - بالإضافة إلى القضاء - فدية عن كل يوم بمدّ من الطعام، ولو أخّرت القضاء بعد شهر رمضان إلى رمضان السنة التالية بلا عذر شرعي وجبت عليها الفدية أيضاً بإعطاء مدّ من الطعام للفقير عن كل يوم.

نفس المصدر: س ٨٢٧

س ١٧١: هل يجوز للمرأة أن تفطر في شهر رمضان لترضع ابنها مع وجود بديل «أو معاون» للإرضاع، كما هو الحال في الحليب المجفّف المستعمل في إرضاع الأطفال؟

ج: الخوئي: لا يجوز في مفروض السؤال.

السيستاني: إذا كان الحليب المذكور يقوم مقامها في الإرضاع فالأحوط وجوباً عدم الإفطار.

التبريزي: لو كانت هناك مرضعة فالأحوط وجوباً لها أن تصوم وتترك إرضاع الولد لها، وأما في الحليب المجفّف فيجوز لها الإفطار وإرضاع الولد مع وجوده، ولا يجب تغذية الولد بذاك الحليب. صراط النجاة: ج ١ س ٣٤٤

س ١٧٢: هل يجوز للأم المرضعة أن تصوم وترضع طفلها من أقسام الحليب الحديثة مع العلم بأن إرضاعها له من ثديها أحسن لصحة الطفل، بل قد يكون غيره مؤذياً بصحة الطفل.

ج: الخوئي: في صورة ضرر الإرضاع من غير الثدي فلتفطر الأم ولترضعه من الثدي إن كان في رمضان واحتاجت إلى الإرضاع، وإلا فليقدم أيضاً الإرضاع من الثدي ولا ترضعه بغير ثديها، والله العالم.  
التبريزي والسيستاني: قد ظهر الجواب مما تقدم.

نفس المصدر: س ٣٤٥

س ١٧٣: هل يجب الصوم على المرأة الحامل في أشهرها الأولى؟  
ج: الخامنئي: مجرد الحمل لا يمنع من وجوب الصوم، نعم لو خافت الضرر من الصوم على نفسها، أو على حملها، وكان خوفها هذا من منشأ عقلائي لم يجب عليها الصوم.

س ١٧٤: امرأة حامل لا تعلم أن الصيام يضرب الجنين أم لا؟ فهل يجب عليها الصيام؟

ج: الخامنئي: إذا كانت تخاف الضرر من صومها على جنينها وكان لخوفها منشأ عقلائي فيجب عليها الافطار وإلا فيجب عليها الصيام.

نفس المصدر: س ٧٦٣

س ١٧٥: امرأة تقوم بإرضاع طفلها وهي حامل أيضاً، وفي نفس الوقت كانت تصوم شهر رمضان ولما وضعت طفلها كان ميتاً، فإذا كانت تحتتمل الضرر من البداية ومع ذلك فقد صامت:

١- فهل صيامها صحيح أم لا؟

٢- وهل تتعلق بذمتها الدية أم لا؟

٣- وإذا لم تكن تحتتمل الضرر ولكن إنكشف لها بعد ذلك فما هو حكمها؟

ج: الخامنئي: إذا صامت مع وجود خوف الضرر من منشأ عقلائي، أو إنكشف بعد ذلك أن الصيام كان مضرّاً أو مجالاً جنينها، فصيامها غير صحيح ويجب عليها القضاء، ولكن ثبوت دية الحمل متوقف على أن يثبت أن موت الجنين كان مستنداً إلى صيامها.

نفس المصدر: س ٧٦٤

إستفتاءات في الكفارات وغيرها:

س ١٧٦: بعض الأطباء غير الملتزمين يمنعون المرضى من الصيام بحجة الضرر، فهل قول هؤلاء الأطباء حجة أم لا؟

ج: الخامنئي: إذا لم يكن الطبيب أميناً، ولم يُقدِّم قوله الإطمئنان، ولم يسبب خوف الضرر، فلا اعتبار به.

استفتاءات: س ٧٦٦

س ١٧٧: والدتي كانت مريضة مدة حوالي ١٣ عاماً تقريباً، ولهذا كانت محرومة من الصيام وأنا أعرف بشكل دقيق أن حرمانها من هذه الفريضة كان بسبب حاجتها لاستعمال الدواء فارجو أن ترشدونا هل يجب عليها القضاء؟

ج: الخامنئي: إذا كان عدم تمكنها من الصيام من أجل المرض فلا قضاء عليها.

نفس المصدر: س ٧٦٧

س ١٧٨: والدتي مصابة بمرض شديد - وكذلك والدي يعاني من ضعف الجسد، وكلاهما يصومان وفي بعض الاحيان يكون معلوماً أن الصوم يزيد من مرضهما، ولم استطع لحد الآن اقناعهما بعدم الصوم في حالات شدة المرض على الأقل، يرجى إرشادنا إلى حكم صومهما؟

ج: الخامنئي: المعيار في تحديد تأثير الصوم في إيجاد المرض أو مضاعفته أو عدم القدرة على الصوم هو تشخيص الصائم نفسه، ولكن لو علم أن الصوم مضرّ به وفي نفس الوقت أراد الصيام فهو حرام.

نفس المصدر: س ٧٧١

س ١٧٩: امرأة كانت معذورة من الصيام بسبب المرض، ولم تستطع القضاء إلى شهر رمضان من العام المقبل، ففي هذه الحالة هل تجب الكفارة عليها أم على زوجها؟

ج: الخامنئي: تجب عليها في مفروض السؤال الفدية عن كل يوم بمد من الطعام وليست هي على عهدة زوجها. نفس المصدر: س ٨٢٥.

س ١٨٠: شخص «إمرأة كان أو رجل» لم يصل ولم يصم لمدة عشر سنوات تقريباً بسبب الجهل ثم تاب ورجع إلى الله تعالى، وعزم على تدارك ما فاتته، ولكنه لا يستطيع قضاء تمام ما فاتته من الصيام، ولا يملك المال لأداء ما عليه من الكفارة، فهل يصح منه الإكتفاء بالاستغفار وحده أم لا؟

ج: الخامنئي: لا يسقط عنه بحالٍ قضاء ما فاتته من الصيام، وأما الكفارة فع عدم تمكنه من صيام شهرين ولا من إطعام ستين مسكيناً، يجب عليه التصديق على الفقراء بأي مقدار تمكن منه. نفس المصدر: س ٨٣٢.

س ١٨١: امرأة قالت لولدها ادفع عني فدية شهر رمضان، فدفع ولدها عنها ذلك من دون أن يقصد تملكها أولاً ومن دون أن تقصد هي ذلك أيضاً، هل يجزي ذلك الدفع عنها أم لا؟

ج: الخوئي: نعم يجزي ذلك من غير حاجة إلى ما ذكر.

السيستاني: لا يجزي على الأحوط. صراط النجاة: ج ١ س ٣٧٧.

س ١٨٢: من كان عمله السفر ولا يعود إلا في الخميس والجمعة من كل أسبوع، وكان يصحب معه زوجته لأجل أن تقوم بخدمته في السفر، فما هو حكم صلاتها وصيامها في هذه الحالة؟

ج: الخوئي: في مفروض السؤال حكمها القصر والإفطار.

السيستاني: إذا كانت تقصد الاستمرار على ذلك سنة ونصف أو أكثر كان

محل عمل زوجها بحكم الوطن.

التبريزي: إذا كان الغرض من سفرها خدمة زوجها، وكان ذلك عملاً مستمراً لها فحكمتها حكم الزوج.

نفس المصدر: ج ٢ ص ٤٥٥

س ١٨٣: هناك عقاير تأخذها المرأة لمنع الدورة الشهرية أيام شهر رمضان وأيام الحج، لكن في بعض الأحيان ينزل عليها الدم متقطع في موعد دورتها ولكن ليس بصفات الحيض فما حكمتها؟ علماً أنه لو تركت الدواء سينزل عليها دم الدورة بعد ثلاثة أيام من تركها، ومع أخذه «أي الدواء» لا ينزل عليها إلا بهذه الحالة؟

ج: السيستاني: في مفروض السؤال لا يجري على الدم المتقطع حكم

استفتاء مخطوط

الحيض.



## كتاب الزكاة والخمس

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

الزكاة ضرورة من ضروريات الدين، وإن منكرها<sup>(٢)</sup> مندرج في الكفار، وقد ورد عن أهل البيت عليهم السلام «إِنَّ مَانِعَ قِيْرَاطٍ مِنْهَا لَيْسَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٣)</sup>.

الخمس:

قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٤)</sup>.

جعل الله تعالى الخمس، له سبحانه ولمحمد صلى الله عليه وآله وذريته عوضاً لهم عن منع

(١) البقرة: ١١٠.

(٢) السيستانى: تقدّم الضابط في باب نجاسة الكافر.

(٣) البحار: ٩٦: ١١ ح ١٢.

(٤) الأنفال: ٤١.

الزكاة، ومن منع درهماً من الخمس كان من الظالمين لهم والغاصبين لحقهم، فقد جاء في الحديث الصدقة ... علينا حرام والخمس لنا فريضة والكرامة - الهدية - لنا حلال مصدر.

مسألة ٢٣٤: تجب الزكاة والخمس على كل مسلم ومسلمة بشروط هي: البلوغ، والعقل، والحرية، والملك، والتمكّن من التصرف<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٣٥: لا بأس بدفع الزوجة زكاتها إلى زوجها<sup>(٢)</sup>، وإن أنفقها عليها.

مسألة ٢٣٦: يجوز دفع الزكاة إلى الزوجة المتمتع بها، نعم لو وجب على الزوج نفقتها من جهة الشرط لا يجوز له أن يدفع إليها. - وكذلك الخمس يجوز دفعه للمتمتع بها -<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢٣٧: لا يجوز احتياطاً دفع الخمس<sup>(٤)</sup> والزكاة إلى الزوجة الواجب نفقتها على زوجها<sup>(٥)</sup>، أما دفعه إليها لغير النفقة بل إلى ما تحتاج إليه مثل سدّ ديونها<sup>(٦)</sup> فلا بأس. «أي إذا كانت الزوجة عليها ديون أو تحتاج إلى بعض الأمور مثل الملابس وغيرها بحدود شأنها والزوج فقير لا يتمكن من شراء ما تحتاجه لا بأس باعطائها الخمس».

مسألة ٢٣٨: المسكوكات الذهبية إن هجرت واتخذت لزينة المرأة لا تجب فيها الزكاة.

مسألة ٢٣٩: حلي المرأة إذا كان من شأنها وفي مورد الاستفادة لا تجب فيه الزكاة ولا الخمس.

(١) للتفصيل أكثر يراجع الرسائل العملية للمراجع.

(٢) السيستاني: إذا كان فقيراً.

(٣) السيستاني: إذا توفرت شروط مصرف سهم السادة فيها.

(٤) السيستاني: ولا يجوز دفع.

(٥) السيستاني: وكان ينفق عليها.

(٦) السيستاني: أو لتوفير النفقات غير الواجبة على الزوج.

إستفتاءات في أحكام الزكاة والخمس:

س ١٨٤: هل يتعلق الخمس بجهاز العرس إذا ذهبت الزوجة إلى بيت زوجها؟  
 علماً إن أباه لم يدفع خمس أمواله؟

ج: الإمام عليه السلام: مع عدم التأكد من تعلق الخمس به لا يجب دفع خمسه، نعم مع حصول اليقين عندها بعدم دفع الخمس، فعليها أن تراجع الحاكم الشرعي ليحيز لها التصرف بالجهاز أو دفع خمسه.

السيستاني: لا يجب إذا استفادت منها في سنة الزواج للمؤونة.

استفتاءات الفارسي، ص ٣٥٣ س ٢٦

س ١٨٥: جهاز عرس البنت قبل زواجها، والنقود التي تخصص لشراء جهاز البنت إذا ادخرت ومضى عليها الحول هل يجب دفع خمسها أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: النقود يجب دفع خمسها (والجهاز ليس عليه خمس).

السيستاني: يجب الخمس في النقود وأما جهاز العرس، فإن كان ترك أعددته بالتدريج منافياً للشأن ولو لأجل أنه لا يتيسر تهيئته وقت الزواج فلا يجب فيه الخمس.

نفس المصدر س ٢٨

س ١٨٦: إذا اشترى الأب جهازاً لعرس ابنه ومضى عليه الحول هل يجب عليه الخمس؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا لم يكن متعارفاً يجب دفع خمسه.

السيستاني: إذا انطبق عليه الضابط المذكور في توفير جهاز العرس للبنت فلا يجب فيه أيضاً.

نفس المصدر: س ٣١

س ١٨٧: امرأة باعت ذهب زينتها - مع إحتياجها إليه - وصرفته في معيشتها في نفس السنة هل يتعلق به الخمس أم لا؟ وهل يتعلق الخمس لو بقي مقدار من النقود إلى السنة الآتية؟ وإذا أرادت أن تشتري ذهباً لزينتها من أرباح عملها في السنوات القادمة هل يجب دفع خمسه أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كانت قد اشترت الذهب من أرباح كسبها ولم تدفع خمسة وبعته في السنة الثانية يجب دفع خمس المبلغ، وإذا أرادت أن تشتري ذهباً لزينتها اللائق بشأنها يحسب من المؤونة ولا خمس فيه.

السيستاني: إذا باعته بعد سنة الشراء لم يجب الخمس فيما يعادل ثمن الشراء ويجب في الربح إذا لم تصرفه في مؤونة السنة ويحق لها تدارك ما تصرفه مما لم يجب فيه الخمس من الثمن من الربح إذا كان لها مهنة تتعاطاها في معاشها وأما إذا باعته في سنة الشراء فإنه يجب الخمس في جميع الثمن - على الأحوط وجوباً - إن لم تصرفه في مؤونتها.

نفس المصدر: س ٣٣

س ١٨٨: إذا كان الزوج والزوجة موظفين ويستلمان راتباً، هل يتعلق الخمس براتب الزوجة أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: يجب دفع خمس الزائد على مؤونة السنة لكل منها.

نفس المصدر: ص ٣٨٦ س ١٢٨

س ١٨٩: هل في الهبة وفي هدية العيد (العيدية) خمس أم لا؟

ج: الخامنئي: لا خمس في الهبة والهدية، وإن كان الأحوط «استحباً» دفع خمس الفاضل منها عن مؤونة السنة.

استفتاءات: س ٨٦٩

س ١٩٠: لقد أعطيت ابنتي شقة سكنية بعنوان جهاز عرسها، فهل هذه الشقة

مشمولة للخمس أم لا؟

ج: الخامنئي: لا خمس عليك فيما وهبته من الشقة السكنية لابنتك إذا كانت هبتها تعدّ لائقاً بمالك عرفاً.

نفس المصدر: س ٨٧٣

س ١٩١: زوج وزوجة من أجل أن لا يتعلق الخمس بأموالهما يقومان قبل

حلول سنتها الخمسية بإهداء كل منهما الآخر ربح سنته، فالرجاء أن تبينوا حكم

خمس هؤلاء؟

ج: الخامنئي: لا يسقط عنها الخمس الواجب بمثل هذه الهبة، إلا في خصوص القدر اللائق عرفاً بحال كلٍّ منها دون الزائد عن ذلك.

نفس المصدر: س ٨٧٥

س ١٩٢: ذكر في تحرير الوسيلة أن مهر المرأة لا خمس فيه، ولم يذكر المعجل أو المؤجل، نرجو أن توضحوا لنا ذلك؟

ج: الخامنئي: لا فرق في ذلك بين المهر المعجل والمؤجل، ولا بين النقد والمتاع.

نفس المصدر: س ٨٨٠

س ١٩٣: تدعوني صديقتي لتناول الطعام كثيراً، ولكنني عرفت مؤخراً أن زوجها لا يخمس، فهل يجوز لي الأكل عند من لا يدفع الخمس؟

ج: الخامنئي: لا مانع من الأكل عندهم ما لم يعلم بتعلق الخمس بالطعام الذي يقدمونه إليكم.

نفس المصدر: س ٩٥٦

س ١٩٤: هل يمكن أن يكون للزوج والزوجة اللذين يصرفان راتبهما بصورة مشتركة في شؤون المنزل سنة خمسية مشتركة؟

ج: الخامنئي: يكون لكل منها سنة خمسية مستقلة، فيجب على كلٍّ منها تخميس ما تبقى لديه من راتبه ودخله السنوي في نهاية سنته الخمسية.

نفس المصدر: س ١٠٢٠

س ١٩٥: هل يجوز إعطاء سهم السادة لعلوية فقيرة متزوجة ولها أولاد ولكن زوجها غير علوي وهو فقير، ومن ثم هل يجوز لها أن تصرفه على أولادها وزوجها؟

ج: الخامنئي: إذا كان الزوج فقيراً وعاجزاً عن الانفاق على زوجته، وكانت زوجته فقيرة شرعاً جاز لها أخذ حق السادة لسد حاجتها، ولها أن تصرف ما أخذته من حق السادة على نفسها وعلى أولادها وحتى على زوجها.

نفس المصدر: س ١٠٤٠

س ١٩٦: فتاة غير متزوجة كان عندها قطع من الحلي، أساور وأقراط وما إلى ذلك، تستعملها للزينة المعتادة لأمثالها فليل لها أن ذلك حرام باعتبارها غير متزوجة، فتركت استعمالها وقد مضى حول على تلك الحلي وهي متروكة، وربما شعرت بعد تركها أنها بالفعل لا تحتاج إلى استعمالها وأنه لا يسوغ لها ذلك مثلاً، فهي تسأل عما إذا كان يتوجب عليها تخميس تلك الحلي أم لا؟ وما إذا كان يجب عليها الحج علماً بأن ثمنها يُعطي نفقاته؟

ج: الخوئي: لا خمس عليها فيها إذا اشترتها بأرباح سنة الاستفادة منها ولم تكن أزيد مما يناسب شأنها<sup>(١)</sup>، وأما إذا كانت مشتريه لها بثمن حال عليه الحول فيجب دفع خمس الثمن، كما وأن الزائد فيما لم يجب فيه الخمس يجب تخميسه بقيمته الفعلية وهكذا إذا لم تلبسها في سنة الشراء يجب التخميس بقيمتها الفعلية، وأما موضوع الاستطاعة للحج فإن لم يوجب بيعها وصرف ثمنها في الحج حرجاً ومشقة لا تحمل عادة وجب عليها الحج<sup>(٢)</sup>، والله العالم.

س ١٩٧: هل استثناء الجهيزية في بلاد متعارف فيها جمع الجهيزية للبنت، يعم ما إذا هيأت نفس البنت لنفسها ذلك لعدم قدرة الوالدين أو لعدم أهميتها أو لغير ذلك فلا يجب عليها الخمس في بلاد يتعارف فيها أصل إعداد الجهيزية؟

ج: الخوئي: نعم يعم ما تصرفه هي من عندها في شراء شيء لنفسها، والله العالم.

السيستاني: ما تهينته البنت لعرسها من أرباحها السنوية يجب الخمس فيه إلا إذا كانت لا تستطيع توفيره أو أن زواجها وكان عدم تحصيله تدريجاً منافياً لشأنها بحسب العرف الاجتماعي الذي تعيش فيه.

(١) السيستاني: فيما إذا استغنت عنها بعد سنة الشراء وإلا وجب فيها الخمس على الأحوط وجوباً.

(٢) السيستاني: إذا توفرت سائر شرائط الاستطاعة بالنسبة إليها.

س ١٩٨: مهر المتمتع بها هل يجب فيه الخمس أو لا يجب؟  
ج: الخوئي والسيستاني: لا يجب فيه الخمس، والله العالم.

نفس المصدر: ج ٢ س ٥٥٥

س ١٩٩: فتاة قبل أن تذهب إلى زوجها أعطها أبوها ما قيمته أربعة آلاف تومان من الاواني والفرش وأمر أخرى على أساس أنه جهازها، وأخذت ذلك إلى بيت زوجها والآن قد ارتفعت قيمة تلك الأشياء إلى ضعفين وتريد هذه المرأة أن تبيع الأثاث المذكور حتى تذهب إلى الحج فهل يتعلق الخمس بهذا المال في هذه الصورة أم لا؟

ج: الخوئي: إن كان مورداً لحاجتها سابقاً والآن لم تعد بحاجة إليه فلا خمس فيه، وإن كان من البداية زائداً عن الحاجة ولم يكن مورد حاجة ففيه الخمس.

السيستاني: إذا لم تستعمله بعد انتقاله إلى ملكها قبل حلول رأس سنتها الخمسية يجب إخراج خمسه وكذا إذا استعملتها وباعتها في سنة التحصيل على الأحوط وإذا باعها بعد السنة الخمسية كان الفارق بين قيمة الشراء وقيمة البيع من أرباح سنة البيع.

نفس المصدر: س ١٠٣٧

س ٢٠٠: إمراة تشتغل بجياكة السجاد بدون رأسمال من زوجها لكن ما تأخذه من أجره تعطيه لزوجها فهل يجب عليها دفع خمس المال قبل إعطائه لزوجها أم لا؟  
ج: الخوئي: إن كان الزوج بحاجة إلى المال في أمر المعيشة ووهبته الزوجة المال أثناء السنة فلا خمس فيه، وإن أقرضته لزوجها أو وضعت المال أمانة عنده ليجعله رأس مال فيجب على المرأة دفع خمسه.

السيستاني: إذا كان ما تدفعه للزوج لا يزيد على شأنها لم يجب الخمس فيه.

نفس المصدر: س ١٠٧٩

س ٢٠١: أم تعيل أطفالها - السادة - وهي ليست بسيدة، هل يمكن أن تعطى من سهم السادة ليصرفوا المال سوياً؟

ج: الخوئي: لا اشكال في إعطاء سهم السادة إلى أولاد السادة بإذن الولي الشرعي والأم غير السيدة تستطيع أيضاً بإذن الحاكم الشرعي أن تقبض سهم السادة وتشارك مع أولادها في صرف المال وتحسب لنفسها حق تعبها.

السيستاني: يجوز دفع سهم السادة للأطفال بمقدار مؤونتهم أي مصرفهم ومصرف من يكون من شأنهم الصرف عليه، فإذا ملكوا المبلغ جاز لهم صرفه على أمهم أيضاً كما يجوز للأم أن تأخذ أجره رعايتها وأتاعها من الحق المذكور بإذن الحاكم الشرعي.

نفس المصدر: س ١١٥٢

س ٢٠٢: أراضى المرأة والأم التي تكون بيد الزوج والولد أو التي تختلط مع أملاك الزوج والولد ويزرعانها دون أن تتدخل المرأة أو الأم في أملاكها، فهل يجب أن تكون غلة كل منها بحدّ النصاب أم يحسب المجموع؟

ج: الخوئي والسيستاني: إذا كانت الزراعة بنحو المزارعة يجب أن يكون سهم كل من المالك والمزارع بمقدار النصاب، لكن إن كانت الأملاك موضوعة تحت تصرف الآخر بإجارة أو مجاناً فحيث أن الزراعة كلها ملك للزوج أو الولد يجب دفع الزكاة إن بلغ المجموع مقدار النصاب.

س ٢٠٣: هل يستطيع الإنسان أن يدفع مقداراً من الزكاة الثابت في ذمته إلى

زوجة ابنه؟

ج: الخوئي والسيستاني: إن كان الابن فقيراً يستطيع الوالد أن يدفع من

نفس المصدر: س ١٢٢٠

زكاته إلى زوجة ابنه.

س ٢٠٤: امرأة استفادت من حليها شهراً أو شهرين ثم انكسرت (القلادة

مثلاً) وأهملت إصلاحها ولم تلبسها إلى أن مضت السنة، فهل عليها الخمس؟

ج: السيستاني: إذا لم تستعن عنها نهائياً لم يجب فيها الخمس.



س ٢٠٥: إذا اختلف الزوجان في تعيين غرفة النوم فهل تجب على الزوجة إطاعة الزوج في ذلك؟

ج: السيستاني: نعم يجب إطاعة الزوج إلا إذا كان المكان لا يليق بشأنها بالقياس إلى زوجها فلها أن تمتنع من النوم فيه. استفتاء مخطوط

س ٢٠٦: إذا وجب القسم كما لو كانت عنده زوجتان أو أكثر وبات عند إحدهما ولما وصل دورهما طالبت المبيت في غرفة خاصّة، والزوج يأتي ويطلب بالمبيت في غرفة أخرى فهل يجب عليه إجابة طلبها؟

ج: السيستاني: يحقّ لها أن تطالبه بالمبيت عندها في مكان لا يشاركها فيه إحدى زوجاته الآخر بحيث يصدق أنّه بات عندها لا عندهما معاً.

استفتاء مخطوط

## كتاب الحج

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.

مسائل في أحكام الحج:

مسألة ٢٤٠: من شرائط وجوب الحج على المكلف البالغ هي الاستطاعة بكل

أنواعها وهي أمور:

١- السعة في الوقت.

٢- صحة البدن وقوته.

٣- تخلية السرب (أي أن الطريق مفتوح ومأمون).

٤- النفقة.

٥- الرجوع إلى الكفاية وهي التمكن من إعالة نفسها إذا رجعت من الحج.

مسألة ٢٤١: المرأة غير المستطاعة في حياة زوجها إذا صارت مستطاعة بعد

وفاة زوجها بإرثها منه ولكنها لم تتمكن من الحج لمرضٍ أو غيره ففي هذه الحالة

صور ثلاث:

- ١- إذا كان مرضها قبل الاستطاعة بحيث لا تقدر على الحج<sup>(١)</sup> فهي غير مستطاعة ولا يجب عليها الحج.
  - ٢- إذا لم يكن لها شغل أو زراعة أو صنعة لمعيشتها بعد الرجوع من الحج، ولم يكن هناك من ينفق عليها من زوج وشبهه وإن كان المال الموروث كافياً للحج ذهاباً وإياباً فهي غير مستطاعة أيضاً.
  - ٣- إذا كانت مستطاعة قبل مرضها وأصبحت آيسة من الشفاء إلى آخر العمر، يجب عليها الإستنابة وإذا لم تكن مستطاعة من قبل فلا يجب عليها الحج.
- مسألة ٢٤٢: إذا كان مهر المرأة كافياً لحجها وكان المهر في ذمة الزوج ففيه

صور:

- ١- إذا كان الزوج غير متمكن من أداء المهر فلا يجوز للزوجة مطالبته ولا تكون مستطاعة.
  - ٢- إذا كان الزوج متمكناً من أداء المهر ولا يكون للزوجة مفسدة في مطالبته في فرض تكفل الزوج نفقتها ومؤونة معيشتها يجب على الزوجة مطالبته بالمهر لكي تحجّ به.
  - ٣- إذا كانت في المطالبة مفسدة للزوجة وينجر الأمر إلى النزاع<sup>(٢)</sup> والطلاق لها فلا تكون مستطاعة.
- مسألة ٢٤٣: إذا تكفلت المرأة مؤنتها بالكسب وكانت تملك مؤنة الحج أيضاً، ولكن إن حجت يقع زوجها في حرج المعيشة، فإن كان حرج المعيشة غير موجب لحرج الزوجة<sup>(٣)</sup> فهي مستطاعة وتحج ولا يمنع حرج الزوج عن استطاعة الزوجة.

(١) السيستاني: أو كان حرجياً عليها ولم ترج التمكن منه بعد ذلك من دون حرج وكانت موسرة وجبت عليها الإستنابة فوراً.

(٢) السيستاني: بحدّ يصعب تحمّله عليها.

(٣) السيستاني: بحدّ يصعب تحمّله عليها.

مسألة ٢٤٤: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إن كانت مستطية، ولا يجوز للزوج منعها منه، وكذا في الحج التذري ونحوه إذا كان مضيقاً.

مسألة ٢٤٥: يشترط إذن الزوج في الحج المستحب.

مسألة ٢٤٦: المطلقة الرجعية كالزوجة ما دامت في العدة فيلزم إذن الزوج في الحج المندوب، بخلاف البائنة والمعتدة للوفاة، فيجوز لها في المندوب أيضاً، والزوجة المنقطة كالدائمة على الظاهر، ولا فرق في اشتراط الأذن بين أن يكون الزوج ممنوعاً من الاستمتاع لمرض ونحوه أو لا.

مسألة ٢٤٧: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة إن كانت مأمونة على نفسها وبضعها، سواء كانت ذات بعل أو لا، ومع عدم الأمن يجب عليها استصحاب محرم أو من تثق به ولو بالأجرة، ومع العدم لا تكون مستطية.

مسألة ٢٤٨: لو كان للمرأة زوج وادّعى كونها في معرض الخطر لو ذهبت للحج وادّعت هي الأمن<sup>(١)</sup> فالظاهر هو التداعي، وللمسألة صور:

١- للزوج منعها من الحج إذا لم تحلف أو تأت ببينة.

٢- لو انفصلت المخاصمة بحلفها أو إقامة البينة وحكم القاضي لها فالظاهر

سقوط حق الزوج.

مسألة ٢٤٩: إن حجت بلا محرم مع عدم الأمن صح حجّها سيّما مع حصول

الأمن قبل الشروع في الاحرام.

مسألة ٢٥٠: لو استقر عليها الحج واستكملت كل الشرائط، وأهملت «ولم

تذهب للحج» حتى زالت أو زال بعضها وجب الاتيان بالحج باي وجه تمكنت «بقرضٍ أو ببيع الحلي وغير ذلك»، وإن ماتت يجب أن يقضي عنها إن كانت لها تركة، ويصح التبرع عنها.

(١) السيستاني: ليس له منعها.

مسألة ٢٥١: المرأة إذا لم تكن مستطبعة ولم يكن عندها مخارج الحج وقال لها زوجها أو أباه أو أي شخص آخر: اذهبي للحج وعلّي نفقتك وجب عليها القبول والذهاب للحج.

مسألة ٢٥٢: إذا باعت المرأة حليها أو أي شيء آخر زائد على حاجتها وشأنها ولا يكون حرجاً عليها، وكان المبلغ بمقدار مؤنة الحج أو متمماً لها، يجب عليها الحج، مثال: «إذا كان عندها قلادة ثمينة استعاضت عنها باخرى أقل منها قيمةً يمكنها أداء الحج - في المبتغي منها - وتصبح مستطبعة، إذ استكملت الشروط».

مسألة ٢٥٣: لا يجب على المرأة بيع حليها مع حاجتها بالمقدار اللائق بها، بحسب حالها في زمانها ومكانها ولا تعدّ مستطبعة».

مسألة ٢٥٤: لو كان عندها مبلغ من المال بقدر الاستطاعة، وكانت جاهلة به أو غافلة عن وجوب الحج عليها ثم علمت أو تذكرت بعد تلفه أو بعد موسم الحج<sup>(١)</sup>، استقر عليها الحج مع حصول سائر الشرائط حال وجود المبلغ.

مسألة ٢٥٥: إذا كانت المرأة مستطبعة من حيث المال ولكنها غير مستطبعة من حيث صحة البدن<sup>(٢)</sup> أو تخلية السرب<sup>(٣)</sup> تستطيع التصرف بالمال وتجعل نفسها غير<sup>(٤)</sup> مستطبعة من حيث المال أيضاً..

### إستفتاءات في أحكام الاستطاعة:

س ٢٠٧: في عقود الزواج هذه الايام تسجل مبالغ كثيرة «للمهر» فهل المرأة

(١) السيستاني: فإن كانت معذورة في جهلها أو غفلتها بأن لم يكن ذلك ناشئاً عن تقصير منها لم يستقرّ عليها الحج وإلا فالظاهر استقرار وجوبه عليها إذا كانت واجدة لسائر الشرائط حين وجوده.

(٢) السيستاني: تقدّم حكم الموسرة إذا لم تستطع أداء الحج لمرض.

(٣) السيستاني: إذا أحرزت أنّ سائر شروط الاستطاعة سوف تكون متوفرة لها في العام القادم لزمها التحفظ على الاستطاعة المالية وإلا لم يجب.

(٤) الخوئي: الشيرازي: إذا كانت متمكنة مالياً يجب عليها أن تستنيب من يحج عنها، ووجوب الاستنابة كوجوب الحج فوري. مناسك مس ٦٣.

التي تريد الزواج تصبح مستطبعة ويجب عليها الحج أم لا؟ وما هو الأفضل في المهر؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا أمكنها أخذ المهر بدون مفسدة<sup>(١)</sup> والذهاب إلى الحج فهي مستطبعة والأفضل في المهر هو مهر السنة وهو مستحب.

مناسك مع حواشي المراجع س ٦٩

س ٢٠٨: سجلت امرأة اسمها للحج ولم يتمكن زوجها - وكان مستطبعاً - لأسباب معينة ان يسجل اسمه، فهل تستطيع المرأة أن تعطي دورها لزوجها على أمل أن يسجلاً اسميهما معاً فيما بعد أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: إن كانت الزوجة مستطبعة لا يجوز أن تعطي دورها لزوجها لكنها إن أعطته فحجّه صحيح.

نفس المصدر: س ٧٣

س ٢٠٩: وعدت زوجتي حين الزواج بالحج مرة فكيف أفي بوعدتي؟  
ج: الإمام عليه السلام: إن كان مجرد وعد<sup>(٢)</sup> فلا يجب الوفاء، وإن كان ذلك مهراً يجب الوفاء به.

السيستاني: فالأحوط وجوباً لك الوفاء به. نفس المصدر: س ٨٤

س ٢١٠: امرأة متزوجة قد وجب عليها الحج ولكن زوجها لا يميز لها الذهاب إلى الحج لوحدها ويمنعها من الحج لأنها لم تسجل اسمه فما هو حكمها؟ وهل تستطيع الحج بدون اذن زوجها أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يشترط إذن الزوج في سفر الحج الواجب فعلى المرأة الاتيان بالحج الواجب وإن لم يرض الزوج.

نفس المصدر: س ٨٧

(١) السيستاني: ولا حرج يصعب تحمله.

(٢) الخوني. التبريزي: إذا كان شرطاً في ضمن العقد يجب الوفاء به، وفي غير هذه الصورة إذا تخلف عنه فيه كراهة شديدة. المناسك.

س ٢١١: زوجة شهيد لها ولدان بعمر الأربع سنين وهي ولية أمرهما اشتركت في قرعة الحج من باب انها من عوائل الشهداء وخرج اسمها فهل تستطيع دفع نفقة الحج من أموال الصغيرين أم لا؟  
 ج: الإمام ﷺ: لا تستطيع الأخذ من أموال الصغيرين لنفقة الحج.

نفس المصدر: س ٩٦

س ٢١٢: إذا أخذت الأم - أو الأب - ابنتها الصغيرة - عمرها ثلاث سنوات مثلاً - إلى الحج ونوت الاحرام والتلبية عن ابنتها وطافت بها للعمرة وسعت بها وطافت طواف النساء ونوت عن ابنتها وأدت جميع المناسك على حسب الاصول نيابة عنها إن لم تستطع البنت القيام به، فهل تستطيع هذه البنت أن تتزوج بعد بلوغها ورشدها؟

ج: الإمام ﷺ: مع فرض الإتيان بجميع الاعمال حسب المطلوب فقد حلت البنت من الاحرام وتستطيع الزواج.

نفس المصدر: س ١٠٤

س ٢١٣: هل يجب على ولي الطفل الغير المميز - الاب أو الام - إذا أخذوه إلى مكة أن يجرموا نيابة عنه، أو هو يجرم إذا كان يستطيع ذلك، ويقوم بأعمال الحج هو أو نائبه؟ وان لم يفعلوا ذلك يجوز له الزواج بعد البلوغ، أو يجب عليه الذهاب إلى مكة والاتيان بالعمرة والحج وطواف النساء، أو يجب عليه طواف النساء فقط؟  
 ج: الإمام ﷺ: لا يجب على ولي الطفل أن يجرم بالطفل أو أن يقوم عنه بأعمال الحج لكن إن أحرم به يجب عليه القيام بالأعمال المطلوبة المذكورة في المناسك وفي الرسالة، وإن لم يفعل فإن الطفل يكون باقياً على الاحرام في بعض الصور ولا يستطيع الزواج ما لم يتدارك ذلك.

السيستاني: لا يجب عليه ولا على وليه شيء، ويجوز له الزواج بعد ذلك.

نفس المصدر: س ١٠٥

س ٢١٤: امرأة واجدة لشرايط الإستطاعة للحج وعندها حفيد بحاجة ماسة إلى الزواج وإذا لم يتزوج يقع في الحرام، هل تقدم زواج حفيدها أو تذهب إلى الحج؟

ج: الإمام عليه السلام: حجها مقدم على زواج حفيدها، إلا إذا كانت مصاريف زواج حفيدها محتسب عرفاً من مخارجها<sup>(١)</sup> ولا تتمكن من زواجه وذهاها للحج «فحينئذٍ تقوم بزواج حفيدها».

أحكام المرأة في الحج: س ١٦

س ٢١٥: امرأة عمرها ٧٠ سنة عندها ملك بقيمة مائة ألف تومان ومنافع هذا الملك أقل من خمسمائة تومان في السنة، هل يجب عليها الذهاب إلى مكة؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كان الملك مورد معيشتها وإذا باعته وصرفته في الحج تقع في ضيق المعيشة، فانها غير مستطبعة.

نفس المصدر: س ١٧

س ٢١٦: امرأة قد أدت الحج الواجب عليها في المرة الأولى، ونظراً لصعوبة مناسك الحج وضعف البدن عندها هل يجوز لها التوجه إلى زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة فحسب، والاقتصر على زيارته في غيرها من السنين؟

صراط النجاة: ج ٢ س ٦١٥

ج: الخوئي: نعم يجوز.

س ٢١٧: ماذا يقدم المستطيع الأعزب: الزواج أم الحج؟

ج: الخامثي: لو كان ترك الزواج مشقة عليه، أو موجباً لضرره، أو لخوف وقوعه في الحرام أو كان نقصاً ومهانةً عليه، جاز له صرف المال في الزواج، وإن خرج بذلك عن الاستطاعة للحج.

استفتاءات في الحج س ١٣

(١) السبستاني: وكان ترك تزويجه يوقعها في الحرج لم يجب عليها الحج.



## مسائل في أحكام النيابة:

من شرائط صحة النيابة أمور:

مسألة ٢٥٦: البلوغ<sup>(١)</sup>، العقل، الايمان، الوثوق باتيانها<sup>(٢)</sup>، عدم<sup>(٣)</sup> اشتغال ذمتها بحج واجب عليها في ذلك العام، معرفتها بافعال الحج وأحكامه ولو بارشاد معلم، وأن لا تكون النائبة معذورة في ترك بعض الأعمال.

مسألة ٢٥٧: لا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه في الذكورة والأنوثة، وتصح الاستنابة عن حج الصرورة رجلاً كان أو امرأة، عن رجل أو امرأة.

مسألة ٢٥٨: لا يجوز للمرأة أو الرجل أن ينوب عن اثنين أو أزيد في عام واحد في الحج الواجب.

## إستفتاءات في النيابة:

س ٢١٨: امرأة مستطبعة أحرمت نيابةً عن الغير في الميقات وحجت واعتمرت عن الغير ماهو حكمها؟

ج: الإمام عليه السلام: إن كانت مستطبعة لم تصح النيابة واحرامها باطل وعليها الرجوع إلى الميقات والاحرام عن نفسها.

التبريزي: الاجارة باطلة ولكن الحج صحيح ومبرء للذمة. (مناسك الإمام مع حواشي المراجع: مس ١٢٤).

(١) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٢) السيستاني: وهذا الشرط شرط في صحة الاجارة لا في صحة حج النائب.

(٣) الخوئي، والتبريزي: لا بأس باستنابتها فيما إذا كانت جاهلةً بالوجوب أو غافلة «فلو حجت المرأة نيابة وكانت ذمتها مشغولة في حج واجب عليها فإن نيابتها صحيحة وتبرء ذمة المنوب عنه» ولكنها لا تستحق الأجرة المسماة بل أجرة المثل «أي تستحق الأجرة المتعارف عليها». مناسك: مس ١٠٣.

الخوئي: إذا استقرت الاستطاعة على النائب، الاجارة باطلة ولكن إذا أكملت الحج عن المنوب عنه فهو مجزي عن المنوب عنه. ولو أن وظيفتها ترك أعمال حج النيابة وتذهب إلى الميقات وتنوي الحج عن نفسها. (نفس المصدر).  
 السيستاني: إذا لم تكن عالمة بالاستطاعة ابتداءً ثم علمت بعد الذهاب فاذا كانت مطمئنة بأنه يمكنها الحج في السنة القادمة، تكمل حجها النيابي وإذا لم تكن مطمئنة من الحج في السنة القادمة يجب عليها الذهاب إلى أحد المواقيت وتحرم عن نفسها. (مناسك الإمام (حواشي) المراجع ٧٠ س ١٢٤).

مناسك العربي مع تعليق الأراخي: س ١ ص ٣٨

س ٢١٩: إذا كانت النائبية التي ذهبت إلى الحج معذورة في ترك بعض الاعمال فهل تستطيع ان تستيب غيرها فيها وهل تستطيع أن تدفع مال النيابة إلى آخر ليأتي بكل الحج؟

ج: الإمام عليه السلام: لا تصح نيابة المعذورة، وعليها رد المال إلى صاحبه، إلا إذا كانت مجازة في الاستنابة فلها حينئذ أن تختار من ينوب عن المنوب عنه بتمام الحج، وإن فعلت ذلك بدون إذن يقع الحج عن المنوب عنه لكن يجب رد المال إلى صاحبه ولا يكون صاحب المال ضامناً.

السيستاني: تختلف موارد العجز، فإن كانت عاجزة عن الطواف مثلاً أو رمي جمرة العقبة وكانت تعلم مسبقاً عجزها عن ذلك فلا تصح نيابتها على الأحوط وجوباً، وإذا عرض العجز فلا مانع من استنابتها لثالث، ويجوز أن تستيب من يأتي بكل الأعمال أن يشترط عليها المباشرة ولو من جهة الاطلاق.

نفس المصدر س ٢ ص ٣٨

س ٢٢٠: امرأة جنّت في عرفات في اليوم التاسع فأخذت إلى المستشفى، ولم تتحسن صحتها فهل يستطيع زوجها الذي كان معها «أو أي شخص آخر» أن يستيب عنها أو يقوم بالأعمال بنفسه أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: لا تكليف للمجنون ولا تصح الاستنابة عنه فإذا صار عاقلاً فحكمه حكم المحرم.

الخوئي والتبريزي: المجنون غير مكلف ولا يمكن الاستنابة عنه وعلى الأظهر إجماعه باطل. (نفس المصدر: س ١٣٣).

السيستاني: إذا أدركت مسمى الوقوف في عرفات وجئت وبعد ذلك أفاقت قليلاً من جنونها وأدركت اختياري أو اضطراري المشعر وعرفة عند ذلك حجها صحيح، وإذا لم تفق من جنونها يجوز لزوجها أن ينوب عنها لإكمال أعمالها. (نفس المصدر).  
نفس المصدر س ١٠ ص ٤٠

س ٢٢١: النساء المأذونات بالذهاب إلى منى ليلة عيد الأضحى بعد إدراك الوقوف الإضطراري بالمشعر هل هنّ من ذوي الأعذار حتى لا تصحّ منهنّ النيابة ولو تبرّعاً، أم في الأمر إستثناء؟

ج: الإمام عليه السلام: يمكن للنساء في فرض السؤال أن يكنّ نائبات، ولا تصحّ نيابة باقي ذوي الأعذار.

## مسائل في أحكام الاحرام والميقات:

مسألة ٢٥٩: لا يشترط في الاحرام الطهارة من الحدث الأصغر ولا الأكبر فيجوز الاحرام في حال الجنابة والحيض والنفاس، بل يستحب للمرأة الحائض والنفساء أن تغتسل غسل الاحرام.

مسألة ٢٦٠: المرأة تستطيع الأحرام بثوبها المتعارف المخيط أي لا يجب عليها لبس ثوبي الاحرام.

مسألة ٢٦١: الأحوط وجوباً<sup>(١)</sup> للنساء أن لا يكون ثوب إحرامهن من حرير خالص، بل الأحوط لهن عدم لبس الحرير حتى آخر الاحرام.

مسألة ٢٦٢: الأحوط تطهير ثوبي الاحرام<sup>(٢)</sup> أو تبديله إذا تنجس بنجاسة غير معفوٍ عنها سواء كان ذلك في أثناء الاعمال أم لا، ومع عدم تطهير الثوب أو البدن لا يبطل احرامها ولا كفارة عليها.

مسألة ٢٦٣: يشترط في ثوب الاحرام الاباحة فلا يجوز الاحرام والطواف بالثوب المغصوب وإذا احرم به أو طاف حرم وبطل احرامه وطوافه<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢٦٤: يجب تخميس ثياب الإحرام إذا تعلق بها الخمس ومضى عليها سنة، والثياب التي يطاف فيها طواف الواجب، ومع التخميس لا يجوز الاحرام به لانه بعد من المغصوب.

مسألة ٢٦٥: لا تجب استدامة لبس ثوب الاحرام ويحق لها نزعها وتبديله ولا يشترط أن يكون ثوب احرام المرأة أبيض أو نوع خاص.

(١) الخوني، والتبريزي: لا يجوز للمرأة أن يكون ثوبها من الحرير. مناسك. نفس المصدر: مس ٢٧٦.

(٢) السيستاني: لم تثبت المبادرة فوراً في تطهيره: نفس المصدر: مس ٢٧٨.

(٣) السيستاني لا يجتري بطوافه على الأحوط وجوباً.

مسألة ٢٦٦: الحائض أو النفساء إذا ضاق وقتها عن الطهر وإتمام العمرة<sup>(١)</sup> يجب عليها العدول إلى حج الافراد والاقتمام ثم الإتيان بعمرة مفردة بعد الحج<sup>(٢)</sup>. «مثال: إذا كانت المرأة تعلم قبل أن تحرم لعمرة التمتع بأن عاداتها الشهرية سبعة أو عشرة أيام وأنها لن تستطيع القيام بأعمال عمرة التمتع قبل الاحرام لحج التمتع، وذلك لضيق الوقت - في هذه الحالة تنوي حج الافراد بدل عمرة التمتع وتحرم من الميقات وبعد انتهاء الاعمال تأتي بعمرة مفردة». وإذا بان خلاف ذلك - أي طهرت قبل أعمال الحج - يبطل احرامها<sup>(٣)</sup> ويجب عليها الاحرام بعمرة التمتع.

مسألة ٢٦٧: الجنب والحائض والنفساء يجوز لهم الإحرام حال العبور<sup>(٤)</sup> عن المسجد ولا يجوز لهم الوقوف فيه.

مسألة ٢٦٨: الجنب مع فقد الماء أو العذر عن استعماله يتيمم للدخول والاحرام في المسجد، وكذلك الحائض والنفساء بعد الحيض والنفاس يتيمان لدخول المسجد والاحرام منه.

مسألة ٢٦٩: الحائض والنفساء قبل نقائهما: فان لم يكن لها الصبر إلى حال النقاء فالأحوط - وجوباً - لها الاحرام خارج المسجد عنده وتجديده في الجحفة أو محاذاتها.

مسألة ٢٧٠: لا يصح الإحرام قبل المواقيت، ولا ينعقد إلا إذا نذر الاحرام قبل الميقات فانه يجوز ويصح ويجب العمل به، ولا يجب تجديد الاحرام في الميقات

(١) السيستاني: فان كان حبضها قبل الاحرام أو حينه انقلب حجها الافراد، وإن كان بعده جاز لها ذلك ويجوز لها الابقاء على عمرتها بأن تأتي بالأعمال من دون طواف وصلاته وبعد أعمال منى تقضيها قبل طواف الحج، وإذا تيقنت ببقاء الحيض وعدم تمكنها من الطواف حتى بعد الرجوع من منى ولو لعدم صبر الرفقة استنابت لطوافها وصلاته ثم أتت بالسعي بنفسها.

(٢) راجع مناسك الحج لمعرفة أعمال حج الأفراد والعمرة المفردة وغيرها.

(٣) السيستاني: تعدل إلى عمرة التمتع وتأتي بأعمالها، وعليها أن تأتي باللبية بعد السعي. نفس المصدر.

(٤) الخوني، التبريزي، السيستاني: يجوز لهم الاحرام خارج مسجد الشجرة.

ولا المرور عليه، ولا يصح نذر المرأة للاحرام قبل الميقات إلا بإذن زوجها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٧١: الحائض والنفساء ومن لها عذر آخر إذا دخلت مكة بدون إحرام للجهل في الحكم أو كانت معتقدة عدم وجوب الاحرام في الميقات لانها حائض ففيها صور:

١- أن تتمكن من الرجوع إلى الميقات ثم إدراك أعمال العمرة فيجب عليها الرجوع والاحرام من الميقات<sup>(٢)</sup>.

٢- ان لا تتمكن الرجوع لضيق الوقت تخرج من الحرم مهما أمكن<sup>(٣)</sup> وتتجه نحو خارج الحرم وتحرم.

٣- وإن لم يمكن ذلك تحرم حيث هي وفي مكانها.

مسألة ٢٧٢: المرأة الحائض أو النفساء إذا كانت تعتقد بإمكانها العبور من المسجد لعقد نية الاحرام، وعندما دخلت المسجد ظهر خلاف ذلك ولا يمكنها الخروج من الباب الثانية لشدة الازدحام، يجب عليها الخروج فوراً من نفس الباب التي دخلت منها وإذا كانت قد أحرمت فاحرامها صحيح وإذا لم تكن أحرمت وجب عليها الاحرام من خارج المسجد.

### إستفتاءات في الاحرام والميقات:

س ٢٢٢: إذا أحرمت امرأة للعمرة المفردة فأنتها العادة، وكانت كل أيامها التي تستطيع التواجد فيها بمكة حائضاً فماذا عليها بالنسبة للعمرة المفردة؟ وما حكمها إذا عادت إلى بلادها ولم تؤد أي عمل؟

ج: الإمام عليه السلام: يجب عليها في فرض السؤال أن تستنيب للطواف وصلاته وأن

(١) الخوني والسيستاني والتبريزي: نذر الزوجة بدون إذن زوجها صحيح. إذا لم ينافي حقه، مناسك الأمام مع الحواشي، فارسي س ٢٢٢.

(٢) السيستاني: في غير مسجد الشجرة وأما فيه فيجوز لها الذهاب إلى الجحفة والاحرام منها.

(٣) السيستاني: وعلى الأحوط وجوباً.

تأتي ببقية الاعمال بنفسها، فإن عادت إلى بلادها عليها الرجوع، فإن لم تستطع تستنيب لأعمال العمرة لكنها عليها التقصير وحفظ الترتيب بينه وبين سائر الاعمال، ومالم تأت بالاعمال لا يحل لها ما حرم بالإحرام.

**السيستاني:** تستنيب ما دامت في مكة من يطوف عنها ويصلي ثم هي تسعى بنفسها وتقصّر وتستنيب من يطوف عنها طواف النساء، وأمّا إذا رجعت ولم تؤدّ شيئاً فالأحوط وجوباً أنّها تبقى على إحرامها حتى تعود بنفسها وتؤدّي الأعمال.

المناسك العربي ص ٥٤ س ٦

س ٢٢٣: اللواتي لا يتمكّن من الدخول إلى مسجد الشجرة للإحرام بسبب العادة الشهرية يجب عليهنّ الإحرام خارجه ثم تجديد الإحرام في محاذي الجحفة، فما هو الحكم ان لم يُعرف الموضع المحاذي للجحفة؟

**ج: الإمام:** يمكنهنّ الذهاب إلى الجحفة وتجديد الإحرام فيها وإذا شخّصت حدود المحاذاة ولّين في تلك الحدود كلها مع بقاء النية يكون كافياً.

**السيستاني:** لا يجب تجديد الإحرام.

نفس المصدر: ص ٦٤ س ١

س ٢٢٤: هل تُجيزون للمرأة الحائض التي لا تتمكن من الإحرام حال المرور في مسجد الشجرة مع عدم معلومية المحاذي للجحفة، أن تحرم في المدينة عن نذر؟

**ج: الإمام:** حيث أنّ الإحرام قبل الميقات يصح مع النذر تستطيع النساء الحوائض الإحرام في المدينة للعمرة مع النذر<sup>(١)</sup>، ولا يجب في هذه الحال التوجه إلى مسجد الشجرة، ولكن يعتبر في نذر المرأة إذن زوجها<sup>(٢)</sup>.

نفس المصدر: س ٣

س ٢٢٥: دخلت امرأة حائض مسجد الشجرة باعتقاد امكانية الإحرام حال المرور فأحرمت دون مكث ولّبت، وبينما هي تمر لتخرج من الباب رأت صعوبة المرور فعادت وخرجت من الباب الذي دخلت، فهل إحرامها صحيح؟

(١) الخوني، والسيستاني: الإحرام خارج مسجد الشجرة صحيح ولا يحتاج إلى نذر. نفس المصدر: ص ١١٧.

(٢) السيستاني: إذا لم ينافي حق الزوج فلا يجب الاستئذان.

ج: الإمام عليه السلام: نعم صحيح.

التبريزي: في صحة احرامها اشكال. (نفس المصدر: س ٢٣٤).

نفس المصدر: س ٥

س ٢٢٦: امرأة حائض لا تستطيع الصبر حتى تطهر، أحرمت قرب مسجد الشجرة وقد بنت على تجديد الاحرام في محاذة الجحفة لكنها غفت في السيارة ودخلت مكة فهل احرامها صحيح؟

ج: الإمام عليه السلام: إن أمكنها العود إلى الجحفة أو محاذاتها وجب عليها ذلك على الأحوط والإحرام هناك، وإن لم يمكنها تخرج من الحرم وتحرم.

الخوئي، التبريزي والسيستاني: لا يجب تجديد الاحرام. (نفس المصدر:

نفس المصدر: س ١٥

س ٢٣٠).

س ٢٢٧: نذرت امرأة بدون اذن زوجها وأحرمت بالنذر فهل يصح إحرامها أم لا؟ وما حكمها إذا أتت بأعمالها بهذا الاحرام؟

ج: الإمام عليه السلام: إن أحرمت قبل الميقات لم يصحّ وإن صح عملها إن عملت ذلك بعد الانتهاء من أعمال الحج، لكنها إن التفتت بعد العمرة فالعمرة صحيحة إذا لم يمكن الجبران، وإن أمكنها، عليها العود إلى الميقات للاحرام، وإلا تحرم من خارج الحرم.

الخوئي: إذا كان نذر المرأة ينافي حق الزوج فهو غير معتبر والا فهو معتبر.

(نفس المصدر: س ٢٤٦).

الخامنئي: نذر المرأة قبل الميقات في غياب زوجها لا يتوقف على الأذن، وإذا كان زوجها حاضراً فإنه معتبر على الأحوط، ولا ينعقد النذر بدون اذنه.

(نفس المصدر: س ٢٤٦).

التبريزي: إذا نذرت قبل الميقات ولا ينافي إحرامها حق الزوج فهو صحيح.

(نفس المصدر).



السيستاني: إن أحرمت قبل الميقات وتوقفت صحة الحجّ الواجب على الإحرام قبل الميقات بالندر ولم يناف حقّ الزوج فأحرامها صحيح.

نفس المصدر: س ١٧

س ٢٢٨: إذا دخلت المجنبة أو الحائض مسجد الشجرة عصباناً وتوقفتا كغيرهما في المسجد وأحرمتا فهل يصحّ إحرامها أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: الإحرام صحيح.

نفس المصدر: س ١٩

س ٢٢٩: إمراة كانت تعلم قبل أن تحرم لعمره التمتع أنّ عاداتها الشهرية عشرة أيام، وأنها لن تستطيع القيام بأعمال عمره التمتع قبل الإحرام للحجّ ومع ذلك نوت عمره التمتع، فإذا تفعل حتى تعدل من نية إحرام عمره التمتع إلى حجّ الافراد؟

ج: الإمام عليه السلام: تعدل إلى حجّ الافراد<sup>(١)</sup> ولا إشكال، نعم إذا كانت ملتفتة إلى أنّها لن تتمكن في أعمال عمره التمتع وأنها إن فعلت لا يصحّ منها العمل ومع ذلك أحرمت بنية عمره التمتع، ففي صحة هذا الإحرام بل في تحقق القصد الجدي إليه محل إشكال.

نفس المصدر: ص ٧٨ س ٢

س ٢٣٠: إذا حاضت المرأة قبل أعمال عمره التمتع وانقلب حجّها إلى الافراد، وبعد أعمال حجّ الافراد ولضيّق الوقت وسفر القافلة لم تتمكن من أداء العمرة المفردة، فما هو حكمها؟

ج: الخوئي: لا يجب الإتيان بالعمرة المفردة في هذه السنة، ولا بعدها في الصورة المفروضة، وإذا فرض أنّها تمكنت لكن تساحت حتى ضاق الوقت عنها وجبت عليها في أي شهر تمكنت بنفسها، وإن لم تتمكن بنفسها من الإتيان بها

(١) التبريزي: هذا إذا كانت في حالة الإحرام حائضاً حسب ظاهر السؤال، وأما إذا حاضت بعد الإحرام فهي مخيرة بين أن تأتي بحجّ الافراد وبعده العمرة المفردة، أو تأتي بأعمال عمره التمتع بدون الطواف وصلاته تسعياً وتقتصر فقط وتحرم لأعمال الحجّ وتذهب إلى عرفات ومنى وبعد أن تنتهي من أعمال منى تقضي الطواف وصلاته لعمره التمتع وبعد ذلك تأتي بطواف الحج وصلاته وبقية الأعمال، نفس المصدر: س ٢٩٢.

وجب عليها أن تستنيب شخصاً آخر للاتيان بها والله العالم.

صراط النجاة: ج ٢ س ٦٥٩

السيستاني: لا شيء عليها.

س ٢٣١: إذا أحرمت الحائض داخل المسجد جهلاً أو حياءً ما حكم

إحرامها؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم صحّ إحرامها.

التبريزي: في صحة إحرامها اشكال، وعليها أن تجدد التلبية بقصد الاحرام،

ويكفي التلبية خارج المسجد بقصد الأمر الفعلي.

نفس المصدر: س ٦٧٧

س ٢٣٢: هل يجوز عقد الإحرام خارج مسجد الشجرة للمرأة المعذورة

شرعاً من الدخول والوقوف في المسجد؟ وهل يصح إحرام غير ذوي الاعذار من

محاذاة المسجد؟

ج: الخامنئي: لا يجزي الاحرام من خارج مسجد الشجرة للذين يذهبون

إلى مكة المكرمة من طريق المدينة المنورة، وأما المرأة ذات العذر، فع تمكنها من

الاحرام في المسجد حال العبور وجب عليها ذلك، وإن لم تتمكن من الاحرام

كذلك، ولو للإزدحام ونحوه، ولم تتمكن من تأخير الإحرام إلى ارتفاع العذر

فعليها الاحرام من الجحفة أو من محاذاتها، ويجوز لها أيضاً بالنذر من منزلها في

المدينة المنورة.

أجوبة الإستفتاءات في الحج: س ٢٤

س ٢٣٣: هل يشترط إذن الزوج في إنعقاد نذر الزوجة بالاحرام قبل الميقات؟

وبشكل عام ماهو حكم نذر المرأة من دون إذن الزوج؟

ج: الخامنئي: لا بأس في نذر الزوجة بلا استئذان من زوجها فيما لو كان

غائباً عنها، وأما مع حضوره فالأحوط أن لا تنذر الزوجة من دون إذن الزوج،

فلو نذرت في هذه الصورة فلا ينعقد نذرها.

نفس المصدر: س ٢٥

س ٢٣٤: هل حرمة الزوج والزوجة كل على الآخر حال الإحرام كحرمة المرأة والرجل الأجنبيين كل على الآخر؟ وماهي حدود هذه الحرمة؟  
ج: الخامنئي: ليست هذه الحرمة كحرمة الأجنبي والأجنبية في ماها من الأحكام، بل يحرم على المحرم والمحرمة التلذذ والتمتع بجميع أنحاء التمتع واللذة الجنسية، ولا يحرم اللمس والنظر العاديين الذي لا يقصد منه التلذذ والشهوة.

نفس المصدر: س ٣٦

## مسائل في أحكام محرّمات الاحرام:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي

الْحَجِّ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٧٣: إذا نوى المكلف الإحرام ولبس ثوب الإحرام ولبّي يحرم عليه أربعة وعشرون أمراً، قسم منها يختص بالمرأة، وقسم يختص بالرجل ولا داعي لذكره، والقسم الآخر مشترك بين الرجل والمرأة وهي:

## المحرّمات المشتركة بين الرجل والمرأة هي:

- ١ - صيد البر، اصطياداً<sup>(٢)</sup> وأكلاً<sup>(٣)</sup> - ولو صاده بحل - وإشارة ودلالة وإغلاقاً وذبحاً<sup>(٤)</sup> وفرخاً وبيضة<sup>(٥)</sup>.
- ٢ - النساء: وطأً وتقبيلاً ولمساً<sup>(٦)</sup> ونظراً بشهوة<sup>(٧)</sup>، بل كلّ لذة وتمتع بها.
- ٣ - إيقاع العقد: لنفسه أو لغيره ولو كان ذلك الغير محلاً.
- ٤ - الاستمنا: بيده أو غيرها بأية وسيلة.
- ٥ - الطيب<sup>(٨)</sup>: بكل أنواعه حتى الكافور، صبيغاً وطلاءً وبخوراً على بدنة أو

(١) البقرة: ١٩٧.

(٢) السيستاني: إذا كان وحشياً بالأصل فلا يحلّ صيده ولا قتله ولا جرحه بل وإيذائه أيضاً.

(٣) السيستاني: وإن صاده محل خارج الحرم.

(٤) السيستاني: يحرم على المحل - على الأحوط - ما يصاده المحرم في الحلّ فقتله بالاصطياد أو ذبحه بعد اصطياده وكذا يحرم على المحلّ ما يصاده أو ذبحه المحرم أو المحلّ في الحرم.

(٥) السيستاني: لا يبعد حرمة أخذه وكسره وأكله على المحرم والأحوط ومن لا يعين غيره على ذلك أيضاً.

(٦) السيستاني: أو يحملها أو يضّمها إليه عن شهوة.

(٧) السيستاني: إذا كان مستتبعا للإمنا.

(٨) السيستاني: يحرم على المحرم استعمال كلّ مادة يستفاد منها لتطيب البدن أو الثياب أو الطعام سواء كان الاستعمال بنحو الشم أو الأكل أو الإطلاء والصبغ أو البخور، والأحوط وجوباً الاجتناب عن الشامبو والصابون والسيجاير ذو الرائحة الطيبة.

لباسه.

٦- الاكتحال بالسواد<sup>(١)</sup>: إن كان فيه زينة وإن لم يقصدها، ولا يترك الاحتياط بالاجتناب عن مطلق الكحل الذي فيه الزينة، ولو كان فيه الطيب فالأقوى حرمة.

٧- النظر في المرأة<sup>(٢)</sup>.

٨- الجدل: وهو قول، لا والله بلى والله، في أي لغة كان وإذا كان في مقام إثبات أمر أو نفيه<sup>(٣)</sup>. والأحوط إلحاق سائر أسماء الله تعالى!

٩- قتل هوام الجسد: مثل القمل والبرغوث ونحوهما<sup>(٤)</sup>.

١٠- لبس الخاتم للزينة<sup>(٥)</sup>: فلو كان للاستحباب أو الخاصية فيه لا للزينة

لا إشكال فيه.

١١- التدهين: وإن لم يكن فيه طيب.

١٢- إزالة الشعر: كثيره وقليله حتى شعرة واحدة من سائر البدن.

١٣- إخراج الدم من البدن<sup>(٦)</sup>: ولو بنحو الخدش أو المسواك<sup>(٧)</sup>.

١٤- قلم الأظفار وقصها، كلاً أو بعضاً من اليد والرجل.

١٥- قلع الضرس: ولو لم يدم على الأحوط<sup>(٨)</sup>.

١٦- قلع الشجر والحشيش النابتين في الحرم وقطعها<sup>(٩)</sup>.

(١) السيستاني: يحرم الاكتحال بالكحل الأسود أو أي كحل آخر بعد الاكتحال به زينة عرفاً إذا قصد به الزينة بل مطلقاً على الأحوط، والاكتحال بغير الأسود وبغير ما يعد عرفاً الاكتحال به زينة فيجوز الاكتحال به إن لم يقصد به الزينة وإلا فالأحوط تركه.

(٢) السيستاني: للزينة.

(٣) السيستاني: يكفي في الجدل مطلق اليمين بالله وإن كان بغير لفظ الجلالة.

(٤) السيستاني: ولا إلتاؤه من جسمه أو ثوبه على الأحوط وجوباً.

(٥) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٦) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٧) السيستاني: يجوز الاستياك وإن لزم منه الإدماء.

(٨) السيستاني: لا يبعد جوازه.

(٩) السيستاني: وكذا إذا كان أصلها خارج الحرم وفرعها في الحرم.

١٧ - لبس السلاح<sup>(١)</sup>، على الأحوط، كالسيف والخنجر وسائر الاسلحة النارية، إلا للضرورة.

١٨ - الفسوق: ولا يختص بالكذب بل يعمّ السباب والمفاخرة<sup>(٢)</sup>.

### المحرمات المختصة بالمرأة:

١٩ - لبس المرأة الحلي للزينة، بل الأحوط ترك اللبس وإن لم تقصد الزينة<sup>(٣)</sup> ويحرم عليها إظهاره للرجال حتى لزوجها، ولكن لا كفارة عليها.

٢٠ - تغطية المرأة وجهها بنقاب وبرقع ونحوها. وبعض الوجه في حكم تمامه نعم يجوز وضع يديها على وجهها ولا مانع من وضعه على المخدة ونحوها للنوم<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٢٧٤: لو جامع في إحرام عمرة التمتع قبلاً أو دبراً بالأنثى أو الذكر عن علم وعمد فالظاهر عدم بطلان عمرته<sup>(٥)</sup>، وعليه الكفارة<sup>(٦)</sup>، لكن الأحوط إتمام العمل واستثنائه لو وقع ذلك قبل السعي<sup>(٧)</sup>، ولو ضاق الوقت حج افراداً وأتى بعمرة مفردة، وأحوط من ذلك إعادة الحج من قابل، ولو ارتكبه بعد السعي فعليه الكفارة فقط، وهي على الأحوط بدنة، من غير فرق بين الغني والفقير، « وكذلك بالنسبة للمرأة عليها نفس الحكم إذا كانت مطاوعة».

مسألة ٢٧٥: لو جامع في إحرام الحج عالماً عامداً بطل حجه إن كان قبل الوقوف بعرفات بلا اشكال.

(١) السيستاني: بل ولا حمله على وجه يعدّ مسلحاً على الأحوط.

(٢) السيستاني: المحرمة كما لو اشتملت على إهانة المؤمن.

(٣) السيستاني: إلا ما كانت تعتاد لبسه قبل الإحرام.

(٤) السيستاني: ولا بأس بستر بعض وجهها مقدمة لستر الرأس في الصلاة إذا لم يتيسر لها ستره بإسدال ثوبها عليه.

(٥) السيستاني: إن كان بعد الفراغ من السعي وكذا في العمرة المفردة.

(٦) الخوئي، والسيستاني: بناءً على الاحتياط الواجب متوسط الحال بقرة والفقير شاة، نفس المصدر.

التبريزي: كفارته شاة، نفس المصدر.

(٧) السيستاني: فالأحوط أن يتم عمرته ويأتي بالحج بعدها ثم يعيدها في العام القابل.

وكذلك لو جامع بعده وقبل الوقوف بالمشعر على الأقبوى<sup>(١)</sup>، ويجب عليه في كلا صورتين كفارة بدنة وإتمام العمل والحج من قابل<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٢٧٦: لو جامع بعد الوقوف بالمشعر فله حالتان:

١- أن يكون الجماع قبل تجاوز النصف<sup>(٣)</sup> من طواف النساء في هذه الحالة يصحّ حجه، وعليه كفارة بدنة.

٢- أن يكون بعد تجاوز نصف طواف النساء ففيها يصحّ حجه ولا كفارة على الأصح<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٢٧٧: لو جامع امرأته المحرمة فان أكرهها فلا شي عليها، وعليه كفارتان، وإن طاوعته فعلها كفارة وعليه كفارة.

مسألة ٢٧٨: كل ما يوجب الكفارة لو وقع عن جهل بالحكم أو غفلة أو نسيان لا يبطل حجه ولا عمرته ولا شيء عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) الخوئي، التبريزي: إذا كان الجماع قبل الوقوف بالمزدلفة يجب إعادة الحج في السنة القادمة. نفس المصدر: مس ٣١٦.

(٢) رأي بقية الفقهاء: يجب عدم اختلاء الرجل والمرأة ببعضهما ويفرق بينهما حتى تنهي المناسك وكذلك في السنة القادمة. نفس المصدر: مس ٣١٧.

(٣) الخوئي، والتبريزي: إذا كان هذا العمل قبل طواف النساء أو قبل إتمام الشوط الخامس حجهم صحيح ولكن يجب عليهم التكفير. نفس المصدر: مس ٣١٨.

السيستاني: إذا جامع المحرم امرأته عالماً عامداً بعد الوقوف بالمزدلفة فإن كان ذلك قبل طواف النساء وجبت عليه الكفارة على النحو المتقدم، ولكن لا تجب عليه الإعادة، وكذلك إذا كان جماعه قبل إتمام الشوط الرابع من طواف النساء، وأما إذا كان بعده فلا كفارة عليه أيضاً. مناسك: مس ٢٢٢.

الخامنتي: إذا جامع زوجته بعد الوقوف بالمشعر الحرام وقبل إتمام طواف النساء حجه صحيح وعليه الكفارة فقط: مناسك الإمام مع الحواشي المراجع: مس ٣١٨.

(٤) الخوئي، السيستاني: إذا كان هذا العمل بعد تجاوز الشوط الرابع من طواف النساء. صح حجه وليس عليه كفارة. نفس المصدر.

(٥) السيستاني: ويستثنى من وجوب الكفارة موارد:

١- ما إذا نسي الطواف في الحج أو العمرة حتى رجع إلى بلاده وواقع أهله.

٢- ما إذا نسي شيئاً من السعي في عمرة التمتع فأحل باعتقاد الفراغ منه.

٣- إذا أمرّ يده على رأسه أو لحيته عشياً فسقطت شعرة أو أكثر.

٤- ما إذا أدهن بالدهن الطيب أو المطيب جاهلاً بالحكم.

مسألة ٢٧٩: لو قُتِلَ امرأة بشهوة فكفارتها بدنة<sup>(١)</sup>، وإن كان بغير شهوة فشاة، وإن كان الأحوط - استحباباً - بدنة.

مسألة ٢٨٠: لو نظر إلى أهله بشهوة فأمنى فكفارتها بدنة على المشهور<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن بشهوة فلا شيء عليه.

مسألة ٢٨١: لو نظر إلى غير أهله<sup>(٣)</sup> فأمنى فالأحوط<sup>(٤)</sup> أن يكفر ببذته مع الامكان، وإلا فببقرة، وإلا فبشاة.

مسألة ٢٨٢: إذا لامس المحرم المرأة بشهوة فأمنى<sup>(٥)</sup> فعليه كفارة، ولأحوط بدنة، وكفاية الشاة لا تخلو من قوة، وإن لم ين كفارتها شاة.

مسألة ٢٨٣: ملاحظة: «في المسائل المتقدمة والمسائل الآتية مشتركة بين الرجل والمرأة، والمرأة في ذلك كالرجل، فلا يجوز لها النظر بتلذذ إلى زوجها، أو لمسها، أو تقبيله بشهوة، وكذا غيره من الرجال».

مسألة ٢٨٤: لو عقد الرجل «أو المرأة» لنفسه في حال الاحرام حرمت عليه دائماً مع علمه بالحكم، ولو كان جاهلاً فالعقد باطل لكن لا تحرم عليه دائماً.

(١) الخوني: إذا قبلها بشهوة وخرج منه المنى كفارتها بدنة وإذا لم يخرج منه المنى كذلك بدنة على الأحوط، وإذا قبلها بدون شهوة فكفارتها شاة. نفس المصدر: مس ٣١٩.

التبريزي، السيستاني: إذا قبل زوجته بشهوة وخرج منه المنى كفارتها بدنة «جمل» وإذا لم يخرج منه المنى كفارتها شاة. مناسك مس ٢٢٦.

(٢) الخوني، والتبريزي: ويجب أن يكفر ببذته مناسك العربي.

السيستاني: وجبت عليه الكفارة على الأحوط وجوباً وهو بدنة، وأما إذا نظر إليها بشهوة ولم يمني أو نظر بدون شهوة وأمنى لا تجب عليه الكفارة. مناسك مس ٢٢٩.

(٣) السيستاني: نظر ألا يحل له وأمنى وجبت عليه الكفارة والأحوط إن كان موسراً بدنة ومتوسط الحال بقرة والفقير شاة.

(٤) الخوني، والتبريزي: سواء عن شهوة أو بدون شهوة فأمنى وخرج منه المنى كفارتها بدنة، وإذا كان متوسطاً فبقرة وإن لم يتمكن فشاة. نفس المصدر.

(٥) الخوني، والتبريزي: لو مس المحرم زوجته بشهوة عليه كفارة شاة، وإذا لامسها حتى أمني لزمته كفارة بدنة. مناسك: مس ٢٣٨.

السيستاني: إذا مس المحرم زوجته بشهوة لزمه كفارة شاة سواء أمني أو لم يمني، وإذا لامسها وأمني لزمه كفارة بدنة وإذا لم يتمكن فشاة. مناسك: مس ٢٣٨.



والأحوط ذلك سبباً مع المقاربة.

مسألة ٢٨٥: لو عقد محلاً على امرأة محرمة<sup>(١)</sup> فالأحوط ترك الوقاع «الجماع»

ونحوه، ومفارقتها بطلاق، ولو كان عالماً بالحكم طلقها ولا ينكحها أبداً.

مسألة ٢٨٦: إذا عقد شخص لمحرم امرأة فدخل بها، فع علمهم<sup>(٢)</sup> بالحكم فعلى

كل واحد منهم كفارة بدنة «أي على العاقد والزوج والزوجة» ولو لم يدخل بها فلا كفارة عليهم، ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون العاقد والمرأة محلين أو محرمين، ولو علم بعضهم الحكم دون بعض، يكفر العالم عن نفسه دون الجاهل.

مسألة ٢٨٧: الظاهر عدم الفرق فيما ذكر من الأحكام بين العقد الدائم والمنقطع.

مسألة ٢٨٨: يجوز للنساء لبس المخيط بأي نحو كان، نعم لا يجوز لهن لبس

القفازين<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢٨٩: ليس في الاكتحال كفارة<sup>(٤)</sup>، ولكن لو كان فيه الطيب فالأحوط

التكفير بشاة.

مسألة ٢٩٠: لا يحرم على النساء لبس ما يستتر ظهر القدم من الجوراب

والخنف.

مسألة ٢٩١: لا بأس بلبس المنظرة أثناء الاحرام إن لم تكن للزينة<sup>(٥)</sup>، وإلا فلا

يجوز لبسها.

(١) السيستاني: فالعقد باطل بل تحرم عليه مؤبداً - على الأحوط وجوباً - إذا كانت عالمة بالحال.

(٢) السيستاني: عالماً بالحكم والموضوع يعني علمهم بأن الزوج محرم. نفس المصدر: مس ٣٣٣.

(٣) القفازين: أي الكفوف لا يجوز للمرأة أن تلبسها في يديها عن البرد وغيره.

الخوني والتبريزي: في لبس القفازين مع العلم بالحرمه والألتفات كفارة شاة صراط النجاة: ج ٢، س ٦٩٤.

(٤) الخوني: الاحوط التكفير بشاة، نفس المصدر. مس ٣٦١.

السيستاني: الأحوط استحباباً أن يكفر بشاة.

التبريزي: إذا كان فيه سواد الاحوط كفارته شاة إذا كان للزينة. نفس المصدر.

(٥) الخامنئي: ... لا يجوز على الأحوط.

الخوني، السيستاني، التبريزي: النظر عبر النظارة الطبية لا بأس به، نعم الأحوط الاجتناب عن لبسها إذا عدت زينة عرفاً.

مسألة ٢٩٢: ليس في لبس الخاتم واستعمال الحناء كفارة<sup>(١)</sup> وإن فعل حراماً.

مسألة ٢٩٣: لا بأس بلبس ما اعتادت على لبسه قبل الاحرام، ولا يجب نزعه،

لكن يحرم<sup>(٢)</sup> عليها إظهاره للرجال حتى لزوجها.

مسألة ٢٩٤: يجب على المرأة المحرمة ستر الرأس للصلاة ويجب<sup>(٣)</sup> ستر مقدار

من أطراف الوجه مقدمة، لكن إذا فرغت من الصلاة يجب<sup>(٤)</sup> رفعه عن وجهها فوراً.

مسألة ٢٩٥: يجوز إسدال الثوب وإرساله من رأسها إلى وجهها إلى أنفها، بل إلى

نحرها للستر عن الأجنبي، والأحوط الأولى<sup>(٥)</sup> أن تسدله بوجهه لا يلصق بوجهها

ولو بأخذه بيدها<sup>(٦)</sup>.

مسألة ٢٩٦: لا كفارة على تغطية الوجه<sup>(٧)</sup> ولا على عدم الفصل بين الثوب

والوجه، وإن كانت أحوط استحباباً في صورتين.

مسألة ٢٩٧: لا مانع من دخول المحرمة الحمام، لكن وضع الرأس تحت شلال

الماء بحيث ترمس فيه لا يجوز<sup>(٨)</sup>. (لأنه يعدّ من مصاديق تغطية الرأس والوجه)

(١) الخوني: الزينة بأي شيء كان محرمة على المحرم وكفارته على الاحوط شاة. مناسك مس ٢٥٤.

التبريزي: احتياط استحبابي شاة. مس ٢٥٤.

السيستاني: الأحوط للمحرم اجتناب ما يعدّ زينة عرفاً ومن الحناء بالكيفية المتعارفة.

(٢) السيستاني: الاحوط الأولى - إن - لا تظهره لزوجها ومحارمها من الرجال. مناسك مس ٢٥٦.

(٣) الخوني، الخامنئي، التبريزي، السيستاني: لا بأس بستر بعض وجهها مقدمة لستر الرأس في الصلاة ولا مانع من ذلك. نفس المصدر: مس ٤٣٢.

(٤) الخوني، التبريزي: الأحوط رفعه عند الفراغ من الصلاة. نفس المصدر.

مكارم: لا يجب رفعه. نفس المصدر.

السيستاني: على الأحوط.

(٥) التبريزي: لا يترك هذا الاحتياط. نفس المصدر: مس ٤٣٤.

الخوني: الاحوط وجوباً أن تبعده عن وجهها. نفس المصدر.

(٦) مكارم: لا يلزم مثل هذا التحفظ. نفس المصدر.

(٧) السيستاني: احتياط مستحب شاة.

الخوني، والتبريزي: بناء على الاحتياط الواجب كفارة شاة. نفس المصدر: مس ٤٣٦.

(٨) الخوني والتبريزي، والسيستاني: لا يجوز للمحرم رمس تمام رأسه في الماء، وكذلك في غير الماء على الاحوط، والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة. مناسك مس ٢٦٤.

إستفتاءات في أحكام محرّمات الاحرام:

س ٢٣٥: إذا جامع زوجته في احرام الحج عالماً عامداً قبل الوقوف بعرفه فالحج باطل بالتأكد، وإن جامعها قبل الوقوف بالمشعر فباطل على الاقوى وفيه كفارة وعليه إعادة الحج في العام المقبل، فما هو الحكم في صورة الجهل؟

ج: الإمام عليه السلام: مع الجهل يصح الحج ولا كفارة.

السيستاني: مع الجهل لا شيء عليه.

مناسك الامام عليه السلام: وحاشية الراكبي، العربي ص ١٠٢ س ٢

س ٢٣٦: هل يجوز للزوج إذا خرج من الاحرام أن يلمس زوجته المحرمة عن

تلذذ؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يحرم ذلك على الرجل لكن إن كانت المرأة تلتذذ عليها أن

تمتنع على الأحوط.

السيستاني: حرم عليها تمكينه من ذلك.

نفس المصدر: س ٣

س ٢٣٧: ما هو حكم من قبل زوجته المحرمة بعد أن خرج من إحرامه، سواء

رضيت أم لا، فما هو الحكم بالنسبة للزوج والزوجة؟

ج: الإمام عليه السلام: إن أكره زوجته عليه فلا شيء عليها ولا كفارة على الزوج.

السيستاني: يجب عليه التكفير بشاة على الأحوط.

نفس المصدر: س ٤

س ٢٣٨: هل إنّ الذن من الوجه في مسألة حرمة تغطية المرأة وجهها حال

الإحرام فعليها اظهاره أم لا مانع من ارتداء مقنعة تستر ما بين الفم والذن؟

ج: الإمام عليه السلام: تحت الذن ليس من الوجه، لكن لبس المقنعة بالنحو المذكور

في السؤال فيه اشكال.

السيستاني: لا يجوز ذلك على الأحوط والذن من الوجه.

الخامثي: يحرم الحجاب المتعارف عند النساء المحافظات في تغطية الذقن.  
(مناسك الإمام وحواشي المراجع العظام الفارسي ص ١٧٤ س ٤٢٩).

نفس المصدر: س ١٥

س ٢٣٩: هل تستطيع المرأة المحرمة تنظيف وجهها بالمنشفة أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: تراعي الاحتياط.

الخامثي: إذا وضعت المنشفة على كل وجهها فيه اشكال وفي غير هذه الصورة لا مانع من ذلك.

الخوئي: لا يجوز ذلك.

السيستاني: الأحوط وجوباً تركه.

نفس المصدر: س ١٦

س ٢٤٠: حين ارتداء النساء المقنعة أو نزاعها في حالة الاحرام يغطى الوجه فما

هو الحكم؟

ج: الإمام عليه السلام: عليهن السعي على عدم تغطية الوجه، وإذا لم يحصل العلم

والعمد بتغطية الوجه فلا إشكال من ذلك.

السيستاني: لا يجوز لبس المقنعة التي تستر قسماً من الوجه على الأحوط.

نفس المصدر: س ١٧

س ٢٤١: الأحوط للمرأة أن تستر وجهها عن الأجنبي، ويجوز لها في الاحرام

ذلك، فهل هذا الاحتياط باق في حالة الإحرام أم لا؟

ج: الخوئي: لا يجوز لها ستر الوجه حال الاحرام بالبرقع أو النقاب، بل

الأحوط وجوباً عدم الستر بأي ساتر، ولا بأس عليها بالتحجب عن الأجنبي بما

لا يمس وجهها، بل يجب على الأحوط.

التبريزي: هذا الاحتياط يجوز تركه.

س ٢٤٢: قلت في مناسك الحج مسألة (٢٣١): يجوز إستمتاع المحرم من زوجته في غير ما ذكر على الاظهر، فإذا كان الزوج يحرم عليه ما دام محرماً أن يجامع زوجته أو يقبلها أو يلامسها بشهوة فبما يتحقق إستمتاعه؟  
 ج: الخوئي والتبريزي: يتحقق بضمها من دون تقبيل مثلاً.  
 السيستاني: يجوز له الاستمتاع بها بالتحدّث إليها ومجالستها ونحو ذلك.

نفس المصدر: س ٦٨٩

س ٢٤٣: لا يجوز للمرأة لبس القفازين حال الإحرام، فهل يجب عليها ستر الكفين، وإذا كان لا يمكن بغير القفازين هل يعتبر مُسَوِّغ شرعي للبسها؟  
 ج: الخوئي: لا ينحصر الستر بالقفازين فتسترها بثوبها.  
 التبريزي: ولكن ستر الكفين احتياط استحبابي.  
 السيستاني: لا يجب كالوجه.

نفس المصدر: س ٦٩٠

س ٢٤٤: هل في لبس المرأة للقفازين كفارة، وإن كانت فما هي؟  
 ج: الخوئي والتبريزي: نعم مع العلم والإلتفات، والكفارة فيه شاة.

نفس المصدر: س ٦٩٤

## مسائل في أحكام الطواف وصلاته:

قال تعالى: ﴿وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِطَلَّائِفِينَ  
وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٩٨: من واجبات الطواف الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر، فلا يصح من الجنب والحائض والنفساء، من غير فرق بين العالمة والجاهلة والناسية.

مسألة ٢٩٩: لو عرض للمرأة الحدث الأكبر أثناء الطواف وجب الخروج من المسجد فوراً وإعادة الطواف بعد الغسل لو لم تكمل أربعة أشواط، وإذا كانت قد أكملت أربعة أشواط تأتي ببقية الأشواط بعد الغسل<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣٠٠: وإذا عرض الحدث الأصغر للمرأة المحرمة في أثناء الطواف<sup>(٣)</sup>

(١) البقرة: ١٢٥.

(٢) الخوئي والتبريزي: الأحوط في هذين الفرضين أن تتم طوافها بعد الطهارة من حيث قطعت ثم تعيده. مناسك مس ٢٨٥.

السيستاني: للمسألة صور: ١- إذا كان الحيض أو أي حدث قبل إتمام الشوط الرابع يبطل الطواف وتجب الاعادة بعد الطهارة وحتى إذا كان صدور الحدث بعد بلوغ النصف على الأظهر.

٢- أن يكون الحدث بعد إتمام الشوط الرابع ومن دون اختيار - في صدور الحدث - ففي هذه الصورة تقطع طوافها وتنظف وتتم من حيث قطعت.

٣- أن يكون الحدث بعد تمام الشوط الرابع مع صدور الحدث منها بالاختيار والأحوط في هذه الصورة إتمام الطواف بعد الطهارة من حيث قطعت ثم تعيده، هذا إذا وسع الوقت لأداء أعمال العمرة بعد الظهر وأما إذا لم يسع الوقت كفاها أن تسمى وتقتصر ثم تحرر للحج وبعدما ترجع إلى مكة بعد الفراغ من أعمال منى تقضي طواف العمرة وصلاته قبل طواف الحج وإذا تيقنت ببقاء حيضها وعدم تمكثها من الطواف حتى بعد رجوعها من منى ولو لعدم صبر الرفقة استنابت لطوافها وصلاته ثم أتت بالسعي بنفسها.

الخامثي: ... إن كان قبل بلوغ نصف الشوط الرابع فطوافها باطل ووجب عليها إعادته بعد الغسل، وإن كان بعده - أي بعد نصف الشوط الرابع - وجب إعادة الطواف أيضاً - بقصد ما في الذمة. مناسك الإمام مع حواشي المراجع: مس ٥٥١.

(٣) الخوئي والتبريزي: للمسألة صور:

١- أن يكون الحدث قبل بلوغه النصف من الطواف ففي هذه الصورة يبطل طوافه وتزومه الاعادة بعد الطهارة.

فإن كان ذلك بعد<sup>(١)</sup> الانتهاء من الشوط الرابع قطعت الطواف وتوضأت وأكملت الطواف ويكون صحيحاً، وإن كان ذلك قبل الانتهاء من الشوط الرابع فالأحوط<sup>(٢)</sup> وجوباً الوضوء وإكمال الطواف ثم أعادته.

مسألة ٣٠١: لو شكت المرأة في أثناء الطواف في أنها اغتسلت «من الحيض أو النفاس أو الجنابة» يجب الخروج فوراً، وللمسألة صور:

١- إن تشك بعد تمام الشوط الرابع فحكمها إتمام الطواف من حيث قطعت بعد أن تغتسل، والأحوط الإعادة<sup>(٣)</sup>.

٢- أن يعرض لها الشك قبل الشوط الرابع فحكمها إعادة الطواف بعد الغسل.

٣- أن تشك بعد انتهاء الطواف فلا تعتني بشكها، وتغتسل للأعمال اللاحقة.

مسألة ٣٠٢: وإذا نسيت المرأة المحدثة بالأكبر الغسل، وتذكرت بعد الطواف أو في أثناءه فالأحوط وجوباً إعادة الطواف بعد الاغتسال.

مسألة ٣٠٣: إذا لم تتمكن المحرمة من الصلاة خلف المقام للإزدحام<sup>(٤)</sup> تصلي

٢- أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع ومن دون اختياره، ففي هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهر ويتمه من حيث قطعه.

٣- أن يكون الحدث بعد النصف وقبل تمام الشوط الرابع، أو يكون بعد تمام الشوط الرابع مع صدور الحدث عنه بالاختيار والأحوط في هذين الفرضين أن يتم طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثم يعيده ويجزيه عن الاحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهارة بطواف كامل يقصده الأعم من التمام والاطمأن، بمعنى أن يقصد الاطمأن بما تعلق بذمته. مناسك مس ٢٨٥.

السيستاني: مرّ في هامش مس ٢٩٦.

(١) الخامنئي: إن كان ذلك بعد تجاوز نصف الشوط الرابع.

(٢) الخامنئي: ... فهذا يجب قطع الطواف، ثم يعيده بعد الطهارة بقصد مافي الذمة. اجوبة الاستفتاءات في الحج ص ٣١ س ٥٣.

(٣) السيستاني: وإذا أمكنها التيمّم وكان يستغرق وقتاً أقل من وقت الخروج وجب عليها التيمّم ثم الخروج.

(٤) الخامنئي: يكفي أن يصلي في أي نقطة بحيث يصدق عليه الصلاة خلف المقام، بل في هذه الحالة تصح الصلاة في أي مكان من المسجد. حواشي المراجع العظام ص ٢٨١ مس ٧٧٩.

الخوئي والتبريزي: في حالة عدم التمكن من الصلاة بالقرب من المقام يجوز أن تصلي أبعد مع مراعاة الاقرب

على يمين المقام أو يساره بحيث يقال انها صلت عند المقام، ولو لم يمكنها أن تصلي عنده تختار الأقرب من الجانبين والخلف ومع التساوي تختار الخلفن ولو كان الطرفان أقرب من الخلف لكن خرج الجميع عن صدق كونها عنده لا يبعد الاكتفاء بالخلف، لكن الأحوط إتيان صلاة أخرى في أحد الجانبين مع رعاية الأقربية، والأحوط إعادة الصلاة مع الامكان خلف المقام لو تمكنت بعدها الى أن يضيق وقت السعي.

مسألة ٣٠٤: في الطواف المستحب يجوز الإتيان بالصلاة في أي موضع من المسجد إختياراً.

مسألة ٣٠٥: إذا حاضت المرأة بعد الفراغ من الطواف وقبل أداء صلاة الطواف صح طوافها وتأتي بالصلاة بعد طهرها واغتسالها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٣٠٦: إذا رأت المرأة في غير أيام عادتها أثراً «قليلاً من الدم» وطافت وصلت باعتقاد أنها طاهرة ثم رأت الدم في الليل بصفات الحيض، ١ - فإن تيقنت أن الدم كان في باطن الفرج عندما رأت ذلك الأثر وأنّ الدم لم ينقطع<sup>(٢)</sup> فهي كانت حائضاً فطوافها وصلاتها غير صحيحين، ٢ - وإن شكّت أو تيقنت أن الدم قد إنقطع فهي غير حائض وأعمالها صحيحة.

ولكن بالنسبة للصورة الأولى ان كان ذلك في الحج فالحج صحيح وعليها إعادة الطواف والصلاة<sup>(٣)</sup>، وإن كان ذلك في العمرة<sup>(٤)</sup> فمع ضيق الوقت الأحوط بعد

منه فالأقرب وعلى كل حال يجب أن تصلي خلف المقام. مناسك: مس ١٦٢.

السيستاني: يجب الإتيان بها قريباً من مقام ابراهيم عليه السلام والظاهر لزوم الإتيان بها خلف المقام، فان لم يتمكن من ذلك فالأحوط - وجوباً - أن يجمع بين الصلاة عنده في أحد جانبيه، وبين الصلاة خلفه بعيداً عنه، ومع تعذر الجمع كذلك يكفي بالممكن منها. مناسك عربي ص ١٦٨.

(١) السيستاني: وإن ضاق الوقت سعت وقصرت وقضت الصلاة قبل طواف الحج.

(٢) السيستاني: واستمرّ ثلاثة أيام.

(٣) السيستاني: وإن لم يمكنها التدارك بطل حجّها.

(٤) السيستاني: ولم يمكنها تداركه وإتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من يوم عرفة بطلت عمرتها.



الحج أن تأتي بعمرة مفردة<sup>(١)</sup> أيضاً.

إستفتاءات في أحكام الطواف وصلاته:

س ٢٤٥: إمراة غير قادرة على الطواف ودار الأمر بين أن يطاف بها على سرير خارج المطاف أو يحملها غير المحرم على ظهره ويطوف بها في داخل المطاف، فما هو الحكم؟

ج: الإمام<sup>عليه السلام</sup>: يجب أن يطاف بها في المطاف وإن كان الذي يحملها غير محرم. الخوئي والسيستاني: ولكن لا يبعد جواز الطواف على كراهة فتحمل على التخت ويطاف بها خارج الحد. (نفس المصدر: مس ٥٩٢).

التبريزي: ولكن الظاهر كفاية الطواف في الزائد على ٢٦/٥ ذراع أيضاً، ولا سيما لمن لا يقدر على الطواف في الحد المذكور أو أنه حرج عليه ورعاية الإحتياط مع التمكن أولى. (مناسك س ٣٠٣).

الخامثي ومكارم: الأقوى عدم الوجوب، وليس للمطاف حد، يمكن لها أن تحمل على التخت ويطاف بها. (آراء المراجع ص ٣٢٠).

مناسك الحج العربي: ص ١٣٨ س ٢٧

س ٢٤٦: فتاة أجنبيت في أوائل بلوغها، وهي إلى الآن لم تتزوج وهي لم تعلم عندما كبرت إن ذلك الشيء يجعلها مجنبة فلم تغتسل غسل الجنابة حتى الان فذهبت إلى الحج وهي على هذه الحالة، فما هو حكمها، وهي قد اغتسلت مسبقاً للحيض والجمعة، فهنا أسئلة مع ملاحظة ما ذكر:

١- ما هو حكم عبادتها من صوم وصلاة التي أتت بها حتى الآن.

٢- هل هي فعلاً محرمة وقد دخلت مكة محرمة وخرجت منها، وعلى فرض

(١) التبريزي: إذا كانت في العمرة المفردة يلزم عليها أن تقضي طواف العمرة وصلاته قبل طواف الحج. مناسك الإمام مع حواشي المراجع: مس ٦٤٤.

انها محرمة فهل تحرم عليها جميع محرمات الاحرام حتى تعيد الحج أم لا؟  
 ٣- إذا كان الباطل هو حجها فقط ولم تكن محرمة فكيف يمكنها إعادة الحج  
 والحال ان التوفيق لزيارة بيت الله الحرام يحصل مرة كل عدة سنين؟

ج: الإمام عليه السلام: إن كانت على يقين انها أجنبت لا يصح منها الصلاة والطواف بدون غسل الجنابة، والأغسال الأخرى لا تكفي عن غسل الجنابة<sup>(١)</sup>، ويجب في فرض المسألة قضاء الصلاة التي صلتها وهي على تلك الحالة، وان لم تعلم بأنها مجنبه وصامت فالصوم صحيح ولا قضاء، وأما الحج في مفروض السؤال صحيح ولكن يجب إعادة طوافات العمرة والحج وطواف النساء وصلواتها، فإن لم تتمكن من الذهاب تستنيب من ينوب عنها، ومالم يحصل طواف الحج والنساء وصلاتها منها ان كانت قادرة أو من النائب ان كانت غير قادرة يجب عليها الإجتنا من الرائحة الطيبة والزواج وسائر المحرمات التي تحل بطواف النساء.

مناسك الحج للإمام وحواشي المراجع العظام الفارسي ص ٢٤٦ س ٦٧٧

س ٢٤٧: إذا طهرت ذات العادة الوقتية والعديدية والتي عدد أيامها سبعة مثلاً في اليوم السابع فاغتسلت وحجت فها هو الحكم ان رأت أثراً بعد ذلك؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا رأت الدم قبل تجاوز العشرة فهو محكوم بالحيض فعليها مع سعة الوقت إعادة الطواف والصلاة، ومع ضيق الوقت محل اشكال تجب رعاية الاحتياط.

التبريزي: إذا كان أثر الدم بصفات الحيض وقبل انقضاء عشرة أيام من ابتداء الحيض انقطع يجب إعادة الطواف وصلاته، وإذا سعت وقصرت بعد ذلك

(١) الخوشي، التبريزي: الأقوى الكفاية، وعلى هذا الأعمال التي أدتها بعد غسل الحيض أو الجمعة كلها صحيحة وقطت الصلاة التي أدتها بعد الجنابة وقبل أول غسل للحيض أو الجمعة باطلة وتجب اعادةها. مناسك الامام وحواشي المراجع العظام الفارسي ص ١/٢٤٧.  
 السيستاني: حجتها وصومها صحيح وكذا صلواتها التي صلتها بعد الاغتسال وإن كان للجمعة والحيض وتبطل ما صلته قبل ذلك إن صح أنها كانت جنباً.

تعديدها أيضاً، وفي غير هذه المسألة أعماها التي أدتها صحيحة. (نفس المصدر: ص ٢٦١ س ٧١٩).

**الخوئي:** إذا كان بصفات الحيض واستمر إلى قبل العشرة أعماها التي أدتها باطلة، وإذا استمر إلى العشرة وأكثر أو لم يكن بصفات الحيض أعماها صحيحة. **السيستاني:** إذا كان قبل انتهاء العشرة فالأحوط وجوباً إعادة الأعمال.

نفس المصدر: ص ٢٦١ س ٧١٩

س ٢٤٨: ما حكم النساء في الحج اللاتي تضرب عادتتهن بسبب تناول الأقراص بحيث ترى الدم أو أثره باستمرار.

**ج: الإمام:** إذا استمر الدم ثلاثة أيام ولو بأن يبقى الدم - بعد خروجه - ثلاثة أيام في باطن الفرج فهو بحكم الحيض وإلا عليها العمل بوظائف المستحاضة.

**السيستاني:** إذا استمرّ الدم ولو في الداخل بعد خروجه ثلاثة أيام متواليات فهو حيض وإن انقطع قبل الثلاث فهو استحاضة. نفس المصدر: ص ٢٦١ س ٧٢٠

س ٢٤٩: إذا حاضت المرأة في عمرة التمتع بعد ثلاثة أشواط ونصف وقبل اكمال الشوط الرابع ولم تطهر قبل الوقوف بعرفات فما حكمها؟

**ج: الإمام:** هذا من موارد العدول إلى حج الافراد.

**الخامنئي:** إذا حاضت قبل ثلاثة أشواط ونصف تعدل إلى الأفراد.

**الخوئي:** مخيرة بين العدول إلى حج الأفراد والبقاء على حج التمتع على النحو التالي وهو أن تسعى وتقصر وبعد الرجوع من منى وقبل طواف الحج تأتي بطواف بنية اعم من التمام والاتمام. (نفس المصدر: ص ٢٦٢ س ٧٢٠).

**التبريزي:** تترك طوافها وتسعى وتقصر وتحرم للحج وبعد الرجوع من منى وقبل طواف الحج تأتي بطواف كامل بنية اعم من التمام والاتمام وتصلي صلاة الطواف.

السيستاني: الأحوط هو أن تعدل إلى حج الافراد، وان كان الظاهر يجوز لها أن تبقى على عمرتها وتأتي باعمالها من دون الطواف وصلاته فتسعى وتقصّر ثم تحرم للحج وبعد الرجوع من منى وقبل طواف الحج تأتي بطواف وصلاة العمرة. (نفس المصدر: س ٧٢١).

س ٢٥٠: إذا حاضت المرأة بعد اكمال الشوط الرابع في طواف عمرة التمتع ولن تظهر قبل الوقوف بعرفات فما هو حكمها؟

ج: الإمام عليه السلام: عليها السعي والتقصير لعمره التمتع ثم تحرم لحج التمتع، وفي حين أداء طواف الحج تأتي ببقية طواف العمرة وصلاته قبل طواف الحج أو بعده. الخوئي: حكمها نفس حكم المسألة السابقة.

التبريزي: بعد الرجوع من منى وقبل طواف الحج تأتي بطواف كامل الأعم من التمام والاتمام وتصلي صلاة الطواف.

السيستاني: يجب أن تسعى وتقصر وبعد الرجوع من منى وقبل طواف الحج تؤدي ما تبقى من طواف العمرة، والأحوط إستحباباً أن تعيد الطواف وصلاته بعد إكمال الأعمال. (نفس المصدر: س ٧٢٢).

س ٢٥١: هل يجب على ذات الاستحاضة الكثيرة أن تغتسل غسلاً للطواف وغسلاً للصلاة الطواف أم يكفي غسل واحد لكليهما؟

ج: الإمام عليه السلام: لكل منهما غسل إلا إذا انقطع الدم من وقت الغسل للطواف حتى آخر الصلاة.

التبريزي: بناء على الاحتياط أن تغتسل للطواف والصلاة غسلاً واحداً وتتوضأ وضوئين للطواف والصلاة. (نفس المصدر س ٧٢٥).

الخوئي: المستحاضة الكثيرة يجب عليها غسل للطواف وغسل للصلاة ولا تحتاج إلى وضوء إلا إذا أحدثت بالحدث الاصغر فالأحوط في مثل هذه الحالة أن تضم الوضوء إلى الغسل.

السيستاني: إذا استمر الدم بحيث يخرج من القطنه ولم ينقطع يكفي غسل واحد، وان كان الأحوط استحباً لغسل لكل واحد منها، وإذا لم يكن هكذا وتتمكن بعد الطواف ان تغتسل غسلاً آخر للصلاة في حالة عدم خروج الدم في هذه الصورة إذا لم يخرج الدم بعد الغسل وأداء الطواف يمكنها الصلاة بنفس ذلك الغسل في نفس المصلى، وإذا خرج الدم فالأحوط وجوباً أن تغتسل للصلاة مرة ثانية.

نفس المصدر: ص ٢٦٣ س ٧٢٥

س ٢٥٢: امرأة حسب الجنسية عمرها أكثر من خمسين سنة شمسية، ولم تر الدم منذ سنة ونصف لكنها رأت الدم في عرفات فهل يوجد ترديد في كونها يائسة أم لا؟ وما هو حكمها؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كانت مطمئنة بأن عمرها قد تجاوز الخمسين سنة القمرية ولم تكن هاشمية، فلها حكم الاستحاضة.

الخوئي والتبريزي: إذا كان بصفات الحيض أن تجمع بين أحكام الحائض والمستحاضة على الأحوط.

السيستاني: اليأس بالنسبة للسيدة الهاشمية وغيرها يبدأ في الستين سنة القمرية.

نفس المصدر: ص ٢٦٤ س ٧٢٦

س ٢٥٣: إمراة باعتقاد أنها طهرت أدت طوافها وفي أثناء السعي التفتت بأنها لم تطهر بعد، فهل يبطل سعيها أيضاً؟ وما الحكم إذا التفتت بعد السعي؟

ج: الإمام عليه السلام: تقطع سعيها في الفرض الأول وبعد طهارتها من الحيض تعيد الطواف والصلاة، والأحوط بعد إعادة الطواف والصلاة إتمام السعي واعادته، ويجب في الفرض الثاني إعادة الطواف والصلاة، وأما إعادة السعي فمبني على الاحتياط.

السيستاني: تعيد الطواف وصلاته والسعي.

نفس المصدر: ص ٢٦٥ س ٧٣١

س ٢٥٤: المرأة المستحاضة التي عليها الغسل والوضوء مما يوجب أخذ وقت طويل والفصل الطويل بين الاعمال إن تضطر للذهاب إلى المنزل والعود، فهل في هذا الفصل اشكال؟

ج: الإمام عليه السلام: ان لم ينقطع الدم تغتسل للطواف غسلاً وللصلاة غسلاً وتتوضأ ويجب عليها المبادرة للعمل بعد الغسل والوضوء مباشرة، فإن كان ذهابها إلى البيت يمنع من المبادرة تغتسل قرب المسجد الحرام وتتوضأ.  
التبريزي: الأحوط أن يغتسل للطواف والصلاة غسلاً واحداً وتتوضأ وضوءين لكلّ منها.

السيستاني: إذا كانت الفاصلة بين الغسل أو الوضوء أو كليهما وبين الطواف أو صلاته كثيرة وأمكن التيمّم من دون فصل فالأحوط وجوباً قبل الصلاة أو الطواف التيمم بدل الغسل أو الوضوء.  
نفس المصدر: ص ٢٦٦ س ٧٣٢

س ٢٥٥: النساء اللواتي يتناولن الاقراص لمنع مجيء العادة الشهرية حتى يتمكن من الطواف قد يرين أيام العادة بقعة أو بقعتين خفيفتي اللون، فهل هذا الدم استحاضة أم من دم الجروح والقروح وعلى كل حال هل يضر ذلك بالطواف أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: له حكم الاستحاضة وعليها العمل بوظيفة المستحاضة وإذا رأت الأثر أثناء الطواف فهناك تفصيل بين ما إذا كان قبل الانتهاء من الشوط الرابع وبعده، ذكر في المناسك والمسائل المتقدمة.

نفس المصدر: ص ٢٦٧ س ٧٣٦

س ٢٥٦: هل يجب أن يكون حجاب المرأة حال الطواف كحجابها حال الصلاة أم هناك فرق؟

ج: الإمام عليه السلام: هناك فرق في الطواف يستثنى فقط الوجه والكفان على الأحوط.

الخوئي: لا يوجد فرق وستر الوجه للمرأة من الأجنبي واجب ولكن على شرط أن لا يمس البرقع أو الساتر وجه المرأة.

السيستاني: يوجد فرق في الجملة، وإن كان الأحوط أن المقدار الذي يجب ستره في الصلاة يجب ستره في الطواف أيضاً، ولو ظهر قسم من شعر أو قدمها أو ساعدها فطوافها صحيح، والأحوط وجوباً عدم جواز ستر وجهها بالنقاب ونحوه وإن كانت محملة. (نفس المصدر: س ٧٥٤). نفس المصدر: ص ٢٧٢ س ٧٥٤

س ٢٥٧: إذا ظهر في حال الطواف شيء من شعر رأس المرأة أو أي مكان من بدنها مما يجب ستره فهل يضرب ذلك بالطواف أم لا؟ وإن بدأت بالطواف والشعر بادٍ من أول الامر فهل يبطل الطواف أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: إن كان عمداً لا يصح الطواف على الأحوط، ويصح في غير حالة العمد إلا مع الجهل عن تقصير على الأحوط.

الخامنئي: طوافها صحيح ولكن ترتكب محرماً. (نفس المصدر س ٧٥٥).

الخوئي: إذا كانت جاهلة بالحكم طوافها صحيح.

السيستاني: يصح طوافها وإن كانت آثمة بذلك.

نفس المصدر: ص ٢٧٣ س ٧٥٥

س ٢٥٨: في الطواف المستحب تعلم النساء أنهن سينظرن إلى ابدن الرجال بل أحياناً قد يحشرن بين الرجال، فهل في ذلك الطواف اشكال شرعاً؟

ج: الإمام عليه السلام: إن كان يقع نظرهن على الرجال اتفاقاً بدون تعمد فلا إشكال، لكن رعاية حالة الازدحام وعدم الدخول اثناء أفضل، وعلى كل حال فالطواف صحيح.

نفس المصدر: ص ٢٧٦ س ٧٦٦

س ٢٥٩: صلت امرأة صلاة الطواف داخل حجر اسماعيل وعندما عادت إلى المنزل التفتت إلى أنها حائض ولن تطهر حتى الوقوف بعرفات، فما هو حكمها بالنسبة للصلاة؟ وهل عملها صحيح أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: عمرتها صحيحة، وعليها الاحرام لحج التمتع ثم تأتي بصلاة طواف عمرة التمتع عندما تريد أداء طواف الحج وصلاته قبله أو بعده.

السيستاني: في فرض السؤال تسعى وتقصر وتقضي صلاة الطواف قبل طواف الحج.

نفس المصدر: ص ٢٨٦ س ٧٩٥

س ٢٦٠: يكثّر الازدحام أحياناً خلف مقام إبراهيم، وتختلط النساء بالرجال بحيث يصيرون محشورين في هذا الازدحام، فهل يضر ذلك بصلاة الطواف والحال انه ليس هناك أي ريبة وفساد؟

ج: الإمام عليه السلام: لا ضرر على الصلاة.

السيستاني: لا يضرّ بها.

س ٢٦١: أحرمت امرأة لعمرة التمتع وبعد دخول مكة وبعد الطواف وقبل

الصلاة حاضت فما هو حكمها؟

ج: الإمام عليه السلام: إن كان في الوقت سعة تصبر حتى تطهر فتصلي وتأتي ببقية الأعمال، وإن كان الوقت ضيقاً تسعى وتقصر لعمرة التمتع ثم تحرم لحج التمتع وبعد طواف الحج أو قبله تصلي صلاة الطواف ثم تكمل بقية الأعمال.

التبريزي: الاحتياط هو أن تقضي صلاة العمرة قبل طواف الحج.

نفس المصدر: ص ٢٩٢ س ٨١١

س ٢٦٢: أحياناً يصل الطواف إلى قرب قاعات المسجد فهل يمكن في هذه

الحال الصلاة خلف الطائفين وهل يصدق خلف المقام؟

ج: الإمام عليه السلام: صدق خلف المقام تابع لنظر العرف.

الخامثي: في حالة الازدحام لا مانع من ذلك.

السيستاني: إذا لم يتمكن من الصلاة خلف المقام وبالقرب منه فالأحوط

الجمع بين الصلاة عنده في أحد جانبيه وبين الصلاة خلف المقام بعيداً عنه. (نفس

نفس المصدر: ص ٢٩٤ س ٨٢١

المصدر: س ٨٢١).



س ٢٦٣: إذا ترك أحدٌ «من المرأة أو الرجل» طواف النساء عمداً أو جهلاً حرمت عليه مقاربة النساء، فهل يعتبر زانياً إذا قارب النساء مع علمه بجرمة ذلك؟

ج: الخوئي: لا تجري عليه أحكام الزنا، والله العالم.

صراط النجاة ج ١ س ٦٢٤

س ٢٦٤: هل يجوز الطواف خارج مقام إبراهيم عليه السلام؟

ج: الخوئي: نعم يجوز، والله العالم.

التبريزي: نعم يجوز في موارد الازدحام.

نفس المصدر: س ٦٢٨

السيستاني: نعم يجوز، فالمسجد كله مطاف.

س ٢٦٥: إذا قدّمت المرأة «التي تخاف أن يطرقها الحيض» الطواف والسعي

على الموقفين، ثم بعد أعمال يوم النحر لم تر الدم، فهل يلزمها إعادة الطوافين والسعي أم لا؟

ج: الخوئي والسيستاني: الأولى لها الإعادة «استحباباً» من غير لزوم، والله

العالم.

نفس المصدر: ج ٢ س ٧٢٥

س ٢٦٦: ما المراد بعورة المرأة بالنسبة للطواف، هل هي كما في الصلاة؟

ج: الخوئي: نعم هو كذلك على الأحوط «وجوباً». نفس المصدر: س ٧٥٠

س ٢٦٧: قد يتفق منع النساء عن الصلاة قريباً من المقام فتضطرّ إلى الصلاة

بعيداً عن المقام إلى نهاية المسجد، أو قرب مكان زمزم الآن، هل تصح صلاتها؟

ج: الخوئي: لا بأس بأي مكان آخر حينئذ من المسجد الحرام، والله العالم.

السيستاني: تجوز الصلاة بعيداً عن المقام خلفه في مفروض السؤال

والطواف يجوز خلف المقام حتى في غير الازدحام، فالمسجد كله مطاف.

نفس المصدر: س ٧٦٠

س ٢٦٨: ماهو حكم المرأة التي لم تستر تمام شعرها أو بعض أعضاء بدنـها أثناء الطواف؟

ج: الخامنئي: لا اشكال في طوافها وإن فعلت حراماً.

أجوبة الاستفتاءات في الحج: ص ٣٠ س ٥٠

س ٢٦٩: ماهو حكم صلاة كل من الرجل والمرأة خلف مقام ابراهيم عليه السلام إذا كانا متحاذيين؟

ج: الخامنئي: لا اشكال في ذلك فيما إذا كان بينهما فصل بمقدار شبر أو كان الرجل متقدماً ولو قليلاً عليها.  
السيستاني: يجوز في الفرض المذكور.

نفس المصدر: س ٤٩

مسائل في تقديم الطواف وصلاته على أعمال منى:

مسألة ٣٠٧: بعض النساء يجوز لهنّ تقديم طواف الحج وصلاته والسعي وطواف النساء وصلاته على أعمال منى بعد الاحرام لحج التمتع، أي قبل أن يذهبن إلى عرفات وذلك في أمور منها:

- ١- إذا خافت عروض الحيض أو النفاس عليها بعد الرجوع من منى ولم تتمكن من البقاء إلى الظهر.
- ٢- النساء إذا عجزن عن الطواف بعد الرجوع لكثرة الازدحام، أو عجزن عن الرجوع إلى مكة.

٣- المريضة إذا عجزت عن الطواف بعد الرجوع للزحام أو خافت منه.

مسألة ٣٠٨: من قدمت الطواف وصلاته على أعمال منى لا يحلّ لها الطيب أو الجماع، وإنما تحلّ جميع محرمات الاحرام بعد التقصير في منى.

مسألة ٣٠٩: لو نسيت المرأة وتركت الطواف الواجب من عمرة أو حج أو طواف النساء، ورجعت وجامعها زوجها يجب عليها الهدي<sup>(١)</sup> تنحره أو تدبجه في مكة، والأحوط<sup>(٢)</sup> نحر الابل، ومع تمكنها بلا مشقة ترجع وتأتي بالطواف، والاحوط إعادة السعي في غير نسيان طواف النساء، ولو لم تتمكن استنابت، «وكذلك البنت لا يحق لها أن تتزوج بعد عدم أداء ما عليها أعلاه».

مسألة ٣١٠: لو تركت المرأة طواف العمرة أو الزيارة جهلاً منها بالحكم ورجعت، يجب عليها أن تنحر بدنة وتعيد الحج.

(١) الخوني والسيستاني والتبريزي: إذا نسيت طواف العمرة تنحر في مكة وإذا نسيت طواف الحج تنحر في منى. نفس المصدر.

الخوني والسيستاني: هذا الحكم غير نافذ في نسيان طواف النساء. نفس المصدر.

(٢) الخوني، التبريزي، السيستاني: ذبح شاة مجزي. نفس المصدر.

## إستفتاءات:

س ٢٧٠: إذا كان النائب للحج امرأة وخافت الحيض أو النفاس أو المرض هل يجوز لها تقديم أعمال الحج على الوقوفين وأعمال منى أم لا؟  
ج: الإمام عليه السلام: لا مانع من ذلك.

الإمام الخميني عليه السلام مناسك وحاشية الاراعي العربي ص ٢٤٨ س ٣

س ٢٧١: هل أن تقديم أعمال مكة لذوي الاعذار جائز أم لازم؟

ج: الإمام عليه السلام: جائز وغير لازم.

الخوئي والتبريزي: إلا إذا كانت مطمئنة إذا لم تقدم الأعمال لا تتمكن من أدائها بعد الرجوع من منى وفي هذه الحالة يجب عليها تقديم الاعمال والأحوط استحباباً أن تقدم السعي أيضاً وتعيده بعد ذلك. (مناسك الحج للإمام عليه السلام وحواشي المراجع العظام ص ٤١٩ س ١١٩٣).

نفس المصدر: س ٥

## كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٣١١: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أسمى الفرائض وأشرفها، وبها تقام الفرائض، ووجودها من ضروريات الدين، ومنكره مع الألتفات بلازمه والألتزام به من الكافرين، وقد ورد الحثُّ عليهما في الكتاب العزيز والأخبار الشريفة بطرق مختلفة.

مسألة ٣١٢: الأقوى أنّ وجودها كفائي، بمعنى لو قام به من به الكفاية سقط عن الآخرين، وإلا كان الكلُّ مع اجتماع شرائطه تاركين للواجب.

مسألة ٣١٣: يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المرأة مثلما يجب على

الرجل.

مسألة ٣١٤: يجب تعلّم شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموارد

الوجوب وعدمه والجواز وعدمه حتى لا يقع في المنكر في أمره ونهيه.

مسألة ٣١٥: شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باختصار:  
الأول: أن يعرف الأمر أو الناهي أن ما تركه المكلف أو ارتكبه معروف أو منكر<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يحتمل تأثير الأمر والنهي، فلو علم أو اطمان بعدمه فلا يجب<sup>(٢)</sup>.  
الثالث: أن يكون العاصي مصرّاً على الاستمرار، فلو علم منه الترك سقط الوجوب<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن لا يكون في إنكاره مفسدة<sup>(٤)(٥)</sup>.

مسألة ٣١٦: لو خافت المرأة أو البنت الشابة على نفسها أو خافت الوقوع في المفسدة سقط عنها الأمر والنهي.

مسألة ٣١٧: لافرق في وجوب الإنكار بين كون المعصية كبيرة أو صغيرة.

مسألة ٣١٨: لو علمت المرأة أو احتملت بأن أمرها أو نهيها مع التكرار يؤثر وجب التكرار.

مسألة ٣١٩: لو علمت أن المرأة الفلانية تريد أن ترتكب محرماً واحتملت التأثير في نهيها عنه، وجب عليها النهي.

مسألة ٣٢٠: لو توقّف تأثير الأمر أو النهي على ارتكاب محرّم أو ترك واجب لا يجوز ذلك، وسقط الوجوب، إلا إذا كان المورد مهماً جداً ولا يرضى المولى

(١) السيستاني: فلا يجبان على الجاهل ولكن قد يجب التعلم مقدّمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. منهاج ص ٤١٨.

(٢) السيستاني: على المشهور ولكن لا يترك الاحتياط باظهار الكراهة فعلاً أو قولاً ولو مع عدم احتمال الارتداع به. منهاج ص ٤١٨.

(٣) السيستاني: بل لا يبعد عدم الوجوب بمجرد احتمال ارتداع العاصي عن عصيانه، والظاهر كفاية احرار عزمه على العقلاء ولو لم يكن متلبساً بالمعصية فضلاً عن توقّف الوجوب على الاصرار.

(٤) للتفصيل اكثر راجع الرسائل العملية.

(٥) السيستاني: الخامس: أن يكون المعروف والمنكر منحزاً في حقّ الفاعل فإن كان معذوراً لاعتقاد ان ما فعله مباح أو غير واجب وكان معذوراً في ذلك للاشتباه في الموضوع أو الحكم لم يجب شيء. منهاج ص ٥١٩.

بتخلفه جاز ذلك، مثال: توقف إنقاذ نفس محترمة على الدخول في الدار المغصوبة ونحو ذلك.

مسألة ٣٢١: لو ارتكبت المرأة ذنباً تجب التوبة فوراً، ومع عدم التوبة وجب أمرها بالتوبة.

مسألة ٣٢٢: لو علمت المرأة أو ظنت أن في إنكارها ما يوجب عليها أو على عرضها أو على مالها ضرر معتد به أو حتى على أقربائها أو زميلاتها، فلا يجب النهي ويسقط عنها، وكذا لو خافت ذلك لاحتمال معتد به عند العقلاء.

مسألة ٣٢٣: لافرق في توجه الضرر بين كونه حالياً أو مستقبلياً، فلو خافت توجه الضرر الان أو فيما بعد عليها أو على غيرها سقط الوجوب.

مسألة ٣٢٤: لا يشترط في الآمرة الناهية العدالة أو كونها آتية بما أمرت به أو تاركة لما نهت عنه، ولو كانت تاركة لواجب وجب عليها الأمر به مع اجتماع الشرائط كما يجب عليها أن تعمل به، وهكذا.

**مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:**

إن لها مراتب لا يجوز<sup>(١)</sup> التعدي عن مرتبة إلى أخرى مع حصول المطلوب من المرتبة الدانية بل مع احتماله.

**المرتبة الأولى:** أن تعمل عملاً يظهر منه انزجارها القلبي عن المنكر.

مسألة ٣٢٥: إظهار الأنزجار له مراتب مثل غمض العين، أو العبوس والانتقباض في الوجه أو الإعراض بوجهها أو بدنها، أو هجرها وتركها المجلس ونحو ذلك.

**المرتبة الثانية:** الأمر والنهي لساناً.

(١) السيسستاني: الأحوط بل الأقوى في الأقسام الثلاثة الترتيب بين مراتبها فلا ينتقل إلى الأشد إلا إذا لم يكف الأخف.

مسألة ٣٢٦: لو علمت أن المقصود لا يحصل بالمرتبة الأولى يجب الانتقال إلى المرتبة الثانية مع احتمال التأثير.

مسألة ٣٢٧: لو احتملت حصول المطلوب بالوعظ والارشاد والقول اللين يجب ذلك، ولا يجوز التعدي عنه.

مسألة ٣٢٨: لو علمت عدم تأثير ما ذكر انتقلت إلى التشديد في القول والتهديد والوعيد وهكذا...

المرتبة الثالثة: الإنكار باليد.

مسألة ٣٢٩: لو علمت أو اطمأنت بأن المطلوب لا يحصل بالمرتبتين السابقتين وجب الانتقال إلى الثالثة، وهي إعمال القدرة مراعيةً للأيسر فالأيسر.

مسألة ٣٣٠: لو لم يحصل المطلوب إلا بالضرب والايلام فالظاهر جوازهما مراعيةً للأيسر فالأيسر<sup>(١)</sup>.

مسألة ٣٣١: لو كان الإنكار موجباً إلى الجرح أو القتل فلا يجوز إلا باذن الامام عليه السلام على الأقوى أو الفقيه الجامع للشرائط<sup>(٢)</sup>.

إستفتاءات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

س ٢٧٢: إذا كانت المرأة تعصي زوجها ولا تعطيه قيمة اجتماعية، وتفشي أسرارها دائماً وفي كل مكان، ودائماً تكذب عليه، ماهو حكم الزوج مع هكذا امرأة؟  
ج: الإمام عليه السلام: يجب عليه أن يأمرها بالمعروف وينهاها عن المنكر.

استفتاءات الفارسي، س ١٤

س ٢٧٣: هل يحق لي من الناحية الشرعية أن أقطع صلة الرحم بأهلي وأقاربي، مثل أبي وأختي وأخي الذين لا يؤدون الصلاة وليس عندهم تقوى ومن

(١) السيستاني: وفي جواز هذه المرتبة من غير إذن الإمام عليه السلام أو نائبه إشكال.

(٢) السيستاني: وإذا كان يترتب على معصية الفاعل مفسدة أهم من جرحه أو قتله وحينئذ لا ضمان عليه.



المخالفين للدولة الإسلامية؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يجوز قطع الرحم ولكن يجب عليها مراعاة موازين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

السيستاني: ولكن في جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة إلى الأبوين بغير القول اللين وما يجري مجراه في المراتب المتقدمة نظر وإشكال.

نفس المصدر: س ١٨

س ٢٧٤: هل يجب على من تُريد أمر شخص آخر بالمعروف أو نهيهِ عن المنكر أن يكون لديها القدرة على ذلك ومتى يجب عليها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

ج: الخامنئي: يجب أن تكون الآمرة والناهية عالمة بالمعروف والمنكر<sup>(١)</sup>، وعالمة بأنّ الفاعل يعرف ذلك، ومع ذلك يخالف عمداً وبلا عذر شرعي، وإنما يجب عليها المبادرة إلى الأمر والنهي فيما إذا احتملت تأثير الأمر والنهي في حقّ ذلك الشخص، وكانت هي مأمونة في ذلك عن الضرر، ومع ملاحظة التناسب بين الضرر المتوقع وبين أهمية المعروف الآمرة به أو المنكر الناهية عنه، وإلا فلا يجب عليها.

أجوبة الاستفتاءات: س ١٠٨٣

س ٢٧٥: إذا كان المعروف متروكاً والمنكر معمولاً به في بعض الأجواء الجماعية، وكانت شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متوفرة، ولكن الأمر والناهي شخص أعزب غير متزوج - امرأة كان أو رجل - فهل يسقط لذلك عنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

ج: الخامنئي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما إذا تحقق موضوعها وشرايطها تكليف شرعي وواجب إنساني واجتماعي على عموم المكلفين نساءً

(١) السيستاني: ولو إجمالاً فلا يجب على الجاهلة بهما ولكن قد يجب التعلّم مقدّمة للأمر في الأوّل والنهي في الثاني.

ورجالاً ولا مدخلية فيه لحالات المكلف من كونه متزوجاً أو أعزب، ولا يسقط التكليف عنه لمجرد كونه أعزب.

نفس المصدر، س ١٠٨٦

س ٢٧٦: ماهو واجب الشباب المؤمن - من طلاب وطالبات في الجامعات

المختلطة تجاه المفاصد التي يشاهدونها في بعض تلك الجامعات؟

ج: الخامنئي: يجب عليهم ضمن التحرز عن الأبتلاء بالمفاصد، القيام

بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما لو توفرت لديهم شروطه وتمكنوا

نفس المصدر، س ١١١٣

من ذلك.

س ٢٧٧: ماهو تكليف الزوجة اتجاه زوجها إذا كان لا يهتم بدفع الخمس أو

الزكاة المتعلقة بأمواله؟ وهل يجوز للزوجة التصرف في المال الذي لم يدفع منه

الخمس أو الزكاة على أساس كونه مالاً مختلطاً بالحرام، مضافاً إلى التأكيدات

الواردة بعدم الاستفادة منه، لأن المال الحرام يؤدي إلى تلويث الروح؟

ج: الخامنئي: على الزوجة عند مشاهدة ترك المعروف أو فعل المنكر من

الزوج يجب عليها القيام بالأمر والنهي، فيما لو توفرت شروط ذلك، وأما التصرف

في أمواله فلا بأس به إلا إذا حصلت اليقين بوجود الخمس أو الزكاة في خصوص

ما تصرف فيه من أموال الزوج، وفي مثل هذه الحالة يجب عليها الاستئذان من

ولي الأمر أو وكيله بالنسبة لذلك المقدار.

نفس المصدر، س ١٠٩٥

س ٢٧٨: أنا امرأة ملتزمة في الأمور الدينية، وزوجي مع الأسف غير ملتزم

ولا يصلي إلا نادراً، ماذا أصنع وماهي وظيفتي؟

ج: السيستاني: لاشيء عليك إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

استفتاء مخطوط

س ٢٧٩: يتأكد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأهل فن هم الأهل؟

وهل تعتبر الزوجة منهم ويشملها التأكيد؟

ج: الخوئي، التبريزي والسيستاني: نعم الزوجة من الأهل، ونفس التأكيد موجود فيها، والله العالم.  
صراط النجاة: ج ٢، س ١٣٢٨

س ٢٨٠: إذا احتمل قيام الغير بالأمر أو النهي فهل يسقط عنه؟  
ج: الخوئي والتبريزي: مع الاحتمال المزبور لا يسقط، ما لم يحرز قيامه به والله العالم.

السيستاني: بل لا يبعد وجوب إظهار الكراهة قولاً وفعلاً مطلقاً.

نفس المصدر: ج ٣، س ٤١١

س ٢٨١: من المعروف أن الأمر والنهي واجب عند اجتماع شروطها على كل واحد، فإذا توقف الأمر والنهي للمرأة على الخروج بغير إذن زوجها، أو بعدم رضاه فهل يجوز لها ذلك؟

ج: الخوئي: إذا لم يناف خروجها استمتاع زوجها حين يريد منها ذلك فلا بأس، والله العالم.

السيستاني والتبريزي: بل لا يجوز مطلقاً، إلا إذا أحرز أن منع الغير عما يريده من الحرام أهم.

صراط النجاة: ج ٣، س ٤٢٢

س ٢٨٢: امرأة لاتهتم بالأمر الشرعية ولا في الصلاة ومسائل أخرى، وخاصة صلاة الصبح لاتستيقظ لأدائها أبداً ما هو الواجب الشرعي على زوجها؟  
ج: الإمام عليه السلام: يجب أمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر وحثها على الصلاة.

استفتاءات فارسي، ١٦، مس ٤٨٧

## كتاب الدفاع

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ  
أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٣٣٢: لو غشي بلاد المسلمين أو ثغورها عدو يخشى منه على بيضة  
الأسلام ومجتمعهم يجب عليهم الدفاع عنها بأية وسيلة ممكنة من بذل الأموال  
والنفوس.

مسألة ٣٣٣: يشترط في الجهاد الذكورة، فلا يجب على المرأة الجهاد.

مسألة ٣٣٤: قد استثنى من قتل الكفار المحاربين<sup>(٢)</sup> المرأة، فإنه لا يجوز قتل  
المرأة الكافرة الحربية إذا سقطت أسيرة بيد المسلمين.

مسألة ٣٣٥: لا تُسبى نساء البغاة<sup>(٣)</sup> ولا تملك.

مسألة ٣٣٦: لا تُؤخذ الجزية من النساء بعد رفع القتال عنهم<sup>(٤)</sup>.

(١) التوبة: ٢٠.

(٢) الكافر الحربي: هو الكافر غير الكتابي، أو الكتابي الذي لم يتعهد بشروط الذمة مطلقاً.

(٣) البغاة: وهم الخوارج الذين خرجوا على الإمام المعصوم المفترض الطاعة.

(٤) السيستاني: يتبع ذلك رأي ولي الأمر. استفتاء مخطوط.

- مسألة ٣٣٧: إذا هاجرت نساء الكفار من دار الكفر إلى دار الإسلام وأسلمن، لم يجب إرجاع مهورهن إلى أزواجهن، كما لم يجب إرجاعهن إلى دار الكفر.
- مسألة ٣٣٨: لو تترس الأعداء بالنساء وأسرى المسلمين جاز قتلهم إذا كانت المقاتلة معهم أو الغلبة عليهم متوقفة على قتلهم.
- مسألة ٣٣٩: النساء والأطفال من الكفار إذا استولى عليهم المسلمون في أثناء الحرب لم يجوز قتلهم، فإنه بعد السبي يدخلن في الغنائم المنقولة، ويملكهن المسلمون بالسبي والاستيلاء عليهن.
- مسألة ٣٤٠: لا تسبى ذراري البغاة وإن كانوا متولدين بعد البغي، ولا تملك نساؤهم ولا يجوز أخذ أموالهم التي لم يحوها العسكر كالسلاح والدواب ونحوها.
- مسألة ٣٤١: لو ارتدت المرأة المسلمة بعد الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام لم ترجع إلى دار الكفر ويجري عليها حكم المسلمة المرتدة في دار الإسلام ابتداءً من الحبس والضرب في أوقات الصلاة حتى تتوب أو تموت؟
- مسألة ٣٤٢: لا إشكال في أن للانسان - إمرأة كان أو رجلاً - أن يدفع المحارب والمهاجم واللص ونحوهم عن نفسه وحرمة وماله ما استطاع.
- مسألة ٣٤٣: لو وجد مع زوجته رجلاً يزي فيها وعلم بمطاوعتها له فله قتلها معاً، ولا إثم عليه ولا قود، من غير فرق بين كونها محصنين أو لا، وكون الزوجة دائمة أو منقطعة ولا كونها مدخولاً بها أو لا.
- مسألة ٣٤٤: من أراد الزنا بامرأة جاز لها قتله دفاعاً عن نفسها ودمه هدرًا.
- مسألة ٣٤٥: من أطلع على عورات قوم بقصد النظر إلى ما يحرم عليه منهم، فلهم زجره ومنعه، مثال: لو كان رجل ينظر إلى النساء من ثقب، أو شباك، فلهن زجره ومنعه، بل وجب ذلك، ولو لم يزجر جاز دفعه بالضرب ونحوه، فلو لم يزجر فرموه بحصاة أو غيرها حتى الآلات القتالة فاتفق الجناية عليه كانت هدرًا، ولو انجبر إلى القتل، ولو بادروا بالرمي قبل الزجر والتنبيه ضمنوا على الأحوط.

مسألة ٣٤٦: لو كان الناظر رحماً ونظر إلى ما لا يجوز له النظر إليه كالعورة مثلاً، أو كان نظره بشهوة كان كالأجنبي، فجاز رميه بعد زجره والتنبيه، ولو جُنِّي عليه كان هدراً.

مسألة ٣٤٧: في الموارد التي جاز الضرب والجرح والقتل إنما يجوز بينها وبين الله، وليس عليهما شيء واقعاً، ولكن في الظاهر يحكم القاضي على ميزان القضاء، فلو قتلت المرأة رجلاً وادّعت أنه أعتدى عليها أو قتل الرجل رجلاً وأدعى أنه رآه مع امرأته ولم يكن عندهم شهود على طبق ما قرره الشارع يحكم عليهم الشارع بالقصاص، وكذا في الأشباه والنظائر.

تنبيه:

﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك الرسالة السماوية والشريعة السمحاء فيها رحمة ورقة وفيها شدة وغلظة وقاطعية، فيها رحمة على الضعفاء والنساء والشيوخ والأطفال، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين وخصّص الشارع لهم أحكاماً خاصة بهم، وفي نفس الوقت فيها شدة بالنسبة للمصلحة العامة ومصحة الإسلام والمسلمين والأنسانية ككل، فإذا كانت الضرورة في قتل المسلمين الأسرى إذا تترس بهم العدو، أجاز الشارع قتلهم، أو تسليط المياه على العدو أو حرق منازلهم إلى غير ذلك.

إستفتاءات:

س ٢٨٣: ماهو حكم ذهاب الفتيات إلى جبهات القتال من أجل إسعاف الجرحى ومساعدة المقاتلين مع عدم رضاية الأب والأم؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كان ذهابهم يوجب إيذاء الأب والأم يلزم مراعاة الحصول على رضائهم<sup>(١)</sup>.  
استفتاءات فارسي، ص ٤٩٩ س ٢٦٠

س ٢٨٤: أنا بنت عندي علاقة في خدمة الثورة وأريد العمل في سلك الحرس الثوري في الجمهورية الإسلامية ولكن أبي لا يوافق على ذلك، الرجاء بينوا الحكم الشرعي؟

ج: الإمام عليه السلام: عمل المرأة في الحرس الثوري الإسلامي مع مراعاة الموازين الشرعية لا مانع منه، ولكن عليك مراعاة رضاية أبيك.

السيستاني: كسابقه. نفس المصدر، س ٣٧

س ٢٨٥: ماهي وظيفة النساء المسلمات في مسألة جهاد الحق ضدّ الباطل؟

ج: الإمام عليه السلام: لا يجب الجهاد على النساء، ولكن الدفاع عن الحق على كل

شخص وحسب إمكاناته وقدرته واجب. نفس المصدر، س ٣٨

س ٢٨٦: هل يجوز لأحد من المسلمين إستملاك أحد من الكفار الكتابيين، أو

غير الكتابيين من الرجال أو النساء في بلاد الكفار، أو في بلاد المسلمين أم لا؟

ج: الخامنئي: لا يجوز ذلك، وأما مصير أسرى الحرب فيما لو فرض هجوم

الكفار على البلاد الإسلامية فهو بيد الحاكم الإسلامي، والمسلمون كأفراد ليس

لهم مثل هذه الصلاحية. استفتاءات، س ١٠٧٧

س ٢٨٧: هل الدفاع عن الإسلام وعن الجمهورية الإسلامية يحتاج إلى

إجازة من الإمام عليه السلام أو مراجع التقليد أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: الدفاع عن الإسلام وعن الجمهورية الإسلامية بأيّ نحو كان

يجب على جميع المكلفين من الرجال والنساء ولا يحتاج إلى إجازة.

استفتاءات، ص ٤٩٢، س ١

(١) السيستاني: لا يجوز إذا كان تأديهما ناشئاً من شفقتها عليها إلا إذا كان واجباً عينياً، استفتاء مخطوط.

س ٢٨٨: المرتد الفطري إذا أظهر التوبة أثناء العدة يجب عليه تجديد العقد مع زوجته فإن لم يفعل ذلك فما حكم الأولاد؟ وما هو واجب الزوجة حينئذ؟  
 ج: الخوئي: إن لم يفعل ذلك فمع العلم بالحكم فالأولاد وأولاد زنا، ومع الجهل بأولاد شبهة شرعيين، وعلى الزوجة أن تنفصل عنه فوراً، إلا إذا عقد عليها عقداً جديداً، والله العالم.

السيستاني: الأحوط لزوماً عدم ترتيب أثر الزوجية أو الفراق إلا بعد تجديد العقد أو الطلاق.

التبريزي: وفي تجديد العقد عليها إشكال، وإن جاز له بعد توبته العقد على امرأة مسلمة أخرى.  
 صراط النجاة: ج ١ س ١١٥٥

س ٢٨٩: هل يحق للرجل المسلم أن يملك المرأة الكافرة المحاربة إذا استولى عليها وسقطت في أسرته؟

ج: السيستاني: لا يجوز ذلك. استفتاء من دفتر السيد السيستاني دام ظلّه

س ٢٩٠: هل تؤخذ الجزية من النساء بعد وقف القتال ورفع عنهن؟

ج: السيستاني: ينبع ذلك رأيي ولي الأمر. نفس المصدر

س ٢٩١: من هم البغاة، وهل تُسبى نساءهم؟

ج: السيستاني: هم الخارجون على الامام، ولا تُسبى نساءهم. نفس المصدر

س ٢٩٢: ما هو حكم ذهاب المرأة إلى جبهات القتال من أجل إسعاف

الجرحي وذلك مع عدم رضا أبيها أو زوجها؟

ج: السيستاني: لا يجوز في الفرض المذكور إلا إذا كان واجباً عينياً.

نفس المصدر

س ٢٩٣: هل يحق للبنات الشابة أو المرأة أن تدخل في سلك الحرس الثوري

الاسلامي والتعليم على استعمال السلاح؟

ج: السيستاني: لا مانع منه في نفسه. نفس المصدر



س ٢٩٤: هل يجوز الصلح والمفاوضات مع النساء الكتابيات أثناء الحرب معهن؟ وهل يجوز سبيهن بعد الصلح؟

ج: الخوئي: نعم يجوز الصلح إذا رأى ولي الأمر مصلحة في ذلك، وبعد عقد الصلح لا يجوز سبيهن، لعموم الوفاء بالعقد.

وأما إذا فتح المسلمون الحصن بأيديهم فيكون أمرهنّ بيد ولي الأمر، فإن رأى مصلحة في إعطاء الأمان لهنّ أعطاه، ولم يجر حينئذٍ استرقاقهن، وإن رأى مصلحة في الاسترقاق والأستعباد تعين ذلك.

المنهاج: ج ١، ص ٣٩٣، مس ٦٧

س ٢٩٥: هل يجوز قتل النساء من الكفار إذا استولى عليهم المسلمون في أثناء الحرب أم لا يجوز؟

ج: الخوئي: النساء والاطفال من الكفار لا يجوز قتلهم إذا استولى عليهم المسلمون، فإنه بعد السبي والإسترقاق يدخلن في الغنائم المنقولة، ويملكهنّ المسلمون بالسبي والاستيلاء عليهن.

نفس المصدر: م ٢٣

س ٢٩٦: إذا ارتدت المرأة المسلمة بعد الهجرة من دار الكفر إلى دار الاسلام هل ترجع إلى دار الكفر أم تبقى في دار الإسلام، وما هو حكمها؟

ج: الخوئي: لم ترجع إلى دار الكفر، وتبقى في دار الاسلام ويجري عليها حكم المسلمة المرتدة في دار الاسلام ابتداء من الحبس والضرب في أوقات الصلاة حتى تتوب أو تموت.

نفس المصدر: س ٩٣

### النتيجة:

يحق للمرأة إذا أراد شخص أن يعتدي عليها جنسياً أو ينظر إلى جسدها أو عورتها أو أراد الهجوم عليها ليسرق حليها أو نقودها أو أي نوع من الاعتداء عليها، يحق لها أن تدافع عن نفسها في سبيل التخلص منه بأي وسيلة كانت

وحسب ما ينزجر ويندفع به عنها، الأولى فالأولى، كالكلاب أو الضرب أو الرمي بججر أو بآلة وغير ذلك، ولو اتفق الجناية عليه كان دمه هدرًا ولو انجر إلى القتل، ولكن توجد مسألة مهمّة جدًّا وهي: إذا سبب الضرب أو الجرح إلى القتل وُرفِع أمرها إلى القاضي يجب أن تقدم شهوداً وبينه على طبق ما يقرره الشارع ويحكم القاضي على طبق ذلك، وإذا كانت الأدلة والشهود حسب الشرع وثبت ادعائها تكون بريئة وإلا عليها القصاص أو ما يراه الحاكم الشرعي.

## كتاب النكاح

قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.  
مسألة ٣٤٨: يجوز التحقيق عن كل واحد من الزوجين من كل أحد، حتى ولو كان الأمر يستلزم الكشف عن عيوب كلٍّ منهما أو عيوب عائلتيهما، إذا كان يتعلق بالزواج، وفي غير هذه الحالة لا يجوز التجسس عن حياة الناس بحجة الزواج.  
مسألة ٣٤٩: يجوز لكلٍّ من الزوج والزوجة التحقيق عن الآخر قبل العقد بصورة مباشرة ما لم يستلزم هذا التحقيق الوقوع في الحرام، ويحرم الكلام بينهما بقصد اللذة والنظر، واللمس مطلقاً بعضهم للبعض في محيط مغلق.  
مسألة ٣٥٠: لا إشكال في إيقاع عقد مؤقت بين الزوجين بموافقة ولي أمر الفتاة، قبل العقد الدائم.

ويجب أن يقع العقد الدائم بعد انتهاء فترة العقد الموقت، أما إذا كان قبل انتهاء فترة العقد الموقت فيجب أن يهب الرجل ما تبقى من الفترة إلى المرأة، وإذا نسي أو جهل المسألة وتمت قراءة الصيغة الدائمة، بطل العقد الدائم ويجب إعادته بعد انتهاء

فترة العقد الموقت.

مسألة ٣٥١: يجوز<sup>(١)</sup> لكل من الخطيبين أن يرى بدن الآخر من وراء الثوب

وإن كان رقيقاً لغرض التحقيق وزيادة البصيرة ضمن الشروط الآتية:

١- أن لا يكون النظر بقصد التلذذ والريبة.

٢- أن يتوقف الزواج على هذه النظرة.

٣- لا يوجد مانع يحول دون زواجهما.

٤- أن يحتمل حصول زيادة بصيرة بها.

٥- أن يحتمل حصول التوافق على التزويج دون من علم انها ترد خطبتها.

٦- الأحوط لو لم يكن الأقوى الاقتصار على ما إذا كان قاصداً لتزويج

المنظورة بالخصوص فلا يعم الحكم ما إذا كان قاصداً لمطلق التزويج وكان بصد  
تعيين الزوجة بهذا الاختبار.

مسألة ٣٥٢: لا ينبغي للمرأة أن تختار زوجاً سيء الخلق والمخنث والفاسق

وشارب الخمر.

مسألة ٣٥٣: يستحب الاشهاد في العقد والاعلان به والخطبة أمامه.

مسألة ٣٥٤: يستحب لمن أراد الدخول بالمرأة ليلة الزفاف أو يومه أن يصل

ركعتين ثم يدعو بعدها بالمأثور، وأن يكون على طهر، وأن يسمي عند الجماع، فانه  
وقاية عن شرك الشيطان، وان يسأل الله تعالى أن يرزقه ولداً تقياً مباركاً زكياً  
ذكراً سوياً<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣٥٥: يكره تزويج الزانية<sup>(٣)</sup> والمتولدة من الزنا وأن يتزوج الشخص

قابله أو ابنتها.

(١) السبستاني: يجوز لمن يريد أن يتزوج امرأة... إلى آخر المسألة. المنهاج ج ٣.

(٢) التفصيل راجع المسائل العملية للفقهاء، باب النكاح.

(٣) السبستاني: الأحوط لزوماً عدم الزواج بالمشهورة بالزنا أو بالتي فجر هو بها إلا بعد توبتها.

مسألة ٣٥٦: يكره الجماع في عدة أزيمة منها ليلة خسوف القمر، ويوم كسوف الشمس، والزلزلة<sup>(١)</sup>، وعند غروب الشمس حتى يذهب الشفق، وبعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وفي أول ليلة من كل شهر ماعدا شهر رمضان<sup>(٢)</sup>، ويستحب ليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة..<sup>(٣)</sup>

مسألة ٣٥٧: المشهور الأقوى جواز<sup>(٤)</sup> وطء الزوجة دبراً على كراهية شديدة، والأحوط - استحباباً<sup>(٥)</sup> - تركه خصوصاً مع عدم رضاها.

مسألة ٣٥٨: لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين، دواماً كان النكاح أو منقطعاً، وأما سائر الاستمتاع كاللمس بشهوة، والضم والتفخيز فلا بأس بها.

مسألة ٣٥٩: لو وطأ زوجته قبل التسع ولم يُفِضْها لم يترتب عليه شيء غير الاثم على الأقوى.

مسألة ٣٦٠: لو دخل بزوجه قبل سن التاسعة وأفضاها بأن جعل مسلكي البول والحيض واحداً، أو مسلكي الحيض والغائط واحداً حرم عليه<sup>(٦)</sup> وطؤها أبداً لكن الأحوط في الصورة الثانية، ولم تخرج عن زوجيته على الأقوى، فيجري عليها أحكامها من التوارث وحرمة الحامسة وحرمة أختها وغيرها، ويجب عليه نفقتها مادامت حية<sup>(٧)</sup> وإن طلقها، بل وإن تزوجت بعد الطلاق على الأحوط، بل لا يخلو من قوة، ويجب عليه دية الإفشاء، وهي دية النفس.

(١) السيستاني: والريح الصفراء والسوداء.

(٢) السيستاني: وفي ليلة النصف في الشهر وأخره.

(٣) التفصيل راجع المسائل العملية للفقهاء، باب النكاح.

(٤) الخوني: الأحوط وجوباً تركه. المنهاج ١ مس ٢٢٨.

التقريزي: الأحوط استحباباً ترك الوطني دبراً في أيام العادة وغيرها. صراط النجاة: ج ٢ مس ٧٩٨.

(٥) السيستاني: وجوباً تركه مع عدم رضاها به.

(٦) الخوني، سيستاني: قبل حرمت عليه أبداً وهو ضعيف ولا سيما إذا اندمل الجرح: منهاج ٢ مس ١٢٦٠. ومنهاج

ج ٣ مس ٨.

(٧) السيستاني: ما دامت مفضة وإن نشزت أو طلقت.

ولو دخل بزوجته بعد إكمال التسع فأفضاها لم تحرم عليه ولم تثبت الدية، وإذا طلقها فالأحوط الانفاق عليها<sup>(١)</sup> مادامت حيّة وإن كان الأقوى عدم الوجوب<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣٦١: لا يجوز ترك وطء الزوجة<sup>(٣)</sup> أكثر من أربعة أشهر إلا باذنها حتى المنقطعة على الأقوى، ويختص الحكم بصورة عدم العذر، وأما معه فيجوز الترك مطلقاً ما دام العذر موجوداً، كما إذا خيف عليه أو عليها.

مسألة ٣٦٢: <sup>(٤)</sup> لا يجوز للمسافر إطالة سفره أزيد من أربعة أشهر بل يجب عليه مع عدم العذر - الحضور لإيفاء حق زوجته، هذا فيما إذا كان السفر لمجرد الميل والأنس والتفرج ونحو ذلك على الأحوط، وأما إذا كان السفر لأمر ضروري ولو عرضاً مثل التجارة أو تحصيل علم ونحو ذلك فلا بأس.

مسألة ٣٦٣: إذا كانت الزوجة من جهة كثرة ميلها وشبقها لا تقدر على الصبر إلى أربعة أشهر بحيث تقع في المعصية إذا لم يواقعها، فالأحوط المبادرة إلى موافقتها قبل تمام الأربعة أشهر أو طلاقها وتخليتها سبيلها.

مسألة ٣٦٤: لا إشكال في جواز العزل، وهو إخراج الآلة عند الإنزال وإفراغ المنى إلى الخارج في غير الزوجة الدائمة الحرّة، وكذا فيها<sup>(٥)</sup> مع إذنها. وأما بدونه ففيه قولان، أشهرهما الجواز مع الكراهة وهو الأقوى، بل لا يبعد عدم الكراهة في التي علم أنّها لا تلد، وفي المستنة والسليطة، والبذية والتي لا ترضع ولدها.

(١) السيستاني: كما لو كان الاضواء قبل إكمال التسع.

(٢) السيستاني: ولو أفضى غير الزوجة بزنا أو غيره تثبت الدية دون الحرمة والانفاق.

(٣) الخوني: السيستاني: التبريزي: الزوجة الشابة. منهاج ٣ مس ٩.

(٤) السيستاني: الأحوط عدم اختصاص الحكم بالحاضر فيعم المسافر.

(٥) الخوني: ... أما الدائمة فمع اذنها أو مع اشتراط ذلك في العقد، أما عزل المرأة أي منعها من الإنزال في فرجها فالظاهر حرمة بدون رضا الزوج.

التبريزي: ... وأما مع عدم إذنها فيترك على الأحوط. صراط النجاة: ج ١ ص ٧٩٦.

السيستاني: وأما منع المرأة زوجها من الإنزال في قُبَلها فالأظهر حرمة إلا برضاء واشتراطه عليه حين التزويج ولكن لا تثبت عليها دية النطفة.

مسألة ٣٦٥: يجوز إسماع صوت المرأة للأجانب إذا لم يكن خوف فتنه<sup>(١)</sup> وإن كان الأحوط الترك في غير مقام الضرورة خصوصاً في الشابة، وذهب جماعة إلى حرمة السماع والاسماع، وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣٦٦: يحرم على المرأة المكالمة مع الرجل بكيفية مهيجة بترقيق القول وتليين الكلام وتحسين الصوت فيطمع الذي في قلبه مرض.

### إستفتاءات في أحكام النكاح:

س ٢٩٧: ما معنى العزل وهل يجوز ذلك؟

ج: الخوئي: يجوز العزل بمعنى إخراج العضو عند الإنزال وإفراغ المني خارج الفرج في الأمة والمتمتع بها<sup>(٣)</sup>، أما الدائمة فع إنزها أو مع اشتراط ذلك في العقد، أما عزل المرأة أي منعها من الإنزال في فرجها فالظاهر حرمة بدون رضا الزوج<sup>(٤)</sup>.

التبريزي: وأما مع عدم إنزها أي اذن الزوجة فيترك على الأحوط.

صراط النجاة: ج ١ س ٢٩٦

س ٢٩٨: ماهو حكم العزل «بمعنى إفراغ مني الزوج خارج الفرج أثناء الجماع» وهل يحتاج إلى رضا الزوجة؟

ج: الخامنئي: لا مانع من ذلك ولا يحتاج إلى رضا الزوجة.

الاستفتاءات الطبية للسيد الخامنئي فارسي: ص ٩٨

س ٢٩٩: ما حكم الوطء دبراً للزوجة في أيام العادة وغيرها، وهل لها الامتناع على الفرضين - في الجواز وعدمه - وهل تستحق النفقة لو امتنعت؟

ج: الخوئي: الاحوط وجوباً ترك ذلك مطلقاً، ولها الامتناع منه ثم تستحق

(١) السيستاني: نعم لا يجوز لها ترقيق الصوت وتحسينه على نحو يكون عادة مهيجاً للسامع وإن كان محرماً لها.

(٢) السيستاني: لا يجوز سماع صوت الأجنبية إذا كان عن تلمذ شهوي أو ريبية.

(٣) السيستاني: وكذا الدائمة على الأحوط. نعم الظاهر كراهته إلا مع رضاها أو اشتراطه عليها حين العقد.

(٤) السيستاني: أو اشتراطه عليه حين العقد ولكن لا تثبت عليها دية النطفة.

النفقة مع هذا الامتناع<sup>(١)</sup>، والله العالم.

التبريزي: الاحوط استحباباً ترك الوطئ دبراً في أيام العادة وغيرها، ولا يبعد عدم الجواز مع عدم رضاها وكونه إضراراً.

صراط النجاة: ج ١ س ٧٩٨

س ٣٠٠: إذا سافر الرجل المتزوج إلى بلد بعيد وابتعد عن امرأته أكثر من أربعة أشهر، فهل يجب عليه الرجوع إلى بلده ليطأ زوجته، وهل يسري عليه حكم الحرمة بعدم الوطء أكثر من المدة الشرعية؟  
ج: الخوئي: نعم يجب أداء حقها ذلك إن لم تسقط هذا الحق عنه، أو كان الرجوع حرجياً له، والله العالم.

السيستاني: الأحوط وجوباً عدم اختصاص الحكم بالحاضر فيعمّ المسافر فلا يجوز إطالة السفر من دون عذر شرعي إذا كان يفوت على الزوجة حقها لا سيما إذا لم يكن لضرورة عرفية كما إذا كان لمجرد التنزه والتفرّج.

نفس المصن: س ٨٠٣

س ٣٠١: امرأة متزوجة غاب عنها زوجها ثلاث سنوات وإلى الآن لا تعلم أين هو، فهل تجب عليها العدة وتزوج رجلاً آخر، وهل يجوز التصرف بأمواله؟  
ج: الخوئي: إن لم يكن للزوج مال ينفق عليها، ولم يكن له من أقاربه أو غيرهم من ينفق وكالة عن الزوج عليها، رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي أو وكيله ويأمر هو بالفحص عن الزوج إلى أربع سنين، فإن لم يُعلم حاله أحيّاً أو ميتة طلقها الحاكم أو وكيله وتعدّد عدة الوفاة من دون حداد، فإن انقضت عدتها صارت أجنبية عنه وجاز لها التزوج بمن شاءت، وأما التصرف في الأموال فلا يجوز ما لم يُحرز موته، والله العالم.

(١) السيستاني: ويجوز مع رضاها على كراهة شديدة.



التبريزي: ولا يبعد إحراز موته بغيبته عشر سنوات إذا كان سفره بحرياً بل مطلقاً ولم يعلم منذ غيابه خبر عن حياته، ففي مثل ذلك لا بأس بالتصرف في أمواله مع ضمان ماله.

نفس المصدر: س ٨٠٤

السيستاني: يختلف الحال فيما إذا تعلم بحياته أو لا تعلم وللإطلاع على تفصيل ذلك يراجع منهاج الصالحين ج ٣ ص ١٧٩ أحكام المفقود عنها زوجها.

س ٣٠٢: رجل وطأ امرأته من دون دخول فدخل الماء في فرجها مع بقاء بكارتها، فهل يُوجب ذلك جنابتها، وهل يكون حكمها حكم المرأة المدخول بها من حيث استحقاق تمام المهر بالطلاق أم لا؟

ج: الخوئي: لا يقتضي ذلك جنابتها، ولا تستحق بمجرد ذلك تمام المهر بالطلاق، والله العالم.

السيستاني والتبريزي: ولا يبعد استحقاقها تمام المهر إذا وضعت حملها وذهبت بكارتها بالوضع ولا غسل عليها.

نفس المصدر: س ٨١٠

س ٣٠٣: هل يجوز للشخص أن يسافر ويترك زوجته أكثر من أربعة أشهر إذا كان السفر لطلب العلم، أو لحاجة أخرى؟

ج: الخوئي: إن كان يرضاها أو كان غاية السفر أهم من وجوده عندها فلا بأس، والله العالم.

نفس المصدر: ج ٢ س ١٠٩٨

س ٣٠٤: يجوز النظر إلى المرأة التي يريد الزواج منها، هل يجوز ذلك إلى كل بدنها وشعرها، وهل يُشترط علمها أو رضاها بذلك، أم يجوز حتى لو لم تأذن، ولم تعلم؟

ج: الخوئي والسيستاني: الأظهر الاختصاص باليدين والوجه، بما فيها من المعصم، وكذلك الشعر والساق، وإن كان بغير إذنها وعلمها.

س ٣٠٥: هل يجوز النظر إلى وجه المرأة الجميلة عن تلذذ ولكن غير شهوي بل تلذذ يحصل له بالنظر إلى المناظر الطبيعية الجميلة؟  
 ج: السيستاني: لا يحرم النظر إلى وجه المرأة أو الرجل عن تلذذ إذا لم يكن عن شهوة جنسية، ولكن تحقق هذا الفرض بالنسبة لمن لم يفقد الغريزة الجنسية مشكل.

استفتاء مخطوط

س ٣٠٦: ماذا تقصدون بالبكر في باب الولاية على النكاح وهل إذا ذهبت البكارة بالزنا تلحق بالبكر؟  
 ج: السيستاني: المقصود بالبكر من لم يدخل بها زوجها سواء مات عنها أو طلقها قبل أن يدخل بها، وكذا إذا ذهبت بكارتها بغير الوطئ من وثبة أو نحوها، وأما إذا ذهبت بالزنا أو بالوطئ شبهة فهي بمنزلة البكر على الاظهر.

نفس المصدر

## مسائل في عقد النكاح وأحكامه:

قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا نِسَاءَكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٣٦٧: النكاح على قسمين: دائم<sup>(٢)</sup> ومنقطع، وكلُّ منهما يحتاج إلى عقد مشتمل على إيجاب وقبول لفظيين دالّين على إنشاء المعنى المقصود والرضابه دلالة معتبرة.

مسألة ٣٦٨: لا يكفي في العقد مجرد الرضا القلبي من الطرفين، ولا المعاطات الجارية في غالب المعاملات ولا الكتابة وغير ذلك من الاشارات. بل يجب إجراء الصيغة لفظاً ويقصد الانشاء.

مسألة ٣٦٩: الأحوط لزوماً كون العقد باللفظ العربي، فلا يجزي غيره من سائر اللغات إلا مع العجز عنه ولو بتوكيل الغير، وإن كان الأقوى عدم لزوم التوكيل.

مسألة ٣٧٠: الأحوط إن لم يكن الأقوى أن يكون الإيجاب من طرف الزوجة والقبول من طرف الزوج، فلا يجزي<sup>(٣)</sup> أن يقول الزوج (زوجتك نفسي) فتقول الزوجة: (قبلت) على الأحوط.

مسألة ٣٧١: الاحوط أن يكون الإيجاب في الدائم بلفظي أنكحت أو زوجت، فلا يقع بلفظ - متعت - على الأحوط وإن كان الأقوى وقوعه به مع الإتيان بما

(١) الممتحنة: ١٠.

(٢) العقد الدائم هو: (عقد لا يُعَيَّن فيه مدة الزواج) تسمى الزوجة فيه دائمة، والمنقطع: هو العقد الغير دائم والذي «تُعَيَّن فيه المدة» كساعة أو يوم أو ستة أو أكثر أو أقل، وتسمى الزوجة فيه «المتعنت بها، والمنقطعة».

(٣) السيبستاني: وإن كان الأقوى جواز عكسه أيضاً، فيصح أن يقول الرجل: «زَوْجَتِكَ نَفْسِي عَلَى الصِّدَاقِ الْمَعْلُومِ» فتقول المرأة: «قبلت» منهاج ٣ مس ٣٦.

الخوني: لكن الاحوط استحباباً أن لا يتولى الزوج الايجاب عن الزوجة والقبول عن نفسه. منهاج: ج ٢ مس ١٢٢٨.

يجعله ظاهراً في الدوام ولا يقع بلفظ وهبت أو ملكت أو آجرت وهكذا.

مسألة ٣٧٢: قد يقع عقد النكاح بين الزوج والزوجة بشكل مباشر، بعد التوافق على المهر وغيره تقول الزوجة مخاطبة الزوج: «أنكحتك نفسي على المهر المعلوم» فيقول الزوج بغير فصل معتد به: - قبلت النكاح لنفسي على المهر المعلوم - أو تقول: زوجتك نفسي على المهر المعلوم، فيقول: - قبلت التزويج لنفسي على المهر المعلوم.

وقد يقع بين وكيليهما، يعني يجعل كل من الزوج والزوجة وكيلاً بعد تعيين المهر والتقاول، يقول وكيل الزوجة مخاطباً وكيل الزوج: - أنكحت موكلك أو زوجت فلاناً موكلتي فلانة على المهر المعلوم فيقول وكيل الزوج: - قبلت النكاح أو التزويج لموكلي على المهر المعلوم - وقد يقع بين ولييهما كالأب والجد.

مسألة ٣٧٣: يشترط في صحة العقد التنجيز، فلو علقه على شرط ومجيء زمان بطل، مثل: إذا قالت الزوجة: زوجتك إذا جاء زيد أو إذا مطرت السماء وهكذا فمثل هذا العقد باطل.

مسألة ٣٧٤: يشترط في العاقد المجري للصيغة البلوغ والعقل فلا اعتبار بعقد الصبي والمجنون ولو أدوارياً في حال جنونه وكذا يعتبر فيه القصد فلا اعتبار بعقد الساهي والغالط والسكران وشبههم نعم في خصوص عقد السكرى إذا عقبه الإجازة بعد إفاقتها لا يترك الاحتياط بتجديد العقد أو الطلاق.

مسألة ٣٧٥: لا إشكال في صحة التوكيل في النكاح من طرف واحد، مثال: توكل الزوجة وكيلاً ونفس الوكيل يوقع العقد مع الزوج مباشرة دون واسطة، ويجب على الوكيل أن لا يتعدى عما عيّنه الموكل من حيث الشخص والمهر وسائر الخصوصيات «ويجوز أن يكون الرجل وكيلاً عن المرأة في أن يعقدها لنفسه دواماً أو متعاً».

مسألة ٣٧٦: يجوز الزواج من المرأة إذا ادعت أنها خلية من الزوج مع احتمال

صدقها من غير فحص حتى إذا كانت ذات بعل سابقاً فادعت طلاقها أو موته، نعم لو كانت متهمة في دعواها فالأحوط الأولى<sup>(١)</sup> الفحص عن حالها.

مسألة ٣٧٧: يشترط في صحة العقد الاختيار، اختيار الزوجين، فلو أكرها أو أكره أحدهما على الزواج لم يصح<sup>(٢)</sup>، مثال: «لو أكره أب ابنته في الزواج من شخص لم يقع العقد صحيحاً ولا يتم الزواج إلا إذا وافقت البنت وإن كان بعد العقد».

مسألة ٣٧٨: لا يشترط الشهود في صحة عقد النكاح.

مسألة ٣٧٩: تعتبر الموالاتة وعدم الفصل المعتد به بين الإيجاب والقبول<sup>(٣)</sup>.

### إستفتاءات متفرقة في العلاقات الزوجية وغيرها:

س ٣٠٧: لو ادعى المسيحي المعروف في وقتنا الحالي أنه مسلم وتشهد الشهادتين بالأجنبية والعربية من دون أن يطمئن القاضي إلى صدقه في مُدعاه وإسلامه، فهل يجوز تزويجه بالمسلمة؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم تقبل شهادته تلك إسلاماً له ويترتب عليه حكمه، والله العالم.

صراط النجاة: ج ١، س ٨٢٨

س ٣٠٨: ماهي حدود زمن المبيت عند الزوجة عند تعددهن، فهل يكفي البقاء عندها نهائياً أم لا؟

ج: الخوئي والتبريزي: المبيت لا يطلق على البقاء نهائياً فلا يُكفئ به، «بل يجب المبيت ليلاً إلا مع رضاها».

نفس المصدر: س ٨٠١

(١) السيستاني: لزوماً.

(٢) السيستاني: نعم إذا رضيا بعد ذلك وأجازا العقد صح.

(٣) السيستاني: على المشهور فلا يغير الفصل في الجملة بحيث يصدق معه أن هذا قبول لذلك الإيجاب كما لا يعتبر الفصل بمتعلقات العقد قبول بشروطه وغيرها وإن كثرت.

س ٣٠٩: إمراة لاتحمل إلا إذا قاربها زوجها في أثناء الحيض ويشكل عدم الولد بالنسبة إليها وإلى الرجل حرجاً شديداً فقد يؤدي ذلك إلى الطلاق بينها مثلاً، فهل يجوز له أن يقاربها في أثناء الحيض؟

ج: الخوئي والتبريزي: لايجوز ذلك. نفس المصدر: س ٨٠٥

س ٣١٠: إذا علمت المرأة بعد الزواج بأن زوجها غير مسلم ماهو حكمها؟

ج: السيستاني والتبريزي: النكاح باطل.

استفتاء من كتاب أحكام العلاقات الزوجية الفارسي: ص ٢٥، س ٧

س ٣١١: امرأة غير مسلمة أسلمت وتزوجت من رجل مسلم بالعقد الدائم، ولكن بعد ذلك علم أنها لم تُسلم أبداً وكان إسلامها ظاهرياً وليس واقعاً، هل يبطل العقد أم لا؟

ج: السيستاني والتبريزي: الملاك في إسلام الشخص هو الاقرار بالشهادتين، والاعتقاد القلبي من شرائط الايمان، ومادامت لم تُظهر خلاف ذلك فهي محكومة بالأسلام وعقدها صحيح. استفتاء، نفس المصدر: س ٨

س ٣١٢: هل يجوز مخالفة الوعود بالنسبة للزوجة والأولاد؟

ج: الإمام عليه السلام: خلف الوعد ليس حراماً.

السيستاني: الأحوط وجوباً الاجتناب عنه مهما أمكن وأما لو كان حين الوعد بانياً على الخلف فالظاهر حرمة.

التبريزي: إذا خاف بواسطة عدم العمل بقوله تعلم الأولاد الكذب، فالأحتياط هو أن يفي بوعد ولا يخلف. نفس المصدر: س ١٣ ص ٢٦

س ٣١٣: هل حكاية الوقائع الجنسية المثيرة للشهوة بين الزوجة وزوجها وإن كانت من أجل إثارة الشهوة جائزة أم لا؟

ج: التبريزي: إذا لم يشتمل على المسائل محرمة لا مانع من ذلك.

س ٣١٤: هل يحق للزوجة أن تذهب إلى المسجد أو إلى صلاة الجمعة أو إلى المجالس المذهبية بدون إذن زوجها؟

ج: التبريزي: إذا كان تعلم الأحكام الشرعية متوقفاً على خروجها من البيت فلا إشكال، وأما إذا كان الخروج لغير هذا لا يحق لها الخروج بدون أذنه.

نفس المصدر: س ١٦

س ٣١٥: إذا منع الرجل زوجته من الكلام مع رجل أجنبي معين، فهل يحق لها الكلام معه مع مراعاة الحدود الشرعية، أم يجب عليها عدم الكلام مع ذلك الأجنبي؟

ج: التبريزي: من الأفضل أن تجلب الزوجة رضا زوجها حتى في الأمور الجائزة شرعاً.

نفس المصدر: س ١٧

س ٣١٦: هل يحق للرجل إجبار زوجته على لبس البوشية أو أي لباس يختاره هو؟

ج: التبريزي: المرأة يجب عليها أن تعمل حسب وظيفتها الشرعية، والأفضل أن تجلب رضا زوجها.

نفس المصدر: س ٢٠

س ٣١٧: إذا نهى الزوج عن إقامة عقد المجالس المذهبية أو غيرها في بيته، هل يحق للزوجة إقامة مثل هذه المجالس؟

ج: التبريزي: إذا كان البيت ملكاً للزوج لا يحق لها عقد مثل هذه المجالس.

نفس المصدر: س ٢١

س ٣١٨: زوجي لا يصلي ولا يدفع خمس أمواله؟ النقود التي أستلمها منه هل يجب عليّ إخراج خمسها أم لا؟ وما هو حكم المواد الغذائية والملابس التي يشتريها لي وللأطفال بأموال غير محمسة؟ وما هو حكم السكن في الدار التي اشتراها من نفس الأموال؟

ج: التبريزي: بالنسبة لك يجوز ذلك.

نفس المصدر: س ٢٤

السيستاني: يجوز والوزر عليه.

س ٣١٩: هل تجوز معاملات البيع والشراء والتمليك بين الزوجين حسب

الموازين الشرعية والقوانين الرسمية؟

ج: التبريزي: يجوز لكلٍ منها شراء ملك الآخر الشرعي. نفس المصدر: س ٢٥

س ٣٢٠: هل يحق للزوج مطالبة زوجته بالأموال التي ادّخرتها من مصاريف

البيت اليومية أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا كانت من نفقة الزوجة الخاصة بها لا يحق له المطالبة بها،

وأما إذا كانت من نفقة الأولاد أو غير ذلك نعم يحق له المطالبة بذلك.

نفس المصدر: س ٣٧

س ٣٢١: زوجي يصرف أكثر أمواله على أقاربه وأصدقائه وأبويه، ويقتّر

عليّ وعلى أولاده، هل يحق لي أن استقطع من أمواله شهرياً مبلغاً لأصرفها عليّ

وعلى أولاده وبيته؟

ج: الإمام عليه السلام: يحق لك أن تطالبه بنفقتك الخاصة لكل يوم في صبيحة ذلك

اليوم، ويجب على الزوج أن يعطي نفقة زوجته وأولاده وما يحتاجونه أولاً،

ويتمكن من صرف الزائد على الآخرين. استفتاء: نفس المصدر، س ٤١

س ٣٢٢: إذا وهبت الزوجة مهرها إلى زوجها وبعد ذلك ندمت هل يحق لها أن

تطالب زوجها بالمهر؟

ج: التبريزي: إذا كان المهر في ذمة الزوج وأبرأت ذمته لا يحق لها المطالبة

به<sup>(١)</sup>، وإذا كان المهر عيناً خارجية ووهبته لزوجها واستلمه لا يحق لها استرداده

على الأحوط وجوباً.

نفس المصدر: س ٧٥

(١) السيستاني: ويحق لها إذا كانت عيناً موجودة.



س ٣٢٣: هل يحق للزوج أن يُظهر عيوب زوجته أمام الآخرين أو يحقرها، حتى لو كان من باب المزاح؟

ج: التبريزي: غيبة المؤمن وتحقيره وأذيته غير جائزة. نفس المصدر: س ٦٣

س ٣٢٤: هل يحق للرجل أن يجبر زوجته على شراء المواد الغذائية وغيرها للبيت أم لا؟

ج: الإمام رحمه الله والتبريزي: شراء ما يحتاجه البيت على الزوج ولا يحق له إجبار الزوجة على ذلك. نفس المصدر، س ٩٢

س ٣٢٥: هل يحق للمرأة أن لا تعمل في بيت زوجها، مثلاً لا تطبخ الطعام ولا تنظف البيت، وهل يحق لزوجها إجبارها على ذلك؟

ج: الإمام رحمه الله: لا يحق للزوج إجبارها على العمل في البيت. نفس المصدر: س ٩٣

س ٣٢٦: هل يجب على أخذ الإجازة من زوجي في الخروج من البيت من أجل صلة الرحم وزيارة أهلي وأقاربي، وهل يحق لي الخروج بدون إذن زوجي بمقدار صلة الرحم فقط؟

ج: الإمام رحمه الله: الخروج من البيت بغير إذن الزوج حتى لو كان من أجل صلة الرحم وزيارة الأب والأم أو الأهل والأقارب حرام. نفس المصدر: س ١١١

س ٣٢٧: المرأة إذا خرجت من البيت باذن زوجها على أن تذهب إلى بيت أمها مثلاً فهل يحق لها أن تذهب بعد ذلك إلى بيت اختها أو أي مكان آخر أم لا؟

ج: التبريزي: يجب أن تعمل حسب ما أجاز لها زوجها. نفس المصدر: س ١١٣

س ٣٢٨: إذا خرجت المرأة من البيت بغير اذن زوجها ماهو حكم صلاتها وصيامها؟ وهل هي ناشز؟

ج: التبريزي: إذا كان خروجها يعتبر تركاً لزوجها ومفارقة له فهي ناشز ويجب عليها في السفر أن تصوم ولا تقصر في الصلاة، وفي غير ذلك عليها أن تجمع في صلاتها بين القصر والتمام في السفر، وعليها أن ترجع إلى بيتها.

السيستاني: نعم هي ناشزة وتثم في سفرها وتصوم ما لم يكن مبرّر شرعي لخروجها. استفتاء، أحكام علاقات الزوج والزوجة الفارسي: ص ٨٥ س ١١٦

س ٣٢٩: إذا كانت المعاشرة حرجية على الزوجة لسوء خلق الزوج وسوء معاشرته فاضطرت إلى تركه والعيش وحدها أو مع أسرتها، فهل يجب عليها الاستئذان منه للخروج من بيت أبيها؟

ج: السيستاني: إذا كانت معذورة في خروجها من بيت الزوجية ولم يهتأ لها الزوج بيتاً آخر يليق بشأنها لتسكن فيه فهي حرة في المكان الذي تختاره لسكنائها وفي الخروج منه متى شاءت.

س ٣٣٠: إذا اشترطت المرأة في أثناء العقد الخروج من البيت لأجل الأعمال الثقافية والعمل الإداري ووافق الزوج على ذلك الشرط، ولكن بعد الزواج خالف شرطه ومنعها من الخروج للعمل، هل يحق لها الخروج بغير إذنه أم لا؟

ج: التبريزي: فيما ذكر يحق لها الخروج بغير إذنه للأعمال المذكورة.

نفس المصدر، س ١١٨

س ٣٣١: إذا كان الزوج يكثر الجماع مجدّ الافراط بحيث يسبب الضرر للمرأة وللرجل أيضاً، هل يحقّ للزوجة الامتناع من التمكين المفرط والزائد أم لا؟

ج: التبريزي: يجب على الزوجة تمكين زوجها بقدر المتعارف لا أكثر.

نفس المصدر: س ١٢٠

س ٣٣٢: كم مخالفة إذا صدرت من الزوجة في عدم إطاعة زوجها في الأمور الواجبة تصبح ناشزة؟

ج: الإمام عليه السلام والتبريزي: تصبح الزوجة ناشزاً إذا لم تطع زوجها في الأمور الواجبة حتى لمرّة واحدة<sup>(١)</sup>، وإذا تاب وأطاعت زوجها ارتفع النشوز.

تحرير الوسيلة، القول في النشوز ص ٣٠٥، التبريزي: توضيح المسائل، مس ٢٤٢٢

(١) السيستاني: وكذا بخروجها من بيتها من دون إذنه.

س ٣٣٣: إذا أصبحت المرأة ناشزاً وضربها زوجها واحمراً أو اسودّ بدنهما من الضرب، هل يجب الدية على الزوج؟ ومع وجوب الدية، لمن يدفعها؟  
 ج: التبريزي: إذا أصبحت المرأة ناشزاً التنبيه بحدود نشوزها جائز وليس فيه الدية، وإذا كان زائداً عن المقدار المجاز والمقرر شرعاً فعليه دية وتدفع للمرأة المجني عليها.

السيستاني: ما لم يكن مدمياً ولا شديداً مؤثراً في اسوداد بدنهما أو احمراره ولو حصل بالضرب جناية وجب الغرم. استفتاء من نفس المصدر: س ١٦٠

س ٣٣٤: إذا أقسمت المرأة أن لا تقترب من زوجها، هل قسمها صحيح أم لا؟  
 ج: التبريزي: لا يحق لها القسم إذا لم يوجد داعٍ للأبتعاد عن الزوج.

نفس المصدر: س ١٦٠

س ٣٣٥: لم أكن أعلم بجرمة الجماع أثناء الحيض، هل يجب دفع الكفارة عمّا ماضى؟

ج: الإمام عليه السلام: إذا لم تعلم بجرمة ذلك لا تجب الكفارة.

التبريزي، السيستاني والخوئي: لا تجب الكفارة حتى مع العلم بالجرمة. (توضيح المسائل: مس ٥١٩).

س ٣٣٦: صحيح أن عقود الزواج المتعارفة في هذه الأيام وفي أغلب البلدان تخلوا من شرط خدمة الزوجة للزوج في المسكن، أو إرضاع الطفل مثلاً وغير ذلك من شؤون البيت، ولكن العرف قائم على التقيّد بهذه الأمور رغم خلّو العقد صراحة منه، فلماذا لا يعتبر هذا العرف في نظركم شرطاً ضمناً في العقد المتعارف خصوصاً مع استهجان هذا العرف عدم قيام المرأة بشؤون الزوج وعدم وجوب ذلك عليها، مع العلم بأن الزوج قد يقدم على الزواج في سبيل السكون إلى حياة بيتية تامة ومؤمنة من جميع جوانب المساكنة فيها، فالطبخ، وغسل الثياب وغير ذلك من شؤون الزوج لا المساكنة الفراشية فقط، وكذا علم الزوجة بأن هذه الأمور

تنتظرها فتقدم عليها مستعدة ومنتظرة لها، فلماذا لا يشملها الشرط الضمني العرفي، كما في حكمكم - سيدي - بالالتزام بالعرف كما في قانون الإيجار الرسمي مثلاً إذا كان سائداً أو متعارفاً بين الناس، كما في لبنان مثلاً مع أنه قد يكون مغفولاً عنه بين المتعاقدين وخاصة إذا كانا متدينين مثلاً؟

ج: الخوئي: المتعارف إنما هو قيام الزوجة بهذه الأمور عن طوع ورغبة من دون إلزام وإلتزام، فلا يكون بإذن شرطاً ضمنياً مبنياً عليه العقد. التبريزي: نعم يجب القيام بهذا المقدار، ولها المطالبة بالأجرة المتعارفة، هذا إذ لم تشترط في عقدها ترك الخدمة.

صراط النجاة: ج ١ ص ٨٠٨

س ٣٣٧: هل يكفي في توكيل الزوجة لعقد الزواج سكوتها، أو قول نعم عند إجراء صيغة الوكالة عليها؟<sup>(١)</sup>

ج: الخوئي والتبريزي: يكفي في إذنها سكوتها، إذا كانت بكرراً، ولم تكن قرينة على عدم الرضا، والله العالم.

صراط النجاة: ح ٣، س ٧٣٢

س ٣٣٨: في الفترة ما بين عقد النكاح والدخول، هل يحرم على الزوجة خروجها من منزل أهلها بغير إذن زوجها؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يحرم عليها الخروج بغير إذن زوجها في الفترة المذكورة في السؤال، والله العالم.

نفس المصدر: س ٧٣٥

س ٣٣٩: هل يصح اشتراط الزوجة على زوجها إذا لم ينجب منها ولداً أن يطلقها، وهل يلزم الزوج ذلك؟

ج: الخوئي والتبريزي: نعم يجب على الزوج الوفاء بالشرط، إن كان ضمن العقد، والله العالم.

نفس المصدر: س ٧٣٦

(١) السبستاني إذا ظهر من حالها الرضا وإنما سكتت ولم تنطق بالاذن لحياتها كفى ذلك وكان سكوتها إذنها.

س ٣٤٠: لو تزوّجت الزانية في الأسبوع الأول الذي زنت فيه، وبعد ستة أشهر أو تسعة أشهر ولدت، فكيف يلحق الولد بالزوج، مع أنه لا يُدرى هل الحمل منه أم من الزاني، وهل يجوز التزويج حتى مع العلم بكونها حاملاً، وبمن يلحق الولد؟

ج: الخوئي والتبريزي: في مفروض السؤال: لو لم يُعلم أنه من الفجور فحكوم بكونه ولداً شرعياً له، بحكم الفراش، وأما مع العلم بكونه من حملها قبل زواجه فلا يلحق به، وإن صح له التزويج بها حينئذ، إذا كان الحمل من فجور.

نفس المصدر: س ٧٤٠

س ٣٤١: هل يكفي في العقد على البكر العلم والأطمئنان برضا وليها في الزواج، أم أن ذلك لا يكفي، ويجب الاستئذان منه؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يكفي الرضا الباطني، بل لابد من إظهاره خارجاً، والله العالم.

صراط النجاة: ج ٣، س ٧٤٦

س ٣٤٢: إذا أراد شخص أن يتزوج بامرأة، وعلم أنها لا ترضى إلا إذا كانت في الزوج مواصفات معينة، ككونه تاجراً، أو طالب علم، أو ماشابه، فادعى الزوج أنه كذلك، ليحصل على رضاها، والحال أنه كاذب، فهل يجوز له أن يتزوجها، وكذلك لو كذب بما ذكرناه للحصول على موافقة وليها، فهل يجوز له نكاحها؟

ج: الخوئي والتبريزي: يحرم الكذب، ولا يبطل النكاح به، والله العالم<sup>(١)</sup>.

نفس المصدر: س ٧٤٩

س ٣٤٣: هل يجوز للزوج التصرف في أموال زوجته، من دون إذنها؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يحق له ذلك، بدون إذنها ورضاها، والله العالم.

نفس المصدر: س ٧٦٨

(١) السيستاني: ويشبث للزوجة الخيار بذلك.

- س ٣٤٤: ماهو حكم المزاح بالكذب مع الزوجة، مع علم الزوجة بذلك؟  
 ج: الخوئي والتبريزي: لا يجوز الكذب، ولو مزاحاً، والله العالم.
- السيستاني: ما لم ينصب قرينة حالية أو مقالية على كونه في مقام الهزل ففي  
 حرمة إشكال. نفس المصدر: س٧٦٩
- س ٣٤٥: الهدايا التي تحصل عليها الزوجة من أقاربها وأصدقائها في أيام  
 زواجها، هل هي ملك الزوجة أم تحسب من تركة الزوج إذا مات مثلاً؟  
 ج: الإمام: الهدايا التي تحصل عليها الزوجة واعطيت لها في ملكها  
 ولا تحسب من تركة الزوج. استفتاءات: ج ٢ ص ٣٢٨، س ٥

## مسائل في أولياء العقد:

قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٣٨٠: للأب والجد من طرف الأب ولاية على الصغير والصغيرة والمجنون<sup>(٢)</sup>. ولا ولاية للأم عليهم، ولا للجد من طرف الأم، ولا للأخ والعم والخال وأولادهم.

مسألة ٣٨١: ليس للأب والجد للأب ولاية على البالغة الرشيدة إذا كانت ثيبه «أي متزوجة ومطلقة أو مات زوجها إذا كانت مدخولاً بها. وأما إذا كانت بكرًا<sup>(٣)</sup> فالأحوط<sup>(٤)</sup> وجوباً» الاستئذان منها أي من الأب أو الجد في زواجها<sup>(٥)</sup>.

مسألة ٣٨٢: ينسقط إعتبار إذن الأب أو الجد إن منعها من التزويج بمن هو كفو لها شرعاً و عرفاً مع ميلها<sup>(٦)</sup>، وكذا إذا كانا غائبين بحيث لا يمكن الاستئذان منها مع حاجتها الملحة إلى الزواج.

مسألة ٣٨٣: ولاية الجد ليست منوطة بحياة الأب ولا موته أي يحق للجد تزويج البنت مع وجود أبيها، فإذا وجدا معاً استقل كل منهما بالولاية، وإذا مات

(١) الانفال: ٧٥.

(٢) السيستاني: المتصل جنونه بالبلوغ وأما المنفصل عنه ففي كون الولاية عليه لهما أو للحاكم الشرعي إشكال فلا يترك الاحتياط بتوافقهما مع الحاكم.

(٣) السيستاني: المقصود بالبكر هنا من لم يدخل بها زوجها فمن تزوجت ومات عنها زوجها أو طلقها قبل أن يدخل بها فهي بكر وكذا من ذهبت بكارتها بغير الوطء من وثبة ونحوها وأما إن ذهبت بكارتها بالزنا أو بالوطء شبيهة فهي بمنزلة البكر، وأما من دخل بها زوجها فهي ثيبه وإن لم يفتض بكارتها.

(٤) الخوئي: الأحوط لزوماً في تزويجها إعتبار إذن أحدهما وإذنها معاً. منهاج: ج ٢ مس ١٢٣٧.

(٥) السيستاني: إذا كانت مالكة لأمرها ومستقلة في شؤون حياتها وأما إذا كانت غير مستقلة في شؤون حياتها فليس لها أن تتزوج من دون إذن أبيها أو جدّها لأبيها على الأظهر.

(٦) السيستاني: أو اعتزلا التدخل في أمر زواجها مطلقاً أو سقطا عن أهلية الاذن لجنون أو نحوه.

أحدهما اختصت بالآخر، وأيهما سبق في تزويج المولى عليه لم يبق محل للآخر، مثال: «إذا كان أبو البنت وجدّها حينّ وتولى العقد أحدهما صحّ العقد وسقط حقّ الآخر، وإذا زوّج كل منهما من شخص مثلاً: زوّج الاب ابنته من زيد والجد زوجها من عمر فأيهما كان سابقاً للعقد صحّ عقده ويسقط حق الثاني، وإذا تساويا في اليوم والساعة قدّم عقد الجد وألغى عقد الأب».

مسألة ٣٨٤: إذا وقع العقد من الأب أو الجد عن البنت الصغيرة مع مراعاة ما يجب مراعاته لا خيار لها بعد <sup>(١)</sup> بلوغها بل هو لازم عليها.

مسألة ٣٨٥: لو زوّج الولي الصغيرة بأقلّ من مهر المثل فان كانت هناك مصلحة تقتضي ذلك صحّ العقد والمهر ولزم، وإن كانت المصلحة في نفس التزويج دون المهر فالأقوى صحة العقد وتوقف المهر على إجازة البنت بعد البلوغ، فان أجازت استقر المهر وإلا رجع إلى مهر المثل.

مسألة ٣٨٦: ينبغي بل يستحب للمرأة المالكة أمرها (أي الثيب) أن تستأذن أباها أو جدّها وإن لم يكونا فأخاها، وإن تعدّد الأخ قدّم الأكبر.

مسألة ٣٨٧: هل للوصي أي القيم من قبل الأب أو الجد ولاية على الصغيرة في النكاح؟ فيه إشكال لا يترك الاحتياط.

مسألة ٣٨٨: يشترط في ولاية الأولياء البلوغ والعقل والحرية والإسلام إذا كان المولى عليه مسلماً.

مسألة ٣٨٩: لا ولاية للأب الكافر على ولده المسلم أو بنته المسلمة، فتكون مختصة بالجد إذا كان مسلماً.

مسألة ٣٩٠: يُعتبر في صحة إجازة الولي عن الصغيرة ما اعتبر في صحة عقده، فلو أجاز العقد الواقع على خلاف مصلحة الصغيرة وفيه مفسدة لغت إجازته

(١) السبستاني ... ولكن يحتمل معه ثبوت الخيار للمعقود عليه بعد البلوغ والرشد، فلو فسخ فلا يترك الاحتياط



وانحصر الأمر في إجازتها بنفسها بعد بلوغها ورشدها<sup>(١)</sup>.  
مسألة ٣٩١: إن زوج الفضولي امرأة برجل من دون إطلاعها وتزوجت هي  
برجل آخر صحّ الثاني ولزم ولم يبق محلّ لإجازة الأول.

مسألة ٣٩٢: لو زوج فضوليان امرأة كلّ منهما برجل، كانت بالخيار في إجازة  
أيّهما شاءت، وإن شاءت ردّتها معاً سواء تقارن العقدان أو تقدم أحدهما على  
الآخر. «مثال: لو زوج زيد فضولاً فاطمة من علي وكذلك زوج صادق فضولاً  
فاطمة من أحمد أيضاً فصحة أحد العقدین يتوقف على اختيارها، إذا اختارت  
أحدهما صحّ ويبطل الثاني ويحق لها أن تردّها معاً».

مسألة ٣٩٣: ليس للحاكم ولاية في النكاح على البنت الصغيرة مع فقد الأب  
والجد، ولو اقتضت الحاجة الضرورية والمصلحة اللازمة للمراعاة للنكاح بحيث  
تترتب على تركه مفسدة يلزم التحرز عنها، قام الحاكم به<sup>(٢)</sup>، ولا يترك الاحتياط  
بضم إجازة الوصي للأب أو الجد مع وجوده.

### إستفتاءات في عقد النكاح:

س ٣٤٦: من أجرى صيغة عقد النكاح ولحن لحناً نحوياً لا يخلّ بالمعنى  
المقصود ولكنه لم يتبيّن له ذلك إلا بعد الدخول بالمرأة، فهل نكاحه صحيح؟

ج: الخوئي: نعم صحيح ولا بأس به، والله العالم. صراط النجاة ١ س ٧٨٥

س ٣٤٧: لو أجزت عقد الزواج معتقدة أنه دائم فتبيّن أنه منقطع مع علم  
الطرف الآخر (الزوج) وهي لم تعلم لأن لغتها غير عربية مثلاً، وإنما قالت ما علمها  
الزوج على أساس كونه دائماً، فما الحكم؟

(١) السيستاني: يشترط في صحّة تزويج الأب والجدّ ونفوذ عدم المفسدة، وإلا يكون فضولياً كالأجنبي يتوقف  
صحّة عقده على الإجازة بعد البلوغ والمناط كونه كذلك في نظر العقلاء لا الواقع.

(٢) السيستاني: من باب الحسبة فإراعي حدودها فلو اقتضت الضرورة تزويجه ولو بالمنقطع لفترة قصيرة لم  
يتجاوزها إلى مدة أطول فضلاً عن العقد الدائم وهكذا الحال في سائر الخصوصيات.

ج: الخوئي: العقد محكوم بالبطلان، والله العالم. نفس المصدر: س ٧٨٦  
 س ٣٤٨: هل يصح في الزواج الدائم اشتراط عدم التوارث في ضمن العقد  
 فيلزم العمل به أم هو باطل؟ وعلى تقدير بطلان الشرط هل يؤثر على العقد أم لا؟  
 ج: الخوئي: لا يلزم العمل بذلك الشرط، ولا يؤثر بطلان الشرط في صحة  
 العقد. نفس المصدر: س ٧٨٨.

س ٣٤٩: إذا اشترطت الزوجة على زوجها في عقد زواجها أن لا يكون  
 متزوجاً بزوجة أخرى، فإذا فرض أنه كان متزوجاً باخرى فهل يجوز له أن يورثي  
 ويظهر أنه غير متزوج؟

ج: الخوئي: لا يجوز ذلك ويكون من الغش المحرم. نفس المصدر: س ٧٩٠  
 س ٣٥٠: هل يصح العقد على الأخت الثانية مباشرة بعد وفاة الأخت الاولى  
 بدون انتظار أي مدة؟

ج: الخوئي: نعم يصح بدون انتظار في مفروض السؤال. نفس المصدر: س ٧٩١  
 س ٣٥١: هل يصح العقد في النكاح إذا كانت المرأة حائضاً؟

ج: الخوئي: نعم يصح. نفس المصدر: ج ٢ س ١١٠١  
 س ٣٥٢: بعض الرجال يعرض على زوجته المعصية، كترك الصلاة أو خلع  
 الحجاب أو تقديم الخمر أو طاولته القمار... ولا يساكنها بدون إطاعته في ذلك، بل  
 يهجرها بدون طلاق، فهل يجوز ترك مساكنته حفاظاً على تكليفها الشرعي، وعلى  
 تقدير هجرانها منه ورفض طلاقها هل يحق للحاكم الشرعي إجراء طلاقها حتى  
 مع فرض بذل النفقة مع الطاعة أو بدونها بقصد الإضرار بها؟

ج: الخوئي: يجوز في فرض السؤال ترك مساكنته له، وتستحق منه النفقة،  
 ولا يجب عليها مع إنفاقه عليها أن تساكنه إلا مع العشرة بالمعروف فإن أنفق فلا  
 يطالب بالطلاق، وإن امتنع عن الإنفاق يطالب بأحد الأمرين فإن أبي يطلقها  
 الحاكم أو وكيله. نفس المصدر: ج ١ س ٧٩٥.

س ٣٥٣: لو كانت الزوجة مرتبطة بدراسة قبل الزواج، ومن المعلوم أنّ الدراسة النظامية تستغرق عدة سنوات، فلو تزوجت البنت فهل يحق لزوجها منعها من الدراسة؟ ولو اشترطت عليه ذلك فهل يجوز له مخالفة الشرط؟ وكذلك العمل المرتبطة به الزوجة قبل الزواج، هل يجوز لزوجها منعها من العمل بعد الزواج؟ ولو اشترطت عليه ذلك فهل يجوز له مخالفة الشرط؟

ج: الخوئي: له منعها مما ينافي في حقوقه، إذا لم تشترط معه في العقد الصورتين، وأما لو اشترطت في العقد فليس له مخالفة شرطها. نفس المصدر: ج ٢ س ١١٠٥

س ٣٥٤: شخص أجرى عقد الزواج في الكنيسة - وهو مسلم - والزوجة أصرت على ذلك لأنها مسيحية، وتم الزواج على غير طريقة الإسلام، وهناك من نقل أن الزواج صحيح والأبناء ليسوا أبناء زنا، فما هو رأيكم سيدنا في ذلك؟

ج: السيستاني: يعتبر في النكاح الإيجاب والقبول اللفظيان فإن كان العقد في الكنيسة مشتملاً عليهما وقلنا بصحة الزواج من الكتابية دوماً صح العقد المذكور وإلا كان باطلاً، فإن كان قد جامعها علماً ببطان العقد كان زنا ويكون ابناً له أبناء زنا من جهته.

س ٣٥٥: من أجرى عقد زواجه عند أهل السنّة فهل عقد زواجه صحيح؟  
ج: السيستاني: نعم.

استفتاء مخطوط

### إستفتاءات في وليّ العقد:

س ٣٥٦: هل الاحتياط في إذن الولي أو إجازته في عقد الزواج للبنت البكر يكفي في العمل به العلم برضاه، أم اللازم خصوص الاذن أو الاجازة، أي اللفظ الصادر منه إذناً أو إجازة، أم يكفي رضاه؟

ج: الخوئي: لا يكفي الرضا القلبي بل لا بد من الإذن والإجازة.

س ٣٥٧: ماذا لو عقد - الرجل - على البكر المسلمة من دون إذن الولي؟  
 ج: الخوئي: لا تترتب عليه آثار جريمة الزنا، كما لا تترتب عليه آثار العقد،  
 للنكاح الصحيح على الاحوط وجوباً، والله العالم.

التبريزي: بل على الأظهر.

السيستاني: لا تترتب آثار العقد فيما إذا لم تكن مستقلة في شؤون حياتها بل  
 ومع استقلالها أيضاً على الأحوط. نفس المصدر: س ٨٣٢.

س ٣٥٨: إذا توفي ولي نكاح البكر فلمن تكون ولايتها عند إرادة التزويج؟  
 ج: الخوئي: لا ولاية حينئذٍ لأحد عليها إن كانت بالغة عاقلة.

نفس المصدر: س ٨٣٤

س ٣٥٩: هل للأب النصراني أي نوع من الولاية أو الطاعة على ابنته  
 المسلمة؟

ج: الخوئي: لا ولاية لغير المسلم على المسلم والمسلمة ولو كان أباً على  
 ولده. نفس المصدر: س ٨٣٦.

س ٣٦٠: هل تعتبر إجازة الأب في العقد على البكر في العقد الدائم والمنقطع،  
 مع كون الأب في غاية التهاون في المحافظة عليها، بحيث يسمح لها بالخروج سافرة  
 متزينة وبالاختلاط مع الأجانب ومصافحتهم والعمل معهم في المصانع والمحلات  
 حتى السفر معهم؟

ج: الخوئي: نعم تعتبر إجازته في نكاحها على الأحوط، دواماً أو انقطاعاً  
 بالرغم من الحالات التي هو عليها معها.

السيستاني: ما لم يكن تاركاً للتدخل في شؤون زواجها. نفس المصدر: س ٨٤٠.

س ٣٦١: الفتاة البكر إذا كان وليها غائباً وهي تريد الزواج ويمكنها الاستئذان  
 منه عن طريق الهاتف فهل يلزمها ذلك أم لا؟

نفس المصدر: س ٨٤٢

ج: الخوئي: في مثله يجب الاستئذان.

س ٣٦٢: إذا كان الرجل يُقَلِّد من لا يشترط إذن الولي في العقد على البكر، والبنات تُقَلِّد من يشترط الاذن، فهل يجوز العقد عليها بالنسبة للرجل بناء على مقلده في هاتين الصورتين:

أ - إذا كانت المرأة تعلم بفتوى مقلدها؟

ب - إذا كانت تجهل فتوى مقلدها؟

ج: التبريزي: أ - لا يجوز للرجل التزويج بها ما لم يحرز إذن وليها، فإن العقد في صحته لا يتبعص، هذا مع علمها بفتوى مقلدها كما هو الفرض والله العالم.  
ب - مع جهلها بفتوى مقلدها لا تقليد لها في المسألة فيجب إعلامها بأن عليها تعلم الحكم في هذه المسألة من المجتهد الأعمم من الاحياء والله العالم.

نفس المصدر: ملحق س ١٤٦٧

س ٣٦٣: بكر افتضت بكارتها - بالزنا - أو بعقد منقطع من دون اذن الولي، لأنها كانت رشيدة واعتقدت عدم الاحتياج إلى الاذن، فهل تعتبر الآن ثيباً، وعليه فلا تحتاج إلى اذن الولي عندما تريد الزواج من أحد؟

ج: التبريزي: نعم إذا ذهب بكارتها بالزنا أو بالوطي شبهة تصير ثيباً، فلا تحتاج في زواجها إلى الاستئذان من وليها إذا كانت رشيدة، والله العالم.  
السيستاني: يلحقها حكم البكر كما مرّ.

نفس المصدر: س ١٤٧١

س ٣٦٤: إذا لم يرض الأب المخالف أن تتزوج ابنته من شاب لأنه - امامي شيعي - فهل يجوز لهذا الشاب أن يعقد على هذه البنت بينهما من دون اذن الولي المخالف، أو يجري العقد رجل الدين الامامي على أساس أن عدم اذن الأب في غير محلّه؟

ج: التبريزي: إذا كان امتناع الأب لكون الشاب شيعياً فالنكاح المزبور

نفس المصدر: س ١٤٧٦

صحيح، والله العالم.

س ٣٦٥: هل يجوز لولي المرأة في النكاح أن يشترط على الخاطب شروطاً، كأن يشترط عليه أن لا يخرجها من بلدها ونحو ذلك؟  
ج: الخوئي: ليس له ذلك، وإنما يرجع إلى الزوجة، فهو بشخصه ليس له، وإنما يجوز بالوكالة، وطلب الزوجة.

التبريزي: لا يبعد جواز الاشتراط لولي البكر إذا كان الاشتراط بنظره من صلاح البنت وكذا إذا اشترط على الزوج ما هو صلاحها في إذنه في النكاح نعم يجوز للبنت بعد ذلك إسقاط الشرط عن زوجها.  
السيستاني: يجوز أن لا يأذن إلا ضمن الشرط.

نفس المصدر: ج ٢ س ١٠٩٥

س ٣٦٦: إذا تزوّجت البكر الرشيدة بدون إذن وليها، مع مقدرتها على الإستئذان منه، هل يكون العقد باطلاً أم لا؟  
ج: الخوئي: يحكم ببطالان العقد إحتياطاً وجوباً، وعليه - على الزوج - أن يطلقها، ثم يتزوج بها إن شاء مع إذن الولي.  
السيستاني: يحكم ببطالان العقد إذا كانت غير مستقلة في شؤون حياتها، بل وإن كانت مستقلة على الأحوط وجوباً.  
التبريزي: هذا إذا لم يرض وليها بنكاحها قبل الدخول بها، وإلا فلا حاجة إلى الطلاق واعادة النكاح.

نفس المصدر: س ١١٠٨

س ٣٦٧: إذا عقد الأب ابنته البالغة على أحد من دون رضاها بدعوى عدم رشدها، فهل يصح العقد؟  
ج: السيستاني: ثبوت الولاية للأب على تزويج البالغة السفهية من دون رضاها محل منع فضلاً عما إذا لم يثبت سفهها، وفي النزاع الموضوعي لا بد من رفع الامر إلى المحاكم الشرعي.

استفتاء مخطوط

س ٣٦٨: هل يجوز إجراء صيغة عقد النكاح وغيره من العقود عبر التلفون؟

ج: السيستاني: يجوز إجراء العقود عبر التلفون كما ذكر في المسألة ٥٣ من

المنهاج الجزء الثاني.

س ٣٦٩: لو قال وكيل الزوجة في صيغة العقد الدائم لوكيل الزوج في قول

العقد: زوجت موكلتي موكلك على المهر المعلوم، دون ذكر اسمها هل يجزي ذلك؟

ج: السيستاني: لا يعتبر ذكر اسمها في صيغة العقد بل تكفي الإشارة الذهنية

إليها من جهة سبق التناول.

س ٣٧٠: هل يجوز وطئ المرأة الكافرة الكتابية أو بلا دين بلا عقد شرعي مع

العلم بأن الحكومة ودولة بلدها تكون في حالة حرب مع المسلمين مباشرة أو من

دون مباشرة؟

نفس المصدر

ج: السيستاني: لا يجوز ذلك.

### المستحبات في النكاح:

مسألة ٣٩٤: النكاح مستحب في حد نفسه وذلك بالإجماع والكتاب والسنة المستفيضة بل المتواترة. قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

قال رسول الله ﷺ: «النكاح سُنِّي فمن رغب عن سُنِّي فليس مِنِّي»<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣٩٥: يستحب عند إرادة التزويج أمور منها: الخطبة، وصلاة ركعتين عند إرادة التزويج قبل تعيين المرأة وخطبتها، والدعاء بعد الصلاة بالمأثور وهو: «اللهم إني أريد أن أتزوج فقدر لي من النساء (هذا بالنسبة للرجل وأما المرأة فتقول: ... فقدر لي من الرجال)، أعفهن فرجاً، وأحفظهن لي في نفسها ومالي، وأوسعهن رزقاً، وأعظمن بركة، وقدر لي ولداً طيباً يجعله خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي».

مسألة ٣٩٦: ويستحب أيضاً الوليمة يوماً أو يومين لا يزيد ودعاء المؤمنين والأولى كونهم فقراء ولا بأس بالأغنياء خصوصاً عشيرته وجيراته وأهل حرفته.

مسألة ٣٩٧: ويستحب الخطبة أمام العقد بما يشتمل على الحمد والشهادتين والصلاة على النبي ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام والوصية بالتقوى والدعاء للزوجين.

مسألة ٣٩٨: ويستحب الإشهاد في الزواج الدائم والإعلان به.

مسألة ٣٩٩: ويستحب اختيار المرأة بأن تكون بكرًا، وولوداً ودوداً وعفيفة وكريمة الأصل، وأن تكون سمراء عينا عجزاء مربوعة، طيبة الريح، عزيزة في

(١) النور: ٣٢.

(٢) رواه الفريقين، عن العروة الوثقى: ج ٢ ص ٧٩٦.



أهلها، ذليلة مع بعلمها، متبرجة مع زوجها، حصاناً مع غيره، تسمع قوله وتطيع أمره، وإذا خلاها بذلت له ما يريد منها.

مسألة ٤٠٠: ومن مستحبات الدخول على الزوجة: الويعة قبله أو بعده، أن يكون على وضوء، أن يصلي ركعتين والدعاء بعد الصلاة «كذلك الزوجة»، ومنها أن يضع يده على ناصيتها مستقبل القبلة ويقول: «اللهم بأمانتك أخذتها وبكلماتك استحلتها فإن قضيت لي منها ولداً فأجعله مباركاً تقياً من شيعة آل محمد ﷺ ولا تجعل للشيطان فيه شريكاً ولا نصيباً.

مسألة ٤٠١: ويستحب عند الجماع الوضوء والاستعاذة، والتسمية، وطلب الولد الصالح.

مسألة ٤٠٢: ويستحب الجماع ليلة الاثنين، وليلة الثلاثاء والخميس والجمعة ويوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة بعد العصر.

مسألة ٤٠٣: ويستحب تعجيل تزويج البنت وتحسينها بالزوج عند بلوغها، فعن أبي عبد الله عليه السلام: «من سعادة المرء أن لا تطمئث ابنته في بيته».

مسألة ٤٠٤: يستحب تخفيف مؤنة التزويج وتقليل المهر.

مسألة ٤٠٥: ويستحب ملاعبة الزوجة قبل المواقعة.

مسألة ٤٠٦: ويستحب اللبث وترك التعجيل عند الجماع.

مسألة ٤٠٧: ويستحب خلع خفّ العروس إذا دخلت البيت، وغسل رجليها، وصب الماء من باب الدار إلى آخرها.

مسألة ٤٠٨: يستحب منع العروس في أسبوع العرس من الألبان، والحلّ، والكزبرة، والتفاح الحامض.

### المكروهات في النكاح:

مسألة ٤٠٩: يكره عند التزويج أمور منها: إيقاع العقد والقمر في العقرب،

ومنها إيقاع العقد يوم الأربعاء، وفي أحد الأيام المنحوسة في الشهر، وهي الثالث، والخامس، والثالث عشر، والسادس عشر، ومنها إيقاعه في محاق الشهر وهي الليلتان أو الثلاث من آخر الشهر، ويكره الدخول ليلة الأربعاء.

مسألة ٤١٠: ويكره اختيار العقيم، ويكره الاختصار على الجمال والثروة، كما يكره تزويج القابلة وابنتها للمولود.

مسألة ٤١١: ويكره المتولدة من الزنا، ومنها الزانية، والمجنونة، والمرأة الحمقاء أو العجوز.

مسألة ٤١٢: ويكره تزويج الرجل سيئ الخلق، والمخنث، والزنج، والأعرابي، والفاسق وشارب الخمر.

مسألة ٤١٣: يكره الجماع ليلة الخسوف ويوم كسوف الشمس، واللييلة واليوم اللذين يكون فيهما الريح السوداء والصفراء والحمراء.

مسألة ٤١٤: ويكره الجماع عند الزوال، وعند الغروب وبعد طلوع الفجر وفي أول ليلة من كل شهر، إلا في الليلة الأولى من شهر رمضان، وإذا لم يكن عنده ماء للغسل.

مسألة ٤١٥: ويكره في السفينة، ومستقبل القبلة، ومستدبرها، والجماع وهو عريان، والجماع قائماً، وبعد تناول الغداء، وتحت الشجرة المثمر، وعلى السطح عارياً «أي تحت السماء».

مسألة ٤١٦: ويكره أن يجامع وعنده من ينظر إليه ولو الصبي الغير المميز.

مسألة ٤١٧: ويكره النظر إلى فرج المرأة حال الجماع، وأن يكون معه خاتم فيه ذكر الله أو شيء من القرآن.

مسألة ٤١٨: ويكره للمسافر أن يطرق أهله ليلاً حتى يصبح.

مسألة ٤١٩: يكره تزويج الصغار قبل البلوغ، ويكره اتحاد فرقة الزوج

والزوجة عند الفراغ من الجماع.

## مسائل في أسباب التحريم

قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ...﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤٢٠: هناك أسباب إذا تحققت يجرم ولا يصح بها تزويج المرأة من الرجل ولا يقع الزواج بينها، وهي أمور:

١- النسب، ٢- الرضاع، ٣- المصاهرة وما يلحق بها، ٤- والكفر، ٥- وعدم الكفاية، ٦- الإحرام، ٧- واستيفاء العدد، ٨- والاعتداد.

## ١- القول في النسب:

مسألة ٤٢١: يجرم في النسب سبعة أصناف من النساء على سبعة أصناف من الرجال:

١- الأم: وإن علت، «مثل أم الأم وجدة الأم»، لأبٍ كُنَّ أو لأم، فتحرم المرأة على ابنها وعلى ابن ابنها وابن ابن ابنها وعلى ابن بنتها وابن بنت بنتها وابن بنت بنتها وهكذا، وبالجملة كل ذكر ينتمي إليها بالولادة بواسطة أو بوسائط أو بدون واسطة.

٢- البنت: وإن نزلت، فتحرم هي على أبيها بما شمل الجد لأب كان أو لأم، فتحرم على الرجل بنته، وبنت ابنه، وبنت ابن ابنه، وبنت بنته وبنت بنت بنته، وبنت ابن بنته، وبالجملة: كل أنثى تنتمي إليه بالولادة بواسطة أو بوسائط ذكوراً كانوا أو إناثاً.

٣- الأخت: لأب كانت أو لأم أو لهما.

٤- بنت الأخ: سواء كان لأب أو لأم أو لهما، وهي كل امرأة تنتمي بالولادة إلى أخيه بلا واسطة أو معها وإن كثرت، سواء كان الإنتماء إليه بالأب أو الأمهات أو بالاختلاف، فتحرم عليه بنت أخيه، وبنت ابنه «أي ابن أخيه» وبنت ابن ابنه، وبنت بنته «أي بنت بنت أخيه» وبنت بنت بنته، وبنت ابن بنته وهكذا.

٥- بنت الأخت: وهي كل أنثى تنتمي إلى أختها بالولادة على النحو الذي ذكر في بنت الأخ ...

٦- العمّة: وهي أخت أبيه لأب أو لأم أو لهما، وإن علت، أعني عمّة الأب أي اخت الجد للأب لأب أو لأم أو لهما، وعمّة الأم: أخت أبيها لأب أو لأم أو لهما، وعمّة الجد للأب والجد للأم والجددة كذلك.

٧- الخالة: وإن علت فهي كالعمّة إلا أنها أخت إحدى أمهاتك ولو من طرف أبيك، والعمّة أخت أحد أبائك ولو من طرف أمك، فأخت جدتك للأب خالتك حيث أنها خالة أبيك، وأخت جدك للأم، عمّتك حيث أنها عمّة أمك.<sup>(١)</sup>  
مسألة ٤٢٢: النسب إما شرعي وإما غير شرعي:

أ- النسب الشرعي:

هو ما كان بسبب وطء حلال ذاتاً بسبب شرعي من نكاح أو ملك يمين، أو تحليل، وإن حرم لعارض من حيض، أو صيام، أو اعتكاف، أو إحرام ونحوها.  
مثال: «إذا وطء الرجل زوجته وهي في حالة الحيض أو الصيام أو الاحرام فأولدت، فالولد من حلال ولكن الجماع في تلك الحالات محرم».  
ويلحق بالنسب الشرعي ولد وطء الشبه أيضاً.

## ب - النسب الغير الشرعي:

وهو ما حصل بالسفاح والزنا.

مسألة ٤٢٣: لو زنا بأمرأة فولدت منه ذكراً وأنثى حرمت المزاوجة بينهما، وكذلك بين كل منهما. وبين أولاد الزاني والزانية الحاصلين بالنكاح الصحيح أو بالزنا من امرأة أخرى<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤٢٤: المراد بوطء الشبهة: هو الوطء الذي ليس بمستحق مع عدم العلم بالتحريم، كما إذا وطأ امرأة أجنبية باعتقاد أنها زوجته، فأولدت، فالولد ولد شبهة والوطء يسمى وطء شبهة، ويلحق به أيضاً وطء المجنون والنائم وشبهها<sup>(٢)</sup>، «ويرجع الولد للأب والأم إذا كانت الشبهة من كليهما وتشمله مسائل المحارم».

## ٢- القول في الرضاع:

مسألة ٤٢٥: إنتشار الحرمة بالرضاع يتوقف على شروط:

الأول: أن يكون اللبن حاصلًا من وطء جائز شرعاً بسبب نكاح أو ملك يمين أو تحليل وما يحكمه، كسبق الماء إلى فرج حليلته من غير وطء، ويلحق به وطء الشبهة على الأقوى.

مسألة ٤٢٦: لو درّ اللبن من المرأة من دون نكاح، أو من دون وطء وما يلحق به ولو مع النكاح، أو كان اللبن من الزنا، أو درّ اللبن من غير ولادة ولو مع الحمل، لم تنشر به الحرمة على الأقوى.

مسألة ٤٢٧: لا يعتبر في نشر الحرمة بقاء المرأة في حبال الرجل، فلو مات الرجل أو طلقها وهي حامل منه أو مرضعة، فأرضعت ولداً نشر الحرمة<sup>(٣)</sup>.

(١) السيستاني: وكذا تحرم الزانية وأمتها وأمّ الزاني وأختها وأخته على الذكر وتحرم الانثى على الزاني وأبيه واخوانه وأجداده وأخواله وأعمامه.

(٢) السيستاني: دون السكران إذا كان سكره بشرب المسكر عن عريان.

(٣) السيستاني: حتى وإن تزوجت ودخل بها الزوج الثاني.

**الثاني:** أن يكون شرب اللبن بالامتصاص من الثدي<sup>(١)</sup>. فلو وجر في حلقه اللبن أو شرب المحلوب من المرأة لم ينشر الحرمة.

**الثالث:** أن تكون المرضعة حيّة. فلو ماتت في أثناء الرضاع وأكمل النصاب حال موتها<sup>(٢)</sup> ولو رضعة لم ينشر الحرمة<sup>(٣)</sup>.

**الرابع:** أن يكون المرتضع في أثناء الحولين وقبل استكمالها. فلا عبرة برضاعه بعد الستين، «أي لا تنشر الحرمة»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٤٢٨: قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(٥)</sup> المراد بالحولين أربع وعشرون شهراً هلالياً من حين الولادة، ولو وقعت في أثناء الشهر، يكمل من الشهر الخامس والعشرين، ما مضى من الشهر الأول على الأظهر مثال: فلو تولد في العاشر من الشهر تكمل حوله في اليوم العاشر من الشهر الخامس والعشرين<sup>(٦)</sup>.

#### الخامس: الكمية:

وهي بلوغه حداً معيناً، فلا يكفي مسمى الرضاع ولا رضعة كاملة، وله تحديدات وتقديرات ثلاثة:

- ١- الأثر، ٢- الزمان، ٣- والعدد، وأيّ منها حصل كفي في نشر الحرمة.
- فأما الأثر: فهو أن يرتضع الطفل بمقدار نبت اللحم وشدّ العظم<sup>(٧)</sup>.
- وأما الزمان: فهو أن يرتضع من المرأة يوماً وليلة مع اتصالها بأن يكون

(١) السيستاني: ولو بالاستعانة بآلة.

(٢) السيستاني: في بعض الرضعات المعتبرة في التحريم.

(٣) السيستاني: ولا يضر كونها نائمة أو مجنونة أو مكروهة أو مريضة أو قليلة اللبن.

(٤) السيستاني: وأما المرضعة فلا يلزم في تأخير إرضاعها أن يكون دون الحولين من ولادتها.

(٥) البقرة: ٢٣٢.

(٦) السيستاني: ويعتبر خلوص اللبن فالمعزج في فم الطفل بشيء آخر مانع كاللبن والدم أو جامه كفتيت السكر

لا ينشر الحرمة إلا إذا كان الخليط مستهلكاً عرفاً.

(٧) السيستاني: بالمقدار المعتدّ به فيها بحيث يصدقان عرفاً ولا يكفي حصولها بحسب المقاييس العلمية الدقيقة.

غذاؤه في هذه المدة منحصرأً بلبن المرأة.

وأما العدد: فهو أن يرتضع منها خمس<sup>(١)</sup> عشرة رضعة كاملة.

مسألة ٤٢٩: لا يبعد أن يكون الأثر هو الأصل والباقيان أمارتان عليه<sup>(٢)</sup>،

لكن لا يترك الاحتياط لو فرض حصول أحدهما دونه.

مسألة ٤٣٠: المعتبر في إنبات اللحم وشدّ العظم، استقلال الرضاع في حصولها

على وجه ينسبان إليه، فلو فرض ضمّ غذاء آخر غير اللبن معه مثل السكر ونحوه

بمحيث ينسب الغذاء إليهما، أشكل ثبوت التحريم.

مسألة ٤٣١: يعتبر في التقدير بالزمان، أن يكون غذاؤه في اليوم واللييلة

منحصرأً باللبن، ولا يقدر شرب الماء للعطش ولا شرب أو أكل الدواء إن لم يخرج

ذلك عن المتعارف<sup>(٣)</sup>. والظاهر كفاية التلقيق في التقدير بالزمان لو ابتدأ بالرضاع

في أثناء الليل أو النهار.

مسألة ٤٣٢: يعتبر في التقدير بالعدد أمور:

منها: كمال الرضعة، بأن<sup>(٤)</sup> يروى الصبي ويصدر من قبل نفسه، ولا تحسب

الرضعة الناقصة ولا تضم الناقصات بعضها ببعض، مثال تحسب رضعتان أو ثلاث

رضعات ناقصات مثلاً رضعة واحدة<sup>(٥)</sup>.

ومنها: توالي الرضعات من نفس المرأة بأن لا يفصل بينها رضاع امرأة

(١) الخوئي: لا يبعد كفاية عشر رضعات كاملة في التحريم إذا لم يتخلل بينها شيء حتى الأكل والشرب. منهاج ٢ مس ١٢٧٤.

التبزيي: بل تكفي على الأحوط وجوباً عشر رضعات أيضاً في التحريم. المسائل المنتخبة عربي مس ١٠٦٠ رقم ٧١.

(٢) السيستاني: عند الشك في تحقّقه.

(٣) السيستاني: والأحوط اعتبار أن يكون الطفل في أوّل المدة جائعاً ليرتضع كاملاً وفي آخرها رويأً.

(٤) السيستاني: يكون الصبي جائعاً فيرتضع حتى يرتوي ويترك من قبل نفسه.

(٥) السيستاني: نعم إذا التقم الثدي ثم رفضه لا بقصد الاعراض عنه بل لغرض التنفّس أو الانتقال من ثدي إلى آخر ثم عاد اعتبر عوده استمراراً للرضعة وكان الكلّ رضعة واحدة كاملة.

أخرى رضاعاً تاماً<sup>(١)</sup> على الأقوى ومطلقاً على الأحوط، نعم لا يقدر القليل جداً. ولا يقدر في التوالي تخلل غير الرضاع من المأكول والمشروبات وإن تغذى به.

ومنها: أن يكون كمال العدد من امرأة واحدة، فلو ارتضع بعض الرضعات من امرأة وأكملها من امرأة أخرى لم ينشر الحرمة، وإن اتحد الفحل .

ومنها: إتحاد الفحل: بأن يكون تمام العدد من لبن فحل واحد، فلو أرضعت امرأة من لبن زوج ثماني رضعات ثم طلقها الزوج وتزوجت بآخر وحملت منه ثم أرضعت ذلك الطفل الأول من لبن الزوج الثاني تكملة العدد... لم ينشر الحرمة.

مسألة ٤٣٣: ما ذكرناه من الشروط شرط لناشرية الرضاع للحرمة، فلو انتفى بعض هذه الشروط لا أثر له وليس بناشر لها أصلاً حتى بين الفحل والمرتضة وكذا بين المرتضع والمرضة<sup>(٢)</sup>..

مسألة ٤٣٤: إذا تحقق الرضاع الجامع للشرائط صار الزوج والمرضة أباً وأماً للمرتضع، وأصولهما أجداداً وجدّات، وفروعهما. إخوة وأولاد، إخوة له، «أي أخوة للمرتضع» وصار المرتضع ابناً أو بنتاً لهما، وفروعه أحفاداً لهما، أي كل عنوان نسبي محرم من العناوين السبعة المتقدمة يكون محرماً إذا تحقق مثله في الرضاع، فالأم الرضاعية كالأم النسبية، أو البنت الرضاعية كالبنت النسبية وهكذا.

مسألة ٤٣٥: كما قد عرفت فيما سبق أنه يشترط في حصول الأخوة الرضاعية بين المرتضعين اتحاد الفحل، كذلك يشترط اتحاد الفحل في العمومة والخوولة الحاصلتين بالرضاع أيضاً.

(١) السيستاني: فلو ارتضع من امرأتين متناوباً رضة من هذه ورضعة من تلك إلى أن نبت لحمه واشتدّ عظمه فإن استند مقدار من الانبات والشّد إلى كلّ منهما كان موجباً للحرمة، وإن استندا إليهما معاً لم ينشر الحرمة.

(٢) السيستاني: ويعتبر أيضاً وحدة صاحب اللبن فإذا أرضعت صبياً رضاعاً كاملاً ثمّ طلقها زوجها وتزوجت من غيره وولدت منه وتجدّد اللبن له بها لأجل ذلك فأرضعت به صبياً رضاعاً كاملاً لم تحرم الصبّة على ذلك الصبي.



أي يمكن أن يتحقق خال أو خالة وعم أو عمّة بالرضاعة، لأن العم والعمّة أخ وأخت للأب بالرضاعة، مثلاً: لو تراضع أبوك أو أمك مع صبية من امرأة، فإن اتحد الفحل كانت الصبية عمّتك أو خالتك من الرضاع، هذا بخلاف ما إذا لم يتحد الفحل، فلا تحرم عليك الصبية لأن الأخوة الرضاعية بين أبيك أو أمك مع الصبية لم تتحقق.

مسألة ٤٣٦: يشترط أن يتغذ الطفل بالحليب، فلو أرتضع ثم قاء الحليب لم يترتب أثر على تلك الرضعة.

تنبيه:

إذا كان أخوان في بيت واحد مثلاً وكانت زوجة كلّ منهما أجنبية عن الآخر وأرادا أن تصير زوجة كلّ منهما من محارم الآخر حتى يحلّ له النظر إليها، يمكن لهما العمل بما يلي:

أن يتزوج كلّ منهما بصبية أجنبية وترضع زوجة كلّ منهما زوجة الآخر الصبية رضاعاً كاملاً، فتصير زوجة كلّ منهما أمّاً لزوجة الآخر، أي الزوجة الأولى تصبح أمّاً للزوجة الثانية الصبية فتصير من محارمه، وحلّ نظره إليها، أي يحلّ لكل منهما النظر إلى زوجة أخيه لأنها أصبحت أمّاً لزوجته الصغيرة، وبطل نكاح كلتا الصبيتين لصيرورة كلّ منهما بالرضاع بنت أخي زوجها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤٣٧: إذا أرضعت امرأة ولد بنتها - أي أرضعت الولد جدته من طرف الأم - حرمت بنتها أم الولد على زوجها مؤبداً، وبطل نكاحها، سواء أرضعته بلبن أبي البنت أو بلبن غيره، وذلك لأنّ زوج البنت يصبح أباً لمرضع، وزوجته بنتاً للمرضعة جدة الولد، وقد مرّ أنه يحرم على أبي المرضع نكاح أولاد المرضعة، فإذا

(١) السيسستاني: ولكن هذا محل إشكال إلا إذا كان الرضاع بلبن رجل آخر غير الأخ فإنه يحقق الفرض المذكور بلا فرق حينئذ بين تقدّم الزواج على الرضاع وتأخّره عنه.

منع منه سابقاً أبطله لاحقاً وذلك لأنها تصبح اختاً لولده.

مسألة ٤٣٨: إذا أرضعت امرأة ابن شخص بلبن فحلها ثم أرضعت بنت شخص آخر من لبن ذلك الفحل، فتلك البنت وإن حرمت على ذلك الابن ولكن تحل أخوات كل منهما لإخوة الآخر.

مسألة ٤٣٩: تحرم على المرتضع عدة من النساء منها:

١- المرضعة: لأنها أمه من الرضاعة.

٢- أم المرضعة وإن علت: نسبية كانت أم رضاعية، لأنها جدته من الرضاعة.

٣- بنات المرضعة ولادة: لأنهن أخواته من الرضاعة، وأما بناتها رضاعة ممن أرضعتهم بلبن شخص آخر غير الذي ارتضع المرتضع بلبنه فلا يحرم على المرتضع، لما مر من اشتراط إتحاد صاحب اللبن في نشر الحرمة بين المرتضعين<sup>(١)</sup>.

### ٣- القول في المصاهرة:

المصاهرة هي علاقة بين أحد الزوجين مع أقرباء الآخر موجبة لحرمة النكاح عيناً أو جمعاً، على تفصيل يأتي.

مسألة ٤٤٠: تحرم معقودة الأب على ابنه وبالعكس، فصاعداً في الأول ونازلاً في الثاني حرمة دائمية، سواء كان العقد دائماً أو انقطاعياً، وسواء دخل العاقد بالمعقودة أم لا، وسواء كان الأب والأبن نسيبين أو رضاعيين.

مسألة ٤٤١: لا تحرم بنت الزوجة على ابن الزوج ولا على أبي الزوج مثال: إذا تزوج رجل من امرأة عندها بنت من زوجها السابق والرجل عنده ولد من زوجته

(١) السيسستاني: ويثبت الرضاع المحرم باخبار شخص واحد أو أكثر يوجب الثقة أو الاطمئنان بوقوعه وبشهادة عدلين على وقوعه ولا تقبل الشهادة بها إلا مفصلة، ولو شك في وقوع الرضاع أو في حصول بعض شروطه بنى على عدم.

السابقة يحق للولد أن يتزوج بنت زوجة أبيه وكذلك يحق لأب الزوج أن يتزوج بنت زوجة ابنه.

مسألة ٤٤٢: لو عقد على امرأة حرمت عليه أمها وإن علت نسباً أو رضاعاً، سواء دخل بها أم لا، وسواء كان العقد دوماً أو انقطاعاً، وسواء كانت المعقودة صغيرة أو كبيرة، نعم الأحوط في العقد على الصغيرة إنقطاعاً أن<sup>(١)</sup> تكون بالغة إلى حدّ تقبل الاستمتاع والتلذذ بها ولو بغير وطء بأن كانت بالغة ست سنين فما فوق مثلاً أو يدخل في المدة بلوغها إلى هذا الحدّ فما تعارف من إيقاع عقد الانقطاع ساعة أو ساعتين على الصغيرة الرضيعة أو من يقاربهما يريدان بذلك محرمة أمها على المعقود له لا يخلو من إشكال، من جهة الأشكال في صحة مثل هذا العقد. حتى يترتب عليه حرمة أم المعقود عليها وإن لا يخلو من قرب أيضاً، لكن لو عقد كذلك أي الساعة أو الساعتين عليها فلا ينبغي ترك الاحتياط بترتب آثار المصاهرة وعدم المحرمة لو قصد تحقق الزوجية ولو بداعي بعض الآثار كالمحرمة.

مسألة ٤٤٣: لو عقد على امرأة حرمت عليه بنتها وإن نزلت، هذا فيما إذا دخل بالأم ولو دبراً، وأما إذا لم يدخل بها، لم تحرم عليه بنتها عيناً، وإنما تحرم عليه جمعاً<sup>(٢)</sup>، - بمعنى تحرم عليه البنت إذا كانت أمها في حباله - فإذا خرجت بموت أو طلاق أو غير ذلك جاز له نكاح بنت الزوجة.

مسألة ٤٤٤: لا فرق في حرمة بنت الزوجة بين أن تكون موجودة في زمان زوجية الأم أو تولدت بعد خروجها عن الزوجية، مثال: لو عقد رجل على امرأة ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجت زوجاً ثانياً وولدت من الزوج الثاني بنتاً، تحرم هذه البنت على الزوج الأول.

(١) السيستاني: لا يجعل أقل من مدة تسع شيناً من الاستمتاع بالنسبة إليهما.

(٢) السيستاني: على الأحوط، أي يجوز الزواج منها إذا خرجت أمها عن عصمته بموت أو طلاق أو غيرها وأما قبل ذلك فيحاط بعدم الزواج منها ولو فعل لم يحكم بصحة زواج البنت ولا ببقاء زوجية الأم.

ما يحرم بالزنا واللواط:

مسألة ٤٤٥: لو زنى الرجل بامرأة<sup>(١)</sup> حرمت المرأة على أبي الزاني وحرمت أمها «أم المزني بها» على الزاني وكذلك بنتها تحرم على الزاني.

مسألة ٤٤٦: الزنا المتأخر عن الزواج لا يوجب الحرمة سواء كان بعد الوطء أو قبله، مثال: لو تزوج بامرأة ثم زنى بأمرأة أو بنتها لم تحرم عليه امرأته، وكذا لو زنى الأب بامرأة الأبن لم تحرم على الابن، أو زنى الابن بامرأة الأب لم تحرم على أبيه.

مسألة ٤٤٧: لا فرق في الحكم بين أن يكون الزنا في القبل أو الدبر وكذا بوطء الشبهة.

مسألة ٤٤٨: إذا علم بالزنا وشك في كونه سابقاً على العقد أو طارئاً بنى على صحة العقد.

مسألة ٤٤٩: لو زنت امرأة ذات بعل لم تحرم على زوجها، ولا يجب على زوجها أن يطلقها، وإن كانت مصرة على ذلك<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٤٥٠: من زنى بذات بعل دواماً أو متعة حرمت عليه أبداً<sup>(٣)</sup>، سواء كانت مسلمة أم لا، ومدخولاً بها كانت من زوجها أم لا، فلا يجوز نكاحها من الزاني بعد موت زوجها أو طلاقها ونحوه، ولا فرق على الظاهر بين أن يكون الزاني عالماً بأنها ذات بعل أو لا.

مسألة ٤٥١: لو زنى بامرأة مطلقاً رجعيّاً في عدتها حرمت عليه أبداً<sup>(٤)</sup> كذات البعل، دون الطلاق البائن ومن في عدة الوفاة، «فلا تحرم عليه ابداً»، ولو علم الزاني بأنها كانت في العدة ولم يعلم بأنها كانت رجعية أو بائنة فلا تحرم

(١) السيستاني: فالأحوط الأولى أن لا يتزوج بها أبوه وكذا الأحوط الأولى أن لا يتزوج الزاني ببنتها.

(٢) السيستاني: والأولى - مع عدم التوبة - أن يطلقها الزوج.

(٣) السيستاني: حرمت عليه أبداً على الأحوط: منهاج ج ٢ مس ١٨٠.

(٤) السيستاني: على الأحوط.

عليه<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤٥٢: من لاط بغلام فأوقبه - ولو ببعض الحشفة - حرمت عليه أبداً<sup>(٢)</sup> أم الغلام وإن علت وبنته وإن نزلت وأخته<sup>(٣)</sup>، من غير فرق بين كونها صغيرين أو كبيرين أو مختلفين.

ولا تحرم على المفعول به أم الفاعل وبنته وأخته على الأقوى، والأم والبنات والأخت الرضاعيات للمفعول كالنسبيات.

مسألة ٤٥٣: إنما يوجب اللواط حرمة المذكورات إذا كان سابقاً على التزويج، وأما الطارئ على التزويج فلا يوجب<sup>(٤)</sup> حرمة الزوجة ولا بطلان النكاح.

**نكاح الخالة والعمّة مع بنت الأخت والأخ والجمع بين الأختين:**

مسألة ٤٥٤: لا يجوز نكاح بنت الأخ على العمّة وبنات الأخت على الخالة إلاّ باذنهما، من غير فرق بين كون النكاحين دائمين أو منقطعين أو مختلفين، مثال: «لا يجوز أن ينكح الرجل بنت أخت زوجته أو بنت أخي زوجته إلاّ باذن زوجته التي هي عمّتها أو خالتها سواء كانت الزوجة التي هي عمّة أو خالة البنت تعلم أثناء العقد أو لا تعلم، فلو تزوجها عليها بدون إذن العمّة أو الخالة» كان العقد الطارئ كالفضولي على الأقوى تتوقف صحته على إجازتهما، فإن أجازتا جاز العقد، وإن لم تجيزا بطل العقد.

مسألة ٤٥٥: يجوز نكاح العمّة والخالة على بنتي الأخ والأخت، وإن كانت

(١) السيستاني: نعم لو علم بأنها كانت في عدّة رجعية وشكّ في انتضائها فالظاهر الحرمة.

(٢) الخوني: على الأحوط. منهاج ٢ مس ١٢٥٩.

(٣) الخوني: وفي عموم الحكم للواط إذا كان صغيراً أو كان الموطوء كبيراً أشكال، والأظهر عدم. منهاج ج ٢ مس ١٢٥٩.

السيستاني: والأحوط لزوماً جريان الحكم المذكور فيما إذا كان اللانط غير بالغ أو لم يكن الملوّط غلاماً.

(٤) السيستاني: إذا تزوج امرأة ثم لاط بأبيها أو أخيها أو ابنها حرمت عليه على الأحوط. منهاج ج ٣ مس ١٨٦.

العمة والخالة جاهلتين «بزواج الرجل من بنت أخيها أو بنت اختها» وليس لها الخيار لافي فسخ عقد أنفسهما ولا في فسخ عقد بنتي الأخ والأخت على الأقوى.  
مسألة ٤٥٦: لو طلق العمة أو الخالة، فإن كان الطلاق بائناً صحَّ العقد على بنتي الأخ والأخت بمجرد الطلاق، أي يحق له أن يتزوج بنت أخي أو بنت أخت زوجته إذا طلقها طلاقاً بائناً وإذا كان الطلاق رجعيًا لم يجوز له بلا إذن الزوجة إلا بعد انقضاء العدة.

مسألة ٤٥٧: لا يجوز الجمع في النكاح بين الأختين، نسبيتين أو رضاعيتين، دواماً أو انقطاعاً، فلو تزوج باحدى الأختين ثم تزوج بأخرى بطل العقد الثاني دون الأول، سواء دخل بالأولى أو لم يدخل. ولو اقترن عقدهما بزمان واحد بطلا معاً.

#### ٤ و ٥ - القول في العدة وتكميل العدد:

مسألة ٤٥٨: لا يجوز نكاح المرأة لا دائماً ولا منقطعاً إذا كانت في عدة الغير، رجعية كانت في طلاقها أو بائنة، في عدة وفاة أو غيرها، من نكاح دائم أو منقطع، أو وطء شبهة.

مسألة ٤٥٩: إذا تزوج الرجل امرأة في عدتها، فإن كانا عالين بالموضوع والحكم، بأن علما بكونها في العدة وعلما بأنه لا يجوز النكاح فيها، أو كان أحدهما عالماً بهما، بطل النكاح وحرمت عليه المرأة أبداً، سواء دخل بها أو لا. وكذلك تحرم عليه ويبطل النكاح إن جهلا بالحكم والموضوع أو بأحدهما ودخل بها ولو دبراً. وأما لو لم يدخل بها وكان جاهلاً بطل العقد ولكن لم تحرم عليه أبداً، فله استئناف العقد عليها بعد انقضاء العدة التي كانت فيها.

مسألة ٤٦٠: لو كانت المرأة في العدة البائنة جاز لزوجها العقد عليها في الحال، ولا ينتظر انقضاء العدة إلا في موارد لموانع طارئة، كالطلاق الثالث المحتاج إلى

المحلل، والتاسع المحرم أبداً، وأما إذا كانت معتدة بالعدة الرجعية فلا يصح العقد عليها، لكونها بمنزلة زوجته.

مسألة ٤٦١: لو شك في أنها معتدة أم لا حكم بالعدم وجاز له الزواج منها ولا يجب عليه الفحص عن حالها، وكذا لو شك في انقضاء عدتها وأخبرت هي بالانقضاء فأنها تصدق في قولها ويجوز الزواج منها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤٦٢: إذا تزوج الرجل بامرأة ذات بعل فإن كان عالماً حرمت عليه أبداً، سواء دخل بها أم لا، ولو تزوجها مع الجهل لم تحرم عليه إلا مع الدخول بها<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٤٦٣: من كانت عنده أربع زوجات دائميات تحرم عليه الخامسة دائماً، وأما المنقطعة فيجوز الجمع بما شاء، مع الزوجات الدائميات أو بدونهن.

مسألة ٤٦٤: لو كانت عنده أربع زوجات دائميات فماتت إحداهن أو طلقها طلاقاً بائناً، يجوز له الزواج من أخرى في الحال<sup>(٣)</sup>، وأما إذا طلقها طلاقاً رجعياً فلا يجوز له الزواج من أخرى إلا بعد انقضاء عدة الأولى.

مسألة ٤٦٥: لو طلق الرجل زوجته الحرة ثلاث طلاقات رجعية ولم يتخلل بينها نكاح رجل آخر حرمت عليه، ولا يجوز له نكاحها حتى تنكح زوجاً غيره<sup>(٤)</sup>، ولو طلقها تسعاً للعدة بتخلل محللين في البين حرمت عليه أبداً<sup>(٥)</sup>.

## ٦- القول في الكفر:

مسألة ٤٦٦: لا يجوز للمسلمة أن تنكح الكافر دوماً وانقطاعاً، سواء كان

(١) السيستاني: ما لم تكن متهمة وإلا فالأحوط لزوماً تركه ما لم يتحقق من صدقها.

(٢) السيستاني: لو لم يدخل بها حتى مع علم الزوجة بالحال وأما لو دخل بها فتحرم عليه مؤبداً على الأحوط.

(٣) السيستاني: فالمشهور أنه يجوز له الزواج من أخرى في الحال، ولكنه محل إشكال فلا يترك الاحتياط بالصر إلى انقضاء عدتها، وأما لو فارق إحداهن بالفسخ أو الانقضاء فالأظهر عدم وجوب الصبر إلى انقضاء عدتها.

(٤) يأتي شروطه مفصلاً في باب الطلاق فراجع.

(٥) السيستاني: بل الأحوط لزوماً تحريم المطلقة تسعاً وإن لم يكن الطلاق عدياً.

الكافر أصلياً حربياً أو كتابياً أو كان مرتداً عن فطرة أو عن ملة<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤٦٧: لا يجوز للمسلم أن يتزوج غير الكتابية من أصناف الكفار ولا المرتدة عن فطرة أو عن ملة، وأما الزواج من الكتابية اليهودية والنصرانية ففيه أقوال، أشهرها المنع في النكاح الدائم والجواز في المنقطع، وقيل بالمنع مطلقاً، وقيل بالجواز كذلك، والأقوى الجواز في المنقطع، وأما في الدائم فالأحوط المنع<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٤٦٨: الأقوى حرمة نكاح المجوسية<sup>(٣)</sup>، وأما الصابئة ففيها إشكال حيث إنه لم يتحقق عندنا إلى الآن حقيقة دينهم، فإن تحقق أنهم طائفة من النصارى كما قيل كانوا بحكمهم<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٤٦٩: العقد الواقع بين الكفار لو وقع صحيحاً عندهم وعلى طبق مذهبهم يترتب عليه آثار الصحيح عندنا، سواء كان الزوجان كتابيين أو وثنيين أو مختلفين، حتى أنه لو أسلما معاً دفعة واحدة أقر على نكاحهما الأول ولم يحتج إلى عقد جديد.

مسألة ٤٧٠: لو أسلم زوج الكتابية بقيا على نكاحهما الأول، سواء كان الزوج - كتابياً أو وثنياً، وسواء كان إسلامه قبل الدخول أو بعده.

مسألة ٤٧١: لو أسلم زوج الوثنية، وثنياً كان الزوج أو كتابياً، فإن كان قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال، وإن كان بعده يفرق بينهما وينتظر انقضاء العدة، فإن أسلمت الزوجة قبل انقضاء العدة بقيا على نكاحهما، وإلا انفسخ النكاح، بمعنى

(١) الكافر الأصلي: من ولد من ابوين كافرين، والحربي: الذي يحارب المسلمين.

المرتد عن فطرة: إذا كان مسلماً أو كان أحد أبويه مسلماً وارتد وأنكر الإسلام يسمى مرتداً عن فطرة أي عن فطرته وهي الإسلام.

والمرتد عن ملة: الذي كان سابقاً كافراً أو كتابياً أسلم وبعد ذلك ارتد عن الإسلام ورجع للكفر مرة ثانية، مثل هذا يسمى مرتداً عن ملة.

(٢) الخوئي والتبريزي: ... وفي الكتابية قولان أظهرهما الجواز في المنقطع، بل في الدائم أيضاً وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه «استحباباً». المنهاج: ج ٢ ص ٢٧٠.

(٣) السيستاني: في جواز زواج المسلم من المجوسية ولو متعة إشكال والأحوط لزوماً الترك.

(٤) السيستاني فالأحوط الترك مطلقاً.



أنه يتبين انفساخه من حين إسلام الزوج.

مسألة ٤٧٢: لو أسلمت زوجة الوثني أو الكتابي، وثنية كانت - الزوجة - أو كتابية، فإن كان قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة<sup>(١)</sup>، لكن يفرق بينهما، فإن أسلم قبل انقضائها فهي امرأته، وإلا بان أنها بانّت منه حين إسلامها.

مسألة ٤٧٣: لو ارتد أحد الزوجين أو ارتدّا معاً دفعة قبل الدخول<sup>(٢)</sup>، وقع الإنفساخ في الحال، سواء كان الارتداد عن فطرة أو ملة. وكذلك ينفسخ العقد بعد الدخول إذا كان الارتداد من الزوج وكان عن فطرة.

وأما إن كان ارتداده عن ملة أو كان الارتداد من الزوجة مطلقاً، «عن ملة أو فطرة» وقف الفسخ على انقضاء العدة، فإن رجع المرتد أو رجعت المرتدة «عن الارتداد» قبل انقضاء العدة كانت زوجته، وإلا انكشف أنها كانت بائنة منه عند الارتداد.

مسألة ٤٧٤: العدة في ارتداد الزوج عن فطرة كالوفاة<sup>(٣)</sup>، وعن ملة كالطلاق. مسألة ٤٧٥: لا يجوز للمؤمنة أن تنكح الناصب المعلن بعدأوة أهل البيت عليه السلام، ولا الغالي المعتقد بألوهيتهم أو نبوتهم، وكذلك العكس، لأنها بحكم الكفار وإن انتحلا دين الإسلام.

مسألة ٤٧٦: لا إشكال في جواز نكاح المؤمن «الشيوعي» من المخالفة «السنية» غير الناصبة.

(١) السيستاني: فالمشهور أنه وقف على انقضاء العدة، فإن أسلم قبل انقضائها فهي امرأته وإلا انكشف أنها بانّت منه حين إسلامها ولكن هذا لا يخلو عن إشكال فالأحوط لزوماً أن يفرق بالطلاق أو يجدد العقد إذا أسلم قبل انقضاء العدة.

(٢) السيستاني: أو كانت الزوجة صغيرة أو يانسة.

(٣) السيستاني: حتى وإن كانت غير مدخول بها، ويانسة أو صغيرة على الأحوط لزوماً.

وأما نكاح المؤمنة الشيعية من المخالف غير الناصب ففيه خلاف، والجواز مع الكراهة لا يخلو من قوة<sup>(١)</sup>، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط مهما أمكن.

### ٧- القول في الكفاءة:

مسألة ٤٧٧: لا يشترط في صحة النكاح تمكن الزوج من النفقة، نعم لو زوج الصغيرة وليها بغير القادر على النفقة، لم يلزم العقد عليها، فلها الرد، «أي فسخ العقد» لأن فيه المفسدة، إلا إذا زوحت بمصلحة غالبية عليها.

مسألة ٤٧٨: لو كان الزوج متمكناً من النفقة حين العقد، ثم تجدد العجز عنها - عن النفقة - بعد ذلك، لم يكن للزوجة المذكورة التسلط على الفسخ، لا بنفسها ولا بوسيلة الحاكم على الأقوى<sup>(٢)</sup>.

نعم لو كان ممتنعاً عن الانفاق مع اليسار ورفعت - الزوجة - أمرها إلى الحاكم، ألزمه بالانفاق أو الطلاق، فإذا امتنع عنها ولم يكن الانفاق من ماله ولا إجباره بالطلاق، فالظاهر أن للحاكم أن يطلقها إن أرادت الطلاق.

مسألة ٤٧٩: لا إشكال في جواز تزويج العربية بالعجمي، والهاشمية بغير الهاشمي وبالعكس، وكذا ذوات البيوتات الشريفة بأرباب الصنائع الدنية كالكناس والحجام ونحوهما، لأن المسلم كفو المسلم والمؤمن كفو المؤمنة، والمؤمنون بعضهم أكفاء بعض، نعم يكره التزويج بالفاسق خصوصاً شارب الخمر والزاني كما مر.

(١) الخوني السيستاني: ... إلا إذا خيف عليها الضلال فيحرم، وكذلك العكس. منهاج ٢ مس ١٢٩٨. منهاج ٣ مس ٢١٥.

(٢) السيستاني: إذا كان الزوج غير قادر على الانفاق على زوجته وجب عليه طلاقها إذا لم ترض بالصر معه. فإذا لم يفعل جاز لها أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي فيأمر الزوج بالطلاق، فإن امتنع وتعذر إجباره عليه طلقها الحاكم.

## ٨- القول في الاحرام:

مسألة ٤٨٠: مما يوجب الحرمة الأبدية التزويج حال الاحرام، دواماً أو انقطاعاً سواء دخل بالمرأة أو لم يدخل وسواء كانت محرمة أو محلة «بمعنى إذا تزوج الرجل المحرم للحج والعمرة تحرم عليه تلك المرأة ابداً ولا يحق له أن يتزوجها» وسواء كان عقد الزواج له بالمباشرة أو بالتوكيل، محرماً كان الوكيل أو محلاً، كان التوكيل قبل الاحرام أو حال الاحرام، هذا مع العلم بالحرمة، وأما مع جهله بها وإن بطل النكاح في جميع الصور المذكورة، لكن لا يوجب الحرمة الأبدية. «بمعنى» إذا تزوج المحرم ولم يعلم بالحرمة يبطل الزواج ولا تحرم عليه الزوجة أبداً، ويحق له تجديد العقد والزواج بعد الخروج من الاحرام».

مسألة ٤٨١: لا فرق فيما ذكر من التحريم مع العلم، والبطلان مع الجهل، بين أن يكون الإحرام لحجٍّ واجب أو مستحب، أو لعمرة واجبة أو مستحبة، ولا بين أن يكون حجه وعمرته لنفسه أو نيابة عن غيره.

مسألة ٤٨٢: لو كانت الزوجة محرمة وعالمة بالحرمة، وكان الزوج محلاً<sup>(١)</sup> فهل يوجب نكاحها الحرمة الأبدية بينها؟ قولان، أحوطهما وذلك - أي الحرمة - بل لا يخلو من قوة.

مسألة ٤٨٣: يجوز للمحرم الرجوع في الطلاق في العدة الرجعية من غير فرق بين المطلقة تبرعاً أو المختلعة إذا رجعت في البذل.

مسألة ٤٨٤: يجوز للمحرم أن يوكل محلاً في أن يزوج له بعد إحلاله، وكذلك يجوز أن يوكل محرماً في أن يزوج له بعد إحلالها، - أي إحلال الموكل والوكيل - .

(١) السيستاني: حرمت عليه مؤبداً على الأحوط.

### إستفتاءات في أحكام الزنا وغيره:

س ٣٧١: ما هو رأيكم في الزواج المصلحي وهو ما يقوم به بعض المسلمين في الغرب من التزويج بالكتابية قبل أن تسلم أو بعده من أجل الحصول على الإقامة هناك، ثم بعد ذلك يطلقها، وهو بطبعه يستلزم تشويه سمعة الإسلام وارتداد الزوجة وضياع الأولاد وانحرافهم خلقياً ودينياً، فالنظام هناك يعطي الأولاد إلى الأم؟

ج: السيستاني: يستشكل بالزواج من الكتابية دواماً، فإذا افترضنا انه اجري النكاح المنقطع معها أو الزواج الدائم اعتاداً على فتوى من يجوز ذلك فالزواج صحيح لو تزوجها بعد أن تسلم، ولكن إذا كان عمله هذا يستتبع تشويه سمعة المسلمين كما ذكر في السؤال، وهو كذلك، فهو حرام من هذه الجهة، وتبقى جهة استلزامه ضياع الأولاد وضياع دينهم فواجب الوالد باعتباره ولياً على صغاره أن يُبعدم عن المفاصد الأخلاقية والانحراف وما يشبه ذلك، فإذا كان الطلاق هناك يستلزم مثل هذا فعلى الوالد أن يجتنب الطلاق حفاظاً على عقائد أولاده ودينهم.

استفتاء مخطوط

س ٣٧٢: المرأة المزني بها الحامل، هل يجوز لغير الزاني التزويج بها أثناء حملها؟

ج: الخوئي: نعم يجوز لغير الزاني بها، وهكذا الزاني بها، نعم لا يجوز للزاني في غير الحامل إلا بعد الإستبراء بحيضة، والله العالم.

السيستاني: الأحوط وجوباً ترك التزويج بالمرأة المشهورة بالزنا، إلا أن تتوب، كما أن الأحوط وجوباً للزاني عدم التزويج بمن زنى بها إلا بعد توبتها.

س ٣٧٣: حسب الفتوى لا عدة للزانية، فلو فرضنا أننا أحضرنا زانية وكان يوجد عدة اشخاص، فهل يجوز أن يتناوبوا العقد عليها بأن يعقد الأول ثم الثاني ثم الثالث والكل يدخل بها؟ والسؤال ما الفرق بين المتعة والزنا في هذا الموضوع؟

ج: الخوئي: الفتوى هي أنه لا عدة من الزنا، فإذا زنت وهي متزوجة جاز لزوجها الدخول بها، وإن لم تكن متزوجة جاز التزويج بها، ولا عدة عليها من زناها، نعم إذا أراد الزاني أن يتزوج بها فالأحوط لزوماً كونه بعد الاستبراء بحيضة، ولم يُفْتِ أحدٌ بأن المرأة إذا زنت جاز التزويج بها لكل احد في كل يوم مع الدخول من دون عدة، والتزويج مع الدخول يقتضي الاعتداد إذا حصل الافتراق، وكيف يتزوج بها في عدة تزويج الغير، ومن تزوج بامرأة معتدة ودخل بها حرمت عليه أبداً وإن كان جاهلاً بالحكم، والله العالم.

التبريزي: إذا تزوجها واحد من هؤلاء، فبعد انقضاء المتعة أو بذل المدة مع فرض الدخول بها تكون معتدة، فلا يجوز للآخر التزويج بها أثناء عدتها، فإذا تزوجها ودخل بها حرمت عليه مؤبداً.

السيستاني: الفرق أن المزني بها يجوز لغير الزاني الزواج منها فوراً إذا لم تكن مشهورة بالزنا دون المتمتع بها.

نفس المصدر: س ٨١٢

س ٣٧٤: إذا سبق ماء الزوج إلى داخل فرج الزوجة بالإنزال دون الإدخال، فهل حاله حال الإدخال في لزوم المهر والعدة وغير ذلك من الأحكام؟

ج: الخوئي: ليس حاله حال الإدخال.

التبريزي: ولكن الأحوط للزوج إعطاؤها تمام المهر بالولادة إذا كان الزوج هو السبب في وقوع مائه حول فرجها الموجب لجلب رحمها ماء الزوج.

السيستاني: إذا دخل ماء الزوج في فرج زوجته بمجذب أو نحوه وجبت عليها العدة، ويستقرّ المهر بالولادة.

نفس المصدر: س ٨١٤

س ٣٧٥: إذا كان الزوج مصاباً بالعن، ثم رفعت الزوجة أمرها إلى الحاكم الشرعي، وتبين للحاكم الشرعي أن الزوج يسيء العشرة ويؤذي الزوجة فهل تسقط مدة الانتظار سنة ويفسخ العقد فوراً، أم تنتظر سنة في غير منزل الزوج، أم لا بدّ من مساكنته سنة تحت سقف واحد؟

ج: الخوئي: أما موضوع العن فالفسخ من جهته موقوف على الاستمهال المذكور في الرسالة مفصلاً، وأما الموضوع الآخر فلها أن تراجع الحاكم الشرعي أو وكيله حتى يطلب من الزوج النفقة وسائر حقوق الزوجة والمسكن الخالي من الخطر، فإن أبي ذلك يُطلب منه الطلاق فإن امتنع منه أيضاً طلقها - الحاكم - فتخلص من هذه المشكلة.

السيستاني: لا بدّ من الانتظار مدّة التأجيل فإن كانت تتسرّر من البقاء معه أو كان ذلك حرجياً في حقّها جاز لها الخروج من بيته ولا تسقط نفقتها بذلك. التبريزي: وفي فرض المراجعة والامتناع عن الانفاق يجوز للحاكم الشرعي أو وكيله الطلاق قبل مضي السنة.

نفس المصدر: س ٨١٦

س ٣٧٦: لو خطب الشيعي امرأة بهائية بعد أن وعظها ورغّبها في الإسلام واشترط عليها بأن تسلم فأسلمت فتزوّجها وأولد منها أولاداً، ثم علم الزوج بأنها ما زالت بهائية وكانت تظهر الإسلام كذباً، فهل يجب على الزوج أن يفارقها، وهل يفارقها بفسخ أو طلاق؟

ج: الخوئي: في مفروض السؤال: حيث علم أنها لم تُسلم وإنما كذبت عليه فالعقد باطل من أصله ولا يحتاج إلى الفسخ أو الطلاق، والله العالم. السيستاني: إذا أظهرت ما يستلزم كفرها لحقها حكم المرتدة من حينه.

التبريزي: إذا أظهرت أنها حين ما أظهرت الإسلام كانت كاذبة فيحكم ببطان العقد من أصله، وإذا لم تظهر ذلك فالعقد صحيح، وإن علم الزوج من غير جهة إظهارها أنها لا تعتقد بالإسلام.

نفس المصدر: س ٨١٧

س ٣٧٧: هل يجري على الناصبي - المحرز نصبه العدا - في أحكام الزواج ما يجري على الكافر من بطلان العقد ابتداءً، وانفصال زوجته عنه لو طرأ النصب بعد العقد؟

ج: الخوئي: نعم يجري عليه حكم الكافر كاملاً.  
السيستاني والتبريزي: نعم يجري عليه حكم الكافر غير الكتابي.

نفس المصدر: س ٨٢٠

س ٣٧٨: البنت غير المتتمية إلى مذهب الامامية، آمنت وعملت بهذا المذهب فهل يبقى أبوها ولي أمرها من حيث التزويج وغيره، ولو كانت من المذاهب الإسلامية الأخرى؟

ج: الخوئي: لا تنقطع ولاية إذن الاب عنها إلا أن يكون امتناعه عن الأذن بغير مصلحتها فيسقط اعتباره.  
السيستاني: لا فرق بينها وبين أخواتها في الإيمان في هذا الجانب.

نفس المصدر: س ٨٢٢

س ٣٧٩: هل الإحتياط المذكور في منهاج الصالحين ج ٢ بشأن الزواج من الكتابية دواماً، هو استحبابي أم وجوبي؟  
ج: الخوئي: استحبابي.

نفس المصدر: س ٨٢٥

س ٣٨٠: لو ادعى المسيحي - المعروف في وقتنا الحالي - أنه مسلم وتشهد الشهادتين باللغة الأجنبية والعربية من دون أن يطمئن القاضي إلى صدقه في مدعاه وإسلامه، فهل يجوز تزويجه بالمسلمة؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم تقبل شهادته تلك إسلاماً له ويترتب عليه حكمه، والله العالم.

نفس المصدر: س ٨٢٨

س ٣٨١: المرأة الملحدة التي تنكر وجود الله تعالى، هل يجوز وطئها بنية التملك إذا كانت خليته من الزوج، وعلى تقدير جواز ذلك هل يفرق بين البنت الباكر التي لها أب مسلم موجود وبين غيرها، ثم ماهو حكم النساء الكافرات غير الكتابيات بالنسبة لهذه المسألة إذا كن بلا أزواج؟

ج: الخوئي: كل ذلك غير جائز، والله العالم. نفس المصدر: س ٨٢٩

س ٣٨٢: فتاة من أبوين مسلمين ارتدت عن الإسلام، وتزوجت من فرنسي بحسب القانون الفرنسي، فهل لهذا الزواج قيمة؟ وهل يجب عليها أن تعتدّ فيما لو عادت إلى الإسلام؟ أم أن العلاقة غير معتبرة فلا تجب عليها العدة؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم له قيمة وعليها العدة إذا عادت إلى الإسلام.

نفس المصدر: س ٨٣٠

س ٣٨٣: هل الزواج بالكافرة الكتابية «الذمية أو غير الذمية» على المسلمة بلا إذنها محرّم؟

ج: الخوئي: نعم هو محرّم.

السيستاني: لا يجوز الزواج بالكتابية ولو انقطعاً على المسلمة من دون إذنها، وأما الزواج انقطعاً بأذنها ففيه إشكال أيضاً والأحوط لزوماً تركه.

نفس المصدر: س ٨٣٧، منهاج: ج ٣ م ٢٠٧

س ٣٨٤: إذا أرضعت المرأة ابن ابنتها منذ ولادته بسبب مرض الأم النفساء في الأيام الثلاثة الأولى من الولادة، وكانت الرضاعة بمثابة إسكات الطفل، ويتخلل هذه الرضعات طعام للمولود هو «ماء وسكر» علماً بأن الجدة لا ترضع طفلاً لها «لقلة الحليب عندها» حسب قولها، وبعد مضي ثلاثة أشهر تكررت العملية بسبب مرض الام، فأرضعت الجدة الطفل مرة أخرى لإسكاته فقط، يتخلل هذه الرضعات طعام عبارة عن حليب اصطناعي، كل هذا حصل بجهل الأم والجدة والزوج للحكم الشرعي، علماً بأن عدد الرضعات التي تمت لأسكات الطفل لا



تتجاوز خمسة عشر رضعة في الفترتين، ماهو الحكم الشرعي لهذه الحالة؟

**ج: الخوئي:** إذا بلغت هذه الرضعات خمسة عشر رضعة تامة أي توجب اشباع الطفل تحقق الرضاع المحرم، ولا أثر<sup>(١)</sup> لما يتخلل بين هذه الرضعات، وأما إذا لم تكن هذه الرضعات جميعاً تامة وإن كان بعضها تام دون الأخرى فلا يتحقق الرضاع المحرم، ولا يوجب حرمة الأم على الزوج، والله العالم.

**السيستاني:** إذا لم يكن حليب الجدة من ولادة لها فلا أثر للرضاع، وإن كان من ولادة فإن أرضعته أربعاً وعشرين ساعة مستمراً (من دون تخلل غذاء كالماء والسكر في اللبن بحيث يصدق عليه الغذاء لا الشيء اليسير) فقد حصلت الحرمة وإلا لم تحصل لأن ١٥ رضعة في مجموع الفترتين قد تخللها إرضاع الأم.

نفس المصدر: س ٩٥٦

**س ٣٨٥:** ماهي حدود العلاقة الجنسية بين الزوجين، فهل يجوز لها أن تمارس له العادة السرية مثلاً، من قبيل المداعبة أو المجامعة في غير القبل أو لا؟

**ج: الخوئي:** يجوز الممارسة معها بأي متعة ولذة سوى الإيلاج في دبرها، والله العالم.

**التبريزي:** بعض أنواع الاستمتاع بها يتوقف جوازه على إذنها ورضاها.

نفس المصدر: ج ٢ س ١٠٨٥

**السيستاني:** نعم يجوز.

**س ٣٨٦:** هل يجوز خطبة المعتدة؟

**ج: الخوئي:** يجوز إلا في العدة الرجعية، والله العالم.

**السيستاني:** مع عدم الأمن من كونه سبباً لنشوزها على زوجها بل مطلقاً على الأحوط لزوماً، وأما ذات العدة النائية فيجوز لمن لا مانع شرعاً من زواجه منها لولا كونها معتدة.

نفس المصدر: ج ٢ س ١٠٩٤

(١) الإمام الخميني: فلو فرض ضم غذاء آخر غير اللبن معه مثل السكر ونحوه بحيث ينسب الغذاء اليهما، أشكل ثبوت التحريم. تحرير الوسيلة ج ٢ ص ٢٦٦ مس ٣.

س ٣٨٧: ماهي حدود العدالة الواجبة شرعاً بين المتزوجات؟ وهل الميل القلبي لاحداهن دون الأخريات محرّم؟

ج: الخوئي: هي المساواة في الانفاق دون المحبة، والله العالم.  
السيستاني: الواجب هو أداء الحقوق اللازمة كالنفقة أو القسم ونحوها.

نفس المصدر: س ١١٠٧

س ٣٨٨: رجل زنى بامرأة محصنة ذات بعل، ثم طلقت هذه المرأة من زوجها، وتزوجها الزاني، وهي تقيم معه الآن ولهما أولاد، فهل يمكن تصحيح هذا الزواج الثاني خصوصاً وأنكم تفتون بالحرمة احتياطاً، بل نسب القول بالصحة لكم من بعض الوكلاء في بعض الاستفتاءات؟

ج: الخوئي والسيستاني: إن المسألة عندنا احتياطية، وليس رأينا الحكم بالصحة، وحينئذ يجوز الرجوع إلى من يرى صحة العقد في المسألة.

التبريزي: في مفروض السؤال يحكم بالصحة<sup>(١)</sup>. نفس المصدر: س ١١١٢

س ٣٨٩: عقد زيد على هند ولم يدخل بها، ثم علم أهلها بأنها حملت من غيره حراماً أو شبهة، فهل يجوز إسقاط الحمل الذي لو بقي هُدد سمعتهم بالخطر الفادح، وماهي الضرورات التي تبيح إسقاط الحمل ما عدا الخطر على صحة الأم؟

ج: الخوئي: يختص جوازه بما إذا زاحم مثله من تلف الأم، وأما قضية خطر السمعة وأمثاله فلا يكفي في الجواز، مضافاً إلى أنه يمكن التخلص منه بالسفر، والوضع في بلد آخر واخفائه، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز الإسقاط بعد انعقاد النطفة، إلا إذا خافت الأم الضرر على نفسها، أو كان بقاءه سبباً لوقوعها في الحرج الذي لا يتحمّل عادة، ولم يكن مخلص منه إلا بالإسقاط، فيجوز لها الإسقاط ما لم تلجه الروح، أمّا بعد الولوج فلا يجوز مطلقاً.

نفس المصدر: س ١١١٣، الفقه للمفتريين: ص ٢٧٧ م ٤٥٠

(١) في هذه المسألة أخيراً احتاط سماحة الشيخ احتياطاً وجوبياً، والمعتبر قوله الأخير.

س ٣٩٠: رجل تزوج بفتاة على أنها باكر، فتنين بعد الدخول أنها ثيب وحامل لثلاثة أشهر من زنى مع رجل مشرك، هل هذا العقد صحيح أم ماذا؟

ج: الخوئي والسيستاني: العقد المذكور صحيح، غاية الأمر يستحق الزوج مابه التفاوت بين مهرها حال كونها باكرًا وبين حال كونها ثيبًا، فبتلك النسبة يرجع عليها من المهر المسمّى، والله العالم. نفس المصدر: س ١١٢٠

س ٣٩١: امرأة فقد زوجها، ولم تفحص عنه، أو تصبر مدة أربع سنوات، ولم تراجع الحاكم الشرعي جهلاً بالحكم والموضوع، وتزوجت برجل، وبعد مدة علمت بهذا الحكم، فما هو الحكم حينئذٍ، علماً بأنها تقول: صار عندي يقين بأنه قد مات في الحرب؟

ج: التبريزي والسيستاني: إذا كانت متيقنة بوفاة، وكان زواجها بعد مضي عدة الوفاة من حين يقينها بالوفاة، فلا بأس بذلك، وإلا فيبطل العقد وتحرم على الزوج الثاني مؤبداً، والله العالم. نفس المصدر: ملحق س ١٦٧٧

س ٣٩٢: هل يجب الاعتداد على المطلقة المدخول بها دبراً؟

ج: السيستاني: نعم. استفتاء مخطوط

س ٣٩٣: المتعارف أن التمكين التام يتم بعد العرس، فلو طلب الزوج التمكين قبل ذلك فهل يجب على الزوجة إجابته؟

ج: السيستاني: نعم، إلا إذا كان مقتضى الشرط الارتكازي حين العقد على عدم لزوم الاجابة عليها للمواقعة قبل موعد الزفاف كما لعله كذلك في عرفنا.

نفس المصدر

س ٣٩٤: إذا خافت الزوجة على نفسها من انتقال الأمراض المعدية من زوجها إليها فهل يجوز لها الإمتناع من المقاربة؟

ج: السيستاني: يجوز لها ذلك إذا كان خوفها عقلائياً ولم يكن عن وسوسة، وليس للزوج إجبارها على المقاربة. نفس المصدر

س ٣٩٥: ماهو رأيكم في الجوسية والصابئة هل هما من أهل الكتاب؟ وهل يجوز الزواج بهما؟

ج: السيستاني: الجوس من أهل الكتاب دون الصابئة، والأحوط لزوماً ترك نكاح الجوسية مطلقاً، وأما الصابئة فلا يجوز ذلك ما لم يحرز كونهم طائفة من النصارى كما قد يقال بأنهم من الكلدانيين.  
نفس المصدر

س ٣٩٦: رجل تزوج من مسلمة ويعيش بعيداً عنها فهل يجوز له التمتع بالكتابية من دون إذن زوجته؟

ج: السيستاني: لا يجوز ذلك بل حتى مع إذنها على الأحوط وجوباً.

نفس المصدر

س ٣٩٧: هل أن حكم التزويج بالكتابية على المؤمنة يتحقق بالذمية أو يعم غيرها؟

ج: السيستاني: نعم ولا يختص الحكم بالذمية وان ورد في الكلمات ما يدل على اختصاصه بالذمية، ولكن لا اختصاص له بالذمية بل المراد مطلق الكتابية.

نفس المصدر

س ٣٩٨: وهل يثبت الحكم للمطلقة الرجعية أيضاً؟

ج: السيستاني: نعم فهي زوجة عندنا.

س ٣٩٩: هل يشترط في صحة العقد على الكتابية دواماً ومتعة اذن الزوجة المسلمة؟

ج: السيستاني: لا يجوز الزواج من الكتابية على المسلمة من دون رضاها بل جوازه مع رضاها أيضاً لا يخلو عن إشكال، فالأحوط تركه.

نفس المصدر

س ٤٠٠: هل يجوز العزل من دون رضا الزوجة؟

ج: السيستاني: إذا كان المقصود به إفراغ المنى خارج الرحم فالجواب هو أنه جائز، وإن كان بمعنى استعمال العازل الطبي فباعتبار استلزامه ادخال العزل في

جسد المرأة فلا يجوز ذلك من دون رضاها على الاحوط. نفس المصدر

س ٤٠١: هل يجوز للمرأة أن تستمني باللعب بآلتها التناسلية حتى تنزل؟

ج: السيستاني: لا يجوز فحكم ملاحظتها بآلتها التناسلية حتى تنزل حكم

الاستمناء في الرجل وهو حرام. نفس المصدر

س ٤٠٢: هل يجوز معالجة الجنين في بطن أمه من التعويق في الشهر السادس

على أن العلاج قد يوجب إسقاط الجنين أو موته؟

ج: السيستاني: إذا كان هناك احتمال معتد به في استئزام ذلك إسقاط الجنين

أو موته لا يجوز وإن استئزم خروج الطفل معوقاً أو مشوهاً. نفس المصدر

س ٤٠٣: هل هناك فرق في حرمة مصافحة المرأة الأجنبية بين العجوز

وغيرها؟

ج: السيستاني: لا فرق في ذلك. نفس المصدر

س ٤٠٤: إذا كان ترك مصافحة المرأة الأجنبية يسبب للشخص حرجاً

شديداً فهل يجوز؟

ج: السيستاني: إذا كان يسبب الترك حرجاً شديداً لا يتحمل عادةً فيقتصر

على مقدار الضرورة. نفس المصدر

س ٤٠٥: هل يجوز للمرأة النظر إلى ما لا يجوز لها النظر إليه من الرجل في

التلفزيون؟

ج: السيستاني: لا يجوز على الاحوط. نفس المصدر

س ٤٠٦: إذا زاد عدد الرضعات عن عشرين رضعة مشبعة، ولكن عملية

الرضاع لم تكن عن طريق الثدي، بل عن طريق نقل الحليب من ثدي المرأة إلى

وعاء ثم إلى الطفل الرضيع، هل مثل هذه الرضاعة شرعي؟ وهل يحرم منه ما يحرم

من الرضاع الشرعي؟

ج: الخوئي: لا يوجب الحرمة، والله العالم.

السيستاني: لم ينشر الحرمة. صراط النجاة ٢ س ١١٩٠

س ٤٠٧: هل يجوز للمرأة أن تمتنع عن رضاعة ولدها؟

ج: الخوئي: نعم يجوز لها ذلك، ولكن يجب عليها أن ترضعه اللبأ.

التبريزي: وكذا إذا لم يكن في البين طريق آخر غير الرضاعة، وكذا إذا

اشتراط عليها في نكاحها إرضاع الطفل، ان رزقت، ولو بنحو الشرط الارتكازي، والله العالم.

السيستاني: إذا لم يتوقف حفظه على إرضاعها له فلها ذلك.

نفس المصدر: س ١١٩١

س ٤٠٨: من أجرى صيغة عقد النكاح ولحن لحناً نحوياً لا يخلل بالمعنى

المقصود ولكنه لم يبين له ذلك إلا بعد الدخول بالمرأة، فهل نكاحه صحيح؟

ج: الخوئي: نعم صحيح ولا بأس به، والله العالم.

السيستاني: يصح مادامت الصيغة معه ظاهرة في المعنى المقصود.

نفس المصدر: ج ١ س ٧٨٥

س ٤٠٩: إذا قارب زوجته مع علمه بجرمة الاقتراب لعدم إتيانه بطواف

النساء مثلاً، أو أنه أجرى العقد في حالة الاحرام مع علمه بالحرمة، فهل الولد

يعتبر ولد زناً؟

ج: السيستاني: وطء الزوجة مع عدم الإتيان بطواف النساء وإن كان محرماً

ولكنه ليس بزناً، وأما العقد في حال الاحرام فهو باطل فيكون الرجل زانياً لو

قارب المرأة عالماً بطلان العقد. استفتاء مخطوط

س ٤١٠: كتابية أسلمت وزوجها لا زال كافراً ومفارقته له بعد أربعين سنة

من الزواج يوقعها في الحرج الشديد ويحرمها الكثير من الحقوق الاجتماعية؟

ج: السيستاني: ما ذكر لا يبرر بقائها في حبالته ولا يجوز لها ذلك.

نفس المصدر

س ٤١١: إذا أسلم أحد الطرفين ليتزوج من الآخر مع أنه لا يصدق في إسلامه فهل يصح الزواج؟  
ج: السيستاني: إذا ظهر الشهادتين حكم بإسلامه وإن علم بعدم موافقة قلبه للسانه.

نفس المصدر

## مسائل في أحكام النكاح المنقطع:

قال تعالى: ﴿... وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ...﴾ (١).

يقال للنكاح المنقطع، المتعة أو النكاح المؤجل أيضاً ويشترط فيه أمور.

١- الصيغة ٢- ذكر المهر ٣- ذكر الأجل.

على تفصيل في الجميع في المسائل الآتية:

مسألة ٤٨٥: النكاح المنقطع كالدائم في أنه يحتاج إلى عقد مشتمل على إيجاب

وقبول لفظيين، وأنه لا يكفي فيه مجرد الرضا القلبي من الطرفين، ولا المعاطاة ولا

الكتابة ولا الإشارة، وغير ذلك (٢).

مسألة ٤٨٦: ألفاظ الإيجاب في هذا العقد، مثل: «متعت» و«زوجت»

و«أنكحت» أيما حصلت وقع الإيجاب به. والقبول: كل لفظ دال على إنشاء الرضا

بذلك كقوله: «قبلت المتعة» أو «قبلت التزويج» وكفي «قبلت» و«رضيت».

مسألة ٤٨٧: صيغة العقد المنقطع أن تقول المرأة مخاطبة الرجل: - أنكحتك

نفسي في المدة المعلومة «شهر مثلاً» على الصداق المعلوم، «الف تومان مثلاً» -

فيقول الرجل - قبلت النكاح - صح العقد. أو تقول المرأة: - زوجتك نفسي في المدة

المعلومة على الصداق المعلوم - فقال الرجل: - قبلت التزويج - صح أيضاً.

مسألة ٤٨٨: لو بدأ الرجل فقال: «أتزوجك» فقالت: «زوجتك نفسي»، صح

العقد.

مسألة ٤٨٩: لا يجوز تمتع المسلمة بالكافر بجميع أصنافه، وكذا لا يجوز تمتع

(١) الممتحنة: ١٠.

(٢) السيستاني: من غير الأخرس، والأحوط لزوماً أن يكون باللغة القريبة لمن يتمكن منها ويكفي غيرها من اللغات المفهومة لمعناه في حق غير المتمكن منها وإن تمكن من التوكيل.



المسلم بغير الكتابية من أصناف الكفار ولا بالمرتدة ولا بالناصبة المعلنة بالعداوة كالخارجية.

مسألة ٤٩٠: لا يتمتع على العمه بنت أخيها، ولا على الخالة بنت أختها إلا باذنها أو اجازتها، أي لا يجوز أن يتمتع الرجل بنت أخي زوجته، حيث تكون زوجة الرجل عمه البنت المتمتع بها إلا باذن العمه، وكذلك على الخالة بنت أختها، وكذلك لا يجمع بين الأختين كالزواج الدائم.

مسألة ٤٩١: يشترط في النكاح المنقطع ذكر المهر، فلو أخل به عمداً أو جهلاً أو نسياناً أو غفلة أو لغير ذلك بطل، ويصح أن يكون عيناً خارجية أو كلياً في الذمة، ويجوز أن يكون المهر عملاً كخياطة ثوب أو تعليم كتابة ونحوهما، ويتقدر بالمرضاة قلّ أو أكثر، ولا بدّ أن يكون له مالية.

مسألة ٤٩٢: تملك المتمتعة المهر بالعقد، فيلزم على الزوج دفعه إليها بعد العقد لو طالبتة، فلو وهبها المدة فإن كان قبل الدخول لزمه نصف المهر، وإن كان بعده لزمه الجميع، وإن مضت من المدة ساعة وبقيت شهور أو أعوام فلا يقسط المهر على ما مضى منها وما بقي. نعم إذا لم يهب المدة لها ولكنها لم تف بها ولم تمكنه من نفسها في تمام المدة، كان له أن يقتطع من المهر بنسبتها - «أي بنسبة المدة» إن نصفاً فنصف، وإن ثلثاً فثلث وهكذا ماعدا أيام حيضها فلا ينقص لها شيء من المهر، وهكذا الأعدار التي يتعارف حصولها للمرأة كالمرض المدنف والسفر اللازم ونحوهما.

مسألة ٤٩٣: لو وقع العقد ولم يدخل بها مع تمكينها حتى انقضت المدة استقر عليه تمام المهر.

مسألة ٤٩٤: لو تبين فساد العقد، بأن ظهر لها زوج أو كانت أخت زوجته أو أمها، ولم يدخل بها فلا مهر لها، وكذلك إن دخل بها وكانت عاملة بالفساد، ويجب عليها استعادة المهر لو قبضته، بل لو تلف كان عليها بدله.

وأما إن كانت جاهلة بالفساد فلها مهر المثل<sup>(١)</sup>، فإن كان ما أخذت أزيد منه استعاد الزائد، وإن كان أقل أكمله.

مسألة ٤٩٥: يشترط في النكاح المنقطع ذكر الأجل «المدة» فلو لم يذكره متعمداً أو نسياناً بطل متعة وانعقد دائماً<sup>(٢)</sup>، وتقدير الأجل إليهما طال أو قصر<sup>(٣)</sup>، ولا بد أن يكون معيناً بالزمان محروساً من الزيادة والنقصان، وإن لم يقدره بزمان بل قدره بالمرة أو المرتين مثلاً، بطل متعة، وانعقد دائماً على إشكال<sup>(٤)</sup>، والأحوط فيه إجراء الطلاق وتجديد عقد النكاح لو أراد، وأحوط منه مع ذلك الصبر إلى انقضاء المدة المقدره بالمرة أو المرتين أو هبتها.

مسألة ٤٩٦: لا يصح تجديد العقد عليها دائماً أو منقطعاً قبل انقضاء الأجل أو بذل المدة، فلو كانت المدة شهراً وأراد الازدىاد لا بد أن يهبها «المتبقى من المدة» ثم يعقد عليها من جديد<sup>(٥)</sup>.

مسألة ٤٩٧: يجوز العزل من دون إذنها في المنقطع وإن قلنا بعدم جوازها في الدائم.

مسألة ٤٩٨: يلحق الولد بالرجل لو حملت وإن عزل، لاحتمال سبق المني من غير تنبه منه، ولو نفى الرجل الولد عن نفسه انتفى ظاهراً، ولم يفتقر إلى اللعان إن لم يعلم أن نفيه كان عن إثم مع احتمال كون الولد منه، وعلى أي حال لا يجوز له النفي بينه وبين الله إلا مع العلم بالانتفاء.

(١) السيستاني: إن كانت جاهلة فلها أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل متعة لا دواماً. منهاج: ج ٣ ص ٧٧ ٢٤٢م.

(٢) السيستاني: بطل مطلقاً (متعة ودواماً) على الأظهر. نفس المصدر: ٢٣٤م.

(٣) السيستاني: نعم. لا يجوز جعله أزيد من محتمل عمر أحد الزوجين أو كليهما وإلا بطل العقد كما يشكل جعله أقل من مدة تسع شيناً من الاستمتاع بالنسبة إليهما ومن هنا يشكل صحة العقد على الصغيرة أو الصغيرة مع عدم قابلية المدة المعنية للاستمتاع فيها من الصغيرة أو لاستمتاع الصغير فيها بوجه.

(٤) السيستاني: بطل العقد.

(٥) السيستاني: ولا يجوز أن يعقد عليها عقداً آخر ويجعل المدة شهراً بعد الشهر الأول حتى يصير المجموع شهرين.

مسألة ٤٩٩: لا طلاق في المتعة، وإنما تبين بانقضاء المدة أو هبتها، ولا يحق له الرجوع إليها<sup>(١)</sup> إلا بعقد جديد.

مسألة ٥٠٠: لا يوجد توارث بين الزوجين بعقد المتعة، فلو شرط التوارث أو توريث أحدهما في التوريث إشكال، فلا يترك الإحتياط بترك هذا الشرط.

مسألة ٥٠١: لا تنحصر المتعة في عدد فيجوز التمتع بما شاء الرجل من النساء.

مسألة ٥٠٢: لو انقضى أجلها أو وهب مدتها قبل الدخول فلا عدة عليها، وإن كان بعد الدخول فعليها العدة، هذا إذا لم تكن صغيرة ولا يائسة، وإلا فلا عدة لها وإن دخل بها.

مسألة ٥٠٣: عدة المتمتع بها بعد انقضاء المدة أو الهبة، هي: على الأشهر الأظهر حيضتان، وإن كانت في سنٍّ من تحيض ولا تحيض فعدتها خمسة وأربعون يوماً، والظاهر اعتبار حيضتين تامتين<sup>(٢)</sup>، هذا فيما إذا كانت غير حامل. وإلا فعدتها إلى أن تضع حملها كالمطلقة على إشكال<sup>(٣)</sup>، فالأحوط مراعاة أبعد الأجلين من وضع الحمل ومن انقضاء خمسة وأربعين يوماً أو حيضتين.

مسألة ٥٠٤: عدة المتمتع بها إذا مات زوجها المتمتع بها هي أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حائلاً أي غير حامل، وأبعد الأجلين منها ومن وضع حملها إن كانت حاملاً كالدائمة.

مسألة ٥٠٥: يجوز<sup>(٤)</sup> التمتع بالزانية على كراهية خصوصاً لو كانت من العواهر والمشهورات بالزنا، وإن فعل فليمنعها من الفجور.

(١) السيستاني: في عدتها.

(٢) السيستاني: ولا تكفي فيها حيضة واحدة على الأحوط وجوباً ولو حل الأجل أو وهبها المدة في أثناء الحيض لم تحسب تلك الحيضة من العدة.

(٣) السيستاني: على الأظهر.

(٤) الخوئي: والسيستاني: وإذا كانت مشهورة بالزنا فالأحوط لزوماً ترك التمتع بها إلا بعد توبتها. منهاج ٢

### إستفتاءات في أحكام النكاح المنقطع:

س ٤١٢: يذهب بعض المسلمين إلى بعض الدول غير المسلمة، ويتمتع بالنساء غير المسلمات، مع العلم بأن هذا المسلم عنده زوجة مسلمة في بلاده وطبيعي هي لا ترضى قطعاً بهذا التمتع، فهل تمتعه هذا جائز أم لا؟

ج: الخوئي: نعم جائز وفي أيّة بلدة، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز ذلك بل حتى مع اذنها على الأحوط وجوباً.

صراط النجاة ١ س ٨٣٨

س ٤١٣: هل تعتبر إجازة الأب في العقد المنقطع على البكر لو تعذرت الإستجازة بسبب العرف القائم من استنكار هذا اللون من العقد، بل من تحريره عند أكثر الناس «بنظرهم» حتى من الشيعة فيما إذا كانت البنت بحاجة إلى هذا العقد لتجنب الفساد؟

ج: الخوئي: تعتبر أن لا تستقل برضاها دون إجازته، والله العالم.

السيستاني: يشترط إذن الولي في زواج الباكر سواء كان الزواج دائماً أو منقطع.

نفس المصدر: س ٨٤١

س ٤١٤: هل يجوز التمتع بالهاتف حتى يمكن للرجل والمرأة التخاطب في التلفون، ويأخذ الرجل حرّيته وراحته في التخاطب معها كيفما شاء، بعد إجراء صيغة العقد فيه؟

ج: الخوئي: إذا عقد عليها له فلا بأس.

التبريزي: إذا عقد عليها مع سائر الشرائط فلا بأس.

السيستاني: نعم يصحّ.

نفس المصدر: س ٨٤٤

س ٤١٥: إذا تعرّف شخص على فتاة غير مسلمة ولم يشرح لها قضية المتعة في ديننا بل كل ما قاله: أن أعطيني وكالة عنك فهل يصح هذا العقد أم لا؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا بد أن تعرف هي أنه عقد متعة وأنه علقه خاصة بين الزوجين.

نفس المصدر: س ٨٤٦

س ٤١٦: هل يجوز التمتع بالخدمة الكتابية المخصصة لتنظيف المنزل وغسل الملابس وطهي الطعام أم لا؟ وهل يفرق بينا إذا كانت على كفالتى أو كفالة غيري؟ وهل هناك فرق بين الخدمة المربية للأطفال والمذكورة أعلاه في حكم التمتع بها؟

ج: الخوئي: أما الازدواج مع الكتابية فجائز حتى دائماً، وأما ما يرتبط بالطهارة والنجاسة فالأحوط وجوباً الإجتنب عما تمسه برطوبة مسرية كسائر النجاسات، ولا فرق فيما ذكر بين أن تكون بكفالتة أو كفالة الغير ولا بين الخدمة والمربية.

السيستاني: كونها خادمة لا يمنع من التمتع بها مع توقّر الشروط.

التبريزي: نعم يصح التمتع بها، ولا فرق بين الخدمة والمربية وبين ما كانت بكفالتة أو غيرها، وإذا كانت كتابية كما هو المفروض فلا يجب الإجتنب عنها إلا إذا علم تنجسها نجاسة عرفية فيجتنب عما تبشره مما يتعلق بالطهارة والنجاسة.

نفس المصدر: س ٨٤٧

س ٤١٧: هل يجوز التمتع بالبنت البكر من دون اذن وليها بشرط عدم الدخول؟

ج: الخوئي: لا يجوز على الأحوط.

السيستاني: لا يجوز حتى وإن كانت مالكة لأمرها ومستقلة في شؤون حياتها، على الأحوط وجوباً في الأخيرة.

نفس المصدر: س ٨٤٨

س ٤١٨: فيما لو اشترطت قبل العقد عدم الدخول، ودخل بها رغماً عنها هل يعتبر هذا الأمر زناً؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يعتبر زناً وإن فعل حراماً لمخالفته الشرط رغماً وبغير رضاها.

نفس المصدر: س ٨٤٩

السيستاني: لا يعتبر زنا.

س ٤١٩: إذا بقي من مدة العقد فترة قصيرة فهل يجوز تجديد مدة أخرى ضمن

المدة الباقية؟

ج: الخوئي، التبريزي والسيستاني: يجوز بعد بذل المدة، ولا يصحّ في

أثنائها، والله العالم.

نفس المصدر: س ٨٥٠

س ٤٢٠: إذا أراد أن يهبها المدة الباقية وكانت حائضاً فهل تصح الهبة؟

ج: الخوئي، التبريزي والسيستاني: نعم تصح الهبة وليست هذه كالطلاق.

نفس المصدر: س ٨٥١

س ٤٢١: يتعرّض بعض الشباب حين السفر إلى بعض البلاد لنساء يعرضن

أنفسهن للاستمتاع، فهل يجوز لهم العقد المؤقت عليهن دون التأكد من نقاء الرحم،

وإذا لم تعرض المرأة نفسها ولكن الشاب تعرّف عليها وطلب منها ذلك فوافقت،

فهل يجوز له العقد المؤقت عليها دون سؤالها عن عدم اللقاة الجنسي بآخر قبله؟

ج: الخوئي: الفحص والسؤال في مفروض السؤال غير لازم.

نفس المصدر: س ٨٥٢

س ٤٢٢: هل يجب على المتمتع إخبار الزانية غير المشهورة عن العدة، وأن

عليها ألا تقترب من شخص مدة حيضتين؟

ج: الخوئي: لا بأس بارشادها في حكمها ولا يجب.

التبريزي والسيستاني: إذا علم أنها لا تعلم بالحكم الشرعي فيجب

تعليمها.

نفس المصدر: س ٨٦٢

س ٤٢٣: إذا عقد المسلم متعة على امرأة غريبة غير مسلمة وحملت منه هذه

المرأة خطأً، هل يجوز إجهاض الجنين قبل ولوج الروح فيه، وذلك حتى لا يولد

الجنين ويصبح بيد هذه المرأة، ويكون كالكفار في حياته، حيث لا يستطيع العاقد

عليه أن يأخذ منها الطفل، لأن قانون الدول الغربية يُعطي الحق للمرأة في حضن الطفل؟

ج: التبريزي: الولد محكوم عليه بالإسلام، ولا يجوز قتله، كما لا يجوز اسقاط الجنين، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز ذلك. نفس المصدر: ج ١ ملحق س ١٤١٨

س ٤٢٤: امرأة سافرت من مكان إقامتها إلى بلد آخر، فعقدت مع رجل معين لمدة شهر واحد، وقبل انتهاء المدة إفتراقاً بسبب السفر، لكن دون أن يهبها المدة، الآ أن المرتكز كان في ذهن المرأة هو انتهاء المدة، فهل تحسب المدة من حين شروع السفر؟

ج: السيستاني والتبريزي: تحسب عدتها، وانقضاء النكاح بعد انتهاء الشهر، وتعدت بحبضتين مع فرض الدخول، والله العالم.

نفس المصدر: ج ٢ ملحق س ١٤٨١

س ٤٢٥: إذا كان الشخص لا يعرف لغة المرأة التي يريد الزواج منها بالعقد المنقطع، والمرأة كذلك لا تعرف لغة الرجل، فهل يجوز له إجراء الصيغة للعقد من جهته فقط، حتى تحل له؟

ج: الخوئي والسيستاني: لا يكفي، بل لابد من إجراء الصيغة من قِبَل المرأة أيضاً وكالة بعد تفهيمها النكاح والتوكيل، والله العالم. «أي يأخذ منها وكالة ويعقدها لنفسه بالوكالة».

نفس المصدر: س ١١٢٥

س ٤٢٦: بالنسبة للمسيحيين فيهم المشرك وفيهم الموحد، فهل يجب السؤال عن انتمائهم إلى أي مذهب أو فئة، لمعرفة حكمهم من حيث الطهارة والنجاسة، وكذلك التزوج منهم، علماً بأن فئة الموحدين قليلة جداً؟

ج: الخوئي والسيستاني: يستوي في الحكمين هؤلاء وهؤلاء إذا كانوا مسمّين بأسماء الكتابيين، والله العالم.

التبريزي: يضاف إلى جوابه **بِئْسَ**، وكلهم محكومون بالطهارة الذاتية، والله

نفس المصدر: س١١٢٨

العالم.

س ٤٢٧: هل الزواج المؤقت يوجب الإحصان حتى إذا زنا أحدهم يجرم؟

ج: السيستاني: لا يوجب الإحصان ولا يجرم حتى إذا كانت مقيمة معه

على الأحوط وجوباً.

س ٤٢٨: هل يجوز زواج غير الشيعي مع الشيعة زواجاً منقطعاً؟

ج: السيستاني: يجوز في حد ذاته إذا كان يرى مشروعية المنقطع في الشريعة

الإسلامية، وإلا فلا يخلو عن شوب إشكال، والأحوط وجوباً تركه.



مسائل في العيوب الموجبة لخيار الفسخ والتدليس:

تنقسم العيوب الموجبة لفسخ عقد النكاح إلى ثلاثة أقسام، مشتركة بين الرجل والمرأة، ومختصة بالرجل، ومختصة بالمرأة.

١ - العيوب المشتركة بين الرجل والمرأة هي:

الجنون، سواء كان الجنون قبل العقد أو بعده، يوجب الفسخ لكل من الزوجين بجنون صاحبه<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٠٦: الجنون في الرجل مطلقاً سواء كان جنونه قبل العقد مع جهل المرأة به، أو حدث بعد العقد قبل الوطء أو بعده، نعم في الحادث بعد العقد إذا لم يبلغ حداً لا يعرف أوقات الصلاة تأمل وإشكال فلا يترك الاحتياط.

مسألة ٥٠٧: جنون المرأة إذا كان قبل العقد ولم يعلم الرجل فيجوز له الفسخ دون ما إذا طرأ بعد العقد.

مسألة ٥٠٨: لا فرق في الجنون الموجب لخيار الفسخ بين المطبق<sup>(٢)</sup> والأدوار وإن وقع العقد حال إفاقته، كما أن الظاهر عدم الفرق في الحكم بين النكاح الدائم والمنقطع.

٢ - عيوب الرجل الموجبة لخيار الفسخ للمرأة: وهي ثلاثة

١ - الخصاء: وهو سلّ الخصيتين أو رضهما، وتفسخ العقد به المرأة مع سبقه على العقد وعدم علمها به.

(١) السيستاني: في ثبوت الخيار للزوجة بجنون الزوج إشكال.

(٢) الجنون المطبق: المجنون دائماً، والجنون الادواري: يجنّ في بعض ساعات من اليوم أو في بعض الأيام.

٢- الجب: وهو قطع الذكر بشرط أن لا يبقى منه ما يمكن معه الوطء ولو قدر الحشفة، وبه تفسخ المرأة إذا كان ذلك سابقاً على العقد، وأما اللاحق به ففيه تأمل، بل لا يبعد<sup>(١)</sup> عدم الخيار في اللاحق مطلقاً سواء كان قبل الوطء أو بعده.

٣- العنن: وهو مرض تضعف معه الآلة عن الانتشار بحيث يعجز عن الايلاج، فتفسخ المرأة بشرط عجزه عن الوطء مطلقاً، فلو لم يقدر على وطئها وقدر على وطء غيرها لا خيار لها، ويثبت به الخيار سواء سبق العقد أو تجدد بعده لكن بشرط أن لم يقع منه وطؤها ولو مرة حتى دبراً فلو وطأها ثم حدثت به العنة بحيث لم يقدر على الوطء بالمرّة فلا خيار لها<sup>(٢)</sup>.

### ٣- عيوب المرأة الموجبة لخيار الفسخ للرجل:

العيوب المختصة بالمرأة ستة وهي:

البرص، والجذام، والاقضاء<sup>(٣)</sup>، والقرن، ويقال له (العفل): وهو لحم أو غدة أو عظم ينبت في فم الرحم يمنع عن الوطء<sup>(٤)</sup>، والعرج البيّن وإن لم يبلغ حد الاقعداد، والزمانة على الأظهر، والعمى، وهو ذهاب البصر عن العينين وإن كانتا مفتوحتين، ولا اعتبار بالعمش ولا بالعور ولا بالعشا<sup>(٥)</sup>.

(١) الخوفي والتبريزي: الأقوى أنه لا يقتضي الخيار. المنهاج: ج ٣ ص ١٣٤١ السبستاني: يثبت الخيار للزوجة في الجب سواء كان سابقاً على العقد أم كان حادثاً بعده أو بعد العقد والوطء معاً على الأظهر. المنهاج: ج ٣ ص ٨٤ مس ٢٦٦.

(٢) السبستاني: أصل ثبوت الخيار للزوجة في هذه العيوب (الخصاء، الوجاء، الجذام، البرص، العمى) محل إشكال، فالأحوط لها عدم الفسخ بها، ولو فسخت فالأحوط لهما عدم ترتيب أثر الزوجية أو الفرقة إلا بعد تجديد العقد أو الطلاق. منهاج: ج ٣ ص ٢٦٨ م ٨٥.

(٣) السبستاني: في ثبوت خيار العيب للزوج فيما لو علم بكون الزوجة مفضاة حين العقد إشكال، فلو فسخ فالأحوط لهما عدم ترتيب أثر الزوجية أو الفرقة إلا بعد تجديد العقد أو الطلاق.

(٤) السبستاني: سواء منع من الحمل أو الوطء في القبل أم لا.

(٥) الاقضاء: هو اتحاد مسلكي البول والحيض أو مسلك الحيض والغائط على قول، والعمش: هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع، والعشا: هي علة في العين لا يبصر في الليل ويبصر في النهار.

مسألة ٥٠٩: إنفاً يفسخ العقد بعيوب المرأة إذا تبين وجودها قبل العقد، وأما ما يتجدد بعد العقد فلا اعتبار به سواء كان قبل الوطء أو بعده.

مسألة ٥١٠: ليس العقم من العيوب الموجبة للخيار لامن طرف الرجل ولا من طرف المرأة.

مسألة ٥١١: ليس الجذام والبرص من عيوب الرجل الموجبة للمرأة خيار الفسخ على الأقوى. أي ليس للمرأة إذا أصاب زوجها برص أو جذام أن تفسخ العقد، ولكن العكس يوجب الفسخ إذا كان في المرأة يحق للرجل الفسخ.

مسألة ٥١٢: خيار الفسخ في كل من الرجل والمرأة على الفور<sup>(١)</sup>، فلو علم كل منهما بالعيوب فلم يبادر بالفسخ لزم العقد، نعم الجهل بالفورية وبالخيار عذر، فلا يسقط خيار الفسخ مع الجهل بأحدهما إذا لم يبادر.

مسألة ٥١٣: لو ثبت عن الرجل فان صبرت المرأة فلا كلام، وإن لم تصبر ورفعت أمرها إلى حاكم الشرع لاستخلاص نفسها منه أجلها الحاكم سنة كاملة من حين المرافعة<sup>(٢)</sup>، فإن واقعها أو واقع غيرها في أثناء هذه المدة فلا خيار لها، وإلا كان لها الفسخ فوراً عرفياً<sup>(٣)</sup>، وكذلك إن رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الفسخ بعد ذلك فإنه ليس لها ذلك.

مسألة ٥١٤: الفسخ بالعيوب ليس بطلاق، سواء وقع من الزوج أو من الزوجة، فليس له أحكام الطلاق، إلا تصنيف المهر في الفسخ بالعنن، ولا يعتبر فيه شروط الطلاق أي لا يعتبر فيه الخلو من الحيض أو النفاس ولا حضور العدلين.

مسألة ٥١٥: يجوز للرجل والمرأة الفسخ بعيوب أحدهما من دون إذن الحاكم، نعم فقط في العنن يفترق إلى الحاكم، لغرض تعيين الأجل لأنه من وظائف الحاكم،

(١) الخوفي: والأظهر أنه ليس على الفور فلا يسقط بالتأخير. المنهاج ٢ مس ١٣٤٣.

(٢) السيستاني: ويحكم التأجيل امتناعه من الحضور له من الحاكم.

(٣) السيستاني: وكذا إذا علم بشهادة أهل الخبرة كالأطباء الأخصائيين أن الزوج لا يقدر على الوطء أبداً.

فبعد ما ضرب الأجل لها كان لها التفرد بالفسخ عند انقضاء المدة وتعذر الوطء في المدة المعينة من دون مراجعة الحاكم.

مسألة ٥١٦: لو فسخ الرجل بأحد عيوب المرأة فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها، وإن كان بعده استقر عليه المهر المسمى، وكذا الحال فيما إذا فسخت المرأة بعيب الرجل، فتستحق تمام المهر إن كان بعد الدخول، وإن كان قبله <sup>(١)</sup> لم تستحق شيئاً إلا في العنن، فإنها تستحق عليه نصف المهر المسمى.

#### التدليس:

مسألة ٥١٧: لو دلّست المرأة نفسها على الرجل في أحد عيوبها الموجبة لخيار الفسخ وتبين له بعد الدخول، فإن اختار البقاء فعليه تمام المهر، وإن اختار الفسخ لم تستحق المهر، وإن دفعه إليها استعاده <sup>(٢)</sup>.

مسألة ٥١٨: لو تزوج امرأة على أنها بكر - إما بذكر البكارة شرطاً في العقد أو وصفاً أو ذكر قبل العقد - أو وقع العقد مبنياً على ما ذكر - فوجدها ثيباً لم يكن له <sup>(٣)</sup> الفسخ إلا إذا ثبت بالاقرار أو البينة سبق ذلك على العقد، فكان له الفسخ.

مسألة ٥١٩: لو فسخ في الفرض السابق حيث كان له الفسخ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها، وإن كان بعده استقر المهر ورجع به على المدلس، وإن كانت هي المدلس لم تستحق شيئاً.

مسألة ٥٢٠: لو تزوج امرأة باعتقاد البكارة ولم يكن اشتراط ولا توصيف ولا اتباع للعقد مبنياً على ثبوتها فبان خلافها لم يكن له الفسخ وإن ثبت زوالها قبل العقد.

(١) السيستاني فلا يستحق شيئاً عنناً كان أو غيره.

(٢) السيستاني وإن كان هو المدلس وفسخت فلها المهر إذا كان بعد الدخول وإن كان قبله فلا شيء لها.

(٣) الخوني نعم ينقص من المهر بمقدار ما به التفاوت بين البكر والثيب للنص الصحيح ولا يثبت الأرش في غير

ذلك من العيوب. منهاج ج ٢ مس ١٣٤٩.

## مسائل في أحكام المهر:

قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...﴾<sup>(١)</sup>.

ويقال للمهر الصداق أيضاً.

مسألة ٥٢١: كل ما يملكه المسلم يصح جعله مهراً<sup>(٢)</sup>، عيناً كان أو ديناً أو منفعة لعين مملوكة من دار أو عقار أو حيوان، ويصح جعله من منفعة الحر كتعليم صنعة ونحوه من كل عمل محلل، ولا يتقدر بقدر، بل ما تراضى عليه الزوجان كثيراً كان أو قليلاً<sup>(٣)</sup>، نعم يستحب أن لا يزيد على مهر السنة، وهو خمسمائة درهم.

مسألة ٥٢٢: لا بد من تعيين المهر بما يخرج عن الإبهام، فلو أمرها أحد هذه أو خياطة أحد الثوبين مثلاً بطل المهر دون العقد وتستحق الزوجة مع الدخول مهر المثل<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٥٢٣: ذكر المهر ليس شرطاً في صحة العقد الدائم، فلو عقد عليها ولم يذكر لها مهراً أصلاً صح العقد، بل لو صرح بعدم المهر صح العقد<sup>(٥)</sup>، - ويقال لإيقاع العقد بلا مهر: تفويض البضع، وللمرأة التي لم يذكر في عقدها مهر: مفوضة البضع.

مسألة ٥٢٤: لو وقع العقد بلا مهر<sup>(٦)</sup> لم تستحق المرأة قبل الدخول شيئاً إلا إذا

(١) النساء : ٤.

(٢) المسيستاني: بشرط أن يكون متمولاً عرفاً على الأحوط لزوماً.

(٣) المسيستاني: ما لم يخرج بسبب القلة عن المالية.

(٤) مهر المثل معناه: المهر المتعارف فيما بين نساء عشيرتها وفي مستواها من النساء، إلا أن يزيد على أقلهما قيمة فيتصالحان في مقدار التفاوت.

(٥) لو قالت المرأة للرجل مثلاً: زوجتك نفسي، أو قال وكيلها - زوجت موكلتي فلانة، فقال الزوج - قبلت - بدون أن يذكر المهر صح العقد.

(٦) المسيستاني: ولم يتفقا على تعيينه بعده.

طلّقها، فتستحق أن يعطيها شيئاً بحسب حاله من الغنى والفقر واليسار والاعسار، من دينار أو درهم أو ثوب أو دابة أو غيرها. وأما لو دخل بها استحقت على الزوج بسبب الدخول مهر أمثالها.

مسألة ٥٢٥: لو شَرِكَ أباهَا في المهر بأن سَمِيَ لها مهراً ولأبيها شيئاً معيناً، يَعيّن ما يسمي لها مهراً وسقط ما يسمي لأبيها، فلا يستحق الأب شيئاً<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٢٦: ما تعارف في بعض البلاد من أخذ بعض أقارب البنت كأبيها وأمها من الزوج شيئاً، ليس بعنوان المهر وجزء منه، بل هو شيء يؤخذ زائداً على المهر وفيه صور:

فإن كان إعطاؤه وأخذه بعنوان الجمالة لعمل مباح، فلا إشكال في جوازه وحليته، بل في استحقاق القريب له وعدم سلطنة الزوج على استرجاعه، وإن كان إعطاؤه لا من جهة رضاه بل من جهة استخلاص البنت حيث إن القريب مانع عن تمشية الأمر مع رضاها بالتزويج بما بذل لها من المهر، فيحرم أخذه وأكله، ويجوز للزوج الرجوع فيه وإن كان تالفاً.

مسألة ٥٢٧: لو وقع العقد بلا مهر جاز أن يتراضيا بعده على شيء سواء كان بقدر مهر المثل أو أقل منه أو أكثر، ويتعين ذلك مهراً وكان كالمذكور في العقد.

مسألة ٥٢٨: يجوز أن يجعل المهر كله حالاً - أي بلا أجل - ومؤجلاً، ويجوز أن يجعل بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٥٢٩: يحق للزوجة مطالبة المهر الحال في كل حال بشرط مقدرة الزوج واليسار.

(١) السيستاني: ولكن لو شرط عليها أن تعطيه شيئاً من مهرها أو شرط على الزوج أن يعطيها شيئاً زائداً على المهر صح بعد إعطائه، وإن لم يكن بعنوان الجمالة فإن كان إعطاء الزوج للقريب بطيب نفس منه وإن كان لأجل جلب خاطره وإرضائه سواء كان رضاه في نفسه مقصوداً له أم لتوقف رضا البنت على رضاه فيجوز للقريب أخذه، لكن يجوز للزوج استرجاعه مادام قائماً بعينه.

(٢) السيستاني: ولا بد فيه من تعيين الأجل ولو في الجملة.

مسألة ٥٣٠: يحق للزوجة أن تمتنع من التمكين وتسليم نفسها حتى تقبض مهرها الحال، سواء كان الزوج موسراً أو معسراً<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٣١: ليس للزوجة الامتناع من التمكين فيما لو كان المهر كله أو بعضه مؤجلاً وقد أخذت بعضه الحال.

مسألة ٥٣٢: يجوز أن يذكر المهر أثناء العقد في الجملة، ويفوض تقديره وتعيينه إلى أحد الزوجين، بأن تقول الزوجة مثلاً: «زوجتك على ما تحكم - أو أحكم - من المهر -» فقال: «قبلت».

مسألة ٥٣٣: لو طلق قبل الدخول سقط نصف المهر المسمى وبقي نصفه، ولو كان دفعه إليها إستعاد نصفه إن كان باقياً، وإن كان تالفاً إستعاد نصف مثله إن كان مثلياً، ونصف قيمته إن كان قيمياً.

مسألة ٥٣٤: لو مات أحد الزوجين قبل الدخول فالأقوى تنصيف المهر كالطلاق خصوصاً في موت المرأة، والأحوط الأولى التصالح خصوصاً في موت الرجل.

مسألة ٥٣٥: لو أبرأت الزوجة زوجها الصداق الذي كان عليه ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه عليها، وكذلك لو كان الصداق عيناً فوهبته إياها رجع بنصف مثلها إليها أو قيمة نصفها.

مسألة ٥٣٦: الدخول الذي يستقر به تمام المهر هو مطلق الوطاء ولو دبراً، وإذا اختلف الزوجان بعد ما طلقها فادعت وقوع الواقعة وأنكرها فالقول قوله يمينه<sup>(٢)</sup>، أو بإقامة البينة على العدم إن أمكن، كما إذا ادّعت الواقعة قبلاً وكانت بكرًا وعنده بيّنة على بقاء بكارتها.

مسألة ٥٣٧: لو اختلفا في التعجيل والتأجيل - في المهر - فقالت الزوجة: إنه

(١) السيسستاني: ولو مكنته من نفسها فليس لها الامتناع بعد ذلك لأجل أن تقبضه.

(٢) السيسستاني: فإن كان قولها موافقاً للظاهر - كما إذا عاشا معاً مدة من دون وجود مانع شرعي أو غيره لأنيّ منهما عن الدخول - فالقول قولها يمينه، وإلا كان القول قوله يمينه.

معجل، وقال الزوج: بل مؤجل ولم يكن بيّنة، كان القول قول الزوجة مع اليمين.  
وكذا لو اختلفا في زيادة الأجل كما إذا ادّعت الزوجة أنه سنة، وقال الزوج:  
إنه سنتان، فالقول قول الزوجة مع اليمين.

مسألة ٥٣٨: لو دفع الوالد المهر الذي كان عليه من جهة إعسار الولد، ثم بلغ  
الصبي فطلّق قبل الدخول استعاد الولد من زوجته نصف المهر وكان له دون  
الوالد<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٣٩: نكاح الشغار باطل - وهو أن تزوج امرأتان برجلين على أن  
يكون مهر كلّ واحد منهما نكاح الأخرى ولا يكون بينهما مهر غير النكاحين،  
مثال: أن يقول أحد الرجلين للأخر: زوجتك بنتي أو أختي، على أن تزوجني بنتك  
أو أختك، ويكون صداق كلّ منهما نكاح الأخرى - ويقول الآخر: قبلت وزوجتك  
بنتي، أو أختي. وأما لو زوج أحدهما الآخر بمهر معلوم وشرط عليه أن يزوجه  
الأخرى بمهر معلوم أيضاً صح العقدان، مثال: أن يقول زوجتك بنتي على صداق  
مائة دينار على أن تزوجني بنتك أو أختك، ويقول الآخر: - قبلت وزوجتك بنتي  
على مائة دينار - فإنه يصح العقدان مع توفر سائر الشروط في صحة العقد».

### إستفتاءات في مسائل المهر:

س ٤٢٩: مهر الزوجة المؤجل إلى عشر سنوات مثلاً، هل يحلّ لها بالطلاق  
قبلها، أم بعد انقضاء السنين العشر؟

ج: الخوئي: نعم في الفرض يحل الأجل ولها حق الطلب.

التبريزي: نعم في الفرض يحل الأجل إلا إذا صرّح في العقد باطلاق التأجيل  
بعشر سنوات أي بمعنى أنه لا تستحق المطالبة به ولو انقضت زوجيتها قبل ذلك  
بالطلاق.

(١) النسبستاني: الأحوط التصالح بين الطرفين (الولد والوالد).



السيستاني: لا يحق لها إلا بعد انقضاء العشرة.

صراط النجاة: ج ١ ص ٨٢٤

س ٤٣٠: ذكرتم في المنهاج ٢ ص ٣١٦، (انه يجب فيه أن يكون متعيناً) أي في المهر، فلو عقد الموكل مُعيناً لمقدار الصداق من النقود، وأضاف إليها مجهول، مثال: كأن قال - مع النقود المعينة - وغرفة نوم، وهي مجموعة فرش وأثاث وسرير قد تكون بمبلغ أربعة آلاف إلى عشرين ألف، فهل يصح هذا أم لا؟

ج: الخوئي: إذا كان ما يضم إلى المقدار المعلوم مجهولاً كالمثال في السؤال ولم يكن له متعارف في الخارج بطل الصداق المسمى ورجع إلى مهر المثل.  
السيستاني: يصح وينصرف إلى المتعارف بحسب حال الزوجين ومع الاختلاف بين أفرادها في القيمة يعطيها الفرد الوسط على الأحوط وجوباً.

نفس المصدر: ج ٢ ص ١١١١

س ٤٣١: امرأة توفي زوجها، ولها مهر مؤجل قدره ألف دينار مثلاً، فهل يحق لها أن تأخذ مهرها المؤجل من أصل التركة؟  
ج: الخوئي: نعم يجوز لها ذلك.  
السيستاني: يجوز لها مطالبته بعد موته.

نفس المصدر: س ١١١٨

س ٤٣٢: هل يجوز للمرأة التي يريد زوجها أن يطلقها أن تطالبه بمهر المثل المتعارف في زماننا هذا، فيما إذا كان مهر المثل «المؤخر» الذي اتفقا عليه عند زواجها ضئيلاً جداً بالقياس إلى مهر المثل في زماننا هذا، نظراً لانخفاض قيمة العملة التي حُدد بها المهر في الزمن السابق؟  
ج: التبريزي: لا يجوز ذلك، والله العالم.  
السيستاني: ليس لها إلا المهر الذي اتفقا عليه في العقد.

نفس المصدر: ملحق س ١٦٧٨

س ٤٣٣: إذا كان المهر المؤجل ثلاثين مثقالاً، ولم يتفق في وقتها على نوع الذهب، فهل يحق للزوج أن يشتري لها أي نوع من أنواع الذهب، وإن كان أقلها قيمة مع صدق الذهب عليه عرفاً؟  
 ج: التبريزي: لا بأس باعطاء أقل الأنواع قيمة، إذا كان في العرف العام ذهباً حقيقته، والله العالم.

السيستاني: يتعين ما ينصرف إليه اللفظ حسب زمان العقد ومكانه فإن خالف جاز له الدفع من أحدهما.

نفس المصدر: س ١٦٦٩

### مسائل في الشروط المذكورة في عقد النكاح:

- مسألة ٥٤٠: يجوز أن يشترط في ضمن عقد النكاح من قبل المرأة والرجل كل شرط سائغ، ويجب على المشروط عليه الوفاء به كما في سائر العقود<sup>(١)</sup>.
- مسألة ٥٤١: إذا شرطت في عقد النكاح ما يخالف<sup>(٢)</sup> المشروع مثل أن لا يمينها من الخروج من المنزل متى شاءت وإلى أين شاءت، أو لا يعطي حق ضررتها من المضاجعة ونحوها، وكذا لو شرطت أن لا يتزوج عليها بطل الشرط وصح العقد والمهر، وإن قلنا بأن الشرط الفاسد يفسد العقد.
- مسألة ٥٤٢: لو شرطت - في العقد - أن لا يفتضاها لزم الشرط، ولو أذنت بعد ذلك جاز، من غير فرق بين النكاح الدائم والمنقطع.
- مسألة ٥٤٣: لو شرطت الزوجة في العقد، أن لا يخرجها من بلدها أو أن يسكنها في بلد معلوم أو منزل مخصوص يلزم الشرط.

(١) السيستاني: لكن تخلفه أو تعذره لا يوجب الخيار للمشروط له ما لم يستلزم التدليس.

(٢) السيستاني: مقتضى العقد كأن اشترطت المرأة في عقد الانقطاع أن لا يكون للزوج حق الاستمتاع بها مطلقاً بطل العقد والشرط ولو اشترط ما يخالف المشروع كأن اشترطت المرأة أن يكون أمر الطلاق والجماع بيدها.

## مسائل في القسمة:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُضْلِعَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا...﴾<sup>(١)</sup> لكل واحد من الزوجين حقُّ على صاحبه يجب عليه القيام به وإن كان حق الزوج أعظم.

مسألة ٥٤٤: من حق الزوج على الزوجة: أن تطيعه ولا تعصيه<sup>(٢)</sup>، ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه<sup>(٣)</sup> ولو إلى أهلها، حتى لعبادة والدها أو في عزائه.

مسألة ٥٤٥: من حق الزوجة على زوجها: أن يشبعها ويكسوها بحسب حالها بالقياس إليه، وأن لا يؤذيها أو يظلمها أو يشاكسها دون وجه شرعي، وأن لا يهجرها رأساً ويجعلها كالمعلقة لا هي ذات بعل ولا هي مطلقة، وأن لا يترك مقاربتها أزيد من أربعة أشهر بل أقل من ذلك على الأحوال إن لم تكن قادرة على الصبر أربعة أشهر.

مسألة ٥٤٦: من كانت له زوجة واحدة ليس لها عليه حق المبيت عندها والمضاجعة معها في كل ليلة، بل ولا في كل أربع ليالٍ ليلة على الأقوى، بل القدر اللازم أن لا يهجرها ولا يذرهما كالمعلقة لا هي ذات بعل ولا مطلقة، نعم لها عليه حق الواقعة في كل أربعة أشهر مرة كما مرّ.

مسألة ٥٤٧: من كانت له أكثر من زوجة، فإن بات عند إحدها من يجب عليه أن

(١) النساء: ١٢٨.

(٢) السيستاني: وتمكّنه من نفسها للمقاربة وغيرها من الاستمتاع الثابتة له في أي وقت ومكان إلا لعذر شرعي.

(٣) الخوئي: على الأحوال. منهاج ٢ مس ١٤٠٧.

الفتاوى: يحرم على الزوجة الدائمة أن تخرج من دارها بدون اذن زوجها: مسائل مس ٩٩٨. منهاج ٣

مس ٣٣٧. مجمع المسائل ج ٢ س ٥٣٨.

يبيت عند غيرها أيضاً، فإن كنَّ أربعاً وبات عند إحداهن طاف على غيرها لكلِّ منهن ليلة، ولا يفضَّل بعضهنَّ على بعض، وإن لم تكن أربعاً يجوز له التفاضل بينهما، مثال: فإن تك عنده امرأتان يجوز له أن يأتي إحداهما ثلاث ليالٍ والأخرى ليلة... مسألة ٥٤٨: يختص وجوب المبيت والمضاجعة فيما قلنا به في الزوجة الدائمة، فليس للمتمتع بها هذا الحق واحدة كانت أو متعددة<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٤٩: تختص البكر أوَّل عرسها بسبع ليالٍ، والثيب بثلاث ليالٍ، يجوز تفضيلها بذلك على غيرها، ولا يجب عليه أن يقضي تلك الليالي لنسائه القديمات. مسألة ٥٥٠: لا قسمة للناشزة ولا للصغيرة ولا للمجنونة حين جنونها، ويسقط حق المضاجعة والقسمة بالسفر وليس عليه القضاء.

مسألة ٥٥١: يستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق والإلتفات، والمواقعة.

## مسائل في النشوز:

مسألة ٥٥٢: يتحقق النشوز في الزوجة إذا خرجت عن طاعة زوجها الواجبة عليها مثل: عدم تمكين نفسها، وعدم إزالة المنفقات المضادة للتمتع والإلتذاذ بها، وترك التنظيف والتزيين مع اقتضاء الزوج لها، وكذا خروجها من بيتها من دون إذنه وغير ذلك، ففي كل هذه الأمور تصبح الزوجة فيها ناشزاً.

مسألة ٥٥٣: لا يتحقق النشوز بترك طاعة الزوج في غير الأمور الواجبة فلو امتنعت من العمل في البيت والتي لا تتعلق بالاستمتاع من الكنس أو الخياطة أو الطبخ أو غير ذلك، حتى سقي الماء وتمهيد الفراش، لم يتحقق النشوز في هذا وغيره.

مسألة ٥٥٤: لو ظهرت منها أمارات النشوز والطغيان بسبب تغيير عاداتها معه في القول أو الفعل، بأن تحببه بكلام خشن بعدما كان بكلام لين، أو أن تظهر عبوساً وتقطياً في وجهه وتثاقلاً ودمدمة بعد أن كانت على خلاف ذلك، يعظها أولاً، فإن لم ينفع الوعظ هجرها في المضجع إذا احتمل نفعه، إما بأن يحوّل إليها ظهره في الفراش، أو يعتزل عن فراشها، فإذا هجرها ولم ترجع وأصرت عليه جازله ضربها، ويقتصر على ما يؤمل معه رجوعها فلا يجوز الزيادة عليه مع حصول الغرض به، وإلا تدرج إلى الأقوى فالأقوى ما لم يكن مدمياً ولا شديداً ولا مؤثراً في اسوداد بدنها أو احمراره. وذلك في لقوله تعالى: ﴿... وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾<sup>(١)</sup>. وللأزم أن يكون ذلك بقصد الإصلاح لا التشفي والانتقام، ولو حصل بالضرب جنائية وجب الغرم<sup>(٢)</sup>.

(١) النساء: ٣٣.

(٢) السيستاني: وإن لم تنفع معها الإجراءات المتقدمة واجتبرت على نشوزها فليس للزوج أن يتخذ معها إجراء

مسألة ٥٥٥: كما يكون النشوز من قبل الزوجة يكون من طرف الزوج أيضاً بتعديه عليها، وعدم القيام بحقوقها الواجبة. فإذا ظهر منه النشوز بمنع حقوقها الواجبة عليه، فلها المطالبة بها ووعظها إياه، فإن لم يؤثر رفعت أمرها إلى الحاكم فيلزمه بها، وليس لها هجره ولا ضربه<sup>(١)</sup>، وإذا أطلع الحاكم على نشوزه وتعديه نهاه عن فعل ما يحرم عليه وأمره بفعل ما يجب، فإن نفع وإلا عزّره بما يراه -الحاكم- وله أيضاً الاتفاق من ماله مع امتناعه من ذلك ولو ببيع عقاره إذا توقف عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿آخر سواء أكان قولياً كإعادها بما لا يجوز له فعله أو كان فعلياً كفرّك أذنها أو جرّ شعرها أو حبسها، نعم يجوز له رفع أمره إلى الحاكم الشرعي ليلزمها بما يراه من سبأ كالتعزير ونحوه.﴾

(١) السيسستاني: وإذا رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي أبلغه الحاكم بلزوم أحد أمرين إما الاتفاق أو الطلاق فإن امتنع عن الأمرين ولم يمكن الاتفاق عليها من ماله ولو ببيع بعض عقاره إذا توقف عليه ولا إجباره على الطلاق جاز للحاكم أن يطلقها بطلبها.

(٢) السيسستاني: وإذا امتنع عن الاتفاق مع المطالبة جاز لها أن تأخذ النفقة من ماله بدون إذنه كما يجوز رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي، فإن لم يتيسر هذا ولا ذاك واضطرت إلى اتّخاذ وسيلة لتحصيل معاشها لم يجب عليها إطاعته حال اشتغالها بتلك الوسيلة.

## مسائل في الشقاق:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٥٦: لو وقع الشوز من الزوجين بحيث خيف الشقاق والفراق بينهما وانجبر أمرهما إلى الحاكم بعث حكيمين، حكماً من جانب الزوج وحكماً من جانب الزوجة للإصلاح ورفع الشقاق بما رأياه من الصلاح من الجمع أو الفراق.

مسألة ٥٥٧: إذا كان الزوج يؤذي زوجته ويشاكسها بغير وجه شرعي، جاز لها رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي لينعه من الايذاء والظلم ويُلزّمه بالمعاشرة معها بالمعروف، فإن نفع وإلا عزّره بما يراه، فإن لم ينفع أيضاً كان لها المطالبة بالطلاق، فإن امتنع منه ولم يمكن إجباره عليه طلقها الحاكم الشرعي.

## تنبيه:

إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته أو كان عاجزاً عن الإنفاق عليها فتعمّد اخفاء موضع اقامته، لكي لا يتسنى للحاكم الشرعي أن يتخذ بشأنه الاجراءات المترتبة ضده إذا اشتكت عليه زوجته، في هذه الحالة يجوز للحاكم الشرعي أن يقوم بطلاق زوجته تلبية لطلب الزوجة على الظاهر وهذا الوجه لا يخلو عن قوة.



## مسائل في أحكام الأولاد:

مسألة ٥٥٨: إنما يلحق ما ولدته المرأة بزوجها بشروط:

١- الدخول مع العلم بالانزال أو احتماله أو الانزال في الفرج وحواليه.

٢- دخول مني الرجل في فرج المرأة بأي نحو كان<sup>(١)</sup>.

٣- مضي ستة أشهر أو أكثر من حين الوطء أو ما يحكمه إلى زمن الولادة.

٤- عدم التجاوز عن أقصى مدة الحمل وهو سنة.

مسألة ٥٥٩: إذا تحققت الشروط المتقدمة لحق الولد بالزوج ولا يجوز نفيه وإن

وطأها واطئ فجوراً فضلاً عما لو اتهمها به.

مسألة ٥٦٠: لا ينتفي الولد عن الرجل لو نفاه إن كان العقد دائماً إلا باللعان<sup>(٢)</sup>.

بخلاف ما إذا كان العقد منقطعاً، وجاءت بولد أمكن إلحاقه به فإنه وإن لم يجز له نفيه

لكن لو نفاه ينتفي منه ظاهراً من غير لعان، لكن عليه اليمين مع دعواها أو دعوى

الولد النسب.

مسألة ٥٦١: لا يجوز نفي الولد لأجل العزل<sup>(٣)</sup>، فلو نفاه لم ينتف إلا باللعان.

مسألة ٥٦٢: الموطوءة بشبهة كما إذا وطأ أجنبية بظن أنها زوجته يلحق ولدها

بالواطئ بشرط أن تكون ولادته لستة أشهر من حين الوطء أو أكثر، وأن لا

يتجاوز عن أقصى الحمل، وبشرط أن لا تكون تحت زوج مع إمكان التولد منه

بشروطه.

مسألة ٥٦٣: لو اختلفا في الدخول الموجب لإلحاق الولد وعدمه فادعته المرأة

(١) السيستاني: وأما دخول مائه في فرجها بطريقة أخرى كالأنبوبة ونحوها واحتمال كون حملها من مائه فني إلحاق الولد به إشكال.

(٢) اللعان: هو أن يتهم الزوج زوجته بالزنا أو مجرد نفي ولده عنه فإنه يلاعن زوجته، ولا يقع اللعان إلا عند الحاكم الشرعي، وفيه تفصيل يأتي في باب اللعان.

(٣) السيستاني: مع احتمال سبق المنى قبل النزح من غير تنبه أو احتمال بقاء شيء من المنى في المجرى وحصول اللقاح به عند العود إلى الإيلاج، نعم إذا حصل العلم بخلافه من طريق فحص الدم أو غيره من الطرق العلمية فعليه أن يعمل بمقتضى علمه.

يلحق الولد به، وأنكره، أو اختلفا في ولادته فنفاها الزوج وادعى أنها أتت به من خارج فالقول قوله بيمينه.

مسألة ٥٦٤: لو اتفقا في الدخول والولادة واختلفا في المدة فادعى ولادتها لدون ستة أشهر<sup>(١)</sup> أو لأزيد من أقصى الحمل، وادعت خلافه، فالقول قوله بيمينه قولها بيمينها، ويلحق الولد به ولا ينتفي عنه إلا بالعان.

مسألة ٥٦٥: لو كانت تحت زوج فوطأها شخص آخر بشبهة فأتت بولد فان أمكن لحوقه بأحدهما دون الآخر يلحق به، وإن لم يكن اللحق بهما انتفى عنها، وإن أمكن لحوقه بكلّ منها أقرع بينهما ويعمل بما تقتضيه القرعة.

مسألة ٥٦٦: إذا وطأ الرجل زوجته فساحت الزوجة بنتاً باكراً فحملت البكر - من أثر المساحقة - استحقت الزوجة الرجم والبنت البكر الجلد وكان على الزوجة مهر البكر<sup>(٢)</sup>، ويلحق الولد بصاحب النطفة كما يلحق بالبكر أيضاً للنص الموجود.

(١) السيستاني: إذا ادعى ولادتها لدون ستة أشهر وادعت هي خلافه كان القول قوله بيمينه.

(٢) السيستاني: إذا ذهب بكارتها بالولادة.

مسائل في أحكام الولادة وما يلحق بها:

للولادة والمولود سنن وآداب بعضها واجبة وبعضها مندوبة نذكر منها ما

يلي:

مسألة ٥٦٧: يجب استقلال النساء في شؤون المرأة حين الولادة ووضعها دون الرجال، «أي لا يجوز للطبيب الرجل أن يولد المرأة مع وجود طبيبة امرأة» إلا إذا استلزم ذلك ومستت الضرورة بذلك فلا مانع.

مسألة ٥٦٨: يستحب غسل المولود عند وضعه مع الأمن من الضرر، ويستحب الأذان في أذنه اليمنى والاقامة في اليسرى. ويستحب تحنيكه بماء الفرات وترية سيد الشهداء عليه السلام. ويستحب تسميته بالأسماء المستحسنة مثل عبدالله، عبدالرحيم، وأسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام. ويستحب حلق رأسه إن كان ولداً يوم السابع ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة. وتستحب الوليمة عند الولادة، وكذا العقيقة في اليوم السابع.

مسألة ٥٦٩: يجب ختان الذكور، ويستحب إيقاعه في اليوم السابع.

مسألة ٥٧٠: لا يجب على الأم إرضاع ولدها لا مجاناً ولا بالأجرة مع عدم الانحصار بها، بل مع الانحصار لو أمكن حفظ الولد بلبن ونحوه مع الأمن من الضرر عليه.

مسألة ٥٧١: يحق للأم المطالبة بأجرة الرضاع، من مال الولد إن كان له مال، ومن أبيه إن لم يكن له مال وكان الأب موسراً، نعم لو لم يكن للولد مال ولم يكن الأب والجد وإن علا موسرين تعين على الأم إرضاعه مجاناً.

مسألة ٥٧٢: كمال الرضاع حolan كاملان - أربع وعشرون شهراً - ويجوز أن ينقص عن ذلك إلى ثلاثة أشهر بأن يفطم على أحد وعشرين شهراً، ولا ينبغي أن

ينقص عن ذلك مع الامكان ومن غير ضرورة.

مسألة ٥٧٣: الأم أحقّ بحضانة الولد وتربيته وما يتعلق بها من مصلحة حفظه مدة الرضاع أي الحولين إذا كانت حرة مسلمة عاقلة، سواء أرضعته هي بنفسها أو غيرها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٧٤: لا يجوز للأب أن يأخذ الولد من أمه في مدة الرضاع وإن فطمته قبل الحولين على الأحوط.

مسألة ٥٧٥: الأب أحقّ بالولد الذكر بعد انتهاء الستين والأم بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين من عمرها ثم يكون الأب أحقّ بها، وإذا فارق الزوج زوجته بطلاق أو بفسخ يرجع الأولاد من ذكر وأنثى إلى الأب وهو أحقّ بالحضانة من الزوجة بعد إكمال البنت سبع سنين من عمرها فلو تزوجت الأم قبل إكمال البنت السبع سنين سقط حقّها وكانت الحضانة للأب.

مسألة ٥٧٦: لو مات الأب بعد انتقال الحضانة إليه أو قبله كانت الأم أحقّ بحضانة الولد - وإن كانت متزوجة - من وصي أبيه، وكذا من باقي أقاربه حتى من جده وجدته.

مسألة ٥٧٧: لو ماتت الأم في زمن حضانتها فالأب أحقّ بها من غيره، وإن فقد الأبوان فهي لأب الأب، ومع عدمه وعدم الوصي<sup>(٢)</sup> فلاقارب الولد على ترتيب مراتب الإرث.

مسألة ٥٧٨: تنتهي الحضانة ببلوغ الولد رشيداً، فإذا بلغ رشيداً ليس لأحد حقّ الحضانة عليه حتى الأبوين، بل هو مالك لنفسه ذكراً كان أو أنثى.

مسألة ٥٧٩: إذا زنى بامرأة ليست بذات بعل ولا في عدة الغير ثم تزوج بها

(١) السبستاني: حضانة الولد وتربيته وما يتعلق بها من مصلحة حفظه ورعايته تكون في مدة الرضاع - أعني حولين كاملين - من حقّ أبويه بالسوية فلا يجوز للأب أن يقصده عن أمه خلال هذه المدة وإن كان أنثى.

(٢) السبستاني: فالأحوط وجوباً التراضي بينهم مع الاستئذان من الحاكم الشرعي.

فولدت ولم يعلم أن الولد من حلال أو الحرام يحكم بأنه من الحلال.

مسألة ٥٨٠: إذا زنى بامرأة فحملت منه وولدت كان الولد ولد حرام فلا

يتوارثان وإن تزوج بأمه بعد الحمل.

## مسائل في أحكام النفقات:

إنما تجب النفقة بأحد أسباب ثلاثة: الزوجية، والقرابة، والملك<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٨١: تجب نفقة الزوجة على الزوج بشرط أن تكون دائمة فلا نفقة للمنقطة إلا إذا اشترطت ذلك في العقد وأن تكون مطيعة له فيما يجب إطاعتها له فلا نفقة للناشر<sup>(٢)</sup>، ولا فرق بين الزوجة المسلمة والذمية.

مسألة ٥٨٢: لو نشزت الزوجة ثم عادت إلى الطاعة<sup>(٣)</sup> لم تستحق النفقة حتى تظهر طاعتها لزوجها.

مسألة ٥٨٣: لو ارتدت الزوجة سقطت النفقة، وإن عادت للإسلام في العدة عادت النفقة.

مسألة ٥٨٤: الظاهر أنه لا نفقة للزوجة الصغيرة غير القابلة للاستمتاع بها على زوجها، خصوصاً إذا كان الزوج صغيراً غير قابل للتمتع والتلذذ، وكذا للزوجة الكبيرة إذا كان زوجها صغيراً. كذلك نعم إذا كانت الزوجة مراهقة والزوج مراهقاً أو كبيراً أو بالعكس لم يبعد استحقاق النفقة مع تمكينها له من نفسها على ما يمكنه من التلذذ والاستمتاع منها.

مسألة ٥٨٥: لا يشترط في استحقاق الزوجة النفقة فقرها واحتياجها، فلها عليه الإنفاق وإن كانت من أغني الناس.

مسألة ٥٨٦: إن لم يكن له مال يفي بنفقة نفسه وزوجته وأقاربه الواجبي النفقة، فهو مقدم على زوجته بالإنفاق، وزوجته مقدمة على أقاربه بالإنفاق، فما فضل من

(١) السبستاني: والاضطرار.

(٢) السبستاني: الخارجة عن طاعة زوجها بعدم تمكينه مما يستحقه من الاستمتاع بها مطلقاً بل وفي بعض الأحيان لا لعذر مقبول شرعاً على الأحوط وجوباً.

(٣) السبستاني: رجع الاستحقاق.

قوته صرفه على زوجته، وإذا فضل من نفقة زوجته يصرفه على أقاربه «أي الزوجة تقدم في النفقة على الأبوين والأولاد».

مسألة ٥٨٧: المراد بنفقة نفسه المقدمة على نفقة زوجته مقدار قوت يومه وليلته وكسوته اللاتقة بحاله وكل ما اضطر إليه من آلات الطعام والشراب والفرش والغطاء وغيره، فان زاد على ذلك شيء صرفه على زوجته ثم على أقاربه.

مسألة ٥٨٨: لو لم يكن عنده ما ينفقه على زوجته أو قرابته يجب عليه تحصيله بالإكتساب اللائق بحاله وشأنه<sup>(١)</sup>، نعم لا يبعد وجوب الاقتراض إذا أمكن من دون مشقة وكان يمكنه الإيفاء فيما بعد<sup>(٢)</sup>، وكذا الشراء نسيئة بالشرطين المذكورين.

مسألة ٥٨٩: لو سافرت الزوجة بغير إذن زوجها في سفر مستحب أو مباح فإنه تسقط نفقتها، وكذلك لو خرجت من بيته بغير إذنه ولو لغير سفر<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٥٩٠: لا تقدير للنفقة شرعاً، بل الضابط القيام بما تحتاج إليه المرأة من طعام وادام وكسوة وفرش وغطاء وإسكان وإخدام وآلات تحتاج إليها لشرها وطبخها وتنظيفها وغير ذلك.

مسألة ٥٩١: لو دفع الزوج إلى زوجته نفقة أيام كأسبوع أو شهر مثلاً وانقضت المدة ولم تصرفها على نفسها - إما بأن أنفقت من غيرها أو أنفق إليها شخص آخر - كانت النفقة الزائدة ملكاً لها، وليس للزوج استردادها<sup>(٤)</sup>، وكذا لو زاد منها شيء بالتقدير على نفسها كانت الزيادة ملكاً لها، فليس له استردادها.

(١) السيستاني: وإذا لم يكن متمكناً منه أخذ من حقوق الفقراء من الاخماس والزكوات والكفارات ونحوها بمقدار حاجته في الاتفاق عليها.

(٢) السيستاني: وأما إذا احتل عدم التمكّن من الوفاء احتمالاً معتداً به ففي وجوبه عليه إشكال.

(٣) السيستاني: على الأحوط وجوباً.

(٤) السيستاني: إذا بقيت على الاستحقاق إلى نهاية المدّة.

مسألة ٥٩٢: كيفية الانفاق بالطعام والادام إما بمواكبتها مع الزوج في بيته على العادة كسائر عياله، وإما بتسليم النفقة لها، وليس للزوج إلزامها بمواكبتها معه، فلها أن تمتنع من المؤاكلة معه وتطالبه بكون نفقتها بيدها تفعل بها ما تشاء، إلا أنه إذا أكلت وشربت معه على العادة ليس لها أن تطالبه بالنفقة.

مسألة ٥٩٣: لو امتنع الزوج عن دفع النفقة أجبره الحاكم على دفعها، ومع عدم وجود الحاكم<sup>(١)</sup> فعلى عدول المؤمنين، ومع فقدهم ففساقهم، وإن لم يمكن إجباره وكان له مال جاز للزوجة ان تقتص منه مقدار النفقة.

مسألة ٥٩٤: الظاهر أنه من الانفاق الذي تستحقه الزوجة على زوجها، أجرة الحمام عند الحاجة، سواء للأغتسال أو للتنظيف، إذا كان في بلدها لم يتعارف فيه الاغتسال في البيت أو يتعسر لبرد أو غيره، «عند ذلك يجب على الزوج دفع أجرة الحمام ومصاريفه مثل الفحم والحطب إذا احتاجه».

مسألة ٥٩٥: من النفقة أيضاً<sup>(٢)</sup> الأدوية المتعارفة التي يكثر الاحتياج إليها بسبب الأمراض والآلام التي قلما يخلو الشخص منها في الشهور والأعوام.

مسألة ٥٩٦: من النفقة ما تعارف اعتياده لأمثالها من غير الطعام كالشاي والتبناك والقهوة ونحوها والمقدار اللازم من الفواكه، وتستحق في الاسكان أن يسكنها داراً تليق بها بحسب عادة أمثالها.

ويحق للزوجة أن تطالبه بالتفرد بالمسكن عن مشاركة غير الزوج من ضرة أو غيرها مثل أخيه أو أخته من دار أو حجرة منفردة المرافق، إما بعارية أو إجارة أو ملك.

وكذلك على الزوج أن يهيء لها خادمة إن كانت ذات حشمة وشأن ومن ذوي الأخدام، وإلا خدمت نفسها.

(١) السيستاني: واضطرت إلى اتخاذ وسيلة لتحصيل معاشها لم يجب عليها إطاعته حال اشتغالها بتلك الوسيلة.

(٢) السيستاني: مصاريف الولادة وأجرة الطبيب وما يصر في علاج الأمراض الصعبة التي يتفق الابتلاء بها وإن حجاج إلى مال كثير ما لم يكن حرجياً على الزوج.



مسألة ٥٩٧: لو كانت الزوجة حاملاً ووضعت حملها وقد طلقها زوجها طلاقاً رجعياً واختلفا في زمان وقوع الطلاق، فادعى الزوج أنه طلقها قبل الوضع وقد انقضت عدتها به فلا نفقة لها، وادعت أنه بعده ولم تكن بينة فالقول قولها مع اليمين فان حلفت ثبت لها استحقاق النفقة، لكن يحكم عليه بالبينونة وعدم جواز الرجوع أخذاً باقراره.

مسألة ٥٩٨: لو طالبت الزوجة بالإنفاق وادعى الزوج الاعسار وعدم الاقتدار ولم تصدقه وادعت عليه اليسار فالقول قول الزوج مع اليمين إن لم يكن لها بينة، إلا إذا كان مسبقاً باليسار وادعى تلف أمواله وصيرورته معسراً وأنكرته الزوجة، فان القول قولها بيمين وعليه البينة.

### إستفتاءات في أحكام النشوز، والشقاق، والأولاد، والنفقات:

س ٤٣٤: ماهي حدود طاعة المرأة لزوجها، بعدما تؤدي له كامل حقوقه الزوجية «الجنسية» فثلاً: إذا قال لها لا أرضى بالخروج إلى بيت فلان، مع العلم أنه لا يؤثر على حقوقه الجنسية فهل يجب عليها إطاعته؟

ج: الخوئي: الواجب عليها هو ما يرجع إلى التمتع، ولا تخرج بما يُنافي تمتعه، وأما الخروج غير المنافي فكذلك على الأحوط وجوباً.

السيستاني: له أن يمنعها من الخروج خارج البيت وعليها طاعته.

صراط النجاة ج ١ س ٨٧٠

س ٤٣٥: ما تصنع فتاة هجرها زوجها بلا أي مسوغ شرعي وغاب عنها سنين غير ملتزم بنفقتها وطلبت منه الطلاق فلم يُجِبها، وليس من الميسور لها رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي؟

ج: الخوئي: حكمها إن أرادت خلاص نفسها مما وقعت فيه من ضيق أن تطلب منه الإنفاق الواجب عليه بالمعروف من السكن والكسوة والقوت، فإن

أجاب بالحسنى، والآفتطلب طلاقها بأمر من الحاكم، وإن رفض الأمرين طلقها الحاكم الشرعي، أما إذا لم يكن من الميسور لها رفع أمرها إلى الحاكم فلتصبر بما ابتليت، ويكفي رفع أمرها إلى وكيل الحاكم الشرعي أيضاً لحل مشكلتها.

السيستاني: إذا امتنع الزوج عن أداء حقوقها رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي بأي وجه ممكن والحاكم يتخذ الاجراء اللازم. نفس المصدر: س ٨٧٢

س ٤٣٦: هل يجوز للأب أو للأم أو لفروعهما الشرعيين معاملة الولد غير الشرعي ابناً كان أو أخاً أو غير ذلك كالولد الشرعي في جواز النظر واللمس ونحوها أم لا؟

ج: الخوئي: لا فرق في هذه الأحكام بين الولد الشرعي والد غير الشرعي، والله العالم.

السيستاني: لا فرق في الأحكام المترتبة على عنوان النسبت بينهما عدا التوارث. نفس المصدر: س ٩١٨

س ٤٣٧: لو زنى شخص بذات بعل وعقد عليها بعد طلاقها (من الأول) وبقي على زواجه بها مع علمه بالحكم، فما حكم أولاده هل يعتبرون أولاد زنا أم لا؟  
ج: الخوئي: بناءً على المشهور من حرمتها الأبديّة فأولاده أولاد زنا، والله العالم.

التبريزي: ما ذكره المشهور لا يخلو من تأمل بل منع.  
السيستاني: الأحوط وجوباً بطلان العقد وحرمتها أبداً.

نفس المصدر: س ٩١٩

س ٤٣٨: رجل ربّي طفلة قرابة لله تعالى فهل تحرم عليه أم لا؟

ج: الخوئي والسيستاني: لا تحرم عليه بذلك. نفس المصدر: س ٩٢٢

س ٤٣٩: امرأة تزوّجت من كافر فأنجبت ذكراً، فهل يبقى هذا الولد من محارم

ج: الخوئي والسيستاني: الزواج باطل، لكن الولد ولدها ومحرم لها.

نفس المصدر: س ٩٢٣

س ٤٤٠: إذا مات الزوج قبل انتقال الحضانة إليه فهل تكون الحضانة بعد انقضاء مدة حضانة الأم لها أو للجد؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم الأم أحق بها إلى أن يبلغ الطفل.

نفس المصدر: س ٩٢٦

س ٤٤١: ما تقولون في ولد الزنا هل هو محرم لأبيه وأمه وهكذا أخته وخالته وغيرهم، فيترتب عليه ما يترتب على الولد الشرعي إلا ما استثني من الارث؟  
ج: الخوئي والسيستاني: نعم هو محرم لهؤلاء، ولا فرق في ذلك بين ولد الزنا وولد الحلال إلا في الارث، على تفصيل مذكور في الرسائل العملية.

نفس المصدر: س ٩٢٧

س ٤٤٢: إذا كان المطلق يعيش في بغداد مثلاً، والمطلقة في البصرة، وكان للمرأة حق الحضانة فهل لها أن تصحب الولد أم أن حق الولاية أحق وأولى، فيبقى الولد إلى جانب والده؟

ج: الخوئي: حق الحضانة للأم في مدة الرضاع وهي الحولان ثابت لها في فرض السؤال أيضاً ما لم تزوج، ولا يسقط «حق الحضانة» بعد مناخ معيشتها عنه، والله العالم.

السيستاني: حق الحضانة في مدة الرضاع - أعني حولين كاملين - من حق أبويه بالسوية فلا يجوز للأب أن يفصله عن أمه خلال هذه المدة وإن كان أنثى.

نفس المصدر: س ٩٢٩

س ٤٤٣: هل يجوز للمطلقة التي تحتضن طفلها في مدة السنتين أن تمتنع من تمكين الجد للأب من رؤية حفيده، أم يجب عليها التمكين؟  
ج: الخوئي: ليس لها منع الأب أو الجد له من رؤية الطفل.

السيستاني: تبين ان حقّ الحضانة حقّ الأبوين معاً فلا يحقّ لها ذلك.

نفس المصدر: س ٩٣١

س ٤٤٤: هل يجب على الوالد تعليم أبنائه - ذكوراً أو أنثاءً - وعلى فرض الوجوب هل يُكتفى بتعليم الأبناء كيفية القراءة والكتابة فحسب؟

ج: التبريزي: تعليم الأطفال بالمقدار الضروري من حق الولد على الوالد، ويجب على الوالد تعليم أولاده الدين وأحكامه بالمباشرة أو التسبيب، والله العالم.  
السيستاني: إنّما اللازم على الأب تربية أولاده تربية دينية.

نفس المصدر: س ١٥٠٠

س ٤٤٥: هل يحرم مطلقاً الالتحاق بالمدارس غير الإسلامية المختلطة بين الذكور والإناث حتى ولو كان الإختلاط منحصراً في غير البالغين، وعلى القول بالحرمة، لو اختار الولد البالغ الدراسة فيها، فهل يجب على الوالد الإنفاق عليه حينئذٍ - بناءً على وجوب تعليم الأبناء -؟

ج: التبريزي: في مفروض السؤال: إذا خاف على معتقداته، أو احتمل الابتلاء بالحرام والفساد فلا يجوز، ولكن الإنفاق الواجب لا يشمل مصارف الدراسة المزبورة، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز إذا كان الدخول فيها مفسداً لأخلاقهم فضلاً عما إذا كان مضرراً لعقائدهم والتزامهم الديني.

نفس المصدر: س ١٥٠٢

س ٤٤٦: الحامل من الزنا إذا أسقطت الجنين فلمن تدفع ديته؟

ج: الخوئي والسيستاني: تُدفع إلى الحاكم الشرعي. نفس المصدر: س ٩١٠

س ٤٤٧: ماهي موارد جواز إسقاط الجنين؟

ج: الخوئي والسيستاني: إذا كان قبل ولوج الروح، وكان حمل الجنين ضرراً عليها بحيث لا يكون قابلاً للتحمل جاز إسقاطه، وأما إذا كان بعد ولوج الروح، فإن كان بقاؤه مؤدياً إلى هلاكها جاز إسقاطه وإلا فلا.

نفس المصدر: س ٩١٢

س ٤٤٨: إذا كان بقاء الجنين موجباً لهلاك أمّه فهل يجوز لأمه إهلاكه؟ وهل يجوز إهلاكه لغيرها؟

ج: الخوئي: يجوز لأمه ولا يجوز لغيرها.

التبريزي: يجوز لأمه ولا يجوز لغيرها على الأحوط.

السيستاني: يجوز لأمه قبل ولوج الروح فيه لا بعده. نفس المصدر: س ٩١٣

س ٤٤٩: هل يجوز الإجهاض في الحالات التالية:

(أ) إذا كانت المرأة الحامل تعاني من مرض خطير مثل مرض القلب الشديد

وقد يكون في استمرار الحمل خطر على حياة الأم؟

(ب) إذا ثبت بطرق التشخيص أن الجنين مشوّه بدرجة كبيرة أو مصاب

بمرض لا علاج له، أو الطفل المولود سوف يكون عالة على أبيه وعلى مجتمعه

باعتبار تشوّهه؟

ج: الخوئي: (أ) إذا كان بقاء الحمل خطراً على حياة الأم، جاز لها الإجهاض

وعليها الدية.

(ب) لا يجوز الإجهاض في هذا الفرض في تمام صوره، والله العالم.

السيستاني والتبريزي: هذا إذا كان قبل ولوج الروح.

نفس المصدر: س ٩١٥

س ٤٥٠: إذا كان بقاء الطفل عند أمّه المطلقة لا يؤمن عليه بسبب حالتها

المرضية، فهل يحق للأب أخذه منها، في مدة الحضانة الشرعية؟

ج: السيستاني والتبريزي: إذا أحرز بوجه معتبر أن الأم غير مأمونة على

الولد، يجوز أخذ ولده منها، والله العالم. ملحق صراط النجاة: ج ٢ س ١٧٠٧

س ٤٥١: في الحالات التي يُحكّم فيها بإجبار الحاكم الشرعي للزوج على أداء

حقوق الزوجة في حال نشوز الزوج لو لم يتمكن الحاكم الشرعي من إجباره، فهل

يجوز للزوجة الامتناع عن القيام بحقوقه الزوجية؟

ج: الخوئي: المشهور على أن للزوجة الامتناع حينئذ، ولكنه لا يخلو من إشكال، والله العالم.

السيستاني: فيه إشكال، والاحتياط لا يترك، هذا في غير حال اشتغالها بوسيلة لتحصيل معاشها إذا اضطرت إلى اتّخاذها. صراط النجاة: ج ١ ص ٧٩٧  
س ٤٥٢: ماهي القسمة الواجبة بين الزوجات، وهل يجوز لي أن أهب واحدة شيئاً ولا أهب الأخرى؟

ج: الخوئي والسيستاني: القسمة الواجبة هي النوم في الفراش إذا تعددت الزوجات - وشرع في المبيت مع إحداهن، وأما التسوية في العطاء فليست فريضة، والله العالم.  
نفس المصدر: س ٨٠٠

س ٤٥٣: متى يجوز استخدام الأساليب الثلاثة «الوعظ والهجر والضرب» هل بمجرد الخوف من النشوز أو بعد تحققه؟ وهل يجب الترتيب في استخدام الأساليب الثلاثة أم للزوج استخدام ما يراه نافعا لها؟

ج: السيستاني: إنما يجوز ذلك بعد تحقق النشوز ويلزم رعاية الترتيب في استخدام الأساليب الثلاثة، وقد ذكر ذلك مفصلاً في الرسالة العملية فراجع.

استفتاء مخطوط

س ٤٥٤: إذا اعتدت الزوجة على زوجها بالضرب فهل يجوز أن يضربها ضرباً مبرحاً يبقى أثره لمنعها من التكرار؟

ج: السيستاني: ليس له ذلك بل يرفع أمره إلى الحاكم الشرعي.

نفس المصدر

## مسائل في النظر:

قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ، ... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا..﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٥٩٩: يجوز لكل من الزوج والزوجة النظر إلى جسد الآخر ظاهره وباطنه حتى العورة، وكذا مس كل منها الآخر وتقبيله مع التلذذ وبدونه.

مسألة ٦٠٠: لا إشكال في جواز نظر المرأة إلى جسد المرأة الأخرى ماعدا العورة فيحرم النظر إليها إلا في مقام الضرورة.

مسألة ٦٠١: يجوز للمرأة النظر إلى جسد الرجل من محارمها بدون تلذذ ماعدا العورة والمراد بالمحارم من يحرم عليها نكاحه من جهة النسب أو الرضاع أو المصاهرة، دون غيرها كالزنا واللواط واللعان.

مسألة ٦٠٢: كل من يحرم النظر إليه يحرم مسه، فلا يجوز مس الأجنبية الأجنبي، فلا يجوز للرجل مصافحتها، وكذلك لا يجوز للمرأة مصافحة الرجل، نعم لا بأس بالمصافحة من وراء الثوب لكن لا يغمز كفها على الأحوط وجوباً.

مسألة ٦٠٣: لا يجوز النظر إلى العضو المبان من الأجنبي والأجنبية والأحوط ترك النظر إلى الشعر المنفصل نعم لا بأس بالنظر إلى السن والظفر المنفصلين.

مسألة ٦٠٤: يجوز النظر واللمس في الأجنبي والأجنبية، في مقام المعالجة إذا لم يوجد المائل<sup>(٢)</sup>، كمعرفة النبض إذا لم تكن بألة نحو الدرجة وغيرها، وجبر الكسر والحجامة ونحو ذلك، ومقام الضرورة كما إذا توقف استنقاذه من الغرق أو

(١) النور: ٣٠-٣١.

(٢) السيستاني: أو كان الرجل أرقق بعلاج المرأة.

الحرق، ويقتصر على ما اضطر إليه، فلا يجوز التعدي.

مسألة ٦٠٥: يجب على المرأة التستر من الأجنبي ولا يجب على الرجال التستر وإن كان محرم<sup>(١)</sup> على النساء النظر إليهم عدا المواضع التي جرت السيرة على عدم الالتزام بستره من بدنه.

مسألة ٦٠٦: يجوز النظر إلى نساء أهل الذمة بل مطلق الكفار<sup>(٢)</sup> مع عدم التلذذ والريبة، أي خوف الوقوع في الحرام، والأحوط الاقتصار على المواضع التي جرت عاداتهن على عدم التستر عنها.

مسألة ٦٠٧: يحرم استخدام الأجهزة التي توضع داخل رحم المرأة، أو غلق الأنابيب أو أي عمل آخر لغرض منع الحمل إذا كان يستلزم اللمس والنظر إلى العورة، إلا في مقام الضرورة، وبشرط أن لا يسبب ذلك<sup>(٣)</sup> العقم الدائم للمرأة.

مسألة ٦٠٨: إن علمت امرأة بأن هناك أجنبياً يتعمد النظر إلى وجهها وكفيها بقصد اللذة والريبة، فيجب ستر هذين الموضعين وإن لم تكن عليها زينة.

مسألة ٦٠٩: إذا أرادت امرأة أن تمس عورة امرأة أخرى أو رجل غير زوجها لأجل العلاج وفي حالة الضرورة والإضطرار يجب عليها أن تلبس الكفوف في يديها حتى لا يحصل التماس المباشر، وكذلك الرجل بالنسبة للمرأة.

مسألة ٦١٠: لإشكال في نظر المرأة إلى حجم بدن الرجل الأجنبي من وراء الستر والملابس إن لم يترتب عليه مفسدة ولم يكن بقصد الريبة والتلذذ.

مسألة ٦١١: لا يجوز للنساء الذهاب إلى الملاعب والنوادي الرياضية لمشاهدة المسابقات، كالسباحة، والملاكمة والمصارعة، ورفع الأثقال، وكرة القدم،... حيث

(١) السيستاني: لا يجوز على الأحوال.

(٢) السيستاني: بل مطلق النساء المبتذلات - اللاتي لا ينتهين إذا نهين عن التكشف - سواء كنَّ من نساء الكفار وغيرهن. ولا فرق فيه بين الوجه والكفين وبين سائر ما جرت عاداتهن على عدم ستره من بقية أعضاء البدن..

(٣) السيستاني: ضرراً بليغاً بها ومنه قطع بعض الأعضاء كالبيض، والأحوط وجوباً الاجتناب عن استعمال اللولب إذا كان يستتبع تلف النطفة بعد انعقادها وعلوقها بجدار الرحم.



لايتوفر الستر الكافي عند الرياضيين.

مسألة ٦١٢: يجوز للمرأة النظر إلى جميع بدن الصبية غير المميزة، وبعد سنّ التمييز يلزم الأحتراز من النظر إلى العورتين على الأحوط وجوباً.

مسألة ٦١٣: يجوز للمرأة النظر إلى جميع بدن الصبي ما لم يبلغ سنّ التمييز، وبعده يلزمها اجتناب النظر إلى العورتين، على الأحوط وجوباً ولا فرق في هذه المسألة بين الصبيان الأجانب أو المحارم.

مسألة ٦١٤: الأعمى كالصير في حرمة نظر المرأة إليه، «أي لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبي الأعمى».

مسألة ٦١٥: إذا كان لامرأة محرم بين جمع من الرجال الأجانب وهم في حالة عدم الستر بستر كافٍ ولا تعلم من هو وأين هو، ففي هذه الحالة لا يجوز لها<sup>(١)</sup> النظر إلى أيّ منهم في البحث عن محرماً.

مسألة ٦١٦: لا يجوز للمرأة النظر إلى صورة الرجل - وكذلك العكس - بريئة أو تلذذ، أو خوف الوقوع في الحرام سواء كانت تعرفه أو لا تعرفه، من المحارم أو من الأجانب<sup>(٢)</sup> - وأما مع عدم البرية والتلذذ فيجوز.

مسألة ٦١٧: يحرم بيع وشراء وحفظ الصور الخليعة، ويجب إتلافها.

مسألة ٦١٨: الفلم الذي يعرض بصورة مباشرة له حكم الإنسان الحي، فلا يجوز النظر إلى غير الوجه والكفين وما تعارف عدم ستره وإن لم يكن بريئة، والفلم الذي يُعرض بصورة غير مباشرة فله حكم الصورة، فيجوز النظر إلى الجسد عدا العورة إذا لم يكن بريئة<sup>(٣)</sup>.

(١) السيستاني: على الأحوط.

(٢) السيستاني: نعم الأحوط وجوباً ترك النظر إلى صورة المرأة الأجنبية غير المبتدلة إذا كان الناظر يعرفها ولم يكن عن تلذذ شهوي ولا ربيّة.

(٣) السيستاني: لا فرق بين التحوين من التصوير في عدم جواز النظر وعلى الأحوط إذا لم يكن عن تلذذ شهوي ولا ربيّة وإلّا حرم جزماً.

مسألة ٦١٩: يجب<sup>(١)</sup> على النساء ستر العورتين عن الصبيّة والصبي المميز، إن كان من المحارم، وفي حالة كون الصبي المميز أجنبياً، يجب عليها<sup>(٢)</sup> ستر جميع البدن بإستثناء الوجه والكفين.

مسألة ٦٢٠: لا يجوز للمرأة أن تُري زوجها أو أخاها أو أباه صورة النساء الأجنبيات غير المحجبات اللاتي لا يجوز لهن رؤيتهنّ.

مسألة ٦٢١: حكم النظر إلى الميت كحكم النظر إلى الانسان الحيّ، أي: لا يجوز للمرأة النظر إلى عورة الرجل الميت، ولا إلى ما لا يجوز النظر إليه من جسم الرجل الأجنبيّ.

مسألة ٦٢٢: الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرأة والماء الصافي مع عدم التلذذ، وأمّا معه فلا إشكال في حرمة.

مسألة ٦٢٣: لا يجوز أخذ الصور - الراديولوجية - أو أشعة الرحم، أو وضع الأجهزة داخل الرحم وما شاكل ذلك التي تستلزم كشف العورتين أمام الغير، إن لم تكن هناك ضرورة.

### إستفتاءات في النظر:

س ٤٥٥: يجوز النظر إلى المرأة التي يريد الزواج منها، هل يجوز ذلك إلى كلّ بدنها وشعرها؟ وهل يشترط علمها أو رضاها بذلك؟ أم يجوز حتى لو لم تأذن ولم تعلم؟

ج: الخوئي والتبريزي: الأظهر الأختصاص باليدين والوجه بما فيها من المعصم، وكذلك الشعر والساق وإن كان بغير إذنها وعلمها.

السيستاني: نعم يجوز له النظر إلى محاسنها كوجهها وشعرها ورقبتها

(١) السيستاني: الأحوط وجوباً.

(٢) السيستاني: الأحوط وجوباً.

ومعاصمها وساقها ضمن شروط خمسة ولا يشترط أن يكون ذلك بأذنها ورضاهما.

صراط النجاة: ج ٢ س ١٠٩٨

س ٤٥٦: إلى أيّ سنة من عمر الطفل يجوز فيه لأُمّه النظر إلى عورتِه؟

ج: الخوثي، السيستاني والتبريزي: يجوز النظر إليها ما لم يصر مميّزاً، فلا يجوز النظر إلى عورة الصبي المميّز على الأحوط وجوباً. نفس المصدر: ج ٢ س ١١٥٠

س ٤٥٧: هل يجوز للمرأة معانقة وتقبيل المرأة في الشارع العام؟

ج: الخوثي والتبريزي: يجوز ذلك إذا لم يرهما الأجنب، والله العالم.

السيستاني: عناق النساء للنساء وتقبيل بعضهنّ البعض جائز بشرط عدم حصول فعل محرّم وأن لا يكون بشهوة.

نفس المصدر: س ١١٤٣

س ٤٥٨: ماهي حدود عورة المرأة بالنسبة إلى محارمها؟

ج: الخوثي: هي القبل والدبر، وكذا من السّرة إلى الركبتين على الأحوط.

التبريزي: هذا بالنسبة إلى الرجال المحارم، وأما بالنسبة إلى النساء فعورتها هي القبل والدبر خاصة، والله العالم.

السيستاني: يجوز للرجل أن ينظر إلى جسد محارمه، ما عدا العورة، من دون

نفس المصدر: س ١١٨١

تلذذ شهوي ولا ريبة.

س ٤٥٩: هل يجوز للمرأة الأجنبية أن تنظر إلى شعر المجنون ومصافحته؟

ج: السيستاني: لا يجوز للأجنبية مصافحة المجنون وأما النظر إلى شعره فلا مانع منه كما في غير المجنون بلا تلذذ وريبة.

استفتاء مخطوط

س ٤٦٠: ماهو حكم كشف الوجه والكفين للمرأة الجميلة بحيث يجلب

الأنظار؟

ج: السيستاني: يجوز إلا إذا كان موجباً للفساد.

نفس المصدر

س ٤٦١: هل يجوز تصوير المرأة الأجنبية وهي محجّبة من حيث استلزامه

الدقة في النظر؟

ج: السيستاني: إذا خلى النظر عن شهوة وريبة جاز. نفس المصدر  
س ٤٦٢: ما حكم مشاهدة النساء للأفلام الرياضية التي تُعرض في التلفزيون  
مع كون الرياضيين لا يتسترون بالستر الكافي؟

ج: إذا لم يكن هناك خوف الوقوع في المفسدة ولم يكن بقصد اللذة لإشكال.  
السيستاني: لا يجوز ذلك هُنَّ على الأحوط وجوباً إلا فيما يكون ساتراً لما  
تعارف ستره من البدن.  
س ٤٦٣: هل يجوز للنساء النظر إلى بدن الرجال لغرض زرق الابر أو سائر  
الأعمال الطبية بدون قصد اللذة؟

ج: الإمام عليه السلام، الخامنئي والسيستاني: لا يجوز إلا في مقام الضرورة.

أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ٥٢، س ٤٧

س ٤٦٤: ما الحكم إذا شككنا في بلوغ الصبي سن التمييز أو عدمه؟

ج: والسيستاني: له حكم الصبي غير المميز. نفس المصدر: س ٥١

س ٤٦٥: ما حكم التلفزيون في غير الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

ج: الخامنئي: برأجه التي تكون مثيرة للريبة والفساد محرمة، ولا يجوز النظر  
إليها، وكذا ما يكون موجباً لانحراف الاعتقاد والأخلاق.

استفتاء، أحكام علاقات ص ٦٤ مس ٧٤

س ٤٦٦: هل يجوز النظر إلى وجه المرأة الجميلة عن تلذذ ولكن غير شهوي

بل تلذذ يحصل له بالنظر إلى المناظر الطبيعية الجميلة؟

ج: السيستاني: لا يحرم النظر إلى وجه المرأة أو الرجل عن تلذذ إذا لم يكن

عن شهوة جنسية، ولكن تحقق هذا الغرض بالنسبة لمن لم يفقد الغريزة الجنسية  
مشكل.

س ٤٦٧: هل يجوز للمرأة أن تتعلم قيادة السيارة عند الرجل الأجنبي بحيث

يذهبان معاً منفردين بالسيارة في الأماكن الصالحة للتدريب والتعليم، وهي

الأماكن التي تكون خالية من الزحام عادة؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم يجوز لها أن تتعلم قيادة السيارة بشرط أن لا يستلزم الوقوع في الحرام، والله العالم.  
التبريزي: إذا كان معها شخص آخر من محارمها فلا بأس.

صراط النجاة: ج ١ س ٨٨٠

س ٤٦٨: هل يجوز إعطاء فلم للتحميص لإخراج الصور، (علماً بأن هذا الفلم يحتوي على صور نساء محجبات في حالة التكشف) للرجال الأجانب غير المحارم لتظهيره؟

ج: الخوئي والتبريزي: نعم يجوز ذلك، ولا بأس به إذا لم يعرف من يقوم (بتحميص الصور)، النساء المذكورات.

نفس المصدر: س ٨٧٦

السيستاني: ولم تكن فيها إثارة.

س ٤٦٩: في بعض البلاد المنحلة خلقياً لا يبالون بالستر، فيخرجون عراً في الشواطئ والأندية، فهل يجوز النظر إلى عوراتهم بلا تلمذ؟ وإذا كانوا لا يبالون بلمس الأجانب لهم، فهل يجوز لمسهم بلا تلمذ؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يجوزان.

السيستاني: لا يجوز للمس مطلقاً وكذا النظر على الأحوط وجوباً بالنسبة إلى الكفار.

نفس المصدر: ج ٢ س ١١٥٣

س ٤٧٠: أحياناً يذهب المؤمن للسباحة على شاطئ البحر، وقد يكون هناك فتيات بزيمهن المعهود، «وبالعكس تذهب المؤمنة» فهل الذهاب إلى ذلك المكان حرام أصلاً، أم أنه ينبغي غض الطرف فقط؟

ج: الخوئي والتبريزي: إذا كان الذهاب إلى المكان المذكور موجباً لاثارة الشهوة لم يجز، وإلا فلا مانع.

السيستاني: لا يجوز مع خوف الوقوع في الحرام بل وكذا بدونه على الأحوط وجوباً.

نفس المصدر: س ١١٥٩

س ٤٧١: هل يجوز للمرأة ركوب الخيل أمام مرأى الرجال الأجانب في الأماكن العامة؟

ج: السيستاني: يجوز في حد ذاته، ولكن ربما يطرأ عليه عنوان محرم.

استفتاءات مخطوطة

س ٤٧٢: هل يجوز للمرأة أن تنظر إلى رجل من محارمها إلى ما بين السرة والركبة (ماعد القبل والدبر والبيضتين) بدون تلذذ وريبة؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا بأس به في الصورة المفروضة، والله العالم.

السيستاني: يجوز.

صراط النجاة: ج ٣ س ٧٦١

س ٤٧٣: المرأة تكون في ساحة بيتها، وتكون بيوت الجيران سطوحها أو شبابيكها مشرفة على بيتها، فهل يجب عليها أن تلتزم بالستر الكامل، كما لو كانت خارج البيت مع عدم العلم بوجود الناظر إليها؟

ج: الخوئي: يجب عليها حينئذٍ ستر ما سوى الوجه والكفين، أما مع وجود الناظر كخارج البيت فتستر حتى الوجه والكفين على الأحوط وجوباً، والله العالم.

التبريزي: الأحوط استحباباً ستر الوجه والكفين مع وجود الناظر.

السيستاني: لا يجوز إذا كانت في معرض رؤية الأجانب. نفس المصدر: س ٧٧٣

س ٤٧٤: هل يجوز كشف العورة أمام الدكتور المختص في إنجاب الأولاد، وهل يفرق بين المباشر للفحص وبين غير المباشر، وعلى فرض الجواز هل يجوز أكثر من مرة إذا اقتضى الأمر، أم لا يجوز؟

ج: الخوئي والتبريزي: مجرد الأمر المذكور لا يوجب جواز كشف العورة عند الدكتور ولا الدكتورة، والله العالم.

السيستاني: يجوز مع الضرورة فقط.

صراط النجاة: ج ١ س ٩٨٤

س ٤٧٥: هل يجوز للفتيات أن يقمن بتمثيل أدوار الرجال في التمثيليات  
الاسلامية؟

ج: السيستاني والتبريزي: يجوز في نفسه، لكن إذا عُذَّ وهناً على أهل  
البيت عليهم السلام أو اشتمل على محرّم آخر فلا يجوز، والله العالم. صراط النجاة: ج ٣ س ١١٩٤  
س ٤٧٦: هل يجب على الفتيات (في السؤال السابق) تغطية الوجه، وهل  
لديكم احتياطات أخرى ممكن أن ترشدنا إليها، علماً أن هذه التمثيليات تقام في  
مجالس نسائية؟

ج: التبريزي: يجب تغطية الوجه، ولو في مجالس نسائية، وليعلم ما عندنا  
شيء من الارشاد إلا التحفظ على كرامة أهل البيت عليهم السلام بأن لا يسمّهم سوء الأدب،  
والله العالم.

نفس المصدر: س ١١٩٦

السيستاني: لا يجب.

## مسائل في الحجاب:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٦٢٤: يجب على المرأة ستر جميع بدنها عن الأجنبي ماعدا الوجه والكفين<sup>(٢)</sup> بشرط أن يكون الوجه والكفان خاليين من أية زينة، وأن لا ينظر أحد إلى وجهها وكفيها بقصد اللذة والريبة.

مسألة ٦٢٥: الأحوط وجوباً أن تستر المرأة شيئاً من أطراف المستثنيات من الوجه والكفين - كمقدمة علمية، - الوجه: هو الذي يجب غسله في الوضوء، والكفان: من الزند إلى أطراف الأصابع.

مسألة ٦٢٦: لا يجوز للنساء التردد أمام نظر الأجنبي بدون لبس الجواريب، أو أن تخرج بلا جوراب من منزلها لشراء بعض اللوازم من المحل المجاور، أو أن تظهر أمام الأجنبي الموجود في البيت بلا جواريب، حتى وإن كان هذا الأجنبي حماها أو زوج أختها، أو أي أجنبي آخر.

مسألة ٦٢٧: الجواريب الشفافة التي تظهر من خلالها بشرة القدم ليس لها حكم الستر، ويجب على النساء اجتناب لبس مثل هذه الجواريب أمام الأجنبي.

مسألة ٦٢٨: لا يجوز للنساء لغرض القيام بزرق الأبر أو قياس ضغط الدم، أو قياس ضربات القلب، أن تحسر كُم ثوبها عن يدها أمام الأجنبي إلا في مقام

(١) الأحزاب: ٥٣.

(٢) الخوني يجب ستر جميع الوجه على الأحوط في غير حالة الاحرام على المرأة منهاج: ج ٢ ص ٢٦٠. التبريزي. الخامنئي: يجوز كشف المقدار الذي يجوز كشفه في الصلاة. صراط النجاة: ج ٢ ص ١١٥٧. استفتاء: احكام علاقات المرأة والرجل: ص ٨٠ مس ١٠٧. السيستاني: وأما الوجه والكفان فيجوز إبدانهما إلا مع خوف الوقوع في الحرام أو كونه بداعي إيقاع الرجل في النظر المحرم أو كان موجبا للاتارة النوعية.



الضرورة.

مسألة ٦٢٩: لا يجوز للمرأة أن تظهر هذه المواضع: تحت الذقن<sup>(١)</sup>، الرقبة، الأذنين، الصدر، اليدين من الزندين إلى العضد، ويجب على المرأة ستر هذه المواضع من الأجنبي.

مسألة ٦٣٠: لا يجوز لبس الجلباب<sup>(٢)</sup> الذي يظهر من ورائه الشعر أو ظلّ اليدين، ويجب على النساء اجتناب مثل هذه الجلابيب وخصوصاً في المنزل في حالة وجود الأجنبي.

تنبيه:

لابد للنساء من الألتفات إلى هذه النكتة وهي:

إذا كانت المرأة في المنزل أو في مكان فيه أجنبي، وكانت ترتدي ثوباً قصير الكُم، ولو كان مستوراً بالجلباب، أو أنها ترتدي ثوباً طويل الكُم، وأثناء تنزيل شيء من الأعلى أو أخذها شيئاً من يد الأجنبي، أو أثناء الأستيضاف بتقديم فاكهة وغيرها، أو أثناء الأكل أمام الأجنبي، أو أثناء شراء البضائع من المحلات أو أثناء حمل أمتعة كثيرة أو ثقيلة حيث يحتمل في مثل هذه الحالات أن تنكشف اليد من الكُم أو يظهر البدن، فيجب على النساء المحترمات في مثل هذه الأمور وغيرها المراعاة الكاملة للحجاب.

مسألة ٦٣١: إن علمت المرأة أنها لو أخذت صورة بدون حجاب كامل سوف تنشر صورتها بين أفراد العائلة، وبالتالي سوف ينظر إليها الأجنبي، فلا يجوز لها أن تأخذ صورة بدون حجاب.

(١) السيسستاني: الوجه لا يشمل الأذنين، فيجب سترهما، وأما المقدار الذي يرى من الذقن وما تحته عند الإختمار على الوجه المتعارف، فيلحقه حكم الوجه، أي لا يجب ستره.  
(٢) الجلباب: رداء يغطي كل البدن من الرأس حتى القدم، مثل الشادرو العباءة.

تنبيه:

لبس الجلباب (الشرمن) والعباءة البرّاقة إذا كان في منطقة متعارف فيها لبسه، ولا يجلب أنظار الآخرين، وقد اعتادوا عليه فلا إشكال من لبسه.

تنبيهات:

على النساء اللواتي يرتدين الجلباب حجاباً مراعاة حجابهن في هذه الموارد، أكثر من غيرها:

- ١- عند الشراء والبيع مع الرجل الأجنبيّ.
- ٢- أثناء ترتيب الجلباب - العباءة أو الشادر - أمام الأجنبيّ.
- ٣- أثناء الأخذ والعطاء من وإلى الأجنبيّ.
- ٤- العمل مع الأجنبيّ سواء كان ذلك في البيت أو خارجه.
- ٥- غسل الملابس، الأواني، أو أيّ شيء آخر أمام الأجنبيّ.
- ٦- بسط سفرة الطعام أمام الأجنبيّ أو جمعها.
- ٧- الأكل والشرب على مائدة الطعام في البيت أو في المطاعم أمام الأجنبيّ.

## مسائل في الزينة:

قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ...﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٦٣٢: يجب على النساء ستر موضع الوجه أو اليدين إذا كان عليهما الزينة، ولا يجب ستر بقية الوجه.

مسألة ٦٣٣: في مسألة ستر الوجه والكفين في حالة الزينة لا يوجد فرق بين الرجال الأجانب، سواء كانوا من الأقارب أو غرباء<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٦٣٤: على الأحوط وجوباً أن تستر المرأة الشعر الصناعي الموصل بشعرها وبغطاء الرأس المتصل به، حتى ولو كان الشعر الموصل شعر رجل أو امرأة<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٦٣٥: يجب على المرأة ستر ما عليها من الزينة أمام الأجانب وبناءً على ذلك إن حقت المرأة حواجبها يجب عليها شرعاً أن تستر حواجبها ولا يجوز كشفها<sup>(٤)</sup>، فيمكن لها أن تلبس الحمار أو الجلباب بحيث تستر موضع الزينة، وفي حالة عدم تزيين بقية الوجه فلا إشكال في كشفه.

مسألة ٦٣٦: عند حضور النساء في المجالس والزيارات العائلية أو غير العائلية، يجب أن يسترن الوجه والكفين إذا كان عليهما زينة، أو أن يتجنبن وضع الزينة.

(١) النور: ٣١.

(٢) السيستاني: يلزم على المرأة ستر.

(٣) الخوئي: لا يبعد عدم وجوبه والستر أحوط: العروة الوثقى: ج ١ ص ٥٥٠ مس ١.

السيستاني: إذا عُدَّ زينة لها.

(٤) السيستاني: إزالة شعر الوجه وتصفيف الحواجب لا يمنعهما من كشف وجهها بشرط الأمن من الوقوع في الحرام، وعدم كون الابداء بداعي وقوع النظر المحرم عليها.

مسألة ٦٣٧: يعدُّ لبس الأسورة، الخاتم<sup>(١)</sup>، تطويل الأظافر، صبغ الأظافر، الساعة اليدوية التي تستخدم للزينة، لبس القفازات الشفافة، مثل هذه الأمور كلها تُعد من الزينة، ويجب سترها عن الأجنبيِّ حتى لو كان من الأقارب.

مسألة ٦٣٨: الاكتحال<sup>(٢)</sup>، حفّ الحواجب، وضع الأهداب الصناعية استخدام أي نوع من أدوات التجميل، وضع الحلقة في الأنف - الحنزامة - القرط، وضع العدسة اللاصقة في العين من أجل الزينة، وكلّ ما يطلق عليه عرفاً زينة، كلّ هذه الأمور تعد من زينة الوجه لذا يجب سترها عن الأجنبيِّ.

مسألة ٦٣٩: لا يجوز للمرأة أن تتعطر وتخرج من البيت إذا كان ذلك يوجب المفسدة والإثارة.

مسألة ٦٤٠: يجب على المرأة في وفاة زوجها ترك الزينة في البدن بمثل التجميل والتطيب والحضاب وتحمير الوجه ونحوها ويجب كذلك ترك اللباس الملون بالأحمر والأصفر<sup>(٣)</sup> وترك الحليِّ ونحوها، ويجب الحداد مادامت في العدة، وبالجملة ترك كل ما يعدّ زينة تترين به للزوج، كل هذا يحرم عليها في أيام العدة فقط، وعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام.

مسألة ٦٤١: لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما على الوجه من الزينة كالكحل والحمرّة والسواد والحليِّ، ولا الشعر الموصل بشعرها وغير ذلك، وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر.

تنبيه:

يجب على النساء مراعاة عدم إظهار كل ما يطلق عليه زينة، واستخدام أيّ

(٢ و١) السبستاني: يجوز للنساء وضع الكحل في العينين، ولبس الخاتم في الكفين، شرط أن لا تقصد بذلك إثارة شهوة الرجال إليها، وتأمين من الوقوع في الحرام.  
(٣) السبستاني: وغيرها من الألوان التي تعدّ زينة عند العرف.

نوع من أدوات التجميل، وكذلك يجب مراعاة ستر العورتين في الحمامات العامة، والمساح ولا يجوز لبس الملابس الخفيفة التي لا تستر العورتين بصورة كاملة، وكلّ ما يسبب ثوران الشهوة والتلذذ، يجب الأجتناّب عنه....

مسائل في لباس الشهرة واللباس المختص:

قال تعالى: ﴿يَابُنَى آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ اتَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ... يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا...﴾<sup>(١)</sup>

مسألة ٦٤٢: الأحوط وجوباً أن لا يلبس الرجل اللباس المختص بالنساء، ولا تلبس المرأة اللباس المختص بالرجال.

مسألة ٦٤٣: المراد باللباس المختص بالرجال: هو اللباس الذي جرت العادة على لبسه من قبل الرجال.

مسألة ٦٤٤: اللباس المختص بالنساء: هو اللباس الذي تعارفت النساء على لبسه.

مسألة ٦٤٥: المراد من اللباس المختص هو: كل شيء يصدق عليه أنه لباس مثل: التنورة، المقنعة، الجواريب الطويلة النسائية، وغير ذلك بالنسبة للمرأة. والسترة والبنطلون، الحذاء الرجالي، ربطة العنق الرجالية وغير ذلك بالنسبة للرجل.

مسألة ٦٤٦: لبس الجلبياب أو العباءة في الدول الأجنبية، أو لبس ملابس مختصة بمحلة في محلة أخرى، ولو كان هذا اللباس يجلب أنظار الناس، ولكنه يتناسب مع شأن الفرد فلا إشكال فيه.

مسألة ٦٤٧: لإشكال على كل من الرجل والمرأة في لبس الألبسة المشتركة يعني الألبسة التي يلبسها كل من الرجل والمرأة عرفاً مثل السروال أو بعض

القمصان.

مسألة ٦٤٨: يحرم<sup>(١)</sup> لبس أي لباس مثير عرفاً والذي يجلب انتباه الأجنبيّ سواء بالنسبة للرجل أو المرأة.

مسألة ٦٤٩: يحرم لبس الملابس التي يستخدمها الكفار فقط.

مسألة ٦٥٠: لا يجوز لبس الملابس المعروفة - البانكي، البريكية - أو لباس القساوسة أو الراهبات أو الألبسة الخاصة بالهندوس أو بعض الكفار.

جميع هذه الملابس لا يجوز للمسلم أن يلبسها سواء كان رجلاً أو امرأة.

مسألة ٦٥١: لإشكال في لبس الملابس المشتركة بين المسلمين والكفار.

مسألة ٦٥٢: إن أيّ عمل «أو أي لباس» يجلب به الأنظار ويقصد به الرياء مذموم وغير مُرضٍ أخلاقياً، ولقد نهى عنه علماء الأخلاق، ولكن إن كان القصد فيه إيقاع الغير في الحرام فيكون حراماً.

تنبيه:

كون اسم اللباس رجالي أو نسائي لا يؤثر في اختصاص اللباس، والذي يؤثر هو الاستعمال، فإن إستعمل من قبل الرجل فقط فهو مختص بالرجل، وإن استعمل من قبل النساء فقط فهو مختص بالنساء، وعلى سبيل المثال: لبس النعل الموجود في المنزل والذي يستخدمه كل من الرجل والمرأة عرفاً، فلا إشكال لكلّ منهما في لبسه حتى ولو كان اسم ذلك نعلاً نسائياً أو رجالياً.

والمراد باللباس المهيج هو النوعي لا الفردي، يعني: لا يجوز لبس الملابس المهيجة عرفاً ولو لم يؤدّ إلى التهيج لشخص واحد أو عدة أشخاص.

(١) الخوني: إذا كان مثيراً للشهوة لم يجز لبسه، والله العالم. أحكام علاقات الرجل مع المرأة: ص ١٠٥  
التبريزي: لا يعتبر سترأ شعياً بل هو من الزينة التي يجب سترها إذا كان يزيد في الجمال. صراط النجاة: ج ٢  
س ١١٢٩.

إستفتاءات في لباس الشهرة واللباس المختص:

س ٤٧٧: ما المراد بلباس الشهرة؟

ج: الإمام: هو ما لا يتعارف عليه لبسه للذي يريد لبسه سواء كان من جهة اللون أم الخياطة أم القماش.

الخامنئي: هو اللباس الذي يتميز بلفت أنظار الناس إليه لما له من خصوصية معيّنة.

السيستاني: هو اللباس الذي يظهر فيه الإنسان في شناعة.

أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ١٠١ س ١٥٢

س ٤٧٨: لبس البنطلون الضيق الذي يُفصل العورة ما حكمه؟

ج: الخوئي والتبريزي: إذا كان في لبسه استهتار وهتك لم يجز، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز لما فيه من الاثارة. صراط النجاة: ج ٢ س ١١٦٢

س ٤٧٩: مارأيي سماحتكم بارتداء الملابس المنقوش عليها صور أو علامات

تتعلق بالدول الغربية؟

ج: الخامنئي: يشكل على المسلمين ارتداء مثل هذه الملابس المروّجة

للتخافة الغازية لبلاد المسلمين. الخامنئي: أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ١٧٠

س ٤٨٠: ما حكم لبس الرباط في نظر الاسلام؟

ج: الخامنئي: لا يجوز استخدام ربطة العنق ووردة العنق باعتبارها تقليد

وترويج للثقافة الغازية لبلاد المسلمين.

ج: السيستاني: إذا طرأ عليه عنوان محرم فلا يجوز لبسه. نفس المصدر: ص ١٧٢

س ٤٨١: هل يجوز للزوجة تقصير شعرها إلى شحمة الأذن بدون إذن الزوج،

وهل يعدّ ذلك تشبهاً بالرجال، وهل يحرم التشبه؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم يجوز، وليس مثل ذلك من التشبه

صراط النجاة: ج ٢ س ١١٤٤

المحرم.



س ٤٨٢: هل يعتبر في لباس المرأة أمام الأجنبي عدم كونه ملوناً بشكل قد يلفت النظر نتيجة لطبيعة الألوان وشكل اللباس، أم يكفي فيه كونه ساتراً للجسد غير مبرز للمفاتن؟

ج: التبريزي: إذا كان لباس المرأة ثوب زينة يجب عليها ستره عن الأجنبي كستر جسدها، والله العالم.  
صراط النجاة: ج ١ ملحق س ١٤٨٤

س ٤٨٣: مارأيكم بالنسبة إلى تغطية وجه المرأة؟

ج: التبريزي: لا يجب تغطية المقدار الذي يجوز كشفه في صلاتها، ولكن التغطية أحوط، والله العالم.  
نفس المصدر، س ١٤٨٥

س ٤٨٤: هل يحرم على المرأة أن تتشبه بالرجال في اللباس، وفي شعر الرأس بنحو يشابه شعر الرجل في قصّها له؟ وهل يجوز للرجل أن يتشبه بالمرأة في اللباس أو في شعر الرأس؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم يحرم على الأحوط إذا جعلت المرأة زيّ الرجل زياً لها، وكذا العكس، وأما إذا لم يكن ذلك بعنوان الزيّ، بل كان اتفاقاً فلا يكون حراماً، والله العالم.  
نفس المصدر: ج ٣ س ٧٨١

### إستفتاءات في الحجاب:

س ٤٨٥: ماهي حدود الحجاب الإسلامي؟

ج: السيستاني: يجب ستر جميع بدن المرأة عن الأجنبيّ ماعدا قرص الوجه والكفين حتّى المفصل.

أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ٨٣، س ١١١

س ٤٨٦: هل يكفي لبس اللباس الطويل والسراويل وربطة الرأس، أو ماهي الكيفية التي يجب مراعاتها في الحجاب أمام الأجنبيّ؟

ج: السيستاني: اللباس المذكور إذا كان يستر المقدار الواجب، فلا إشكال،

ولكن الأفضل لبس الجلباب، ويجب اجتناب الألبسة التي تجلب انتباه الرجال الأجانب.

نفس المصدر: س ١١١

س ٤٨٧: هل يجوز لبس الماتو والسروال الذي يجسّم حجم البدن ويبرز معالمه أمام الأجنبي؟

ج: السيستاني: انه كاف من ناحية الحجاب والستر، ولكن إن كان تجسيم البدن وإبراز معالمه يبعث على الريبة والمفسدة، فيجب ستره. نفس المصدر: س ١١٢

س ٤٨٨: أنا امرأة عليّ أن أزرق إبرة يومياً، ويوجد مستوصف قريب من دارنا، فيه مضمّد يقوم بعملية زرق الإبر، وهناك مستوصف آخر بعيد فيه مضمدة تقوم بهذا العمل، ولكن وبسبب بعد المسافة لا بد أن أركب سيارة، هل يجوز لي أن أزرق الإبرة عند المضمّد؟

ج: السيستاني: لا يجوز إلا في مقام الاضطرار. نفس المصدر: س ١١٤

س ٤٨٩: يوجد في مدينتنا طبية نسائية وطبيب رجالي أيضاً، لكن الطبيب الرجالي أكثر حذقاً من الطبيبة النسائية، فهل يمكن للنساء مراجعة الطبيب الرجالي؟

ج: السيستاني: لإشكال في حالة عدم استطاعة الطبيبة النسائية على العلاج أو كان الرجل أرفق بعلاجها. نفس المصدر: س ١١٦

س ٤٩٠: هناك بعض النساء يلبسن السروال، ويسحبن الجواريب الطويلة على السروال بكيفية تجسد معالم الجسد، ما حكم لبس مثل هذه الجواريب؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: لإشكال فيه إلا إذا كان مثيراً.

الخامنئي: لإشكال إن لم تترتب عليه مفسدة. نفس المصدر: س ١١٩

س ٤٩١: ما حكم ارتداء الأزياء المثيرة والجذابة في الأوساط التي يوجد فيها الرجال الأجانب، مثل الجامعات والأسواق؟

ج: الإمام عليه السلام: يحرم في حالة كونه مثيراً.

نفس المصدر: س ١٢٠

س ٤٩٢: ما حكم لبس جلابيب الشرمن، «والعبائة البراقة»؟

ج: الإمام ﷺ: إذا لم يجلب انتباه الآخرين عرفاً فلا إشكال. نفس المصدر: س ١٢٢

س ٤٩٣: هل يجوز لبس بعض أنواع الجلابيب التي إذا تعرضت لضوء الشمس

يظهر من وراءها مقدار من ظل البدن؟

ج: الإمام ﷺ، الخامنئي والسيستاني: في حالة عدم ظهور بشرة البدن، ولم

يترتب عليها مفسدة فلا إشكال. نفس المصدر: س ١٢١

س ٤٩٤: إذا لبست المرأة جلباباً يظهر من خلاله حجم بدنها، ولكنها تتمتع

بجباب كافٍ تحت الجلابيب، وكأن تكون لبست المقنعة والجواريب السميكة

وثوب طويل الكُم، فهل يجوز ذلك شرعاً؟

ج: الإمام ﷺ، الخامنئي والسيستاني: في حالة عدم ظهور البدن ولا يترتب

على لبسه مفسدة فلا إشكال.

نفس المصدر: س ١٢٤

س ٤٩٥: هل يجوز للمرأة أن تأخذ صورة من دون حجاب من أجل وضع

الصورة على جواز السفر لو اضطررت لذلك؟

ج: الخوئي، والسيستاني والتبريزي: إن كان المصور من محارمها مع إمكان

ذلك اقتصرت عليه، وإلا فمع ضرورة ذلك لا بأس بغيره أيضاً.

صراط النجاة: ج ١ س ١٢٥٩

س ٤٩٦: ما حكم كشف ظاهر القدم بالنسبة إلى المرأة في الصلاة وفي غير

الصلاة؟

ج: الخوئي، والسيستاني: أما في الصلاة فهو جائز، وأما في غير الصلاة فهو

غير جائز.

التبريزي: يجب ستر ظاهر القدم من الأجنبي، وأما في الصلاة فلا بأس

بالكشف.

صراط النجاة: ج ١ س ٨٧٩

س ٤٩٧: أنتم في إظهار الوجه والكفين والنظر إليهما من المرأة تحتاطون ولا تفتون بعدم الجواز، فيجوز الرجوع إلى غيركم في هذه المسألة، فهل الأمر كذلك لو كان الوجه يحمل الزينة المتداولة بين النساء أو كان الكفان يحملان ذلك؟

ج: الخوئي: لا يجوز إبداء الزينة، والاحتياط يختص بغير هذه الصورة.

السيستاني والتبريزي: إذا كان على الوجه أو الكفين زينة فيجب ستر ذلك باستثناء الخاتم والكحل المتقدمين سابقاً.

نفس المصدر: س ٨٨٦

س ٤٩٨: إذا كان ستر الوجه بالنسبة للمرأة داعياً إلى جعلها موضع سخريّة أو حرج فهل يجوز لها مع ذلك كشفه؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: إذا كان حرجياً جاز لها ذلك.

نفس المصدر: س ٨٨٧

س ٤٩٩: إذا توقفت زيارة المقامات المقدّسة كمقام السيّدة زينب عليها السلام على أن

تكشف المحجّبة وجهها أمام رجال الأمن، فهل يجوز لها الكشف أم لا؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا مانع من ذلك بقدر الضرورة، والله العالم.

نفس المصدر: س ٨٨٨

السيستاني: يجوز.

س ٥٠٠: هل يجوز للمرأة أن تتدخل في الأمور الاجتماعيّة والأخلاقيّة

والسياسيّة وتطرح رأياً أمام المجتمع، كما فعلت السيّدة فاطمة عليها السلام وزينب الكبرى وأم كلثوم عليها السلام، حيث دافعن عن المعصوم وخطبن وخرجن في مواضع عديدة أم لا يجوز؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا مانع من أن تطرح المرأة رأياً إذا لم

يستلزم محرماً من المحرمات، والله العالم.

نفس المصدر: س ٨٩٧

س ٥٠١: إمراة تلبس جواريب نسائيّة بحيث تكون مفضّلة لرجليها ولكنها

تعتبر عرفاً محتشمة، وبالأحرى ماهو الستر الواجب شرعاً؟

ج: الخوئي والسيستاني: الواجب عليها أن تستر بدنهما بما يستر البشرة، ولا بأس بالساتر اللاصق بالبدن إذا لم يكن فيه إثارة الشهوة.

التبريزي: يضاف إلى جوابه عليه السلام، وكذا يجب ستر ما يُعدّ زينة ولو كان من قبيل الثياب.

س ٥٠٢: ما حكم المرأة المستترة والتي يرفض زوجها سترها، ويخبرها بين الطلاق أو خلع الملابس الشرعية؟

ج: الخوئي والتبريزي: تختار الطلاق وترفض إدامة مثل هذا الزواج الذي يجرّ إلى المعصية، والله العالم.

السيستاني: ما لم يستلزم حرجاً شديداً متقصر معه على مقدار الضرورة.

نفس المصدر: ج ٢ س ١١٣٦

س ٥٠٣: إذا كان الحجاب يزيد من المرض مثل الصداع، فما الحكم علماً بأنّ الطبيب ينهاها عن لبس الحجاب؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يسقط وجوب الحجاب بذلك، غاية الأمر يجب على المرأة أن لا تخرج من بيتها<sup>(١)</sup>، والله العالم.

نفس المصدر: س ١١٣٧

س ٥٠٤: إذا كان الحجاب - الحجاب - ذا زينة وألوان جذّابة، فهل يعتبر حجاباً شرعياً؟

ج: الخوئي: إذا كان مثيراً للشهوة لم يجوز، والله العالم.

التبريزي: لا يعتبر سترّاً شرعياً بل هو من الزينة التي يجب سترها إذا كان يزيد في الجمال كما هو ظاهر الفرض.

السيستاني: يجب ستره.

نفس المصدر: س ١١٣٩

(١) السيستاني: إلا إذا اقتضته الضرورة فيتحدد بحدودها.

س ٥٠٥: لو كانت امرأة مُقلّدة من يقول بجواز كشف الوجه والكفين، هل يجوز لمن قلدهما حتّم أن ينظر إلى وجهها وكذلك كفّيها، بدون شهوة ولذّة؟  
ج: الخوئي والتبريزي: نعم لا بأس في الفرض، والله العالم.

نفس المصدر: س ١١٤٧

س ٥٠٦: هل يجب على البنت ستر شعرها وزندها وغير ذلك عند بلوغها تسع سنين، أو حتى تحيض؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا فرق بين البنت إذا بلغت تسع سنين وغيرها في ذلك.

نفس المصدر: س ١١٥١

س ٥٠٧: مما يتلى به نساؤنا إذا سافرن إلى البلدان الأوربية، مسألة التحجّب كاملاً مع الوجه والكفين، ويحصل بعض الأزواج أو آباء البنات على الضرر في تلك البلدان، فهل في مثل هذه الحالة يجوز لها أن تكشف الوجه والكفين أم لا؟ وفي فرض الجواز هل الإحتمال كافٍ أم لا بد من العلم بالحصول؟

ج: الخوئي: إذا صارت معرضاً للضرر جاز الكشف، ويكفي الإحتمال الموجب لخوف حصوله، ولكن لا يسوغ قبل ذلك للزوج أو الأب السفر، إلّا لضرورة لها.

التبريزي: لا يحرم السفر بمجرد علم المرأة باضطرارها للكشف عن وجهها ويديها بالمقدار الجائز في الصلاة، والله العالم.  
السيستاني: لا يجب ستر الوجه والكفين كما مرّ.

صراط النجاة: ج ٢ س ١١٧٨

س ٥٠٨: هل يجب على المرأة التي لا يرغب في نكاحها لكبر سنّها أن تستر نفسها بالستر الشرعي الواجب على المرأة، عند وجود الرجل الأجنبي؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا يجب إذا لم تفعل الزينة معها، والله العالم.

نفس المصدر: ج ٣ س ٧٨٣

س ٥٠٩: ما حكم الممثلة التي تأخذ في أفلام متعدّدة دور الزوجة لأفراد مختلفين؟

ج: الإمام عليه السلام، الخامنئي والسيستاني: لا إشكال مع المراعاة الكاملة للحجاب الإسلامي. أحكام علاقات المرأة والرجل

س ٥١٠: هل حكم الحجاب من ضروريات الاسلام، ومن ينكر الحجاب والذين لا يعتنون بهذا الحكم الإلهي وخاصة في المجتمع الإسلامي، ماهو حكمهم؟  
ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: أصل حكم الحجاب من الضروريات، ومنكره له حكم منكر الضرورة، ومنكر الضرورة محكوم بالكفر<sup>(١)</sup>، إلا إذا عُلِمَ أنه لم ينكر الله ورسوله.

س ٥١١: هل يجوز للمرأة كشف قدمها وعدم سترها أمام الأجانب (المقصود المكان الذي تسمح عليه حال الوضوء)؟

ج: الخامنئي: يجب سترها.  
س ٥١٢: ما مقدار رعاية الحجاب الشرعي بين الخطيبين في أيام الخطوبة وقبل العقد الشرعي؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: الخطوبة بين الرجل والمرأة إذا حصلت بدون عقد شرعي ليس لها أي اعتبار وحكمها حكم الأجانب، ولا يجوز النظر بتلذذ والتساهل في الحجاب.  
س ٥١٣: ما الفرق بين الحجاب الشرعي والحجاب الاجتماعي؟

إستفتاءات في الزينة:

س ٥١٣: ما المراد بالزينة؟

ج: الإمام عليه السلام، الخامنئي والسيستاني: كل شيء يعد زينة عرفاً ويطلق عليه الناس زينة.  
س ٩١: أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ٩١ س ١٢٦

(١) السيستاني: إذا استلزم ذلك تكذيب الرسول عليه السلام فيما بلغ.

س ٥١٤: إذا اكتحلت المرأة لالغرض الزينة بل لما فيها من فوائد طبيّة، فهل يجب في هذه الحالة سترها عن الأجنبي؟

ج: الإمام عليه السلام، الخامنئي: إذا عدّت زينة عرفاً فيجب سترها سواء كان القصد الزينة أم غيرها.

السيستاني: مرّ في مسائل في الزينة. نفس المصدر: س ١٢٧

س ٥١٥: هل يجب شرعاً على المرأة التي حقّت حواجبها ولأجل رعاية أصول الحجاب الكامل أن تستر حواجبها أم يجوز كشفها؟

ج: الإمام عليه السلام: يجب سترها.

الخامنئي: يجب سترها إذا اعتبرها العرف زينة.

السيستاني: مرّ في مسائل في الزينة. نفس المصدر: س ١٢٨

س ٥١٦: إني امرأة وضعتُ حلقة الزواج بيدي - حلقة متواضعة - لالغرض

الزينة بل للذكرى والوفاء لزوجي، فهل يجب سترها عن الأجنبي؟

ج: يعدّ التختّم بأيّ نوع من الحلقات زينة، ويجب سترها عن الرجل

الأجنبي.

التبريزي: لا يجب على المرأة ستر الخاتم المتعارف عند النساء، وكذا الكحل

المتعارف عند العجائز وما يقرب منهن. (صراط النجاة: ج ١ س ٨٨٢).

السيستاني: لا يجب ستر الزينة الظاهرة كالخاتم والحلقة والسوار. (استفتاء

مخطوط). نفس المصدر: س ١٣٢

س ٥١٧: هل يوجد فرق في الزينة؟ يعني إن وضعت المرأة الزينة بشكل قبيح

جداً ولكن تُعد وفق عاداتهم ومراسيمهم زينة في حين لا يراها بعض زينة قط بل

يراهها قبيحة أيضاً، فهل يجب ستر مثل هذه الزينة عن الأجنبي؟

ج: ليست الزينة بالقبح والجمال، فكل ما يطلق عليه زينة عرفاً فيجب

سترها عن الأجنبي. نفس المصدر: س ١٣٣



س ٥١٨: هل هناك إشكال في تعطر وتطيّب الرجال والنساء بوضع أنواع العطور، في حالة وصول رائحتها إلى أنف الأجنبي؟

ج: الإمام رحمته الله: لا إشكال في التعطر، ولكن إن كان تعطر النسوة يوجب المفسدة والاثارة، فلا يجوز<sup>(١)</sup>.

س ٥١٩: ما حكم تجمل المرأة لغير زوجها في بعض المجالس النسوية كمجالس الأعراس والمجالس النسوية؟ إن لم يكن باذن زوجها ما حكمه؟

ج: الإمام رحمته الله، الخامنئي والسيستاني: لا إشكال، إن لم يرها الأجنبي، ولكن عليها السعي لاحتراز موافقة زوجها.

س ٥٢٠: هل هناك إشكال في لبس النساء للأحذية ذات الصوت الذي يسمعه الأجنبي عند المسير؟

ج: إذا ترتبت عليها مفسدة، فيلزم الاجتناب.

السيستاني: لا يجوز إذا كان بداعي الفات نظر الرجال الأجانب إليها، أو كان موجبا للفتنة النوعية.

س ٥٢١: ما حكم المرأة التي تترّين بالخاتم أو تضع كحلا في عينيها أو تضع نظارة للزينة وتظهر بها أمام الأجانب؟

ج: الخوئي: لا يجوز ذلك.

السيستاني والتبريزي: لا يجب على المرأة ستر الخاتم المتعارف عند النساء، وكذا الكحل المتعارف عند العجائز وما يقرب منهن.

س ٥٢٢: هل يجوز للمرأة المسلمة أن تظهر زينتها من الحليّ والعقود وأساور الذهب أمام الأجانب مع كونها ملتزمة بلباسها الشرعي المطلوب، أي هل يجوز لها أن تلبسها وتخرج بها أمام الناس؟

(١) الخامنئي والسيستاني: إذا كان موجبا لجلب أنظار الأجنبي أو منشأ لخوف الافتتان فلا يجوز والآ فهو غير محرم شرعاً. نفس المصدر.

ج: الخوئي: لا يجوز إذا كان إظهار الزينة مثيراً للشهوة، وأما إذا لم يكن مثيراً لها فالأحوط ترك الأظهار، والله العالم.

التبريزي: يجب عليها ستر زينتها كستر جسدها إلا أنه لا يجب ستر الحاتم والكحل.

نفس المصدر: س ٨٨٤

س ٥٢٣: تزين المرأة يديها بالحناء والخروج به جائز أم لا؟

ج: الخوئي: إذا سترتها من الأجنبي فلا بأس به - أي بالخروج - والله العالم.  
التبريزي: ستر اليدين مع استعمال الحناء مبني على الاحتياط والله العالم.  
السيستاني: لا يجوز إذا عدّ زينة.

نفس المصدر: ج ٢ س ١١٧١

س ٥٢٤: هل يجب على الزوج أن يمنع زوجته الخروج من المنزل إذا تعطرت؟  
ج: الخوئي: له أن يمنعها في الفرض المذكور والله العالم.

التبريزي: يجب عليه منعها في فرض كون الخروج بالنحو المحرّم.

السيستاني: إذا كان تعطرها بقصد إثارة الرجل الأجنبي وافتتانه فلا يجوز لها الخروج، وكذلك إذا كان يترتب عليه الافتتان والاثارة، وعلى الزوج منعها من باب النهي عن المنكر.

نفس المصدر: ج ٣ س ٧٧١

س ٥٢٥: استعمال صبغ الأظافر وتزين المرأة كفيها بالحناء وإطالة الأظافر بالنسبة للمرأة هل فيه إشكال أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: لا إشكال فيه ولكن يجب إخفاء الزينة عن الأجنبي علماً إن صبغ الأظافر مبطل للوضوء والغسل ويجب إزالته عند الوضوء أو الغسل.

العروة: ج ١ ص ٥٥١ س ٤٥

س ٥٢٦: هل يجوز للمرأة استعمال الزينة والحلي أثناء الصلاة أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: لا إشكال في ذلك، بل يستحب للمرأة استعمال الزينة بالحلي والخضاب والتجميل، ولكن يجب رفع مواد التجميل مثل صبغ

الأظافر والمكياج والحمررة عن أعضاء الوضوء، لأنها مانعة عن وصول الماء إلى البشرة.

تحرير الوسيلة: ج ١ ص ١٧٦ مس ١٠

س ٥٢٧: هل يحرم على الفتاة لبس خاتم يحمل حجراً كريماً كالعقيق والفيروز مع أنه قد يُعد من الزينة، وربما كان جاذباً للنظر، وعليه فلو حرصت هذه الفتاة على الاستفادة مما يؤثر من الفوائد الوضعية لمثل هذا الخاتم، فهل عليها ستر كفها الذي يحمل الخاتم؟

ج: الخوئي: ستر الكف واجب احتياطاً، وأما إذا كان ماذكر موجباً لآثاره الشهوة فيحرم الكشف والإظهار كما في غيره مما يرجع إليها من أي جهة كانت، والله العالم.

السيستاني والتبريزي: قد تقدم حكم لبس الخاتم المتعارف «لامانع منه» سواء كان عليه حجر أم لا.

صراط النجاة: ج ١، س ٨٨٥

س ٥٢٨: هل يحرم لبس المرأة قلادة أو حلقة عليها صليب للزينة لا للأعتقاد به؟

ج: السيستاني: نعم يحرم ذلك إذا عدّ ترويحاً.

س ٥٢٩: هل يجب على المرأة ستر وجهها عن الأجنبي إذا وضعت على عينها عدسة لاصقة تغيرت لون العين وتقصد بها الزينة؟

ج: السيستاني: يجب عليها الستر في مفروض السؤال. نفس المصدر

س ٥٣٠: هل يجب ستر ماتزين به المرأة من الحلقة والسوار وغيره؟

ج: السيستاني: لا يجب ستر الزينة الظاهرة كالخاتم والحلقة والسوار، ولكن إذا كانت في مواضع يجب سترها من بدن المرأة وجب سترها لذلك. نفس المصدر

س ٥٣١: هل يجوز للمرأة لبس الحذاء المطلي باللون الكذائي والعباءة البراقة وكذا الأحذية ذات الكعب المعدنية؟

ج: السيستاني: لا يجوز في فرض كونه موجباً لإثارة الرجال. نفس المصدر

س ٥٣٢: هل يحرم على المرأة لبس القلادة أو الخاتم الذي كتب عليه اسم الجلالة أو آية من القرآن أم لا؟

ج: الإمام رحمته الله والسيستاني: لا إشكال في لبسه ولكن إذا مسّ البدن بدون طهارة فلا يجوز.

س ٥٣٣: إذا طلب الزوج من الزوجة أن تلبس له الثوب الفلاني، أو أن تتزين له بالمكياج الكذائي، هل يجب عليها الإطاعة؟

ج: الإمام رحمته الله والسيستاني: إطاعة الزوجة لزوجها في الاستمتاع واجبة، وفي الموارد المذكورة إذا كان تركها يسبب نفرة الزوج منها يجب الإطاعة، وإلا لا تجب.

من تحرير الوسيلة، كتاب النكاح القول في النشوز

مسائل في أحكام الإثارة والإغراء:

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٦٥٣: يجوز للنساء التكلم مع الرجل الأجنبي على كراهة من غير ضرورة ضمن الشروط الآتية:

١- أن لا يكون بقصد اللذة والريبة.

٢- أن لا يكون بكيفية مهيجة، كأن ترقق صوتها وتلين كلامها.

٣- إذا لم يكن هناك خوف من الافتتان.

مسألة ٦٥٤: لا يجوز للمرأة أن تتكلم مع الأجنبي بقصد إيقاعه في الحرام، وذلك بكيفية مهيجة بترقيق القول وتلين الكلام وتحسين الصوت فيطمع الذي في قلبه مرض.

مسألة ٦٥٥: لا إشكال في قراءة المرأة للقرآن أمام الأجنبي حتى وإن كان ترتيباً، بشرط أن لا يترتب عليها إفتتان ومفسدة.

مسألة ٦٥٦: لا إشكال في التماس الذي يحدث بصورة عفوية بين المرأة والرجل في الأماكن المزدحمة مثل: الأسواق، التظاهرات، صلاة الجمعة، تشييع الجنائز، في الأضرحة أو بيت الله الحرام، ما لم يكن تعمد الذهاب إلى مثل هذه المناطق بقصد اللمس.

مسألة ٦٥٧: على الأحوط استحباباً للرجل عدم تقبيل الصبية الأجنبية واحتضانها ووضعها في حجره إذا بلغت ست سنين هذا مع عدم الريبة وأما معها فيحرم.

مسألة ٦٥٨: لإشكال في تقبيل المحارم ما لم يكن بقصد اللذة والريبة.

مسألة ٦٥٩: إن علمت المرأة أنه في حالة تقبيل الغير من المحارم حتى لو كان طفلاً، فسوف تقع في الحرام، فيجب أن لا تقبله.

مسألة ٦٦٠: يحرم تقبيل أي شيء بقصد اللذة، سواء كان حجراً أو خشبة أو تمثالاً....

مسألة ٦٦١: استماع صوت المرأة يعرف كونه صوت امرأة لإشكال فيه، أما إذا كان بنحو مهيج أو موجباً للفساد والفتنة فغير جائز.

مسألة ٦٦٢: لإشكال في قراءة المرأة للأناشيد والابتهالات الدينية بشكل جماعي، وإشكال على الرجال من سماعها أو رؤيتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، مثل التلفزيون - ما لم يكن مثيراً للشهوة أو يترتب عليه فساد من مشاهدته أو سماعه.

مسألة ٦٦٣: إذا اجتمع الرجل والمرأة في محل خلوة، بحيث لم يوجد أحد هناك، ولا يتمكن الغير من الدخول، فإن كانا يخافان الوقوع في الحرام، يجب أن يتركا المكان، ويحرم بقاؤهما في ذلك المكان.

مسألة ٦٦٤: يحرم التظاهر لغرض إيقاع الغير في الحرام.

على سبيل المثال: إذا تظاهرت المرأة بشكل يجلب نظر الرجل الأجنبي، مثل السير بكيفية خاصة، أو التكلم، والتحرك، والتبسم، والضحك، المزاح، لبس ملابس خاصة، إستصحاب وسائل مختلفة مثل: الورد، الحقيبة، النظرات الخاصة و... كل هذه الأساليب إذا كان الغرض منها إيقاع الغير في المعصية، فهو حرام وغير جائز.

مسألة ٦٦٥: لا يحرم التظاهر إن لم يكن بقصد إيقاع الغير في الحرام، مثل: طبخ الطعام الجيد للضعيف، أو ترتيب المنزل على أحسن وجه بقصد جلب نظر الأجنبي إلى كونها ربة بيت مثالية، أن تتكلم بكلام جيد، أو إلقاء محاضرة بقصد جلب

أنظار الآخرين إلى قدرتها الخطابية والعلمية، وأمثال ذلك، جائز وغير محرّم.

تنبيه:

من الممكن أحياناً أن تقع المرأة في أحابيل الحيل الشيطانية وتتبع خطوات الشيطان، حيث يغويها ويوقعها فيها، وإنّ أساليبه كثيرة وخطيرة يجب على المرأة أن تحذره ولا تقع في أسرهِ وحبائله، لذلك نرى بعض النساء ترتاح وتطمئن إلى الرجل الأجنبيّ وكأنه أخوها، وخصوصاً النساء اللواتي يتعاملن أكثر مع الرجال، كالممرضات، والعاملات في المؤسسات والدوائر، واللّاتي يستعنّ بالرجل الأجنبيّ لقضاء بعض الأعمال غير الضرورية، فعليهنّ أن يتحفظن أكثر ويحذرن من السقوط في حبائل الشيطان.

إستفتاءات في مسائل الإثارة والإغراء والمصافحة:

س ٥٣٤: هل يجوز قراءة الكتب الغرامية التي تطرح المسائل الجنسية؟ وهل يجوز طبع ونشر مثل هذه الكتب؟

ج: الخامنئي: لا يجوز ذلك. أحكام علاقات المرأة والرجل، ص ١٢٤ س ١٩٤

س ٥٣٥: ما حكم أذان أو تكبير أو صلوات النساء أمام الأجنبيّ؟

ج: الخامنئي: سماع صوت الأجنبية غير محرّم، وليس هناك منع شرعي من نقل صلوات أو تكبير النساء أمام الرجال، ما لم يترتب عليه مفسدة<sup>(١)</sup>.

نفس المصدر، س ١٩١

س ٥٣٦: هل يجوز للمرأة أن تتكلم مع الرجل الأجنبيّ الذي يريد أن يتكلم

معها بقصد اللذة والشهوة، وفي حالة علم المرأة بعدم وقوعها في الذنب؟

(١) الخامنئي: على النساء والفتيات أن لا يقرأن القرآن ترتيلاً أمام الأجنبي، وكذلك يشكل قراءة الرجل للقرآن ترتيلاً إن كانت قراءته موجبة لتلذذ النسوة. نفس المصدر السؤال س ١٩١.

نفس المصدر س ١٨٩

ج: الخامنئي: لا يجوز ذلك.

س ٥٣٧: هل يجوز جلوس المرأة إلى جانب الرجل الأجنبي في التاكسي أو

وسائل النقل الأخرى، في حالة حصول التماس من وراء الثوب؟

ج: الخامنئي: إذا كان التماس البدني يؤدي ويحصل من ورائه مفسدة فلا

نفس المصدر: س ٢٠٤

يجوز.

س ٥٣٨: ما حكم مصافحة النساء غير المسلمات في الدول غير الإسلامية؟

بالأخص إن اعتبر الامتناع عند المصافحة سوء في الأدب.

ج: الخامنئي: إذا كانت المصافحة موجبة للمس المرأة الأجنبية، فلا يجوز،

وان مراعاة الثقافة الإسلامية، والتكاليف الشرعية في مثل هذه الموارد مقدمة على

مراعاة آداب ورسوم معاشر الغربيين، وبتوضيح مناسب، عليكم بالحيلولة دون

وقوع المصافحة ومن دون إهانة للطرف الآخر<sup>(١)</sup>

نفس المصدر، س ١٩٧

س ٥٣٩: ما حكم تقبيل صور الشهداء، أو صورة الإمام الراحل أو أي

شخص يعتقد أنه من أهل الجنة ولغرض التقديس والتبرك؟

ج: الخامنئي: لا إشكال في تقبيل الصورة للجنس المخالف في مقام التقديس

نفس المصدر، س ٢١٠

والتبرك والتعظيم وبدون قصد الريبة والتلذذ.

س ٥٤٠: هل تحرم العادة السرية على المرأة وهي التي تتمثل في ذلك الموضع

المخصوص - القبل - باليد أو غيره للحصول على الشهوة مع تحقق الإيماء وغيره؟

ج: الخوئي والتبريزي: نعم تحرم مع حصول الإيماء بها، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز للمرأة مداعبة عضوها التناسلي حتى تبلغ ذروة اللذة

(١) الخوئي: لا تجوز المصافحة إلا إذا ترتب على تركها مفسدة أو ضرر. نعم لا بأس بها من وراء الستر بدون ريبة وشهوة.

التبريزي بل الأحوط عدم الجواز حتى في صورة الضرورة والمفسدة، فان فيه تحفظاً على شرف الإسلام. صراط النجاة: ج ٢ س ١١٣٨.

السيستاني: إذا كان يسبب الترك حرجاً شديداً لا يتحمل عادةً فيقتصر على مقدار الضرورة. استفتاء مخطوط.



فتنزل، ويجب عليها الغسل إذا بلغت ذروة اللذة وأنزلت فخرج ذلك السائل إلى الخارج، ويجزيها غسلها هذا عن الوضوء.

صراط النجاة: ج ١ ص ٩٠٠، والفقهاء للمفتريين: م ٥٠١

س ٥٤١: ما حكم المرأة التي تنام في غرفة واحدة مع محرم لها وغير محرم لها؟  
ج: يجوز ذلك ولا بأس به، «إذا لم يكن في معرض الفساد» والله العالم.

صراط النجاة: ج ٢ ص ١١٥٥

س ٥٤٢: إذا صافح أو لمس بعض محارمه لا بقصد الشهوة، ثم بعد المصافحة أو اللمس تحصل عنده الشهوة فما حكمه، وهل يجوز له العود إلى ذلك ثانياً؟ «وكذلك بالنسبة للمرأة»؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: إذا عَلِمَ بحصول الشهوة لم يجز «له

العود» والله العالم. نفس المصدر: س ١١٦٥

س ٥٤٣: ما حكم مصافحة النساء الكبيرات والمستنات من غير المحارم؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يجوز بدون الحائل، والله العالم.

نفس المصدر: س ١١٧٣

س ٥٤٤: هل يجوز للمرأة الدراسة في الدول الأجنبية، لو أمنت الانحراف؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: الواجب على المرأة التحفظ على سترها

وعفافها حتى عند الدراسة، والله العالم «ومادامت مأمونة فلا بأس».

نفس المصدر: س ١١٧٤

س ٥٤٥: هل من الواجب عيناً ختان النساء؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: ختان النساء سُنة وليس بواجب.

نفس المصدر: س ١١٨٠

س ٥٤٦: هل يجوز لمس العورة من وراء الثياب من المرأة لعورة امرأة أخرى،

لمجرد اللعب والمزاح، مع فرض عدم إثارة الشهوة؟

ج: الخوئي والسيستاني: لا يحرم في الفرض، والله العالم.  
التبريزي: يحرم مع الشهوة والتلذذ، أو كان في البين مهانة.

صراط النجاة: ج ٣ س ٧٨٤

س ٥٤٧: أحياناً يحصل تماس من وراء الثياب مع كل من المرأة والرجل أثناء التمثيل في الفيلم السينمائي أو مسرحية تلفزيونية والرجل أحياناً يقوم مقام الزوج أو المرأة مقام الزوجة أو البنت والولد أو الأم والأب، والجميع أجنب، هل مثل هذا التماس فيه إشكال أم لا؟

ج: الإمام: في مفروض السؤال نوعاً ما يترتب على مثله مفسدة، وعلى كل حال الترك أولى وأحوط.  
دفتر الإمام: استفتاء، أحكام النساء، ص ٢١٠

س ٥٤٨: في بعض الدول يصافح القادم كل الجالسين، حتى النساء دون تلذذ، ولو امتنعت المرأة القادمة من مصافحة الرجال الجالسين أثار سلوكها الاستغراب، وغالباً ما يُعد إساءة للرجل أو للمرأة من قبل الرجل، واحتقاراً لهما، مما ينعكس سلباً على نظرهم للمرأة، فهل يجوز مصافحة الرجال في مثل هذه الحالات؟

ج: التبريزي: لا يجوز ذلك، وهو وزر على المسلمين، فإن عدم مصافحة الأجنبي والأجنبية من شعائر الدين، ويجب الحفاظ عليها مهما أمكن، والله العالم.

صراط النجاة: ج ٢ س ١٦٩٨ ملحق

س ٥٤٩: شخص افتتح مدرسة تُعلم التلامذة الصغار الدروس الحكومية المدنية مع العلوم الدينية، فهل يجوز اختلاط الجنسين، - الصبيان والبنات - مع العلم أنه إذا مُنعت البنات من المدرسة فقد تضع الفائدة الدينية عليهن؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يجوز اختلاط الجنسين مع كونهم في سن المراهقة، والله العالم.  
نفس المصدر: ج ١ س ٩٠٨

مسائل في مجالس العقد والزواج:

مسألة ٦٦٦: لا يجوز تهيئة أي شيء يمكن أن يستعمل في الحرام ويقصد الإستفادة المحرّمة منه «في مجالس العقد والزواج» مثل: تهيئة طاولة الشراب، تهيئة الأشرطة المسجلة الماجنة، أو سائر الآلات والأدوات الموسيقية لغرض الألحان الموسيقية المحرّمة، تهيئة خشبة المسرح لغرض الرقص والعزف المطرب، دعوة أفراد لغرض القيام بالشعبذة المحرّمة وأفعال محرّمة، إلى غير ذلك من وسائل اللهو واللعب المحرم، فكل هذه الأمور وغيرها لا يجوز شراؤها واستئجارها في حفلات الأعراس ومجالس العقد والزواج.

مسألة ٦٦٧: لا يجوز الذهاب إلى المجالس التي يعلم الانسان أنه سيرتكب فيها الحرام.

مسألة ٦٦٨: لا يجوز الذهاب لزيارة بعض العوائل التي يعلم أنه إن ذهب إلى هناك، سوف يضطر إلى النظر إلى النسوة غير المحجبات، أو يقع في بعض الذنوب والكذب والغيبة، أو أيّ معصية أخرى.

مسألة ٦٦٩: لا تجوز دعوة من يعلم أنّهم لو حضروا المجلس أشاعوا الفساد والمنكرات، إلا إذا واطبوا على عدم إيقاع المعصية في المجالس.

مسألة ٦٧٠: يحرم دعوة الشعابذة لغرض إجراء ألعاب الشعبذة في المجالس، ويجب اجتنابها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٦٧١: تحرم أيضاً الأموال التي تدفع للشعبذة لغرض إجراء ألعاب الشعبذة المحرّمة.

(١) الشعبذة: هي إراءة غير الواقع واقفاً بسبب الحركة السريعة الغارجة عن العادة، وهي حرام، إذا ترتب عليها عنوان محرّم كالإضرار بمؤمن ونحوه. منهاج السيد الخوئي: ج ٢ ص ٧. السيسقاني: إذا ترتب عليها عنوان محرّم كالإضرار بمؤمن ونحوه.

مسألة ٦٧٢: يحرم دعوة الموسيقين لغرض عزف الموسيقى المطربة<sup>(١)</sup>، سواء في المجلس النسائي أو الرجالي.

مسألة ٦٧٣: لإشكال في دعوة أهل الكتاب إلى مجالس العقد والزواج إلا في حالة العلم بأنهم سوف يقومون بأشاعة المنكرات ولا يراعون الموازين الشرعية، في هذه الحالة لا يجوز دعوتهم.

مسألة ٦٧٤: لا يجوز الذهاب إلى المجالس التي يعلم الانسان باقامة اللهو واللعب فيها إلا لغرض النهي عن المنكر ومنع ارتكاب المعاصي.

مسألة ٦٧٥: لا يجوز الذهاب إلى المجالس التي أقيمت لغرض اللهو واللعب<sup>(٢)</sup> حتى في حالة علم الانسان بأنه لن يرتكب الحرام<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٦٧٦: لا يجوز دعوة المصوّرين لغرض إعداد الأفلام والصّور للعروس أو سائر النساء الأجنبية، إذا علم بأنهن لا يراعين الحجاب الكافي.

مسألة ٦٧٧: يحرم تزوين سيارة الزفاف واستعمال المنبه الصّوتي (البوق) في شوارع المدينة إذا كان موجياً لجلب أنظار الناس للعروس أو لسائر النساء ووجوههنّ المزينة، أو كان باعثاً لأذى الناس وإزعاجهم<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٦٧٨: لا يجوز حضور العروس أو سائر النساء الأجنبية إلى المجلس الرجالي إلا بستر كاف.

مسألة ٦٧٩: يحرم اختلاط المرأة والرجل في مجالس العقد والزواج إن كان الامر يستلزم النظر إلى العروس أو سائر النساء في حالة كونهنّ لا يمتنعن بستر كاف أو متزينات.

(١) السيستاني: بكيفية تناسب مجالس اللهو واللعب.

(٢) الخوني والتبريزي: لأبأس بذلك فيما إذا لم يكن مستلزماً لأيّ محرّم، ولو كان ذلك استماع الغناء. صراط النجاة: ج ٢ ص ١١٣٥.

(٣) السيستاني: إذا كان منافياً للنهي عن المنكر.

(٤) السيستاني: إذا كان أكثر من الحدّ المتعارف.

مسألة ٦٨٠: إن علم العريس أن الرجال الأجانب سوف ينظرون إلى العروس، إن كان المجلس مختلطاً - فلا يجوز شراء اللباس المشير للعروس والذي لا يستر مقداراً من بدنها.

مسألة ٦٨١: لإشكال في دعوة المدّاحين لغرض إنشاد الشعر أو المديح إن لم يكن بكيفية غنائية.

مسألة ٦٨٢: ليس العريس من المستثنيات، وبناءً على ذلك يجب على النساء الأجنبيات مراعاة الحجاب الكامل أمام العريس.

مسألة ٦٨٣: يجب أن لا<sup>(١)</sup> يلتقط الرجل الأجنبيّ صوراً للعروس أو مع العريس وسائر النساء، حتى ولو كان من الأقرباء.

مسألة ٦٨٤: إن علمت المرأة أنها إن أخذت صورة بدون حجاب كامل، فسوف تنشر صورتها بين العائلة، وبالتالي سوف ينظر إليها الأجنبيّ، فلا يجوز لها أن تأخذ صورة بدون حجاب.

مسألة ٦٨٥: تحرم إجارة المساكن والصّالات لإقامة مجالس الأعراس وغيرها وإجراء اللّهُو واللّعب المحرم مثل اختلاط النساء والرجال وغير ذلك.

مسألة ٦٨٦: إذا رأت امرأة في مجالس الزفاف نساءً يرقصن أو يختلطن بالرجال الأجانب، أو يعزفن الموسيقى المطربة، فيجب عليها أولاً أن تنهأ عن المنكر إذا احتملت التأثير وفي حالة عدم التأثير يجب عليها أن تترك المجلس.

إستفتاءات في مجالس العقد والزواج:

س ٥٥٠: ما حكم حضور حفلات الزواج للمرأة المتسترة إذا كانت مختلطة، أو كان يُقام فيها الطرب والغناء والرقص؟

(١) الخامنئي: لا يجوز التقاط الصور في كلِّ مجلس إذا استلزم النظر المحرّم، أو كان موجِباً لإشاعة الفساد وترتّب المفاسد. أحكام علاقات المرأة مع الرجل ص ١٨٢ مس ٣٢٦.

ج: الخوثي، السيستاني والتبريزي: لا يجوز الحضور في محافل الغناء المحرّم، سواء للرجل وللمرأة، والله العالم. صراط النجاة: ج ٢، ص ١١٥٦.

س ٥٥١: احكم الرجال والنساء الذين يذهبون إلى الأعراس والحفلات دون المشاركة في اللهو؟

ج: الخوثي، السيستاني والتبريزي: لا بأس بذلك فيما إذا لم يكن مستلزماً لأي محرّم، ولو كان ذلك استماع الغناء. نفس المصدر: س ١١٣٥.

س ٥٥٢: إذا دُعي الشخص لحفل عرس لأناس بينه وبينهم قرابة شديدة، وعندهم غناء وطبل وزمر، ويخشى من عدم الذهاب إليهم حدوث القطيعة والزعل، فما هو حكمه؟

ج: الخوثي، السيستاني والتبريزي: لا يجوز الذهاب. نفس المصدر: س ١١٦٠.

س ٥٥٣: هل يجوز الجلوس على مائدة طعام، وهناك من يشرب الخمر على نفس المائدة؟

ج: الخوثي والتبريزي: يحرم الجلوس عليها<sup>(١)</sup>، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٣٢٥.

س ٥٥٤: هل يجوز الذهاب إلى بعض حفلات الزواج التي يعلم الإنسان بأنّ المشتركين أو المقيمين لهذه الحفلات غير متشرعين وعندهم مجالس مختلطة لاتراعى فيها الموازين الشرعية، وكيف لو كان المجلس لأقرب الأقرباء، مثل الابن والأخ...؟

ج: الإمام: لا يجوز الذهاب إلى مثل هذه المجالس حتى لو كان المجلس لأقرب الأقرباء<sup>(٢)</sup>.

أحكام علاقات المرأة مع الرجل ص ١٥٥ النتيجة

(١) السيستاني: على الأحوط.

(٢) السيستاني: إذا كان منافياً للنهي عن المنكر أو يقع في الحرام.

مسائل في الموسيقى والغناء والرقص:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْخَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (١).

مسألة ٦٨٧: الغناء حرام فعله، وسماعه، والتكسب به.

مسألة ٦٨٨: ليس الغناء مجرد تحسين الصوت، بل هو (٢) مدّه وترجييعه (٣)

بكيفية خاصة مطربة تناسب مجالس اللّهو ومحافل الطرب.

مسألة ٦٨٩: لافرق في حرمة استعمال الغناء في كلام حقّ من قراءة القرآن

والدعاء أو رثاء بل وغير ذلك من شعر أو نثر (٤)، بل يتضاعف عقابه لو استعمله

فيما يطاع به الله تعالى.

مسألة ٦٩٠: يجوز غناء المغنّيات في الأعراس (٥) «في مجالس النساء فقط»

ولا يترك الاحتياط بالاختصار على زفّ العرائس والمجلس المعدّ له مقدماً ومؤخراً

لا مطلق المجالس.

مسألة ٦٩١: إذا شك في كونه غناء أو غيره من حداء أو مدائح لابس به

ويجوز سماعه.

مسألة ٦٩٢: لإشكال في التصفيق (٦) في المجالس النسائية أو الرجالية إذا لم

يكن بنحو غنائي.

(١) لقمان: ٦.

(٢) السيستاني: الكلام اللهوي الذي يؤتى به بالألحان المتعارفة عند أهل اللّهو واللعب وفي مقومية.

(٣) السيستاني: في مقومية الترجيع والمدّله إشكال، والعبارة بالصدق العرفي.

(٤) السيستاني: من كلام غير لهوي على الأحوط وجوباً.

(٥) السيستاني: لا يجوز على الأحوط وجوباً.

(٦) الخامنّي: لا يجوز التصفيق إذا كان بنحو الموسيقى المطربة. أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ١٦٢.

مسألة ٦٩٣: لا يجوز أن تغني النساء بالألحان المطربة إلا في مجلس العرس<sup>(١)</sup>، بشرط أن لاتصل أصواتهن إلى مسامع الأجنبي، وإن كان الأحوط استحباباً تركه.  
مسألة ٦٩٤: الموسيقى ما كان منها مناسباً لمجالس اللّهو واللّعب كما هو الحال فيما يعزف بآلات الطرب، كالعود والطنبور والقانون والقيثارة ونحوها، فهي محرّمة كالغناء.

وأما غيرها كالموسيقى العسكرية وموسيقى الجنائز فالأحوط الأولى الإجتنب عنها أيضاً.

مسألة ٦٩٥: لا يجوز استعمال الأشرطة الموسيقية المطربة<sup>(٢)</sup> في المجالس النسائية أو الرجالية.

مسألة ٦٩٦: في مسألة حرمة رقص المرأة، ليس هناك أيّ فرق بين أنواع الرقص، فلا يجوز<sup>(٣)</sup> كلّ عمل يقال له رقص عرفاً.<sup>(٤)</sup>

مسألة ٦٩٧: يجوز رقص الزوجة لزوجها والزوج لزوجته<sup>(٥)</sup>.

مسألة ٦٩٨: جميع أنواع الرقص حرام<sup>(٦)</sup> سواء كانت الرقصات محلية أو شعبية وهي التي تقام عادة في مختلف المناسبات وحفلات الزواج.  
مسألة ٦٩٩: لا يجوز<sup>(٧)</sup> الرقص للرجال سواء كان فردياً أو جماعياً، مع الموسيقى أو بدونها وسواء كان المتفرج من المحارم أو من غيرهم.

(١) السبستاني لا يجوز مطلقاً على الأحوط وجوباً.

(٢) السبستاني المحرّمة.

(٣) السبستاني على الأحوط.

(٤) الخامنفي في الرقص المحرم لافرق بين أنواعه وأسلوبه وأدائه. أحكام علاقات ص ١٧١.

(٥) الخوني يجوز رقص الرجل للرجال والمرأة للنساء ما لم يتضمن محرماً. توضيح المسائل ص ٥٩٨ وبقية المسائل ص ١٨٠.

(٦) السبستاني على الأحوط.

(٧) السبستاني على الأحوط.



مسألة ٧٠٠: لا يجوز على الأحوط رقص النساء<sup>(١)</sup> في أيّ مكان كان<sup>(٢)</sup>، ويشمل ذلك مجالس العقد والزفاف والموايد، ويستثنى من ذلك رقص الزوجة لزوجها.

مسألة ٧٠١: لا يجوز للمرأة عزف أيّ نوع من الموسيقى بالكيفية المحرّمة بواسطة الآلات الموسيقية في مجالس الزفاف.

مسألة ٧٠٢: لإشكال في رقص الأطفال في مجالس الزفاف والعرس.

مسألة ٧٠٣: إذا كان التصفيق لأجل رقص شخص أو لألعاب الشعبذة المحرّمة أو مكافأة للأشخاص الذين يرتكبون المعاصي في اللهو واللعب، فلا يجوز، حتى وإن لم يكن التصفيق على الصورة المقرّنة.

إستفتاءات في الموسيقى والغناء والرقص:

س ٥٥٥: ما الحد بين الموسيقى المحللة والمطربة؟

ج: الخامنئي: الموسيقى المطربة حرام، وتشخيص الموضوع موكول إلى رأي العرف.

أحكام علاقات المرأة مع الرجل، ص ١٦٠ س ٢٧٥

س ٥٥٦: ما الموسيقى المطربة؟

ج: الخامنئي: الموسيقى التي تناسب مجالس اللهو واللعب.

نفس المصدر، س ٢٧٦

س ٥٥٧: ما حكم الموسيقى المشكوكة؟

ج: الخامنئي: على فرض الشك محكوم عليها بالحليّة. نفس المصدر: س ٢٧٧

(١) الخامنئي: بشكل عام، إذا كان الرقص مثيراً للشهوة أو مستلماً لفعل الحرام فهو حرام وإلا فلا.

(٢) الخوئي والتبريزي: لا بأس به في نفسه ما لم يتضمن محرّماً، كأنضمام الرجال إلى النساء ونحوه. صراط النجاة:

س ٥٥٨: ما حكم ترويح الموسيقى والآلات الموسيقية المطربة وغير المطربة في النظام الإسلامي؟

ج: الخامنئي: الموسيقى المطربة المختصة بمجالس اللهو واللعب حرام، والترويح لها حرام أيضاً.

نفس المصدر: س ٢٧٨

س ٥٥٩: ما حكم ضرب الدف في مجالس الاعراس؟

ج: الإمام: فيها إشكال.

الخامنئي: إذا اعتبر الدفّ والدربكة من آلات اللهو فلا يجوز بيعها وشراؤها وحفظها واستعمالها. (استفتاء، نفس مصدر السؤال، ص ١٧٩).

نفس المصدر، س ٣١٦

س ٥٦٠: هل يجوز الضرب على الأواني في الأعراس والاحتفالات، وبشكل مشابه للضرب على الدفوف بحيث أن الصوت يصل إلى أسماع الرجال الأجانب؟

ج: الخامنئي: لا إشكال إن لم تكن الألحان مطربة طرباً لهوياً، ولم تترتب مفسدة على ذلك.

نفس المصدر، س ٣١٧

س ٥٦١: ما المراد بالرقص؟

ج: الإمام: كل عمل يقال له رقص عرفاً. نفس المصدر، س ٢٦٨

س ٥٦٢: ما حكم رقص الرجال الجماعي أو رقص الصبيات صغيرات الأعمار أحياناً والذي يعرض في مسلسلات تلفزيونية أو سائر البرامج الأخرى بالنسبة للمشاهد؟

ج: الخامنئي: لا يجوز الرقص الموجب لإثارة الشهوة والمستلزم لفعال الحرام، ولكن لا مانع من المشاهدة إذا لم تكن مستلزمة التأييد وتجريئ المذنب على الذنب ولم تترتب عليه مفسدة.

نفس المصدر، س ٢٧٠

س ٥٦٣: إذا كان الأطفال يرقصون في مجالس العقد والزواج الرجالية، وسائر الرجال يصفقون فهل يجوز ذلك؟

ج: الإمام ﷺ والخامنثي: لا تكليف على الأطفال، أما التصفيق فان لم يكن على النحو الغنائي، فلا إشكال.  
 نفس المصدر، س ٢٨٢  
 س ٥٦٤: هل يجوز رقص النساء في مجلس العقد والزفاف في حالة حضور المحارم فقط؟

ج: الإمام ﷺ: لا يجوز.

الخوئي والتبريزي: الرقص بين أترابها مع أمن الأجنبي لا بأس به. (صراط النجاة، ج ١ س ١٠٢٦).  
 نفس المصدر: س ٢٩٥

س ٥٦٥: ما حكم رقص المرأة للمرأة؟ ورقص الرجال للرجال؟ فلو حضر شخص إلى أحد احتفالات الزفاف والتي من الممكن أن يرقص فيها أحد الأشخاص، فهل هناك إشكال في البقاء في ذلك المكان؟

ج: الخامنثي: بشكل عام إذا كان الرقص مثيراً للشهوة أو مستلزمياً لفعل الحرام فهو حرام، وليس هناك مانع شرعي بمجرد الأشتراك في احتفال الزفاف الذي من الممكن أن يرقص أحدهم فيه.

نفس المصدر، س ٢٩٧ - ٣٠٩

س ٥٦٦: هل يجوز للنساء الغناء في مجالس العقد أو المواليد بكيفية مطربة؟  
 ج: الإمام ﷺ، الخامنثي والسيستاني: لا يجوز، ولكن يمكن للنساء الغناء في مجلس زفاف العروس فقط، وهذا مشروط أيضاً بعدم سماع الأجنبي لأصواتهن.  
 الخوئي والتبريزي: كذلك أيضاً لا يجوز.

نفس المصدر، س ٣٠١، صراط النجاة: ج ١ ص ١٠٠٩

س ٥٦٧: إذا كانت مراسم الزفاف والعقد مشتركة فهل يجوز للنساء الغناء، في حالة عدم سماع الأجنبي لصدوتهم؟  
 ج: الإمام ﷺ: لا إشكال.

نفس المصدر: س ٣٠٢  
 السيستاني: لا يجوز على الأحوط وجوباً.

س ٥٦٨: هل يجوز أن تغني الزوجة لزوجها؟

ج: الإمام عليه السلام والخامنئي: ليس الغناء للزوج من المستثنيات، وإن كان لا يصل إلى اسمع الأجنبي، ولم يكن مطرباً فلا مانع من ذلك. نفس المصدر، س ٣٠٣  
س ٥٦٩: ما حكم رقص الأطفال، وتصفيق النسوة في مجالس زفاف العروس؟

ج: الإمام عليه السلام: لا تكليف على الأطفال، ولا إشكال<sup>(١)</sup> في تصفيق النساء في مجالس زفاف العروس<sup>(٢)</sup>. نفس المصدر، س ٣٠٦.

س ٥٧٠: ذكرتم بأن لا إشكال في رقص المرأة لزوجها، هل يجوز الاستماع إلى الموسيقى<sup>(٣)</sup> أثناء هذا الرقص؟  
ج: الإمام عليه السلام: لا يجوز.

السيستاني: لا يجوز إذا كانت بكيفية محرّمة. أحكام علاقات المرأة والرجل، س ٣١٢  
س ٥٧١: ما حكم سماع وعزف موسيقى الأناشيد الإسلامية التي تزداع من راديو وتلفزيون الجمهورية الإسلامية في إيران؟ وما هو حكم بيع وشراء الآلات الموسيقية؟

ج: الإمام عليه السلام: سماع وعزف الموسيقى المطربة حرام، والأصوات المشكوك حرمتها لا مانع منها، ولا يجوز بيع وشراء الآلات المختصة باللغو، وفي الآلات المشكوك حرمتها، لا مانع منها. استفتاءات فارسي، ج ٢ ص ١١ س ٢٥.

س ٥٧٢: ما هو حكم التعليم والتعلم للموسيقى في المعاهد التي يشرف عليها مسئولين من الجمهورية الإسلامية، وتزداع من راديو وتلفزيون الدولة الإسلامية؟  
ج: الإمام عليه السلام: الموسيقى المطربة حرام، والتعليم والتعلم غير جائز وأما إذا

(١) الخامنئي: ذكر حكمه في ج ٢٧٠.

(٢) السيستاني: يجوز التصفيق في الأعراس والمناسبات الدينية والمهرجانات والاحتفالات وغيرها للنساء والرجال على السواء.

(٣) الخامنئي: في حالة كون الموسيقى مطربة فلا يجوز، استفتاء نفس مصدر السؤال.

كانت غير مطربة لإشكال فيها.

السيستاني: لا مانع منه بالنسبة إلى الكيفية المحللة. نفس المصدر: س ٢٦

س ٥٧٣: بعض الموسيقى محرمة وبعضها محلل، السؤال هو: كيف يكون تمييز

المحرّم من المحلل، ولا سيما إذا انقسم العرف (على فرض إرجاع التمييز إليه) فمن

يستمتع سيقول إن هذه لا تناسب مجلس الطرب واللّهو، ومن لا يستمتع فسيراها

مناسباً؟ وماهي القاعدة التي يُرجع إليها في حال الاختلاف، هل هي أن يحتاط

فيجتنب أم ماذا؟ وإذا كانت مشاهدة النساء المتبدلات في التلفاز لا يثير شهوة

بعض دون الآخر، فما هو المغلّب لو اجتمع الطرفان في محل واحد؟

ج: الخوئي: الملاك في موضوع الحرام، إمّا الأطمئنان بأن الموجود هو منه

إمّا بتشخيصه نفسه، أو باخبار الخبراء بغير معارض، وإذا كان أهل العرف مختلفين

في تشخيصهم وبقى مشكوكاً فيه أنّه من أيّ النوعين فلا حرمة كما لو كان مشكوكاً

فيه من دون الرجوع إلى أن يتبين أو يبقى على حاله، وأمّا إثارة الشهوة بالمنظور

إليها لبعض وعدمها لبعض فالحكم تابع لشخص الناظر، ولا يثبت كلياً بحسب

حاله للصنفين بصورة واحدة، بل يحرم لمن أثارته له «الشهوة» ولا يحرم لمن

لا يثير، فالقاعدة في الموضوع الأول هي الأطمئنان أو الثبوت الشرعي بشهادة

غير معارضة، وفي الحكم في الثاني هو حصول الإثارة وعدمها، والله العالم.

التبريزي: إذا كان مشكوكاً فيه بأنّه من أيّ النوعين فالأحوط وجوباً

الترك، وما يرى بالتلفاز فإن كان بثاً مباشراً فلا يجوز النظر الألتذاذي بلا فرق بين

إثارة الشهوة وغيرها.

السيستاني: المحرّم منه ما يكون مناسباً لمجالس اللهو واللعب فإن أحرز

المعكف ذلك حرم وإلا فلا مانع منه. صراط النجاة: ج ١ س ١٠٠٢

س ٥٧٤: الغناء محرّم ولكن ماذا يعمل الممتنع عن الغناء في حالة وجوده مع

أناس يستمعون الغناء، هل يجلس معهم؟ وماذا لو كان أهله هم هؤلاء الناس وهو

يسكن معهم في البيت؟

ج: الخوثي والتبريزي: المحرّم هو استماع الغناء، وأمّا سماعه قهراً فليس بمحرّم<sup>(١)</sup>، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٠٠٤

س ٥٧٥: هل يجوز اجتماع الرجال والنساء الأجانب بعضهم مع بعض سوية لإنشاد الأناشيد الحماسية أو الدينية مع مافيهما من موسيقى وترقيق وتفخيم ومدّ في الأصوات وغيرها؟

ج: الخوثي، السيستاني والتبريزي: إذالم يترتب عليه محرّم من جهة الاجتماع أو منها معاً فلا بأس.

نفس المصدر: س ١٠٠٧

س ٥٧٦: هل يجوز استخدام ألحان الغناء المحرّم في إنشاد المدائح والمراثي للمعصومين عليهم السلام؟

وهل يجوز ذلك أثناء ترقيص الأطفال الصغار وملاعبتهم؟

ج: الخوثي والتبريزي: لايجوز استخدام اللهوي منه في أيّ مورد سوى عرس مجتمع النساء الذي لايتجاوزهن، وليس مقروناً بالآلات الغناء.

السيستاني: لايجوز إذاكان بكيفية تناسب مجالس اللهو واللعب.

نفس المصدر: س ١٠٠٩

س ٥٧٧: ما الحكم في رقص الزوجة حين وجود المحارم أو النساء مع الزوج؟

ج: الخوثي والتبريزي: يجوز مع الزوج والنساء دون الرجال أيّاً كانوا (محارم وغيرهم).

نفس المصدر: س ١٠١٩

السيستاني: لايجوز على الأحوط.

س ٥٧٨: هل يجوز الرقص والتصفيق للنساء في المناسبات كالأعراس، وهل يجوز ذلك للرجال؟

ج: الخوثي، السيستاني والتبريزي: لا بأس بها في نفسها ما لم يتضمن محرّماً

(١) السيستاني: ويجب عليه النهي عن المنكر بمراتبه إن كانت شرائطه محقّقة.

كانضمام الرجال إلى النساء ونحوه، والله العالم. نفس المصدر: س ١٠٢٠  
 س ٥٧٩: هل يجوز غناء الزوجة لزوجها خاصة بدون استعمال آلات اللهبو:  
 وهل يجوز رقصها له أيضاً إذا كان المقصود منه بإثارته وإدخال السرور على  
 زوجها؟

ج: السيستاني: لا يجوز الغناء ولكن لا مانع من الرقص، والله العالم.

السيستاني: يجوز الرقص إذا لم يكن أمام الآخرين. استفتاء مخطوط

س ٥٨٠: هل يجوز في الأعراس الضرب على الطبل أو النقر في الدف، وما  
 يسمى بالزغاريد أيّ (الهلاهله) من قبل النساء مع أمن الأجنبي؟ وهل يجوز للمرأة  
 الرقص بين أترابها «أيّ أمثالها من النساء» مع أمن الأجنبي أيضاً؟

ج: الخوئي والتبريزي: أما الضرب على الطبل والنقر في الدف فهو لا يجوز،  
 وأما الرقص بين أترابها مع أمن الأجنبي فلا بأس به.

السيستاني: لا بأس بالضرب على الطبل والنقر بالدف إذا لم يكن بكيفية  
 مناسبة لمجالس اللهبو واللعب والأحوط وجوباً ترك الرقص في مفروض السؤال.

صراط النجاة: ج ١ س ١٠٢٦

س ٥٨١: هل يجوز ضرب الدفوف بالأعراس ومواليد أهل البيت عليهم السلام وهل

يصح ضرب الدف بزواج الزهراء عليها السلام؟

ج: الخوئي: لا يجوز فأنه من آلات اللهبو ولا يجوز للنساء في الأعراس سوى

الغناء المجرّد.

التبريزي: ويجوز الضرب بغير آلات اللهبو.

السيستاني: لا مانع منه ما لم يكن بكيفية محرّمة. نفس المصدر: س ١٠٢٧

س ٥٨٢: ما حكم شراء آلات اللهبو والطرب المصنوعة للأطفال لغرض

التسلية؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا بأس به. نفس المصدر: س ١٠٣٢

## مسائل في التلقيح والتوليد والطبابة:

مسألة ٧٠٤: يجب استقلال النساء في شؤون المرأة حين وضعها أثناء الولادة.

مسألة ٧٠٥: لا يجوز للمرأة مراجعة الطبيب الرجل في مسائل التوليد

والفحص الداخلي وإطلاعه على ما يحرم عليه إلا مع عدم وجود الطبيبة النسائية وإذا مسّت الضرورة لذلك<sup>(١)</sup>.

مسألة ٧٠٦: لإشكال في تلقيح ماء الرجل بزوجته، ولكن يجب الاحتراز عن

حصول مقدمات محرّمة، ككون الملقح أجنبياً، أو التلقيح مستلزماً للنظر إلى ما لا يجوز النظر إليه<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧٠٧: لو فرض أن النطفة خرجت بوجه محلّل ولقّحها الزوج بزوجته

جاز ذلك وإذا حصل منها ولد، كان ولدهما كما لو تولّد بالجماع.

مسألة ٧٠٨: لو وقع التلقيح من ماء الزوج بزوجته بوجه محرّم، كما لو لقّح

الأجنبيّ أو خرج المني بوجه محرّم كان الولد ولدهما، وإنّما بارتكاب الحرام.

مسألة ٧٠٩: لا يجوز التلقيح بماء غير الزوج، سواء كانت المرأة ذات بعل أو لا،

وسواء رضي الزوج والزوجة بذلك أو لا، وسواء كانت المرأة من محارم صاحب

الماء كأمه وأخته أو لا، وسواء كان التلقيح بواسطة رجل أجنبي أو بواسطة زوجها.

مسألة ٧١٠: لو حصل عمل التلقيح بماء غير الزوج، وكانت المرأة ذات بعل،

وعُلم أن الولد من التلقيح، فلا إشكال في عدم لحقوق الولد بالزوج، كما لا إشكال

(١) السيستاني: أو كان الطبيب أرفق لها.

(٢) السيستاني: لا يجوز كشف العورة، نعم إذا كانت هناك ضرورة تدعو إلى الإنجاب وتوقف على الكشف جاز عندئذ، ومن الضرورة ما لو كان الصبر على عدم الانجاب حرجياً على الزوجين بحد لا يتحمّل عادة. الفقه للمفتريين: م: ٤٣٥٠.



في لحوقه بصاحب الماء والمرأة، إن كان التلقيح شبهة، كما في الوطء شبهة، كما أنه لا إشكال في ذلك إذا أخرج وجعل في رحم صناعية وربّي فيها، وأما لو أخرج قبل ذلك حال مضغته مثلاً ففيه إشكال، نعم لو ثبت أن نطفة الزوجين منشأ الطفل فالظاهر إلحاقه بهما سواء انتقل إلى رحم المرأة أو رحم صناعية.

مسألة ٧١١: لا يجوز تزويج المولود لو كان أنثى من صاحب الماء.

مسألة ٧١٢: لا يجوز تزويج الولد أمه أو أخته أو غيرها من المحارم. وبالجملة:

لا يجوز نكاح كل من لا يجوز نكاحه لو كان التوليد بوجه شرعي.

#### التلقيح والتوليد الصناعيان:

للتلقيح والتوليد أنواع يمكن تحققها في المستقبل وهي:

مسألة ٧١٣: أن تؤخذ النطفة التي هي منشأ الولد من الثمار والحبوب ونحوهما

وبعمل التلقيح بالمرأة تصير منشأ للولد، ومعلوم أنه لا يلحق بغير أمه.

مسألة ٧١٤: أن تؤخذ النطفة من الأثمار ونحوها فتجعل في رحم صناعية

فيحصل التوليد، وهذا القسم لو فرض لإشكال فيه بوجه، ولا يلحق المولود بأحد.

مسألة ٧١٥: لو حصل من ماء الرجل في رحم صناعية ذكر وأنثى يكونان أختاً

وأختاً من قبل الأب، ولا أم لهما، فلا يجوز نكاحهما ولا نكاح من حرم نكاحه من

قبل الأب لو كان التوليد بوجه عادي.

مسألة ٧١٦: لو حصل من نطفة صناعية في رحم امرأة ذكراً أو أنثى فهذا أخ

وأخت من قبل الأم، ولا أب لهما، فلا يجوز تزويجهما ولا انتزوح بمن حرم من قبل

الأم.

مسألة ٧١٧: لو تولد الذكر والأنثى من نطفة صناعية في رحم صناعية فالظاهر

أنه لا ينسب بينهما، فجاز تزويج أحدهما بالآخر، ولا توارث بينهما، وإن أخذت

النطفة من تفاحة واحدة مثلاً.

مسألة ٧١٨: لو انتقل الحمل في حالة كونه علقه أو مضغته أو بعد ولوج الروح فيه، من رحم امرأة إلى رحم امرأة أخرى فنشأ فيها وتولد، هل هو ولد الأولى أو الثانية؟ الأشبه في أنه من الأولى إذا انتقل بعد تمام الخلقة وولوج الروح.

مسألة ٧١٩: لو لقحها يتوهم أنها زوجته وأن الماء له فبان الخلاف، يلحق الولد بصاحب الماء والمرأة، وأما لو كان مع العلم والعمد في الإلحاق إشكال<sup>(١)</sup>، وإن كان الأشبه ذلك، لكن المسألة مشككة لا بدّ فيها من الاحتياط.

### تغير الجنسية:

مسألة ٧٢٠: الظاهر عدم حرمة تغيير جنس الرجل بالمرأة بالعمل وبالعكس إن فرض تحقّق ذلك.

مسألة ٧٢١: لا يحرم العمل في الخنثى ليصير ملحقاً بأحد الجنسين إما رجلاً أو امرأة.

مسألة ٧٢٢: لو علم الخنثى بأنه امرأة يجب عليها ما يجب على النساء ويحرم عليها ما يحرم عليهن، وكذلك لو علم أنه رجل.

مسألة ٧٢٣: لا يجب تغيير صورة الخنثى وكشفه، وهو باطن إلا إذا توقف العمل بالتكاليف الشرعية أو بعضها عليه، وعدم إمكان الاحتراز عن المحرمات إلا بالكشف فيجب عند ذلك.

مسألة ٧٢٤: لو تزوج رجلاً بامرأة فتغير جنسها فصارت رجلاً بطل التزويج من حين التغيير وعليه المهر تماماً لو دخل بها قبل التغيير، ولو لم يدخل بها فعليه نصف المهر على إشكال<sup>(٢)</sup>، والأشبه التمام.

(١) الخوني، التبريزي والسيستاني: فلا يبعد لحوقه بصاحب الماء أيضاً وثبوت جميع أحكام النسب بينهما حتى الارث، لأن المستثنى من الارث هو الولد عن زنا. المنهاج: ج ١، التلقيح الصناعي.

(٢) الخامنئي: تصيف المهر غير معلوم: استفتاءات طبية، ص ٩٢.

مسألة ٧٢٥: لو تزوجت امرأة برجل فغير جنسه وصار امرأة، بطل التزويج من حين التغيير، وعليه المهر مع الدخول، وكذا مع عدمه على الأقوى.

مسألة ٧٢٦: لو تغير جنس الرجل إلى امرأة فالظاهر سقوط ولايته على صغاره، ولو تغير جنس المرأة إلى الرجل لا يثبت لها الولاية على الصغار فولايتهم للجد للأب، ومع فقده للحاكم الشرعي.

مسألة ٧٢٧: لو تغير جنس المرأة في زمان عدتها سقطت العدة حتى الوفاة.  
مسألة ٧٢٨: لو تغير جنس كل من الأخ والأخت بالمخالف لم ينقطع انتسابهما، بل تصير الأخت أختاً وبالعكس، وكذا في تغيير الأختين، ولو تغير العم صار عمه وبالعكس، والحال خالة وبالعكس وهكذا.

مسألة ٧٢٩: لو تغير جنس الأب إلى المخالف لا يكون فعلاً أباً ولا أمماً، وكذا في تغيير جنس الأم، فإن الرجل الفعلي لا يكون أمماً ولا أباً.

مسألة ٧٣٠: لو تغير جنس الأم فهل تكون بعد الرجولية محرماً لحليلة ابنها كالأب أم لا؟ لا يبعد على إشكال، ولو تغير جنس الأب فهل يكون في حال أنوثيته محرماً لابنه وإن لم يكن أمماً له؟ الظاهر ذلك.

مسألة ٧٣١: لو تغيرت زوجة الإبن وصارت رجلاً فهل هي محرمة على أم زوجها السابق؟ لا يبعد ذلك على إشكال.

### إستفتاءات في تغيير الجنسية:

س ٥٨٣: ما حكم استبدال الرجل ذكره بفرج انثى، واستبدال الأنثى فرجها بذكر الرجل بالعمليات التي يجريها أطباء العصر، إذا كان هذا لغرض شهواني فقط، أو كان لغرض الأنجاب كأن يكون المستبدل مصاباً بعقم لا يشفى، ولحبه للنسل استبدال فرجه؟

ج: الخوئي: هذه العملية في غاية الإشكال، والله العالم.

التبريزي: هذا غير جائز لأنه من تغيير خلق الله سبحانه وتعالى.  
السيستاني: لا مانع منه في حد ذاته إن فرض تحقق ذلك.

صراط النجاة: ج ١، س ٩٠٤

س ٥٨٤: بالنسبة إلى الخنثى الكاذبة، أي أن الشخص في خلايا جسمه من الناحية الوراثية ذكر مثلاً ولكن الآلة الخارجية تغاير ذلك أو العكس، فهل يجوز تغيير الشكل الخارجي بما يوافق واقع الأمر؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا مانع من ذلك. نفس المصدر: س ٩٨٠

س ٥٨٥: وإذا علم بالفحص أنه في الواقع ذكر مثلاً وإن كان الشكل شكلاً أنثوياً فهل يجوز في هذه الحالة إزالة عوارض الذكورة مثلاً وصيرورته أنثى خالصة أم لا يجوز ذلك؟

ج: الخوئي والسيستاني: لا مانع من ذلك.

التبريزي: إذا لم يكن تغييراً للخلقة فلا بأس. نفس المصدر: س ٩٨١

س ٥٨٦: ما حكم استعمال الفروج الأصبغية للجنسين الذكر والأنثى؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: يحرم استعمالها فهي من الأستمناء

المبغوض المحرم. نفس المصدر: س ٨٩٩

### مسائل في تحديد النسل:

مسألة ٧٣٢: يجوز للمرأة استعمال ما يمنع الحمل من العقاقير المعدة لذلك، بشرط أن لا يلحق بها ضرر بليغ.

مسألة ٧٣٣: يجب<sup>(١)</sup> رضا الزوج باستعمال الزوجة للمانع.

مسألة ٧٣٤: يجوز للمرأة استعمال اللولب المانع من انعقاد الحمل وعلوقه بجدار الرحم ونحوه من الموانع بشرط عدم الضرر البليغ، ورضا زوجها بذلك<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧٣٥: لا يجوز أن يكون المباشر لوضع اللولب غير الزوج، إذا كان ذلك يتوقف على النظر إلى ما لا يجوز النظر إليه، أو مسّ ما لا يجوز مسّه من بدن المرأة أو عورتها.

مسألة ٧٣٦: إذا كان استعمال اللولب يستتبع تلف النطفة بعد انعقادها، فالأحوط وجوباً الأجتناب عنه مطلقاً، ويجب إجازة الزوج بالنسبة للمرأة ولا تجب إجازة الزوجة بالنسبة للرجل.

### إستفتاءات في منع الحمل والتلقيح:

س ٥٨٧: المرأة التي تُنجب أطفالاً مشوّهين، هل يجوز لها أن تأخذ حبوب منع الحمل مع عدم رضا الزوج ولا تنجب إطلاقاً؟

ج: الخوئي والتبريزي: نعم يجوز للمرأة أن تأخذ حبوب منع الحمل مؤقتاً، ولو مع عدم رضا الزوج، وأما أن تعمل عملاً يُسبب عدم الإنجاب إطلاقاً فهو أمر غير مشروع والله العالم.

السيستاني: يجوز مطلقاً.

صراط النجاة: ج ٢ س ١١٧٠

(١) و (٢) السيستاني: لا يجب رضا الزوج. منهاج: ج ١ ص ٤٦٠ أحكام تحديد النسل س ٧٠.

س ٥٨٨: هل يجوز تلقيح الزوجة بنطفة زوجها بتوسط امرأة هي الدكتورة مع فرض الضرورة لأجل الولد، والمفروض أنّ عملية التلقيح غير ناجحة إلاّ بأن تكون على يد الدكتورة، وهي مستلزمة للنظر إلى عورتها؟

ج: التبريزي: تلقيح المرأة بماء زوجها في نفسه جائز، ولكن في كشف عورتها للدكتورة لعملية التلقيح إشكال، نعم إذا كانت المرأة مريضة بمرض في رحمها، بحيث تم التلقيح أثناء علاجها فلا بأس به، والله العالم<sup>(١)</sup>. نفس المصدر: ملحق س ١٧٢٢

س ٥٨٩: مارأيكم في التلقيح الصناعي الذي هو عبارة عن إدخال مني رجل أجنبي في امرأة متزوجة من رجل عقيم بطريق الإبرة أو نحوها، هل حرام أم حلال؟ وعلى كلا التقديرين فهل يلحق الولد بالزوجة وصاحب الماء أم لا؟

ج: لا يبعد حرمة ذلك، وعلى فرض وقوعه يلحق الولد بصاحب الماء، والله العالم. صراط النجاة: ح ١، س ٩٦٦

س ٥٩٠: هل يشرع ربط أنابيب البويضة وتسكيرها لدى المرأة عند الضرورة في الحالة التي يمثل الحمل فيها خطراً أو ضرراً على الصحة، أو الحياة، مع الإشارة إلى إمكانية إعادة فتحها بعد ذلك من خلال عملية جراحية أيضاً؟

ج: الخوئي والتبريزي: مع التمكن من الفتح لا بأس به، والله العالم. السيستاني: يجوز لها ذلك، سواء أمكن فتح الأنابيب لاحقاً أم لا.

نفس المصدر: س ٩٨٢. الفقه للمغتربين: م ٤٣٦

س ٥٩١: لولزم الحرج من استعمال وسائل منع الحمل المتعارفة، وتوقف ذلك على الوسائل التي توجب الكشف لدى الطبيب أو الطبيبة مع كون الحمل حرجياً، فهل يجوز لها كشف العورة لذلك أم لا؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم يجوز إذا كان الحمل عليها حرجياً، وإن تمكنت من الرجوع إلى الطبيبة لم يجز لها الرجوع إلى الطبيب والله العالم.

(١) السيستاني. وكذا إذا كان عدم الانجاب حرجياً في حقها.

التبريزي: إذا كان هناك حرج، أي مشقة زائدة على ما يقتضيه طبع الحمل من المشقة لا بأس.

نفس المصدر: ص ٩٨٨

س ٥٩٢: ماهو حكم استعمال طرق موانع الحمل المؤقتة وهل يجوز ذلك؟  
ج: الخامثي: في نفسه لا مانع من ذلك، ولكن يجب الاجتناب من المسائل المحرمة، وبالنسبة للمرأة يجب رضا زوجها<sup>(١)</sup>.

الاستفتاءات الطبية فارسي ص ٩٧

س ٥٩٣: ماهو حكم وضع آلة - آي - يو - دي - في فرج المرأة من أجل منع الحمل، علماً أن هذا العمل لا يمكن بدون اللمس والنظر، فهل هذا جائز إذا قام به الطبيب أو الطبيبة؟

ج: الخامثي: اللمس والنظر غير جائز، ولكن أصل العمل جائز بشرط إذن الزوج.

نفس المصدر: ص ٩٩

س ٥٩٤: هل إجراء عملية «وازكتومي» لعقم الرجال مع رضائهم وعدم العودة إلى الحالة الطبيعية تقريباً جائز أم لا؟ وهل رضا الزوجة ضروري لهذا العمل أم لا؟

ج: الخامثي: هذا العمل في نفسه لا مانع منه، ويجب الإجتنا ب عن اللمس والنظر المحرم، ورضا الزوجة غير مُعتبر.

نفس المصدر: ص ١٠١

س ٥٩٥: قطع الحمل الدائم للنساء اللاتي لديهن أرضية مساعدة لولادة أبناء ناقصي الحلقة، وخاصة ثبت ذلك في موارد ولادات سابقة هل هذا الأمر جائز أم لا؟

ج: الخامثي: هذا العمل في نفسه مع إذن الزوج لا مانع منه ويجب الإجتنا ب عن الأمور الجانبية المحرمة.

نفس المصدر: ص ١٠٤

(١) السيسقاني: ولا يشترط فيه إذن الزوج من حيث كونه موجباً لعدم الإنجاب، نعم ربّما يشترط فيه إذنه من بعض النواحي الأخرى، كلزوم الاستيذان منه للخروج من الدار ونحو ذلك. نفس المصدر.

س ٥٩٦: هل يجوز للمرأة استعمال أقراص منع الحمل من غير إذن زوجها؟  
أو القيام مثلاً بوضع آي - يو - دي؟

ج: الخامنئي: لا تقدم على ذلك من غير إذن زوجها. نفس المصدر: ص ١٠٥

س ٥٩٧: بعض النساء الحوامل يتمكنّ من وضع الحمل بالشكل الطبيعي ولكن لديهنّ إصرار على العملية القيصرية «فتح البطن» لإخراج الطفل، ماهو الحكم في هذا الامر؟

ج: الخامنئي: في نفسه لا إشكال من ذلك، ولكن يجب مراعاة الأمور الشرعية. نفس المصدر: ص ١٠٦

س ٥٩٨: هل يجوز للمرأة أو الرجل تعقيم نفسيهما بحيث لا يتمكنان بعد ذلك من الأنجاب أبداً؟

ج: الخوئي: لا يجوز ذلك على الأحوط، والله العالم.  
السيستاني: لا بأس به في حدّ ذاته.

التبريزي: لا بأس بذلك إذا لم يُعد ذلك جناية على النفس كما إذا كان لها أولاد متعددون.

س ٥٩٩: هل يجوز للزوج أن يجبر زوجته على عدم الانجاب دون رضاها؟  
ج: الخوئي والتبريزي: ليس له حق إجبارها على ذلك.

السيستاني: لا يجوز فيما إذا كان ذلك متلزماً للتصرّف في بدنها بوضع شيء في رحمها ونحوه.

نفس المصدر: س ٩٩٠

س ٦٠٠: هل يجوز للمرأة أن تمتنع عن الانجاب دون رضا زوجها؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم يجوز.

نفس المصدر: س ٩٩١

س ٦٠١: هل تناول نوع من أنواع العقاقير الطبية من قبل المرأة لمنع العادة

الشهرية جائز أم لا؟



ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم يجوز ذلك في حدّ نفسه.

نفس المصدر: س ٩٩٦

س ٦٠٢: هل يجوز للمرأة أن تسقط الجنين في الأيام الأولى من الحمل؟ وما حكم من فعلت ذلك جهلاً بالحكم؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: ليس لها ذلك وإذا فعلت فعلها الدية.

نفس المصدر: س ١١٦٨

س ٦٠٣: إمراة حامل وهي في شهرها الأول، تستعمل أدوية الأعصاب، هل يجوز لها إسقاط الجنين أو تستعمل الأدوية؟ وحسب قول الطبيب هذا النوع من الحبوب يشوه خلقة الجنين؟

ج: الخامنئي: لا يجوز إسقاط الجنين ولو كان الحمل في شهره الأول أو الثاني مثلاً ما لم يكن هناك خطر على الحامل.

أحكام علاقات المرأة مع الرجل س ١١٨

س ٦٠٤: التلقيح الصناعي الذي يحصل في الأنابيب بواسطة الجمع بين مائي الزوج والزوجة هل هو جائز؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: لا بأس به في نفسه، ما لم يلزم محرماً، والله العالم.

صراط النجاة: ج ٣ س ٨١١

س ٦٠٥: لو فرضنا أن الزوجين يرغبان في الولد وكان طريق تحصيله منحصراً بنظر الطبيب الأجنبيّ إلى عورة المرأة لنقل النطفة الملقحة إلى رحمها، فهل يعتبر ذلك من الصّورات التي تجوز العمل المذكور ونظر الأجنبيّ إلى العورة؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: الرغبة في النتيجة لا تعد ضرورة مبيحة للحرام، والله العالم.

نفس المصدر: س ٨١٣

س ٦٠٦: هل يجوز نقل الجنين من رحم امرأة إلى رحم امرأة أخرى؟

ج: والسيستاني: نقل الجنين من رحم المرأة الأولى إلى الثانية جائز مع قطع النظر عما يستلزمه عادة من النظر واللمس المحرمين على غير الزوج. نفس المصدر

إستفتاءات في الفحوصات الطبية والإختلاط:

س ٦٠٧: ما رأيكم في جواز تعلم المرأة في الكليات أو الجامعات مع العلم بوجود الأختلاط بين الأولاد والفتيات؟

ج: الخوئي: التعلم فيها لا بأس به، ولكن الأختلاط غير جائز والله العالم.  
السيستاني: لا بأس به في حد ذاته.

التبريزي: ولكن يجب على المسلمين أن يهيئوا مدرسة تتعلم فيها الفتيات وتكون خالية من الأختلاط.  
صراط النجاة: ج ١ س ١٢٤٣

س ٦٠٨: إذا كان بإمكان الطبيب المماثل من معالجة المريض، هل يحق للمريض مراجعة الطبيب غير المماثل؟

ج: الخامنئي: إذا كان بإمكان علاج المريض من قبل الطبيب المماثل لا يجوز مراجعة الطبيب غير المماثل، «بمعنى إذا كانت المرأة المريضة يمكنها مراجعة الطبيبة، لا يجوز لها مراجعة الطبيب، وكذلك العكس».  
استفتاءات طبية، فارسي، ص ٥٥

س ٦٠٩: غالباً في المستشفيات والمراكز الطبية يبادر الطلاب في فحص النساء، والطالبات في فحص الرجال، حيث يقتضي اللمس والنظر إلى جسم المريض، وذلك من أجل التعليم الطبي، ما رأيي سماحتكم في هذا الأمر؟ وماهي حدود الجواز فيه؟

ج: الخامنئي: إذا اقتضت الحاجة لرفع نقص الكادر الطبي في البلد على هذا الأمر فلا يوجد مانع ويجوز في حدود رفع الحاجة وأما إذا كان لمجرد التعليم فقط فلا يجوز.  
نفس المصدر: ص ٥٨

س ٦١٠: مع وجود الكادر الطبي النسائي المتخصص في الولادة وفي أكثر المستشفيات، أحياناً نرى تدخل الطبيب الرجل في هذا الأمر، هل هذا جائز أم لا؟  
ج: الخامنئي: في الحالات الضرورية لا مانع منه وفي غير الضرورية فيه

إشكال.

س ٦١١: هل يجوز للمرأة أن تذهب إلى الطبيب الرجل لفحصها مع وجود الطبيب المرأة؟

ج: السيستاني: يجوز لها مع الأضرار، إذا كان الرجل أرفق بعلاجها.

استفتاء مخطوط

س ٦١٢: يتعرض المؤمنون أثناء العلاج في المستشفى إلى معاملة الممرضات النساء، أو العكس، في عدّ النبض، أو قياس الضغط، وغير ذلك مما لا بد فيه من ملامسه المرأة للرجل أو الرجل للمرأة؟

١- فهل يجب على المريض رفض لمس الممرضة لجسده؟

٢- إذا تعرّس وجود الممرّض الذكر أو الممرضة، فما هو واجب المريض شرعاً؟

٣- وإذا كان التمريض يشمل عورة الرجل أو المرأة كتضميد جرح فيها مثلاً مع عدم وجود الممرض المائل، فهل تجوز حينئذٍ المباشرة؟

ج: الخوئي: إذا أمكن المريض أن يكلف غير الجنس عند لزوم المس، كأن يستعين للمسّ بجائل بلبسه فذاك، وإلاّ فإن كانت هناك ضرورة تدعو فلا بأس، وإلاّ فلا يجوز، وكذا في الأحتياج إلى النظر إذا كانت هناك ضرورة.

التبريزي: في مقام المداواة لا بأس بكل ذلك إذا لم يوجد ممرض أو كانت الممرضة أرفق بالمريض من الممرض، ولكن على الممرض أو الممرضة أن تمس عورة المريض بالحائل، كما على الممرضة مسّ سائر جسد المريض أيضاً بالحائل كما في المس بالكف.

صراط النجاة: ح ١، س ٩٧٧

س ٦١٣: في كليات الطب يتحتم على الطالب والطالبة أن يقوموا بفحص المرأة الأجنبية أو الرجل الأجنبي، وقد يصل الفحص إلى منطقة العورة - القبل والدبر - وهذا الأمر لا بد المروره بالنسبة إلى طالب الطب أثناء دراسته العامة ولا مفرّ منه، فهل يجوز أن يمارس هذا الأمر، وهل يجري الحكم على الطبيب كما يجري على

طالب الطب؟

ج: الخوئي والسيستاني: العمل المذكور غير جائز في نفسه، ولكن إذا توقف حفظ النفوس المحترمة على العمل المزبور ولو في المستقبل فهو جائز، وكذلك الحكم بالنسبة إلى الطبيب.

التبريزي: العمل المذكور غير جائز في نفسه، ولكن إذا توقّف حفظ النفوس المحترمة أو توقف كيان المسلمين الثقافي على ذلك فلا بأس به. نفس المصدر ص ٩٧٨ س ٦١٤: هل يجوز للمرأة التي مضت عليها عدة سنين ولم تنجب، أن تفحصها طبيبة أو يفحصها طبيب للتأكد من عدم وجود العقم مع استلزام ذلك كشف العورة؟

ج: الخوئي: لا يجوز ذلك.

السيستاني والتبريزي: إذا خافت من المرض في رحمها وإنّ عدم إنجاب الأولاد مستند إلى مرض فلا بأس بذلك في مقام التداوي<sup>(١)</sup>.

نفس المصدر: س ٩٨٥

س ٦١٥: هل يجوز للمرأة أن تعمل كطبيبة أو ممرضة مع استلزام ذلك للاختلاط بالرجال في أيام الدراسة أو العمل بذلك؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا يجوز إلا مع الضرورة المبيحة للمحرمات.

السيستاني: يجوز في حدّ ذاته. نفس المصدر: س ٩٩٢

س ٦١٦: هل يجوز إجراء عملية تجميل لفتاة جسمها مشوّه؟ وهل يجوز للطبيب أن يجري لها العملية بيده أم لا؟

ج: والسيستاني: لا بأس بالعملية المذكورة في نفسها، ولا يجوز أن يباشرها الأجنبي إن استلزم النظر واللمس إلا مع الضرورة. نفس المصدر: س ١٠٠٠

(١) السيستاني: أو كان عدم الانجاب حرجياً عليها.

س ٦١٧: رجل زرع نطفته في رحم امرأة أجنبية بواسطة الوسائل الطبية متفقاً معها على حمل الجنين مقابل مبلغ معين من المال، لأن رحم زوجته لا يتحمل حمل الجنين، والنطفة مكونة من مائه وماء زوجته الشرعية، وإنما المرأة الأجنبية وعاء حامل فقط، فعلم بجرمة ذلك لأختلاط المياه، لكن المشكلة التي حدثت بعدئذٍ هي: أن المرأة المستأجرة للحمل طالبت بالولد الذي نما وترعرع في أحشائها فما هو قولكم؟

ج: الخوئي والتبريزي: المرأة المذكورة التي زرع المنى في رحمها أم للولد شرعاً، فإن الأم هي المرأة التي تلد الولد كما هو مقتضى قوله تعالى: «الذين يظاهرون منكم من نسائكم ما هنّ امهاتهم إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم»<sup>(١)</sup>. وصاحب النطفة أب له، وأما زوجته فليست أمّاً له، وعلى هذا فالمرأة المزبورة من حقها أن تأخذ الولد إلى سنتين من جهة حق الحضانة لها، والله العالم.

السيستاني: في كون الأم هي صاحبة الرحم أو صاحبة البوسيفة محلّ إشكال والاحتياط لا يترك.

نفس المصدر: س ٩٩٧.

س ٦١٨: وما حكم هذا الولد من حيث التوارث والنسب؟

ج: الخوئي والتبريزي: يترتب عليه تمام أحكام الولد من السببية والنسبية بالنسبة إلى أبيه وأمه، والله العالم.

السيستاني: يلزمهم رعاية متنفس الاحتياط.

نفس المصدر: س ٩٩٧/٩٩٨.

تنبيه:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً...﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) المجادلة: ٢.

(٢) النساء: ١.

من هذا المنطلق دخل القرآن الكريم في توعية البشر واتقاذهم من الظلمات إلى النور والأبتعاد عن العادات والتقاليد الجائرة بالنسبة للمرأة خاصة وللأنسان عامة، وعلى هذا بعث الله تعالى الأنبياء والأوصياء ليلبغوا رسالات الله ويبينوا لهم كلاً حسب مستواه ومكانته الاجتماعية من ذكر وانثى!

وكذلك بين الله تعالى في الآية المباركة بأنهم ناس متحدون في الحقيقة الإنسانية من غير اختلاف فيها بين الرجل والمرأة والصغير والكبير والعاجز والقوي حتى لا يجحف الرجل منهم بالمرأة ولا يظلم كبيرهم الصغير في مجتمعهم.

وعلى هذا فإن الشريعة الإسلامية وطبقاً للمبدأ الذي طرحته والتزمت به في مسألة الحقوق العادلة بين الرجل والمرأة لتنمى سعادتهم والأحكام والقوانين المعمولة بينهم التي أهمهم إياها لتسهيل طريق حياتهم، وحفظ وجودهم وبقائهم فرادى ومجتمعين، وضعت الحقوق الإنسانية العادلة بين الرجل والمرأة دون تمييز، كما وضعت أحكاماً خاصة بالرجل وأحكاماً خاصة بالمرأة، من أجل صلاح الطرفين وذلك ماقد اثبتته التجربة في المسيرة البشرية الطبيعية أخيراً، وحسب ما يقتضيه طبع المرأة والحفاظ على عفتها وأهميتها في سعادة المجتمع.

ما ذكرناه من المسائل والأحكام مختصراً من جملة ما وضع الشارع المقدس من حقوق الزوجة اتجاه زوجها والزوج اتجاه زوجته، حيث نقرأ مثلاً بعض ما وضعه الشارع من الحقوق الزوجية وهي:

يجب على الزوج القيام بما تحتاج إليه الزوجة من طعام وكسوة وادام وفرش وغطاء واسكان وإخدام وآلات تحتاج إليها المرأة لشربها وطبخها وتنظيفها وغير ذلك.

وأما الادام فقدرأً وجنسأً كالطعام يراعى ماهو المتعارف لأمثالها<sup>(١)</sup> في

(١) السبستانى: بالقياس إلى زوجها.

بلدها وما يوالم مزاجها وما هو معتاد لها حتى لو كانت عادة أمثالها أو الموالم لمزاجها دوام أكل اللحم مثلاً ووجب على الزوج تهيئة ذلك، وكذا لو اعتادت بشيء خاص من الأدام بحيث تتضرر بتركه، بل الظاهر مراعاة ماتعارف اعتياده لأمثالها من غير الطعام أو الادام، كالشاي والتنبك والقهوة ونحوها، وأولى بذلك المقدار اللازم من الفواكه الصيفية التي تناوها

كاللازم في الأهوية الحارة، بل وكذا ماتعارف من الفواكه المختلفة في الفصول لمثلها.

وكذا الحال في الكسوة، فيلاحظ في قدرها وجنسها عادة أمثالها وبلد سكنها والفصول التي تحتاج إليها شتاءً وصيفاً، بل لو كانت من ذوات التجمل ووجب لها زيادة على ثياب البدن ثياب حسب أمثالها.

وهكذا الفراش والغطاء، فان لها ما يفرشها على الأرض وما تحتاج إليها للنوم من لحاف ومخدة وماتنام عليها، ويرجع قدرها وجنسها ووصفها إلى ما ذكر في غيرها.

وفي الاسكان أن يسكنها داراً تليق بها بحسب عادة أمثالها، وكانت لها من المرافق ما تحتاج إليها، ولها أن تطالب زوجها بالتفرد بالمسكن عن مشاركة غير الزوج، ضرةً أو غيرها من دارٍ أو حجرةٍ منفردة المرافق، إما بعارية أو إجارة أو ملك، ولو كانت من أهل البادية كفاها كوخ أو بيت شعر منفرداً يناسب حالها.

وأما الاخدام فانما يجب إن كانت ذات حشمة وشأن ومن ذوي الأخدام، وإلا خدمت نفسها، وإذا وجبت الخدمة فإن كانت من ذوات الحشمة بحيث يتعارف من مثلها أن يكون لها خادم مخصوص لا بد من اختصاصها به، ولو بلغت حشمتها بحيث يتعارف من مثلها تعدد الخادم فلا يبعد وجوبه.

والأولى إيكال الأمر إلى العرف والعادة في جميع المذكورات، وكذا في الآلات والأدوات المحتاج إليها، فهي أيضاً تلاحظ ما هو المتعارف لأمثالها بحسب حاجات

بلدها التي تسكن فيها.<sup>(١)</sup>  
هذا غييض من فيض مما أوجبه الشارع المقدس من حقوق الزوجة على زوجها فتأمل...

---

(١) للتفصيل أكثر راجع تحرير الوسيلة: ج ٢ ص ٣١٣، فصل في النفقات.



## كتاب الطلاق

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْضُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

للطلاق شروط، وأقسام، ولواحق، وأحكام:

### ١ - المطلق:

مسألة ٧٣٧: يشترط في الزوج المطلق أمور: ١- البلوغ<sup>(٢)</sup> على الأحوط، ٢- والعقل، فلا يصح على الأحوط طلاق الصبي، ولا يصح طلاق المجنون مطبقاً أو أدواراً حال جنونه، ولا يصح أيضاً طلاق السكران ونحوه ممن زال عقله.

٣- القصد، ٤- الإختيار بمعنى عدم الإكراه والإجبار.

مسألة ٧٣٨: لا يصح طلاق غير القاصد، كالنائم والساهي والغالط والهازل، الذي لا يريد وقوع الطلاق جداً، وكذلك لا يصح طلاق المكره الذي قد ألزم على

(١) الطلاق: ١.

(٢) السيستاني: فلا يصح طلاق الصبي بل حتى من يبلغ عشر سنين مميزاً.

إيقاعه مع الوعيد والتهديد على تركه.

مسألة ٧٣٩: لو أوقع الطلاق عن إكراه ثم تعقبه الرضا لم يقد ذلك في صحته وليس كالعقد. «أي إذا أوقع الطلاق عن إكراه وبعد ذلك رضي بالطلاق لم يتحقق الطلاق في رضاه بعد الإكراه إلا أن يطلق طلاقاً آخر عن قصد ورضا».

مسألة ٧٤٠: لا يعتبر في الطلاق إطلاع الزوجة عليه فضلاً عن رضاها به.

## ٢ - الْمُطَلَّقة:

مسألة ٧٤١: يشترط في المطلقة ١- أن تكون زوجة دائمة، فلا يقع الطلاق على المتمتع بها.

٢- أن تكون في طهر لم يواقعها فيه زوجها. ٣- أن يكون زوجها حاضراً.

مسألة ٧٤٢: لو كانت الزوجة غير مدخول بها أو كانت حاملاً جاز طلاقها وإن كانت حائضاً (أي إذا كانت الزوجة غير مدخول بها وكانت حائضاً يجوز طلاقها).

مسألة ٧٤٣: إذا كان الزوج غائباً وتعذر عليه أو تعسر استعلام حالة زوجته وطلقها في غيابها صح الطلاق وإن وقع في حال الحيض<sup>(١)</sup>، وأما إذا تمكن من استعلامها أو علم أنها في حال الحيض ولو من جهة علمه بعادتها الوقتية بطل الطلاق إذا صادف وقوعه في حالة الحيض<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧٤٤: لو سافر الزوج في حال طهر الزوجة الذي لم يواقعها فيه، طلقها في أي زمان لم يعلم بكونها حائضاً وصح طلاقها وإن صادف الحيض.

مسألة ٧٤٥: يجوز الطلاق في الطهر الذي واقعها فيه لكل من: اليائسة

(١) السبستاني: إذا مضى على انفصاله عنها مدة شهر واحد على الأحوط.

(٢) السبستاني وكذا إذا كان المطلق حاضراً لكن لا يصل إلى زوجته ليعلم حالها لمرض أو خوف أو سجن أو غير ذلك.

والصغيرة، والحامل، والمستترابة<sup>(١)</sup>، ولكن في الأخيرة يشترط مضي ثلاثة أشهر من زمان الواقعة، فلو طلقها قبلها لم يقع.

مسألة ٧٤٦: يشترط في صحة الطلاق تعيين المطلقة بأن يقول: «فلانة طالق» أو يشير إليها بما يرفع الإبهام والأجمال، أو يقول -زوجتي طالق- إذا كانت عنده زوجة واحدة.

مسألة ٧٤٧: لا يقع الطلاق إلا بصيغة خاصة، وهي قوله: «أنت طالق» أو فنانة طالق أو ما شاكلها من الألفاظ الدالة على تعيين المطلقة.

مسألة ٧٤٨: لا يقع الطلاق إذا قال الزوج: أنتي مطلقة، أو طلقت فلانة، أو الحقى بأهلك، ولا أنت الطالق أو اعتدي، إلى غير ذلك فلا يقع بها الطلاق حتى لو نوى الطلاق.

مسألة ٧٤٩: يجوز إيقاع الطلاق على أكثر من زوجة واحدة بصيغة واحدة فلو قال: زوجتي طالقان، أو زوجاتي طواق، صح طلاق الجميع.

مسألة ٧٥٠: لا يقع الطلاق بما يرادف الصيغة من سائر اللغات مع القدرة على اللغة العربية، ومع العجز وعدم تيسر التوكيل يصح، وكذلك لا يقع الطلاق بالإشارة ولا بالكتابة مع القدرة على النطق، ومع العجز يصح إيقاعه بهما. والأحوط<sup>(٢)</sup> تقديم الكتابة لمن يعرفها على الإشارة.

مسألة ٧٥١: يجوز للزوج أن يوكل غيره في طلاق زوجته بالمباشرة أو بتوكيل غيره، سواء كان الزوج حاضراً أو غائباً.

مسألة ٧٥٢: يجوز للزوج أن يوكل زوجته بالطلاق على أنه لو طال سفره أزيد من ثلاثة أشهر مثلاً أو ساع في إنفاقها أزيد من شهر مثلاً<sup>(٣)</sup> طلقت نفسها لكن

(١) المستترابة: هي المرأة التي كانت في سن من تحيض ولا تحيض لخلقة أو عارض أو مرض.

(٢) السبستاني: الأولى.

(٣) السبستاني: أو في حالات خاصة أخرى.

بشرط أن يكون الشرط قيماً للموكل فيه لا تعليقاً في الوكالة.

مسألة ٧٥٣: يشترط في صيغة الطلاق التنجيز، فلو علقه على شرط بطل الطلاق، مثال: لو قال أنت طالق إذا جاء زيد، أو أنت طالق إذا طلعت الشمس، لا يتحقق الطلاق في مثل هذه الشروط.

مسألة ٧٥٤: لو كرر الطلاق ثلاثاً فقال: هي طالق هي طالق هي طالق من دون تخلل رجعة في البين وكان قاصداً التعدد تقع واحدة ولا تقع ثلاثة، ولو قال هي طالق ثلاثاً، لم يقع إلا واحدة.

مسألة ٧٥٥: يشترط في صحة الطلاق الإشهاد زائداً على مامر، أي يلزم حضور شاهدين عادلين ذكرين يسمعان الانشاء، ولا اعتبار بشهادة النساء وسماهنّ لا منفردات ولا منضمت بالرجال.

س ٦١٩: إذا أراد الزوج في الطلاق الرجعي إرجاع زوجته فهل يكفي التلطف بذلك، أو القيام بعمل يدل على إرادته الرجوع؟

ج: الخوئي: نعم يكفي إنشاء الرجوع باللفظ كأن يقول: رجعت بك، وأرجعتك إلى نكاحي، وكذلك يقع بالفعل بأن يقبلها بشهوة ونحو ذلك، ولا بد في تحقق الرجوع بالفعل من قصده لذلك، والله العالم.

التبريزي: ولكن الرجوع بالدخول والمباشرة لا يحتاج إلى قصد إنشاء الرجوع.

السيستاني: وأما الوطاء فيتحقق الرجوع به مطلقاً وإن لم يقصد الرجوع بل

صراط النجاة: ج ٣، س ٨٠٣

وإن قصد العدم.

س ٦٢٠: من المعلوم أنّ الرجوع - في الطلاق الرجعي - يجب أن يقع قبل

انقضاء العدة، فلو أرجعها الزوج فادّعت الزوجة أنّ عدتها منه انتهت فما هو الحكم؟

ج: الخوئي والتبريزي: في مفروض السؤال، صدّقت الزوجة، والله العالم.

السيستاني: القول قولها يمينها ما لم تكن متهمة - كما إذا ادّعت أنّها حاضت في شهر واحد ثلاث مرّات فأنتقضت عدّتها - فإنّه لا يقبل قولها حينئذٍ إلاّ بالبينة.

نفس المصدر: ص ٨٠٦

### أقسام الطلاق:

مسألة ٧٥٦: الطلاق نوعان: بدعي<sup>(١)</sup>، وسني<sup>(٢)</sup>، فالأول - هو غير الجامع للشرائط المتقدمة، وهو على أقسام فاسدة عندنا صحيحة عند غيرنا.  
والثاني: السني، ما جمع الشرائط في مذهبننا، وهو قسمان: بائن ورجعي.  
البائن: هو الطلاق الذي لا يحقّ للزوج الرجوع إلى زوجته بعده، وهو على ستة أنواع:

١ - الطلاق قبل الدخول، ٢ - طلاق الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين وإن دخل بها، ٣ - طلاق اليائسة - التي لا تحيض لكبر سنّها - هذه الأقسام الثلاثة ليست لها عدة، ٤ - طلاق الخلع<sup>(٣)</sup>، ٥ - طلاق<sup>(٤)</sup> المباراة مع عدم رجوع الزوجة فيما بذلت فيها، وإلاّ كانت له الرجعة، ٦ - الطلاق الثالث، إذا وقع منه رجوعان إلى الزوجة في البين «أي يطلقها ويرجع إليها ويطلقها ثانية ويرجع إليها وفي الثالثة تحرم عليه حتى تتكحّل آخر»<sup>(٥)</sup>.

(١) الطلاق البدعي: هو طلاق الحائض والنفساء حال حضور الزوج مع إمكان معرفة حالها، والطلاق في طهر الموافقة مع عدم اليأس والصغر، هذا الطلاق جائز عند غير مذهب الامامية وباطل عندهم - أي عند مذهب الامامية -.

(٢) الطلاق السني: على أقسام: سني بالمعنى الأعم: وهو كل طلاق جامع للشرائط مقابل الطلاق البدعي، والطلاق السني مقابل الطلاق العدّي وهو ما يراجع الزوج فيه في العدة من دون جماع، والطلاق السني بالمعنى الأخص وهو أن يطلق الزوجة فلا يراجعها حتى تقضي العدة ثم يتزوجها. منهاج السيد الخوئي ج ٢ ص ١٤٢٨

(٣) طلاق الخلع: هو الطلاق بفدية من الزوجة الكارهة لزوجها، سوف يأتي مفصلاً.

(٤) طلاق المباراة: هو الكراهة من الطرفين من الزوج والزوجة.

(٥) السيستاني: طلاق الحاكم الشرعي زوجة الممتنع عن الطلاق وعن الاتفاق عليها.

مسألة ٧٥٧: لو طلقها ثلاثاً مع تخلل رجعتين حرمت عليه ولو بعقد جديد، ولا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره، ثم يطلقها الثاني أو يموت، فيحق للأول أن يتزوجها بعد انقضاء العدة.

مسألة ٧٥٨: لو طلق الزوج زوجته تسعاً طلاق العدة حرمت عليه أبداً<sup>(١)</sup>،

مثال ذلك:

هو أن يطلق زوجته مع اجتماع الشرائط ثم يرجع إليها قبل خروجها من العدة فيواقعها، ثم يطلقها في طهر آخر ثم يرجع إليها ويواقعها، ثم يطلقها في طهر آخر فتحرم عليه حتى تنكح زوجاً آخر، فإذا نكحت زوجاً آخر وخلت منه - أي طلقها الثاني أو مات عنها - فتزوجها الأول وطلقها ثلاثاً على النهج السابق حرمت عليه أيضاً حتى تنكح زوجاً آخر، فإذا نكحت زوجاً آخر وخلت منه فتزوجها الأول - مرة ثالثة - فطلقها ثلاثاً على النهج السابق حرمت عليه مؤبداً في التاسعة، حيث يصبح الطلاق في المرة الثالثة تسع طلاقات فتحرم عليه مؤبداً.

مسألة ٧٥٩: يشترط في زواج التحليل وزوال التحريم أمور ثلاثة:

- ١ - أن يكون الزوج الثاني المحلل بالغاً حين الوطء، ٢ - أن يطأها قبلاً<sup>(٢)</sup> وطأً موجباً للغسل بغيبوبة الحشفة والأحوط<sup>(٣)</sup> اعتبار الانزال، ٣ - أن يكون العقد دائماً<sup>(٤)</sup>.

(١) السيستاني: وإن لم يكن الجميع طلاقاً عدياً على الأحوط وجوباً، كما إذا كان رجوعه إليها بعد العدة تعدت جديداً أو لم تقع المواقعة بعد كل رجعة.

(٢) السيستاني: والأحوط أن يكون الوطء في القبل.

(٣) السيستاني: ولا يعتبر فيه الإنزال وإن كان أحوط.

(٤) السيستاني: أن يافرقها الزوج الثاني بموت أو طلاق، وانقضاء عدتها من الزوج الثاني، «أي يجب أن تنتهي عدتها من الزوج الثاني بعد ذلك يحق للزوج الأول أن يتزوجها».

## مسائل في أحكام العدة:

مسألة ٧٦٠: يجب أن تعتد الزوجة في أمور هي: الفراق بطلاق، أو فسخ أو انفساخ في العقد الدائم، أو انقضاء المدة أو بذها في زواج المتعة، أو موت الزوج، أو الوطء بشبهة، في هذه الامور يجب على الزوجة أن تعتد وفيه تفصيل يذكر فيما يأتي.

## أقسام العدة:

### ١ - عِدَّةُ الْفِرَاقِ:

طلاقاً كان أو غيره.

مسألة ٧٦١: لا عدة على من لم يدخل بها<sup>(١)</sup>، ولا على الصغيرة وهي التي لم تكمل التسع وإن دخل بها<sup>(٢)</sup>، ولا عدة على اليائسة.

مسألة ٧٦٢: يتحقق اليأس ببلوغ ستين في القرشية<sup>(٣)</sup> والخمسين في غيرها والأحوط مراعاة الستين مطلقاً بالنسبة للتزويج بالغير وخمسين كذلك بالنسبة إلى الرجوع إليها.

مسألة ٧٦٣: يتحقق الدخول بايلاج تمام الحشفة قبلاً أو دبراً وإن لم ينزل.

مسألة ٧٦٤: مبدأ عدة الطلاق من حين وقوعه سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً بلغ الزوجة أولاً، مثال: لو طلق الزوج زوجته وكان غائباً ولم يبلغ الزوجة خبر طلاقها إلا بعد مضي مقدار العدة أو أكثر فقد انقضت عدتها، وليس لها عدة بعد بلوغ الخبر إليها ومثل عدة الطلاق عدة الفسخ والإنفساخ على الظاهر.

(١) السيستاني: زوجها ما لم يدخل ماؤه في فرجها بجذب ونحوه.

(٢) السيستاني: اشتهاها أو على وجه محرم.

(٣) السيستاني: يتحقق اليأس ببلوغها خمسين سنة قمرية سواء في ذلك القرشية وغيرها على الأظهر.

مسألة ٧٦٥: عدة طلاق الزوجة الحرة غير الحامل في التي تحيض<sup>(١)</sup> - ثلاثة أطهار - فإذا رأت دم الحيضة الثالثة فقد خرجت من العدة<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧٦٦: عدة طلاق الزوجة<sup>(٣)</sup> التي تحيض كل أربعة أشهر مثلاً مرة - ثلاثة أشهر -.

مسألة ٧٦٧: عدة طلاق الزوجة التي لا تحيض وهي في سن من تحيض<sup>(٤)</sup> - ثلاثة أشهر -.

مسألة ٧٦٨: عدة طلاق الزوجة الحامل - إلى وضع حملها<sup>(٥)</sup>.

«أي إذا كانت الزوجة حاملاً وطلّقها الزوج فعدتها مدة حملها عندما تلد وتضع حملها تخرج من العدة ولا فرق إن كانت في أول حملها أو في الايام الأخيرة من ولادتها، أي لو طلقها ووضعت حملها بلا فصل فتنتهي عدتها.

مسألة ٧٦٩: إذا كانت الزوجة حاملاً من زنا قبل الطلاق أو بعده لم تخرج من عدتها بوضع الحمل «أي لا تشملها قاعدة عدة الحامل من زوجها» بل يكون انقضاء العدة بالأقراء<sup>(٦)</sup> والشهور كغير الحامل، فوضع الحمل لا أثر له أصلاً.

مسألة ٧٧٠: الحمل الذي يكون وضعه هو منتهى عدة الحامل أعم بما كان حياً أو سقطاً تاماً أو غير تام حتى لو كان مضغاً أو علقه إن تحقق أنه حمل، فبولادته تنتهي عدة المطلقة.

مسألة ٧٧١: عدة الزوجة المتمتع بها: في الحامل وضع حملها، وفي - الحائل - أي غير الحامل إذا كانت تحيض عدتها حيضتان<sup>(٧)</sup> على الأقوى، وإن كانت لا

(١) السبستاني: ويكون الطهر الفاصل بين حيضتين منها أقل من ثلاثة أشهر.

(٢) السبستاني: ولا فرق بين الحيض الطبيعي وما كان بعلاج وكذا الحال في الطهر.

(٣) السبستاني غير الحامل التي يكون الطهر الفاصل بين حيضتين ثلاثة أشهر أو أكثر - ثلاثة أشهر -.

(٤) السبستاني: أمّا لصغرها أو لانقطاع حيضها لمرض ورضاع أو استعمال دواء.

(٥) السبستاني: وإن كان حملها باراقة ماء زوجها في فرجها من دون دخول.

(٦) المراد الأقراء أو القروء الأظهار: أي الطهارة من الحيض.

(٧) السبستاني: كاملتان ولا تكفي فيها حيضة واحدة على الأحوط وجوباً.



تحيض وهي في سن من تحيض فخمسة وأربعون يوماً، والمراد من الحيضتين الكاملتان.

## ٢ - عِدَّة الوفاة:

عِدَّة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام إذا كانت حائلاً غير حامل، صغيرة كانت أو كبيرة، يائسة كانت أو غيرها، مدخولاً بها كانت أم لا، دائمة أو منقطعة<sup>(١)</sup>، وإن كانت حاملاً فتنتهي عدتها بأبعد الأجلين<sup>(٢)</sup> من وضع الحمل والمدة المزبورة.

مسألة ٧٧٢: لو طلقها طلاقاً رجعيّاً ثم مات قبل انقضاء العدة بطلت عِدَّة الطلاق، واعتدت من حين بلوغها خبر موته عِدَّة الوفاة. وإن كان الطلاق بائناً، إقتصرت على إتمام عِدَّة الطلاق ولا عِدَّة لها بسبب الوفاة.

مسألة ٧٧٣: يجب على المرأة في وفاة زوجها الحداد ما دامت في العدة، والمراد به ترك الزينة<sup>(٣)</sup> في البدن بمثل: التكهيل، والتطيب، والخضاب، وتحميم الوجه، والخطاط ونحوها، أو في اللباس: بلبس الأحمر والاصفر، والحلي، ونحوها، وبالجملة ترك كل ما يعدّ زينة تزين به للزوج، ويختلف ذلك بحسب الأشخاص والأزمان والبلاد. نعم لا بأس بتنظيف البدن واللباس، وتسريح الشعر، وتقليم الأظفار ودخول الحمام، والافتراش بالفراش الفاخر، والسكن في المساكن المزينة.

مسألة ٧٧٤: الأقوى أن الحداد ليس شرطاً في صحة العدة بل هو تكليف مستقل في زمانها، فلو تركته عسياناً أو جهلاً أو نسياناً في تمام المدة أو بعضها لم يجب عليها استئنافها وتدارك مقدار ما اعتدت بدونه.

(١) السيستاني: مسلمة كانت أم كتابية.

(٢) أبعد الأجلين: أي إذا وضعت حملها فترى إذ كان قد مضى على وفاة زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام فقد انتهت عدتها وإلا استمرت في عدتها إلى أن تكمل هذه المدة.

(٣) السيستاني: ما يعدّ زينة لها سواء.

مسألة ٧٧٥: لا فرق في وجوب الحداد بين المسلمة والذمية، وبين الدائمة والمنقطعة مطلقاً، نعم لا يبعد عدم وجوبه على من قصرت متعتها كيوم أو يومين.

مسألة ٧٧٦: يجوز للمعتدة بعدة الوفاة أن تخرج من بيتها في زمان عدتها والتردد في حوائجها خصوصاً إذا كانت ضرورية أو راجحة كالحج والزيارة وعبادة المريض وزيارة أرحامها، نعم ينبغي بل الأحوط أن لا تبيت إلا في بيتها الذي كانت تسكنه في حياة زوجها.

مسألة ٧٧٧: عدة الوفاة إن مات الزوج غائباً فهي من حين بلوغ الخبر إليها، وكذلك إن كان الزوج حاضراً ولم تعلم بوفاته لعل ما فتعتد من حين إخبارها بموته. «أي لو علمت بعد سنة أو أكثر بوفاة زوجها تعتد من حين وصول الخبر إليها».

مسألة ٧٧٨: لو علمت الزوجة بالطلاق ولكن لم تعلم وقت وقوعه حتى تحسب العدة من ذلك الوقت - اعتدت من الوقت الذي تعلم بعدم تأخره عنه والأحوط أن تعتد من حين بلوغ الخبر إليها، بل هذا الاحتياط لا يترك.

مسألة ٧٧٩: لو فقد الرجل وغاب غيبة طويلة عن زوجته ولم يبلغ منه خبر ولا ظهر منه أثر، ولم يُعلم موته أو حياته فيه صور:

١- إن كان عنده مال تتفق به زوجته.

٢- أو كان له ولي يتولى أموره ويتصدى لإنفاقه.

٣- أو كان متبرع ينفق على الزوجة.

في هذه الحالات يجب على الزوجة الصبر والانتظار، ولا يجوز لها أن تتزوج أبداً حتى تعلم بوفاة الزوج أو طلاقه.

٤- وإن لم يكن لديها تلك الامور المتقدمة فإن صبرت فلها ذلك، وإن لم تصبر وأرادت أن تتزوج، رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي، فيؤجلها أربع سنين

من حين رفع أمرها إليه ثم يتفحص عنه في تلك المدّة<sup>(١)</sup>، فإن لم يتبين موته ولا حياته: فإن كان للغائب ولي أو وكيل، يأمره الحاكم بطلاقها وإن لم يقدم أجبره عليه. وإن لم يكن له ولي أو لم يقدم الولي على الطلاق، طلقها الحاكم.

مسألة ٧٨٠: إذا طلقها الحاكم لغياب زوجها، تعند أربعة أشهر وعشراً عدة الوفاة، والمقصود منها أنها عدة طلاق موتها بقدر عدة الوفاة لذا لا يجب عليها الحداد ويكون الطلاق رجعيّاً فإذا تمت هذه الأمور جاز لها أن تتزوج بلا إشكال<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧٨١: لو علمت الزوجة أن زوجها كان في بلد معين ثم انقطع أثره، يتفحص عنه أولاً في ذلك البلد، في جوامعه وأسواقه ومتنزهاته، ومستشفياته ونحوها، فإذا تم الفحص في ذلك البلد ولم يظهر منه أثر ولم يعلم موته ولا حياته، سقط الفحص والسؤال<sup>(٣)</sup>، وتكتفي الزوجة بانقضاء مدة التربص أربع سنين «ويحق للزوجة بعد ذلك أن تُطلق من قبل الحاكم وتتزوج إن لم ينفق عليها بأحد الصور الثلاث المتقدمة».

مسألة ٧٨٢: إن علمت الزوجة أن الفحص لا ينفع ولا يترتب عليه أثر فالظاهر سقوط وجوب الفحص، وكذلك لو حصل اليأس من الإطلاع عليه في أثناء المدّة، فيكفي مضي المدّة في جواز الطلاق والزواج.

مسألة ٧٨٣: لو جاء الزوج بعد الفحص وانقضاء الأجل ففيه صور:

١- فإن كان قبل الطلاق فهي زوجته.

٢- وإن كان بعدما تزوجت بالغير فلا سبيل له عليها، «وتحسب منفصلة

(١) السيستاني: ما لم يكن قد مضى على فقده أربع سنوات أو أكثر مع قيامها بالفحص خلال تلك الفترة وإلا أمر الحاكم بتجديد الفحص عنه مقدراً ما، مع احتمال ترتب الفائدة عليه.

(٢) السيستاني. والظاهر اختصاص هذا الحكم بالنكاح الدائم فلا يجري في المتعة.

(٣) السيستاني: والمفقود في جهات القتال ترجع بشأنه الدوائر المعنية بأحوال الجنود أو يسأل عنه رفاقه العائدون من جهات القتال أو من الأسر وأما المعتقل المفقود فتسأل عنه دوائر الشرطة والجهات الأمنية ذات العلاقة.

عنه ومطلقة وتبقى على زوجها من الثاني».

٣- وإن كان في أثناء العدة فله الرجوع إليها كما أن له إبقاءها على حالها حتى

تنقضي عدتها وتبين عنه.

٤- وأما إن كان بعد انقضاء العدة وقبل أن تتزوج ففي جواز رجوعها إلى

زوجها وعدم رجوعها قولان، أقواهما الثاني، إلا بعقد زواج جديد معه.

مسألة ٧٨٤: لو حصل لزوجة الغائب بسبب القرائن وتراكم الأمارات العلم

بموت زوجها جاز لها بينها وبين الله أن تتزوج بعد العدة من دون حاجة إلى مراجعة

الحاكم الشرعي، وليس لأحد الاعتراض ما لم يُعلم كذبها في دعواها العلم

بموته<sup>(١)</sup>.

### ٣- عدة وطء الشبهة

المراد بوطء الشبهة هو وطء امرأة باعتقاد أنها زوجته مثلاً، أو عقد على

أخت زوجته ودخل بها باعتقاد صحة الزواج منها.

مسألة ٧٨٥: عدة وطء الشبهة كعدة الطلاق، بالإقراء والشهور وبوضع الحمل

لو حملت من هذا الوطاء على التفصيل المتقدم سواء كانت ذات بعل أو لا.

مسألة ٧٨٦: لا عدة على المزني بها سواء حملت من الزنا أم لا على الأقوى<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧٨٧: لو كانت الموطوءة شبهة ذات بعل لا يجوز لزوجها وطؤها في مدة

عدتها، والظاهر أنه لا تسقط نفقتها في أيام العدة وإن قلنا بجرمة جميع

الاستمتاع منها ولكن الأقوى عدم الحرمة.

(١) السيستاني: والأحوط وجوباً أن لا يتزوجها إلا من لم يطلع على حالها ولم يذر أنه كان لها زوج قد فقد ولم يكن في البين إلا دعواها أنها خلية من غير أن تكون متهمّة فيها فيقدم على التزوج بها مستنداً إلى قولها وكذلك الأحوال وجوباً أن لا يتوكل عنها في تزويجها إلا من كان كذلك.

(٢) السيستاني: فلو كانت المزني بها ذات بعل جاز لبعولها أن يقارنها من غير تريبص، وإن كانت خلية جاز التزوج بها كذلك، وإن كان الأحوال الأولى استبراء رحمها من ماء الفجور بحيضة قبل التزوج بها، سواء ذلك بالنسبة إلى الزاني وغيره.

مسألة ٧٨٨: إذا كانت خلية «أي ليس عندها زوج» يجوز لواطئها شبهةً أن يتزوجها في زمن العدة بخلاف غيره، فإنه لا يجوز له ذلك على الأقوى.

مسألة ٧٨٩: لو طلق زوجته طلاقاً بائناً ثم وطأها شبهةً تداخلت العدتان، اعتدت عدة أخرى على الأحوط وجوباً، «أي تعتد عدة الطلاق وعدة وطء الشبهة».

مسألة ٧٩٠: المطلقة بالطلاق الرجعي بحكم الزوجة في الأحكام، ما دامت في العدة وتستحق النفقة، والسكنى، والكسوة، والتوارث بينهما، وعدم جواز نكاح أختها، والزواج بالخامسة...

مسألة ٧٩١: المطلقة البائن، كالمختلعة والمباراة والمطلقة ثلاثاً لا يترتب عليها آثار زوجية مطلقاً في العدة ولا بعدها، نعم لو كانت حاملاً من زوجها استحقت النفقة والكسوة والسكنى على زوجها حتى تضع حملها.

مسألة ٧٩٢: لو طلق الزوج زوجته في أيام مرضه ومات بنفس ذلك المرض لا بسبب آخر ففيه صورتان:

١- إذا مات بعد سنة من حين الطلاق ولو يوماً واحداً أو أقل من يوم لا ترثه.

٢- وإن كان موته بمقدار سنة ومادونها ترثه سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً، وذلك بشروط ثلاثة:

الأول: أن لا تتزوج المرأة، فلو تزوجت بعد انقضاء عدتها ثم مات الزوج لم ترثه.

الثاني: أن لا يبرأ من المرض الذي طلقها فيه، فلو برأ منه ثم مرض ومات في أثناء السنة لم ترثه، إلا إذا مات في أثناء العدة الرجعية.

الثالث: أن لا يكون الطلاق بالتماس منها «أي بطلب من الزوجة» فلا ترث المختلعة والمباراة، لأن الطلاق بطلب منها وبالتماسها.

مسألة ٧٩٣: لا يجوز لمن طلق زوجته طلاقاً رجعياً أن يُخرج المطلقة من بيته حتى تقضي عدتها، إلا أن تأتي بفاحشة توجب الحد أو تأتي بما يوجب النشوز، وكذا لا يجوز لها الخروج بدون إذن زوجها إلا لضرورة أو أداء واجب مضيق.

### الطلاق الرجعي:

وهو ردُّ المطلقة في زمان عدتها إلى نكاحها السابق، «أي إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً يحقُّ له أن يرجع إليها في أيام عدتها ولا يحتاج إلى عقد جديد». هذا ولا رجعة في البائنة ولا في الرجعية بعد انقضاء عدتها، أي إذا انقضت عدة المطلقة رجعياً لا يحق لزوجها الرجوع إليها إلا بعقد جديد.

مسألة ٧٩٤: كيفية الرجعة: إما بالقول، وهو كل لفظ يدل على إنشاء الرجوع مثل: راجعتك إلى نكاحي، أو يقول رددتك إلى نكاحي، وغير ذلك، ويقع القول بكل لغة إذا أفاد المعنى المقصود.

وأما بالفعل، بأن يفعل بها ما يحل له مثلما كانت زوجته، كالوطء، والتقبيل، واللمس بشهوة أو بدونها...

مسألة ٧٩٥: لا يعتبر الاشهاد في الرجعة وإن استحبّ نفعاً لوقوع التخاصم والنزاع، وكذا لا يعتبر فيها اطلاع الزوجة عليها.

مسألة ٧٩٦: لو ادعى الزوج الرجوع بعد انقضاء العدة ولم تصدقه الزوجة لم تسمع دعواه.

### الطلاق الخلعي:

مسألة ٧٩٧: الخلع هو الطلاق بفسدية من الزوجة الكارهة لزوجها، «وأن تكون الكراهة من الزوجة خاصة ومقابل شيء تبذله الزوجة إلى زوجها في سبيل أن يطلقها ويخلعها من الزوجية».

مسألة ٧٩٨: الظاهر وقوع الخلع بكلاً من لفظي الخلع والطلاق مجرداً كلياً منها عن الآخر أو منضماً، فبعد أن تنشأ الزوجة بذل الفدية وتطلب من الزوج أن يخلعها يقول الزوج: «خلعتك على كذا» أو «أنت مختلعة على كذا» أو «أنت طالق على كذا» لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بينهما بل لا يترك.

مسألة ٧٩٩: يجوز أن يكون البذل والطلاق مباشرة الزوجين، ويجوز أن يكون بتوكيلها الغير، أي بواسطة الوكيل عنها أو عن أحدهما.

مسألة ٨٠٠: لو وقع الخلع مباشرة الزوجين، ١- فاما أن تبندىء الزوجة وتقول: - بذلت لك - أو اعطيتك ماعليك من المهر - أو الشيء الفلاني - لتطلقني، فيقول الزوج فوراً: - أنت طالق - أو مختلعة بكسر اللام - على ما بذلت - أو على ما أعطيت.

٢- وإما أن يبتدئ الزوج فيقول: - أنت طالق - أو أنت مختلعة - بكذا - أو على كذا - فتقول الزوجة فوراً: - قبلت.

٣- وإن وقع من وكيلين، يقول وكيل الزوجة مخاطباً لوكيل الزوج: عن قبل موكلتي فلانة بذلت لموكلك ماعليه من المهر - أو المبلغ الفلاني - ليخلعها ويطلقها، فيقول وكيل الزوج فوراً: - زوجة موكلي طالق على ما بذلت -.

مسألة ٨٠١: يشترط في الخلع على الأحوط أن تكون كراهة الزوجة شديدة بحيث يخاف من قولها أو فعلها أو غيرها الخروج عن الطاعة والدخول في المعصية.

مسألة ٨٠٢: لو طلقها بعوض مع عدم الكراهة وكون الأخلاق ملتزمة لم يصح الخلع ولم يملك العوض، ولكن صح الطلاق بالشرط المتقدم، فان كان مورده الرجعي كان رجعيّاً وإلا بائناً.

مسألة ٨٠٣: طلاق الخلع بائن لا يقع فيه الرجوع مالم ترجع المرأة فيما بذلت، ولها الرجوع فيه مادامت في العدة، فإذا رجعت كان لزوجها الرجوع إليها.

مسألة ٨٠٤: الخلع قسم من الطلاق يعتبر فيه جميع ما يعتبر في الطلاق، ومنها

الاشهاد، بمعنى إيقاع الخلع بحضور رجلين عادلين يسمعان الانشاد.  
مسألة ٨٠٥: لا توارث بين الزوج والمختلعة لو مات أحدهما في العدة إلا إذا رجعت في الفدية فمات أحدهما بعد ذلك قبل انقضائها.

### طلاق المباراة:

مسألة ٨٠٦: المباراة قسم من الطلاق، فيعتبر فيه جميع شروطه المتقدمة ويعتبر فيه ما يشترط في الخلع من الفدية والكراهة.

مسألة ٨٠٧: طلاق المباراة كالطلاق الخُلعي، طلاق بعوض تبذله المرأة، ويقع بلفظ الطلاق بأن يقول الزوج بعدما بذلت له شيئاً ليطلقها: أنت طالق على ما بذلت - وليس للفظ - بارأتك - دخل في الطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد قوله - بارأتك فقط، بل يجب أن يلفظ كلمة - أنت طالق على ما بذلت - «أي يقول الزوج: بارأتك على ما بذلت فأنت طالق».

مسألة ٨٠٨: هناك فرق بين الخلع والمباراة بأمور:

الأول: في المباراة تكون كراهة كل من الزوجين لصاحبه، بخلاف الخلع فإنه يحصل بكراهة الزوجة خاصة.

الثاني: أنه يشترط فيها أن لا يكون الفداء أكثر من مهرها بل الأحوط أن يكون أقل من المهر بخلاف الخلع، فإنه فيه على ما تراضيا.

الثالث: طلاق المباراة لا يقع بلفظ «بارأتك» ولا يتحقق الطلاق، ولو جمع بينه وبين لفظ الطلاق يكون الفراق بالطلاق وحده، بخلاف الخلع فإن الأحوط وقوعه بلفظ الخلع والطلاق جميعاً كما مرّ.

مسألة ٨٠٩: طلاق المباراة بائن ليس للزوج الرجوع فيه إلا أن ترجع الزوجة في الفدية قبل انقضاء العدة فله الرجوع إليها حينئذ.



### الظهار: (١)

الذي كان طلاقاً في الجاهلية وموجباً للحرمة الأبدية، وبعدهما جاء الإسلام غير حكمه وجعله موجباً لتحريم الزوجة المظاهرة ولزوم الكفارة بالعودة، كما يأتي:

مسألة ٨١٠: صيغة الظهار هي: أن يقول الزوج مخاطباً زوجته: - أنت عليّ كظهر أمي - أو يقول بدل أنت (هذه) مشيراً إلى زوجته، أو يقول (زوجتي) أو (فلانة) عليّ كظهر أمي، يقع الظهار.

مسألة ٨١١: ولو شبهها بإحدى المحارم النسبية غير الأم، كالأخت أو البنت بأن يقول: - أنت عليّ كظهر أختي - يقع الظهار على الأقوى، وبدون ذكر (الظهار) كما إذا قال: كأختي أو كراس أختي لم يقع على إشكال.

مسألة ٨١٢: الموجب للتحريم ما كان من طرف الرجل، فلو قالت الزوجة، أنت عليّ كظهر أبي أو أخي، لم يؤثر شيئاً ولم يقع.

مسألة ٨١٣: يشترط في الظهار وقوعه بحضور عدلين يسمعان قول المظاهر كالطلاق، ويجب في المظاهر، البلوغ، والعقل، والاختيار، والقصد، فلا يقع من الصبي ولا المجنون ولا المكره ولا الهازل ولا السكران ولا مع الغضب، وفي المظاهرة خلوها عن الحيض والنفاس ... على ما ذكر في الطلاق من شروط.

مسألة ٨١٤: إذا تحقق الظهار بشرائطه حرمت عليه ولا يحل له وطؤها فإذا أراد الرجوع إليها عليه أن يدفع كفارة فإذا كفر حلّ له وطؤها، ولو وطأها قبل أن يكفر فعليه كفارتان.

مسألة ٨١٥: إذا ظاهر من زوجته ثم طلقها رجعيًا لم يحلّ له وطؤها حتى يكفر.

مسألة ٨١٦: إذا طلقها رجعيًا وتزوجها بعد انقضاء عدتها، أو طلقها بائناً ثم تزوجها يسقط حكم الظهار وتسقط الكفارة، ويجوز وطؤها بلا تكفير.

مسألة ٨١٧: كفارة الظهار أحد أمور ثلاثة مرتبة: عتق رقبة، فإن عجز عنه فصيام شهرين متتابعين، وإن عجز عنه فإطعام ستين مسكيناً<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨١٨: الظهار ليس طلاقاً بل يحرم الوطء فيه فلو صبرت المظاهرة على ترك وطئها فلا اعتراض، وإن لم تصبر رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي فيحضره ويخيره بين الرجعة بعد التكفير وبين طلاقها، فإن اختار أحدهما وإلا أنظره ثلاثة أشهر من حين المرافعة، فإن انقضت المدة ولم يختار أحدهما حبسه الحاكم وضيّق عليه في المأكل والمشرب حتى يختار أحدهما، ولا يجبره على أحدهما ولا يطلق عنه<sup>(٢)</sup>.

### الايلاء:

وهو حلف الزوج على ترك وطء الزوجة الدائمة<sup>(٣)</sup> المدخول بها أبداً أو مدة تزيد على أربعة أشهر للاضرار بها، فلا يتحقق الحلف بغير القيود المذكورة وإن انعقد اليمين مع فقدها، «أي لا يتحقق الحلف إذا لم تكن الزوجة دائمة أو مدخولاً بها» ويترتب على الايلاء آثار اليمين إذا اجتمعت شروطه، «والشروط هي أن تكون الزوجة دائمة ومدخولاً بها»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٨١٩: لا ينعقد الايلاء - كمطلق اليمين - إلا باسم الله تعالى المختص به أو الغالب إطلاقه عليه.

مسألة ٨٢٠: لا يعتبر في الايلاء العربية، ولا اللفظ الصريح في كون المحلوف عليه ترك الجماع في القبل، فيكفي قوله: لا أطأك - أو - لا أجامعك - أو - لا أمسك - والمعتبر هو كونه حالفاً على ترك الجماع.

(١) السيستاني: إذا عجز عن الأمور الثلاثة صام ثمانية عشر يوماً.

(٢) السيستاني: وإن امتنع عن كليهما - عن التكفير والطلاق - أطلقها الحاكم على الأقوى - منهاج ٣ مس ٦٤٩.

(٣) السيستاني: الزوجة الدائمة قبلاً.

(٤) السيستاني: ولو دبراً. منهاج ٣ مس ٦٥٠.

مسألة ٨٢١: لو تم الإيلاء بشرائطه فإن صبرت المرأة مع امتناعه عن الموافقة فلا كلام، وإلا فلها الرفع إلى الحاكم فيحضره وينظره أربعة أشهر فان رجع وواقعها في هذه المدة فهو، وإلا أجبره على أحد الأمرين:

إما الرجوع أو الطلاق، فإن فعل أحدهما وإلا حبسه وضيّق عليه في المأكل والمشرب حتى يختار أحدهما، ولا يجبره الحاكم على أحدهما معيناً «بل للزوج أن يختار أحدهما إما الرجوع أو الطلاق»<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨٢٢: يزول حكم الإيلاء بالطلاق البائن وإن عقد عليها في العدة، بخلاف الرجعي.

مسألة ٨٢٣: إذا وطأها الزوج بعد الإيلاء لزمته الكفارة، سواء كان في مدة التربص أو بعدها أو قبلها، لأنه قد حنث اليمين على كل حال وإن جاز له الحنث، بل وجب الحنث بعد انقضاء المدة ومطالبتها وأمر الحاكم به تخييراً بين الحنث وبين الطلاق.

### اللّعان:

وهي مباحلة خاصة بين الزوجين، أثرها دفع الحد أو نفي الولد.

مسألة ٨٢٤: إنما يشرع اللعان ويتحقق في مقامين:

أحدهما: فيما إذا رمى الزوج زوجته بالزنا.

ثانيهما: فيما إذا نفى الزوج من ولد في فراشه مع إمكان لحوقه به.

مسألة ٨٢٥: لا يجوز للرجل قذف زوجته بالزنا مع الريب، ولا مع غلبة الظن

ببعض الأسباب المريبة، ولا بالشياع، ولا بأخبار ثقة، نعم يجوز مع اليقين، لكن لا يصدّق إذا لم تعترف به الزوجة ولم تكن بيّنة، بل يحدّد حدّ القذف مع مطالبتها إلا إذا أوقع اللعان الجامع للشروط الآتية، فيدرأ عنه الحدّ.

(١) الخوئي والسيستاني: وان امتنع عن كليهما طلقها الحاكم: منهاج ٣ مس ٦٥٣ الخوئي ج ٢ مس ١٥١٣.

مسألة ٨٢٦: يشترط في ثبوت اللعان بالقذف أن يدعي المشاهدة، فلا لعان فيمن لم يدع المشاهدة ومن لم يتمكن من المشاهدة كالأعمى، فيحد مع عدم البيينة.

مسألة ٨٢٧: يشترط في ثبوت اللعان أمور:

١- أن تكون المقدوفة زوجة دائمة، فلا لعان في قذف الأجنبية، بل يحد القاذف مع عدم البيينة وكذا في المنقطعة على الأقوى.

٢- وأن تكون مدخولاً لها، وإلا فلا لعان.

٣- وأن تكون غير مشهورة بالزنا، وإلا فلا لعان بل ولا حد بل عليه التعزير لو لم يدفعه عن نفسه بالبيينة نعم لو كانت متجاهرة بالزنا لا يبعد عدم الثبوت التعزير أيضاً.

٤- أن تكون كاملة سالمة عن الصمم والخرس<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨٢٨: لا يجوز للرجل أن ينكر ولديته من تولد في فراشه مع إمكان لحوقه به، بأن دخل بأمه، أو أمي في فرجها أو حواليه بحيث أمكن جذب الرحم للمني.

وأن يكون قد مضى من حين الدخول إلى زمان وضعه ستة أشهر فصاعداً، ولم يتجاوز عن أقصى مدة الحمل وهي سنة حتى فيما إذا فجر أحد بها فضلاً عما إذا اتهمها، بل يجب الإقرار بولديته، نعم يجب عليه أن ينفيه ولو باللعان مع علمه بعدم تكوّنه منه، من جهة علمه باختلال شروط الالتحاق به.

مسألة ٨٢٩: لو أقرّ بالولد في البداية لم يُسمع إنكاره له بعد ذلك، سواء كان إقراره صريحاً أو كناية، مثل أن يبشر بالمولود ويقال له: بارك الله لك في مولودك - فيقول: - آمين - أو - إن شاء الله تعالى - .

(١) السبستاني: يتحقق اللعان لنفي الولد إذا كان الزوج عاقلاً والمرأة عاقلة، وفي اعتبار سلامتها من الصمم والخرس إشكال وإن كان الاعتبار أظهر.

مسألة ٨٣٠: لا يقع اللعان إلا عند الحاكم الشرعي، والأحوط<sup>(١)</sup> أن لا يقع اللعان حتى عند المنصوب من قبل الحاكم الشرعي.

مسألة ٨٣١: صورة اللعان: أن يبدأ الرجل ويقول بعدما قذف زوجته أو نفي ولدها: - أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما قلت من قذفها - أو نفي ولدها - يقول ذلك أربع مرات، ثم يقول مرة واحدة: - لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين - ثم تقول المرأة بعد ذلك أربع مرات - « أشهد بالله أنه لمن الكاذبين في مقالته من الرمي بالزنا - أو نفي الولد - ثم تقول مرة واحدة: - أن غضب الله عليّ إن كان من الصادقين - عند ذلك يتحقق اللعان.

مسألة ٨٣٢: يجب أن تكون الشهادة واللعن على الوجه المذكور أعلاه «ولو تغير اللفظ والكلمات من الرجل أو المرأة لم يقع اللعان».

مسألة ٨٣٣: يجب<sup>(٢)</sup> أن تكون الصيغة بالعربية الصحيحة مع القدرة عليها، وإلا أتى بالميسور منها، ومع التعذر أتى بغيرها.

مسألة ٨٣٤: يجب أن يكون إتيان كل منهما باللعان بعد أن يأمرهما الحاكم، فلو بادر به قبل أن يأمره الحاكم باللعان لم يقع.

مسألة ٨٣٥: يجب أن يكونا «الرجل والمرأة» قائمين عند التلفظ بألفاظهما الخمسة، الأحوط بل لا يخلو من قوة أن يكونا قائمين معاً عند تلفظ كل منهما.

مسألة ٨٣٦: إذا وقع اللعان الجامع للشرائط من الزوج والزوجة يترتب عليه أحكام أربعة:

الأول: إنفساخ عقد النكاح والفرقة بينهما.

الثاني: الحرمة الأبدية، فلا تحل له زوجته الملاعنة أبداً ولو بعقد جديد، - هذان الحكمان ثابتان في مطلق اللعان، سواء كان للقذف أو لنفي الولد.

(١) السيستاني: وفي وقوعه عند المنصوب من قبله لذلك إشكال.

(٢) السيستاني: الأحوط أن يكون النطق بالعربية مع القدرة عليها.

الثالث: سقوط حدّ القذف عن الزوج بلعانه، وسقوط حدّ الزنا عن الزوجة بلعانها، فلو قذفها - الزوج - ثم لاعن ونكلت هي عن اللعان «أي تراجعت الزوجة ولم تلاعن» تخلص الرجل عن حد القذف، وتحدّ المرأة حد الزانية، لأن لعانه بمنزلة البينة في إثبات الزنا.

الرابع: انتفاء الولد عن الرجل دون المرأة إن تلاعنا لنفيه، - أي لو نفاه الزوج عنه وادعت الزوجة كونه للزوج فتلاعنا - لم يكن توارث بين الرجل والولد، وكذا بين الولد وكل من انتسب إليه بالأبوة، كالجد والجدة والأخ والأخت للأب هذا بخلاف الأم ومن انتسب إليه بها «أي لا ينتفي الولد عن المرأة التي هي أمه لو نفاه الرجل».

إستفتاءات في أحكام الطلاق والعدة وغير ذلك:

س ٦٢١: المرأة في عدة الوفاة محصنة أم لا؟ بمعنى أنه هل يسري عليها حكم

المحصنة فيما لو زنى بها شخص فيرجم؟

ج: الخوئي والسيستاني: ليست في تلك العدة محصنة، وإحصان أحد

الجنسين لا يوجب رجم الآخر الذي ليس بمحصن كما زعم في السؤال.

صراط النجاة: ج ١ س ٧٩٤

س ٦٢٢: بعض الرجال يعرض على زوجته المعصية كترك الصلاة أو خلع

الحجاب أو تقديم الخمر أو طاولة القمار ... إذا لم تطعه وعصته، ولم تقدم له ذلك

يهجرها بدون طلاق، فهل يجوز للزوجة ترك مساكنته حفاظاً على تكليفها

الشرعي، وإذا رفض طلاقها هل يحق للحاكم الشرعي إجراء طلاقها حتى مع

فرض بذل النفقة مع الطاعة أو بدونها بقصد الإضرار بها؟

ج: الخوئي والسيستاني: يجوز في فرض السؤال ترك مساكنتها له،

وتستحق منه النفقة، ولا يجب عليها مع إنفاقه عليها أن تساكنه إلا مع العشرة

بالمعروف فإن أنفق فلا يطالب بالطلاق، وإن امتنع عن الإنفاق يطالب بأحد الأمرين فإن أبى يطلقها الحاكم أو وكيله.

نفس المصدر: س ٧٩٥

س ٦٢٣: ما حكم المرأة الملتزمة بالحجاب الشرعي ولكن زوجها يمنعها من ذلك ويُخبرها بين الطلاق أو خلع الملابس الشرعية؟

ج: الخوئي والسيستاني: إذا دار الأمر بينهما فعلى المرأة أن تختار الطلاق، إلا إذا أوجب الطلاق الحرج والمشقة التي لا تتحمل عادة فيجوز الخلع - خلع الحجاب - بمقدار الضرورة.

نفس المصدر: س ٨٧٥

س ٦٢٤: لو طلق الرجل زوجته بصيغة «أنت طالق» وتبين أن طلاقها كان بكرهاة وبذل منها - أي من الزوجة» فهل يصح هذا الطلاق خلعيًا؟

ج: الخوئي والسيستاني: في مفروض السؤال: يصح رجعيًا لا خلعيًا.

نفس المصدر: س ٩٣٧

س ٦٢٥: رجل تزوج امرأة مخالفة «أي سنّية» طلقها ثلاثاً بلفظ واحد فلما أراد الرجوع إليها منعه من نفسها حتى تنكح زوجاً غيره، فهل له الرجوع إليها وإجبارها أو تبقى على عقيدتها؟

ج: الخوئي والسيستاني: للزوج إجبارها بما يريد منها، ولا تمنعه عقيدتها.

نفس المصدر: س ٩٣٩

س ٦٢٦: ما الحكم لو انعكس الأمر وكان الزوج مخالفاً والزوجة إمامية وطلقها ثلاثاً في مجلس واحد ثم أراد مراجعتها هل يجوز له ذلك أم تحرم عليه؟

ج: الخوئي: في هذه الحالة تلزمه الزوجة بالامتناع حتى تنكح زوجاً غيره.

نفس المصدر: س ٩٤٠

س ٦٢٧: إذا طلق المخالف «غير الامامي» ثلاثاً ثم أعلن استبصاره من أجل أن يتمكن من الرجوع إلى زوجته المستبصرة، أو استبصر حقيقة فهل يجوز له

الرجوع على أساس عدم استجماع شروط صحة الطلاق عندنا آنذاك أو لا يجوز له ذلك؟

ج: الخوئي والسيستاني: نعم يجوز له الرجوع في الصورة المفروضة، والله

العالم. نفس المصدر: س ٩٤١

س ٦٢٨: امرأة غنية حُبس زوجها لمدة طويلة جداً بحيث تدّعي أنّها لا تستطيع الصبر بدون زوج ولا تكتفي بالنفقة بل تريد أن تتزوج فما حكمها؟ خصوصاً وأنها تقول إن بقائها بدون زوج تدمير لحياتها وإضرار كبير بها قد يوقعا في الحرام والعياذ بالله؟

ج: الخوئي والسيستاني: في الصورة المفروضة، لا وسيلة لطلاقها إلا أن

ترجع المرأة إلى زوجها مباشرة، أو بوسيلة شخص وتطلب من زوجها الطلاق، والله العالم. نفس المصدر: س ٩٤٢

س ٦٢٩: هل يجوز للشاهدين والحال أنّها يعلنان بفسقها سماع الطلاق أم لا؟

وهل يجب عليهما الإعلام بحالهما؟

ج: الخوئي: لا يجوز لهما أن يكونا شاهدي طلاق، ولا يجب عليهما

الاعتراف بفسقها، والله العالم.

السيستاني: الأحوط وجوباً أن لا يكونا شاهداً تتوقف عليه صحة الطلاق

ولا يجب عليه الاعلام. نفس المصدر: س ٩٤٥

س ٦٣٠: بعض المسيحيات والأوربيات يتزوجن بحسب القانون الكنسي

المسيحي، ثم يطلبن الطلاق من المحاكم المدنية لأن الكنيسة تُحرّم الطلاق وتعتبره غير شرعي، فهل مثل هذا الطلاق المدني ذو قيمة طالما أن الزواج كان مسيحياً أو أنّه لا قيمة له، وهل تعتبر المرأة في هذه الحالة ذات بعل، رغم طلاقها المدني، علماً أن هذا الوضع شائع في أوروبا؟

ج: الخوئي: إذا لم يكن الطلاق مشروعاً في دين المسيح لم يكن له أثر.



السيستاني: يجوز إجراء حكم الخلية عليها. نفس المصدر: س ٩٤٩  
 س ٦٣١: هل يجوز للحاكم الشرعي أو وكيله طلاق المرأة المحبوس زوجها  
 حبساً مؤبداً مع عدم قدرته على الإنفاق وامتناعه عن الطلاق أو لا؟  
 ج: الخوئي والسيستاني: نعم يجوز ذلك مع إحراز الامتناع بطريق شرعي،  
 والله العالم. نفس المصدر: س ٩٥٤

س ٦٣٢: هل يجوز طلاق الزوجة المدخول بها ثلاث مرات في مجلس واحد،  
 مع تحلل الرجوع من غير دخول بحيث يتحقق ثلاث طلاقات في مجلس واحد،  
 مثلاً: يُطَلَّق ويرجع ثم يُطَلَّق ويرجع، ثم يُطَلَّق؟  
 ج: السيستاني والتبريزي: نعم يجوز ذلك، والله العالم.

نفس المصدر: ملحق س ١٥٥  
 س ٦٣٣: إحدى النساء طُلِّقت وتزوجت بعد الطلاق، وبعد مرور سنين طويلة  
 حدث لديها شك في أن الزواج الثاني هل وقع في العدة، لتحرم مؤبداً على زوجها  
 الذي لها منه أولاد كبار، أو بعد انقضاءها لتحكم بصحة زواجها منه، فما هو حكمها؟  
 ج: الخوئي والسيستاني: لا تعني بشكها ذلك. «وتبني على صحة الزواج».

صراط النجاة: ج ٢ س ١١٩٧  
 س ٦٣٤: إذا طُلِّقت المرأة في المحكمة طلاقاً بائناً أو خلعياً أو مبارأة، ثم أراد  
 زوجها إرجاعها قبل انتهاء العدة، هل تحتاج إلى عقد جديد أم لا؟  
 ج: الخوئي: إذا كان الطلاق المذكور بالنحو الشرعي، والشرائط المعتبرة  
 شرعاً متوفرة يحتاج إلى عقد جديد.

السيستاني: إذا كان الطلاق المذكور بالنحو الشرعي، والشرائط المعتبرة  
 شرعاً متوفرة والمبارأة فبرجوع الزوجة بالبذل ينقلب الطلاق رجعياً يجوز فيه  
 الرجوع من دون عقد في الفترة المذكورة يحتاج إلى عقد جديد إلا في الخلع.

س ٦٣٥: امرأة شيعية «مؤمنة» تزوّجت بعقد صحيح، ثم وقع خلاف مع زوجها، فطلّقها القاضي المخالف «السنّي» بطريقتهم، ثم تزوجها رجل مؤمن، وبعد الدخول بها علم الزوج الثاني بالزواج والطلاق السابقين، فخرجوا الإجابة على الأسئلة التالية:

١- هل طلاقها عند القاضي المخالف صحيح أم لا؟ مع العلم بأن الطلاق صدر مع عدم اجتماع الشروط المعتبرة في الطلاق عندنا، كحضور شاهدين عادلين؟

ج: الخوئي والسيستاني: الطلاق المفروض باطل، ولا أثر له، ولا يجوز لأحد أن يتزوج بها.

٢- هل زواجها الثاني صحيح أم لا؟ مع عدم علم الزوج الثاني بالقضية من أساسها؟

ج: الخوئي والسيستاني: كل امرأة إذا ادّعت أنها خلية، ولم يُعلم بحالها جاز زواجها ما لم تكن متّهمة.

٣- هل يجب على الزوج الثاني طلاقها، أو أنها تنفصل عنه بلا طلاق؟ أو أنها تحرم عليه مُوبداً؟

ج: الخوئي والسيستاني: يجب عليه الانفصال عنها، وهي تحرم عليه مُوبداً، ولا تحتاج إلى الطلاق لبطلان العقد عليها.

٤- هل يجب طلاقها من الزوج الأول مرّة أخرى باعتبار بطلان الطلاق السابق ثم يعقد عليها الزوج الثاني من جديد؟

ج: الخوئي والسيستاني: المرأة المذكورة باقية في حبال زوجها الأول، ولا يجب عليه طلاقها مرة ثانية ولكن لا يقارنها إلا بعد انقضاء عدّة وطء الشبهة، ولا يجوز للثاني الزواج بها ثانياً، لو طلقها زوجها الأول مرة أخرى، «وذلك للحرمة الابدية» ثم إن هذه الأحكام جميعها إنّما هي فيما إذا كان زوجها شيعيّ «مؤمن»،

وأما إذا كان من أبناء السنة فالطلاق صحيح، ولا يجب عليه «على الزوج الثاني» الانفصال عنها، والله العالم.  
نفس المصدر: س ١٢٠٢

س ٦٣٦: عندما تكره المرأة زوجها، وتريد أن تفارقه، وتبذل له المهر أو أكثر ولكن الزوج يرفض طلاقها، وإن بذلت له ما بذلت - علماً أن الزوجة لا تطبق البقاء معه والرجوع إليه بحيث تراه حرجياً عليها -، فهل تبقى المرأة معلقة إلى آخر عمرها، وما هو حل هذه المسألة؟

ج: الخوئي: ما ذكر لا يوجب جواز ترك حقوق الزوج، ويجب عليها القيام بما عليها من الأحكام الشرعية بالنسبة إلى الزوج، إلا أن ترضيه بالطلاق، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٢١٥

س ٦٣٧: لو طلقت الزوجة الكتابية مرتين، فهل تحتاج إلى المحلل لو أرادت الرجوع إلى الزوج الأول؟

ج: التبريزي: لو طلق الكتابية مرتين فتحتاج إلى المحلل إذا طلقها الزوج المسلم، وأما إذا طلقها الكافر فيعمل على طبق مذهبه، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٧٠٢

س ٦٣٨: هل يجوز للمطلقة الرجعية أن تنظر إلى زوجها بشهوة، أو تلمسه. على فرض أنها زوجة حقيقة في أيام العدة؟  
ج: السيستاني والتبريزي: نعم يجوز لها ذلك، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٧٠٣

س ٦٣٩: إذا كان بقاء الطفل عند أمه المطلقة لا يؤمن عليه بسبب حالتها المرضية، فهل يحق للأب أخذه منها، في مدة الحضانة الشرعية؟

ج: السيستاني والتبريزي: إذا حرز بوجه معتبر أن الأم غير مأمونة على الولد، يجوز أخذ ولده منها، والله العالم.  
نفس المصدر: س ١٧٠٧

س ٦٤٠: إذا اشترطت الزوجة وكالة الزوج في الطلاق في ظروف خاصة ثم طَلقت نفسها حسب الشروط، فهل للزوج الرجوع؟

ج: السيستاني: نعم مع كون الطلاق رجعياً.

س ٦٤١: وهل الوكالة تبقى بعد الرجوع أيضاً؟

ج: السيستاني: لا تبقى إلا مع ظهور توسعة دائرة الوكالة الممنوحة للزوجة بحسب القرائن بأن يوكلها بالطلاق إلى حين حصول البينونة ولو بتكراره مرّتين أو ثلاثة.

س ٦٤٢: هل يجب على الزوجة التمكين في الفترة بين العقد والزفاف؟ وهل لها

الخروج من بيتها من دون إذن زوجها؟

ج: السيستاني: إذا كان هناك شرط ضمني إرتكازي من المرأة بعدم التمكين بالنسبة إلى الدخول ونحوه من الاستمتاع قبل الزفاف، وكذلك بالنسبة إلى حرّيتها في الخروج من بيت أهلها خلال هذه الفترة فالشرط ملزم للخروج، وإن كان منشأ هذه الشرط الارتكازي هو التعارف الخارجي.

س ٦٤٣: إذا لم توافق المرأة بعد العقد بالزفاف والذهاب مع الزوج لما رأت منه

من سوء أخلاقه ونحو ذلك فقام الزوج باغتصابها وأخذها إلى بيته، فهل هذا العمل جريمة يستحقّ عليها التعزير؟ وهل يسقط التعزير برضا الزوجة أو أهلها؟

ج: السيستاني: لا يحقّ للزوج اختطاف الزوجة وأخذها إلى بيت الزوجية

حتى لو ثبت نشوزها وكونها غير محقّة في الامتناع عن الزفاف، بل في مثل ذلك لا بدّ رفع الأمر إلى الحاكم الشرعي ليلزم الزوج بالمساكنة، فاختطاف الزوجة وأخذها بالقوّة جريمة يستحقّ عليها التعزير لو اشتكت عليه عند الحاكم، وبإمكانها العفو عنه ولكن لو رفعت الأمر إلى الحاكم فلا يجدي عفو عنه بعد ذلك.

س ٦٤٤: هل تستطيع زوجة السجين الذي حكم عليه بالحبس لمدة طويلة

أن تطلب الطلاق من الحاكم الشرعي؟

ج: السيستاني: لا، نعم إذا امتنع زوجها من الإنفاق عليها وطلاقها جميعاً جازها رفع أمرها إلى الحاكم ليطلقها.

س ٦٤٥: امرأة طلقت في المحاكم الجعفرية التابعة للدولة ولا تعلم هل كان جامعاً للشرائط المعتبرة أم لا؟ فهل تعتبر نفسها مطلقة؟

ج: السيستاني: نعم إذا احتملت الصحة وتوفر الشروط تبني على صحة الطلاق.

س ٦٤٦: إذا طلق الرجل زوجته في حال الحيض جهلاً منه بالحكم ثم علم به بعد أن تزوجت المرأة، فهل يجب عليه إبلاغ الزوجين بذلك؟ وهل يقبل قوله فيه؟

ج: السيستاني: لا دليل على وجوب الاعلام، نعم إذا علم بترتب أثر عليه فهو أحوط، ولا يجب على الزوجين قبول قوله في ذلك.

س ٦٤٧: إذا طلق زوجته ضمن شروط فلم تفِ الزوجة بها فما حكم الطلاق؟

ج: السيستاني: إذا وقع الطلاق معلقاً على شروط فهو باطل لانه تعليق في الطلاق، وإذا لم يكن معلقاً عليها فالشروط باطلة ولا قيمة لها.

س ٦٤٨: تم الطلاق القانوني بين رجل وامرأة حسب القانون الغربي ولكن الرجل لا يوافق على إعطاء الطلاق الشرعي ولا ينفق على زوجته ويرفض الاستجابة للوساطات الشرعية، فما هو موقف الزوجة؟ علماً بأن صبرها على هذه الحالة موجب للخرج قطعاً؟

ج: السيستاني: ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي أو وكيله فيبلغ الزوج بلزوم أحد الأمرين عليه إما الإنفاق أو إجراء الطلاق الشرعي، ولو بتوكيل الغير فيه فإن امتنع عنها معاً ولم يمكن الإنفاق عليهما من ماله طلقها الحاكم أو وكيله المأذون في ذلك.

س ٦٤٩: «إذا طلق الرجل زوجته عبر التليفون» هل يكفي في حضور العدلين في الطلاق سماعها صوت المطلق عبر التلفون؟

ج: السيستاني: لا يكفي على الأحوط لو لم يكن أقوى.  
التبريزي: إذا أسمع المطلق الشاهدين معاً فلا بأس، والله العالم. (صراط  
النجاة ج ٢ س ١٧٠٤).

س ٦٥٠: إذا تزوج فتاة جاء بها من لبنان مثلاً ثم طلقها فهل يجب عليه تأمين  
بطاقة السفر للعودة أم لا؟

ج: السيستاني: لا يجب.

س ٦٥١: هل يجب الاعتداد على المطلقة المدخول بها دبراً؟

استفتاءات مخطوطة

ج: السيستاني: نعم.

إستفتاءات في مرض «الايديز»:

س ٦٥٢: إذا كانت الزوجة سليمة «من مرض الايديز» والزوج مصاباً فهل لها

حق إجبار الزوج على الطلاق؟

ج: التبريزي: إذا توقف التحفظ عن التعدي على أخذ طلاقها من زوجها،

صراط النجاة ج ١ س ١٥١٧

جاز لها الإجبار، والله العالم.

س ٦٥٣: إذا كان أحد الزوجين مصاباً بمرض «الايديز» فهل للسليم منها حق

الامتناع من المعاشرة الجنسية التي هي طريق نقل العدوى؟ وما هو الدليل؟

ج: التبريزي: نعم يحق له ذلك، دفاعاً عن النفس، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٥١٦

س ٦٥٤: إذا اشترطت الحكومة أن يفحص كل من الزوجين ليتأكد من عدم

إصابتها بمرض - الايديز - وكان توقف الفحص على أخذ السائل المنوي من

الرجل، والسائل من رحم المرأة، فهل يكون إخراج السائل المنوي من الرجل عن

طريق «العادة السرية» جائزاً؟ وهل يجوز سحب السائل من داخل رحم المرأة؟

وما هو الدليل؟

ج: التبريزي: إذالم يمكن الزواج بوجه آخر، وانحصر الطريق بما ذكر، وكان ترك الزواج حرجياً، فلا بأس بما يتوقف عليه الزواج من الطرفين، والله العالم.

السيستاني: لا يجوز إلا في حالة الضرورة، ويجوز إذا كان بواسطة الزوجة، بأن تستمني الرجل بيدها ونحو ذلك. (استفتاء مخطوط). نفس المصدر: س ١٥١٨

س ٦٥٥: هل أن مرض - الإيدز - يعدّ من عيوب المرأة في الزواج ويوجب فسخ النكاح؟ وما حكم زواج النساء بالرجال المبتلين بهذا المرض؟

ج: الخامنئي: لا يوجب حق فسخ الزواج، إلا أن يشترط في ضمن العقد السلامة من هذا المرض؟

استفتاء، أجوبة القائد ص ٧١

س ٦٥٦: إذا كان زيد مصاباً بمرض - الإيدز - القاتل، فهل يجوز له أن يتزوج من هند بدون إعلامها؟ علماً بأن المرض ينتقل عن طريق المعاشرة الجنسية، وما هو دليل ذلك؟

ج: التبريزي: لا يجوز ذلك، لأنّه من إيقاع نفس الغير في التهلكة والإضرار بها، والله العالم.

صراط النجاة: ح ١ ملحق س ١٥١٤

س ٦٥٧: إذا كان أحد الزوجين «مصاباً بمرض الإيدز» والآخر سليماً منه، فهل له الحق في فسخ عقد النكاح؟

ج: التبريزي: لا يبعد أن يكون حكمه حكم الجدّام والبرص، وإن كان الأحوط وجوباً الافتراق بالطلاق، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٥١٥

س ٦٥٨: إذا كانت الأم مصابة بمرض الإيدز - واحتمل بنسبة ضئيلة جداً أن يُصاب الطفل بسبب ارتضاعه من ثديها، فهل يسقط وجوب إرضاعه من ثديها - اللبأ - وغير اللبأ؟

ج: التبريزي: إذا خيف الضرر على الطفل فعليها الامتناع عن إرضاعه إذا وُجد البديل عن الارضاع، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٥١٩

## كتاب الارث

قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ... الخ﴾<sup>(١)</sup>.

في مسائل الإرث تفاصيل وفروع كثيرة نذكر منها باختصار المسائل التي تتعلق بالمرأة فقط، من زوجة وأم وبنت... وذلك ما يخص موضوع بحثنا وما تستحق المرأة من الإرث.

مسألة ٨٣٧: ينقسم الإرث بين أبناء الميت للذكر مثل حظ الأنثيين، مثلاً إذا مات الأب وترك ولداً وبنتين، يرث الولد نصف التركة والنصف الثاني للبنتين لكل واحدة الربع، وفيه تفصيل.

مسألة ٨٣٨: سهام الإرث المقدّر في الكتاب المجيد ستة أنواع: النصف، والربع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس.



- ١- النصف: للبنت الواحدة التي ليس معها أحد من إختوتها، ولأخت واحدة لأبوين أو لأب إذا لم يكن معها أخ كذلك، وللزوج إن لم يكن للزوجة ولد وإن نزل.
- ٢- الربع: وهو للزوج إن كان للزوجة ولد وإن نزل، وللزوجة إن لم يكن للزوج ولد وإن نزل.
- ٣- الثمن: للزوجة مع الولد للزوج وإن نزل، فإن كانت الزوجة واحدة اختصت به وإلا فهو يُقسّم بالسوية بينهما.
- ٤- الثلثان: للبتين فصاعداً مع عدم الأبن المساوي، وللأختين فصاعداً للأبوين أو للأب فقط مع عدم الأخ هُنَّ.
- ٥- الثلث: سهم الأم مع عدم الولد للميت وإن نزل وعدم الإخوة. وللأخ أو الأخت من الأم مع التعدد.
- ٦- السدس: لكل واحد من الأبوين مع الولد للميت وإن نزل، وللأم مع الأخوة للأبوين أو للأب، وللأخ أو الأخت من الأم<sup>(١)</sup>.

### موانع الارث:

- مسألة ٨٣٩: لا ترث الكافرة من المسلم والمسلمة ولو كان قريباً.
- مسألة ٨٤٠: المسلمة ترث من الكافر ولو كان بعيداً.
- مسألة ٨٤١: المرتد الفطري إن كان رجلاً تبين منه زوجته المسلمة، وينفسخ نكاحها بغير طلاق، وتعتد عدة الوفاة<sup>(٢)</sup> ثم تزوج إن أرادت، وتقسّم أمواله التي كانت له حين ارتداده بين ورثته بعد أداء ديونه كالميت<sup>(٣)</sup>.

(١) في المسائل الست المتقدمة تفاصيل وفروع راجع الرسائل العملية.

(٢) السيستاني: وإن كانت يانسة وصغيرة أو غير مدخول بها على الأحوط وجوباً.

(٣) السيستاني: ولا تنفع توبته في سقوط الأحكام المذكورة على الأحوط وتقبل بالنسبة إلى غيرها من الأحكام فيظهر به منه وتصح عباداته ويجوز تزويجه من المسلمة بل له تجديد العقد على زوجته الأولى حتى قبل خروجها من العدة ويملك الأموال الجديدة بأسبابه الاختيارية.

مسألة ٨٤٢: المرتدة الفطرية تبقى أموالها على ملكها، ولا تنتقل إلى ورثتها إلا بموتها، وتبين من زوجها المسلم في الحال بلا اعتداد إن كانت غير مدخول بها، وإن كانت مدخولاً بها: فإن تابت قبل تمام العدة، وهي عدة الطلاق، بقيت الزوجية، وإلا انكشف عن الانفساخ والبيونة من أول زمن الارتداد.

مسألة ٨٤٣: المرتد الملي، سواء كان رجلاً أو امرأة فلا تنتقل أمواله إلى ورثته إلا بالموت، وينفسخ النكاح بين المرتد وزوجته المسلمة، وكذا بين المرتدة وزوجها المسلم بمجرد الارتداد بدون اعتداد مع عدم الدخول، ومع الاعتداد<sup>(١)</sup>، يتوقف الفسخ على انقضاء العدة، فإن رجع أو رجعت قبل انقضائها كانت زوجته وإلا انكشف أنها بانت عنه عند الارتداد.

مسألة ٨٤٤: المرأة المرتدة لا تقتل<sup>(٢)</sup> بل تُستتاب فإن تابت فهو، وإلا حُيبت دائماً وضربت<sup>(٣)</sup> في أوقات الصلاة، واستخدمت خدمة شديدة وألبست أخشن الثياب.

مسألة ٨٤٥: ومن موانع الارث القتل، لا يرث القاتل من المقتول لو كان القتل عمداً وظلماً<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٨٤٦: الزنا: إن كان الزنا من الأبوين لا يكون التوارث بين الطفل وبينهما ولا بينه وبين المنتسبين إليها.

مسألة ٨٤٧: اللعان: يمنع اللعان عن التوارث بين الولد والوالده، وكذا بينه وبين أقربائه من قبل الوالد، وأما بين الولد وبين أمه فيتحقق التوارث ولا يمنع اللعان، وكذا بين الولد وأقربائه من قبل أمه<sup>(٥)</sup>.

(١) السيستاني: إذا كان الارتداد بعد الدخول وكانت المرأة في سن من تحيض.

(٢) السيستاني: ولا تنتقل أموالها.

(٣) السيستاني: على الصلاة حتى تتوب.

(٤) السيستاني: وسرت منه إذا كان بحق قصاصاً أو حداً أو دفاعاً عن نفسه أو كان خطأ محضاً في غير الدية ويلحق به القتل شبه العمد.

(٥) السيستاني: فيه تفصيل راجع الوسائل العملية.

## الميراث بسبب الزوجية:

مسألة ٨٤٨: لو مات الزوج ولا يوجد عنده أبناء وكان الإرث منحصراً بالزوجة، يُعطى للزوجة ربع الإرث، والبقية يُعطى للأمام ﷺ.

مسألة ٨٤٩: لو ماتت الزوجة ولم يوجد عندها أولاد وكان الارث منحصراً بالزوج والإمام ﷺ، يرث الزوج النصف فريضة ويردّ عليه النصف الآخر ولا يُعطى شيء للإمام ﷺ.

مسألة ٨٥٠: إذا كان للميت بنت واحدة ولم يكن معها إخوة لها تعطى النصف من الإرث بالفرض والباقي يرثها عليها «أي تحصل على جميع الارث».

مسألة ٨٥١: لو انفردت أم الميت وليس للميت أولاد ولا زوجة ولا أب وانحصر الارث بالأم، فلها من الإرث الثلث فرضاً والباقي يرثها عليها، أي تحصل على جميع التركة.

مسألة ٨٥٢: تستحق الزوجة الارث إذا كان العقد دائماً، وأما لو كان العقد منقطعاً لاستحق من الإرث شيئاً، أي لا توارث في الزواج الموقت لا من جانب الزوج ولا من جانب الزوجة.

مسألة ٨٥٣: لو مات الزوج في مرضه قبل أن يدخل بزوجه التي تزوجها وهو في ذلك المرض، بطل العقد ولا مهر لها ولا ميراث، وكذا لو ماتت الزوجة في مرض زوجها قبل الدخول بها لا يرثها الزوج.

مسألة ٨٥٤: ترث الزوجة من زوجها إذا كانت في حباله وإن لم يدخل بها.

مسألة ٨٥٥: يرث الزوج من جميع تركة زوجته من منقول وغيره «أرضاً

وغيرها».

مسألة ٨٥٦: إن تعددت الزوجات فلهن الربع مع عدم وجود الولد والثمن مع وجود الولد، يقسم بينهن بالسوية.

مسألة ٨٥٧: المراد من الأعيان التي ترثها الزوجة من قيمتها هي الموجودة

حال الموت، فإن حصل منها نماء وزيادة عينية من حين الموت إلى حين القسمة لا تترث (الزوجة) من ذلك النماء والزيادة.

مسألة ٨٥٨: المدار في القيمة يوم الدفع لا الموت، فلو زادت القيمة تترث منها، ولو نقصت نقصت من نصيبها، نعم الأحوط مع تفاوت القيمتين التصالح.

مسألة ٨٥٩: تترث الزوجة من زوجها إذا مات من المنقولات مطلقاً، ولا تترث من الأراضي مطلقاً، لا عيناً ولا قيمةً، سواء كانت مشغولة بالزرع والشجر والبناء أم لا<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨٦٠: تترث<sup>(٢)</sup> الزوجة القيمة خاصة، من آلات البناء كالجذوع والخشب، والحديد، ونحوها، وترث أيضاً من السفن والسّيارات والحيوانات وتعتبر من المنقولات، وكذا تترث من الأشجار اليابسة المعدة للقطع ولم تقطع، والأغصان اليابسة وكل ما يعد من المنقولات<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٨٦١: تترث الزوجة من عين الثمر على الأشجار الموجودة حال موت الزوج مثل التمر وغيره من الفواكه، وليس للوارث إجبارها على قبول القيمة.

مسألة ٨٦٢: المطلقة الرجعية بحكم الزوجة مادامت في العدة، بخلاف البائنة فلو مات أحدهما في زمان العدة الرجعية يرثه الآخر، بخلاف ما لو مات في العدة البائنة فلا يتوارثان.

مسألة ٨٦٣: لو طلق الرجل زوجته ولو بائناً في حال مرضه ومات بهذا المرض تترث الزوجة إلى سنة من حين الطلاق، بشرط أن لا يكون الطلاق بطلب منها، وبشرط أن لا يبرأ من مرضه خلال السنة، فلو برأ منه ثم مرض ولو بنفس المرض ومات بعد ذلك لا تترثه.

مسألة ٨٦٤: لو طلق زوجته حال المرض وتزوجت بعد انقضاء عدتها، ثم

(١) السيستاني: وترث مما ثبت فيها من بناء وأشجار وآلات ولكن للوارث دفع القيمة إليها.

(٢) السيستاني الظاهر أن الزوجة تستحق من عين الثمر.

(٣) وفيه تفاصيل تراجع الرسائل العملية للحاجة.

مات الزوج قبل انقضاء السنة لم ترثه الزوجة.

مسألة ٨٦٥: لو ماتت الزوجة المطلقة في مرض زوجها قبل تمام السنة من طلاقها لا يرثها الزوج إلا في العدة الرجعية (أي إذا ماتت الزوجة المطلقة في العدة الرجعية يرثها زوجها أيضاً).

مسألة ٨٦٦: لو نكح المريض في مرضه، فإن دخل بها أو برأ من ذلك المرض يتوارثان.

### ميراث الحمل:

مسألة ٨٦٧: لو كانت زوجة الميت حاملاً لا يرث حملها إلا بعد أن ينفصل منها حياً، فهو يرث ويورث وإن مات من ساعته، وتعرف حياته بالصياح والحركة البينة على حياته ولو للحظة واحدة.

مسألة ٨٦٨: يعزل للحمل نصيب ذكرين ويقسم الباقي على الورثة، فإن سقط الحمل ميتاً يُعطى ما عزل للورثة ويقسم بينهم، وإن كان الحمل ذكراً أو كان أنثى يُعطى سهمه ويوزع الباقي على الورثة.

مسألة ٨٦٩: لو عُلم من خلال الأجهزة الحديثة حال الطفل من ذكر أو أنثى يُعزل مقدار نصيبه.

مسألة ٨٧٠: لو علم أنّ الحمل أكثر من واحد يعزل نصيبهم.

مسألة ٨٧١: لو عزل نصيب إثنين وقسمت بقية التركة فتوَلد أكثر استرجعت التركة بمقدار نصيب الزائد.

### إستفتاءات في الميراث:

س ٦٥٩: إذا ماتت المرأة الكتابية عن ولد مسلم وآخر كافر فكيف تقسم التركة؟

ج: السيستاني: يرثها ولدها المسلم فقط والكافر لا يرث منها.

استفتاء مخطوط

س ٦٦٠: شخص قال إذا متُّ أعطوا إرث ابنتي بمقدار إرث ولدي، هل يصح ذلك إذا أخذنا من ثلث الميت وأضفناه على سهم البنت حتى يحصل التساوي بينهما أم لا؟

ج: الإمام عليه السلام: هذا باطل ولا يصح.

السيستاني: لا بأس بذلك ولا بدّ من ذلك إذا كان الثلث وافيّاً.

استفتاءات، ح ٢ ص ٤١٥ س ٢٥

س ٦٦١: شخص أوصى باعطاء دار سكنها إلى زوجته الرابعة والتي لم تلد وهي عقيم هل يحق له ذلك؟

ج: الإمام عليه السلام والسيستاني: الوصية نافذة في ثلث التركة وفي البقية متوقفة على إجازة الورثة، ولكن يحق للزوج في حياته أن يملك البيت لزوجته، وعند ذلك لا يحسب من التركة ولا يحق للورثة المطالبة ويسقط حقهم. نفس المصدر: س ٤٢

س ٦٦٢: رجل عنده أربع أولاد وبنت واحدة من امرأة أخرى، والجميع متزوجون فلو وهب الأب بيته لأبنته في حياته، فهل يحق للأولاد المطالبة بالأرث أم لا؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: إذا وهب الأب البيت لأبنته وقبلتها وقبضتها فهي لها، ولا يحق للأولاد أن يطالبوها بالبيت، والله العالم.

صراط النجاة: ج ٢ س ١٢٦٢

س ٦٦٣: امرأة مات زوجها، وترك لها الثمن، وهو عبارة عن أشجار نخيل، وفي ذلك الزمان ثمنوا النخيل، ولكن لعدم إمكانية إيصال المبلغ لصاحبه بقي الأمر مسكوتاً عنه، والآن قرّرت الحكومة دفع تعويضات لأصحاب النخيل «بعد تلفها بالحرب» فهل تستحق المرأة شيئاً من التعويضات (مقدار حقها) أم تستحق فقط

الثمن ما قبل عشرين سنة مثلاً؟

ج: التبريزي: الثمنين السابق لا أثر له، والله العالم.

السيستاني: يتبع ذلك قرار الحكومة فإنها لا تستحق من الورثة شيئاً.

صراط النجاة: ج س ٣١٨٣

س ٦٦٤: في مفروض السؤال السابق: إذا كانت المرأة تستحق التعويضات، فهل يبقى ثمن لها بعد استلامها التعويض، «هذا مع فرضي انعدام النخيل أو بقاءه»؟  
ج: التبريزي: مع فرض بقاء النخيل فتستحق الثمن زائداً عما أخذته من التعويضات، وأما مع عدم بقاء النخيل فلا تستحق الثمن، إلا إذا كان الورثة غاصبين حقها قبل انعدام النخيل، فتستحق قيمة يوم الغصب على الورثة، والله العالم.

نفس المصدر: س ١١٨٤

س ٦٦٥: لو خلف الميت زوجة وثلاث أولاد لأخت من الأبوين ذكزين وأنثى، فهل يجب التقسيم لهؤلاء الأولاد من تركة الميت بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين أم بالسوية؟

ج: الخوئي والتبريزي: الميراث في مورد السؤال هو التقسيم بعد إخراج ربع الزوجة لها، وأن يقسم الثلاثة الأرباع بين هؤلاء الأولاد الثلاثة بالسوية، والأحوط استحباباً المصالحة للأنثى التي تأخذ حقها مع أخويها، والله العالم.

السيستاني: يحتمل أن تكون القسمة بينهم بالسوية والأحوط وجوباً الرجوع إلى الصلح.

صراط النجاة: ج س ١١٤٦

س ٦٦٦: هل ترث الزوجة من الحقوق المتعلقة بالأرض مثل ما يؤخذ من بعض الاراضي الموقوفة؟

ج: السيستاني: إذا فرض ثبوت حق فهي ترث منه.

استفتاء مخطوط

## كتاب القضاء والشهادة

قال تعالى: ﴿... وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨٧٢: يشترط في القاضي الذكورة، أي لا يحق للمرأة أن تكون قاضياً، وكذلك يشترط فيه طهارة المولد وأمور أخرى.

مسألة ٨٧٣: المرأة والرجل أمام القضاء سواء، فتُحبس المرأة إذا صدرت منها مخالفة تستحق الحبس كالرجل.

مسألة ٨٧٤: المرأة المماثلة يعمل معها نحو الرجل المماطل ويحبسها الحاكم إلى أن يتبين الحال.

مسألة ٨٧٥: لا يجب على المرأة التزويج لأخذ المهر وأداء دينها، ولا على انرجل طلاق زوجته لدفع نفقتها في أداء الدين.

مسألة ٨٧٦: لا يجوز للمرأة التوكيل في الحلف إذا دعيت إليه في القضاء ولا النيابة فيه، إلا لعذر كمرض أو حيض والمجلس في المسجد، أو كون المرأة مخدرة



وحضورها في المجلس نقص عليها أو غير ذلك.

مسألة ٨٧٧: لو تنازع الزوجان في متاع البيت سواء كان في حال الزواج أو

بعد الطلاق ففيه تفصيل:

١- ما يكون من المتاع للرجال فهو للزوج، مثل السيف والسلاح وألبسة

الرجال فإن ادّعت المرأة فهي مدّعية وعليها البيّنة وعليه الحلف.

٢- وما يكون للنساء فهو للزوجة، كألبسة النساء وماكنة الخياطة التي

تستعملها النساء ونحو ذلك فإن ادّعه الرجل فهو مدّع وعليه البيّنة وعليه الحلف

مع عدمها.

٣- وما يكون للرجال والنساء فهو بينهما فمع عدم البيّنة وحلفها يقسم

بينهما.

مسألة ٨٧٨: لو فرض ان المتاع الخاص بالنساء في صندوق الرجل وتحت يده،

أو العكس أي المتاع الخاص بالرجال في صندوق المرأة وتحت يدها، يحكم بملكية

ذي اليد، أي يكون المتاع لمن يكون في يده وتحت تصرفه.

مسألة ٨٧٩: إذا ماتت المرأة وأدعى أبوها أن بعض ما عندها من الأموال

عارية فالأظهر قبول دعواه، وأما إذا كان المدعي غيره فعليه الإثبات بالبيّنة، وإلا

فهي لوارث المرأة مع اليمين، نعم إذا اعترف الوارث بأن المال كان للمدعي وأدعى

أنه وهبه للمرأة المتوفاة انقلبت الدعوى، فعلى الوارث إثبات ما يدعيه بالبيّنة أو

استحلاف منكر الهبة.

### شهادات النساء:

مسألة ٨٨٠: شرائط شهادة المرأة: ١- البلوغ، ٢- العقل، ٣- الايمان،

٤- العدالة، ٥- طيب المولد، ٦- ارتفاع التهمة لا مطلقاً بل الحاصلة من أسباب

خاصة، مثل: الشريك الذي له منفعة في الشهادة، والتي تدفع بشهادتها ضرراً

عنها، أو تحصل على منفعة خاصة لها.

مسألة ٨٨١: لا إشكال في عدم اعتبار شهادة الصبيّة مطلقاً، مميزة كانت أو

غير مميزة.

مسألة ٨٨٢: تقبل شهادة الزوج لزوجته وعليها، وتقبل شهادة الزوجة

لزوجها وعليه. «أي إذا كانت شهادة الزوجة من صالح زوجها أو كانت ضده تُقبل

شهادتها».

مسألة ٨٨٣: تقبل شهادة النساء مع الرجال في موارد عديدة منها:

١ - ما يثبت منها بثلاثة رجال وامرأتين، وذلك في الزنا خاصة.

٢ - وما يثبت منها برجلين وأربع نسوة، كذلك في الزنا خاصة.

٣ - من حقوق الأدمي ما يثبت بشهادة امرأتين وشاهد ويمين المدعي،

وبامرأتين، ويمين المدعي، وهو كل ما كان مالاً أو المقصود منه المال كالديون بالمعنى

الأعم<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨٨٤: لا تقبل شهادة النساء لا منظمات ولا منفردات في الطلاق، بل

يجب الذكورة في شهادة الطلاق.

مسألة ٨٨٥: لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال والجرح والتعديل، والعفو

عن القصاص وغير ذلك.

مسألة ٨٨٦: تقبل شهادتهن في النكاح، إذا كان معهن رجل.

مسألة ٨٨٧: تقبل شهادة النساء في الحقوق المالية، كالديون، والخيار،

والشفعة، وفسخ العقد المتعلق بالأموال، ونحو ذلك من حقوق الأدمي.

مسألة ٨٨٨: تقبل شهادة النساء في الولادة، والحيض، وكل ما لا يجوز النظر فيه

للرجال، والرضاع، ويثبت بشهادة أربع نسوة منفردات أو امرتين ورجل.

(١) من أراد المزيد من التفصيل فليراجع الرسائل العملية.

مسألة ٨٨٩: كلّ موضع تقبل شهادة النساء منفردات لا يثبت بأقلّ من أربع نساء.

مسألة ٨٩٠: تقبل شهادة المرأة الواحدة بلايين في ربع الموصى به للموصى له أيّ في ربع الوصية، كما تثبت شهادتها في ربع الميراث للولد بشهادة القابلة أو مطلق المرأة باستهلاله (أي خروجه حياً)، وكذا إذا شهدت اثنتان يثبت نصف الميراث وإذا شهدت ثلاث نسوة ثبت ثلاثة أرباعه، وإذا شهدت أربع نسوة ثبت الجميع.

مسألة ٨٩١: إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة - زوراً - فاعتدت المرأة وتزوجت زوجاً آخر مستندة إلى شهادتهما، فجاء الزوج وأنكر الطلاق فعندئذ يفرق بينهما، وتعدت المرأة من الأخير، ويضمن الشاهدان الصداق للزوج الثاني ويضربان الحد، وكذلك إذا شهدا بموت الزوج، فتزوجت المرأة ثم جاءها زوجها الأول.

مسألة ٨٩٢: لا تقبل شهادة النساء على الشهادة فيما لا تقبل فيها شهادتهن منفردات أو منضات.

### إستفتاءات في القضاء:

س ٦٦٧: ما هو رأيي ساحتكم في تصدّي المرأة لأمر القضاء أو ما يتقدمه من التحقيق في الدعاوى الحقوقية والجزائية والأمور الحسبية أو ما يتعقبه من إبلاغ الحكم أو تنفيذه؟

ج: السيستاني: ليس لها الحكم في المنازعات ولكن لا مانع من تصديها لما يتقدمه وما يتعقبه من الأمور المذكورة.

## كتاب الحدود

قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup>.

مسائل في الزنا:

مسألة ٨٩٣: يتحقق الزنا الموجب للحدّ بادخال الانسان ذكره الأصلي في فرج امرأة محرّمة عليه أصالة من غير عقد نكاح دائماً أو منقطعاً ولا ملك ولا تحليل ولا شبهة.

مسألة ٨٩٤: يشترط في ثبوت الحد على الزانية أمور منها:

١ - البلوغ: فلا حدّ على الصغيرة والصغير.

(١) البقرة: ٢٢٩.

(٢) النور: ٢.

٢- العقل: فلا حدّ على المجنونة.

٣- العلم بالتحريم: فلا حدّ على الجاهلة بالتحريم.

٤- الأختيار: فلا حدّ على المكرهة.

مسألة ٨٩٥: لو شبّهت امرأة نفسها بزوجة رجل فوطأها فعليها الحدّ فقط

دون الرجل.

مسألة ٨٩٦: إذا ادعت المرأة الاكراه على الزنا قبل.

مسألة ٨٩٧: إذا كانت المرأة الزانية محصنة تُرجم، وإذا كانت غير محصنة

لا تُرجم بل تُجلد.

مسألة ٨٩٨: المحصنة هي التي يكون زوجها عندها يغدو ويروح عليها وغير

المحصنة إذا لم يكن زوجها يغدو عليها ويروح أي لم يقاربهما أو كانت خلية أو غير

مدخول بها.

مسألة ٨٩٩: لا تُرجم الزوجة الغير البالغة، وغير المدخول بها، ولا المجنونة ولا

زوجة المتعة، فلو كانت المرأة متزوجة متعة والزوج يروح ويغدو عليها لم تكن

محصنة وإذا زنت لم تُرجم «بل تُجلد».

مسألة ٩٠٠: الزوجة التي يطأها زوجها من الدبر فقط إذا زنت لم تُرجم على

الأحوط وجوباً، وكذلك إذا كانت في العقد ولم يدخل بها، أو جامعها ما بين

الفخذين، أو بما دون الحشفة، أو كان الزوج غير بالغ، في كل هذه الأمور لم تكن

المرأة فيها محصنة، وإذا زنت لم تُرجم «بل تُجلد».

مسألة ٩٠١: الطلاق الرجعي لا يوجب الخروج عن الاحصان، فلو زنت المرأة

في الطلاق الرجعي كان عليها الرجم، إذا كانت في العدة، وإذا انتهت عدتها تصح

غير محصنة.

مسألة ٩٠٢: لو تزوجت المطلقة رجعيّاً في عدتها وهي عالمة بالحرمة كان

عليها الرجم.

مسألة ٩٠٣: تخرج المرأة من الأحضان بالطلاق البائن، كالخلع والمباراة أو كانت في عدة الوفاة.

مسألة ٩٠٤: في التقبيل والمضاجعة والمعانقة وغير ذلك من الاستمتاع غير الجماع حكمها التعزير، والتعزير لا تحديده له بل منوط بنظر المحاكم على الأشبه.

### كيفية إثبات الزنا:

١- مسألة ٩٠٥: يثبت الزنا بالاقرار، ويشترط فيه بلوغ المقر وعقله، ولا بد أن يكون الاقرار صريحاً، ولا بد من تكراره أربعاً، والأحوط الاقرار في أربعة مجالس.  
مسألة ٩٠٦: لو أقرت الزانية أقل من أربع لا يثبت الحد، والظاهر أن للحاكم تعزيرها.

مسألة ٩٠٧: لو حملت المرأة التي لازوج لها لم تحد إلا مع الاقرار بالزنا أربعاً أو تقوم البينة على ذلك، وليس على أحد سؤاها ولا التفتيش عن الواقعة.  
مسألة ٩٠٨: لو أقرت المرأة أربعاً بأن هذا الرجل زنى بي وأنا طاو عته حدثت المرأة ولم يحد الرجل.

٢- مسألة ٩٠٩: يثبت الزنا بالبينة، ويعتبر أن لا تكون أقل من أربعة رجال، أو ثلاثة رجال وامرأتين. أو رجلين وأربع نسوة.

مسألة ٩١٠: لا تقبل شهادة النساء منفردات في الزنا، ولا شهادة رجل وست نساء في الزنا.

مسألة ٩١١: لا يثبت الزنا بشهادة رجلين وأربع نساء في الرجم، بل يجب أن يكون الشهود على الزنا إما أربع رجال، أو ثلاثة رجال وامرأتين فقط، وفي غير ذلك لا تقبل الشهادة.

مسألة ٩١٢: لو شهد أقل من أربعة لم يثبت الحد رجماً ولا جلدأ، بل يحد الشهود للفرية.

مسألة ٩١٣: لا بد في شهادة الشهود على الزنا من التصريح أو نحوه على مشاهدة الولوج في الفرج كالميل في المكحلة أو الاخراج منه، وذلك من غير عقدٍ ولا ملك ولا شبهة ولا إكراه.

مسألة ٩١٤: يجب اتحاد الشهود الأربعة في شهادتهم مكاناً وزماناً وشخصاً، كما يجب حضورهم جميعاً للشهادة في نفس الوقت.

مسألة ٩١٥: إذا اختلف الشهود في الكلام والزمان والمكان، أو حضر أقلّ من أربعة وشهدوا، وقالوا للقاضي سيجيء الرابع بعد قليل لم يقبل منهم وحُدوا للقدف.

مسألة ٩١٦: يسقط الحدّ لو تابت الزانية قبل قيام البيّنة، رجماً كان أو جلداً، ولا يسقط لو تابت بعده، وليس للإمام عليه السلام أن يعفو بعد قيام البيّنة، وله العفو بعد الإقرار كما مرّ، ولو تاب قبل الإقرار سقط الحدّ.

### أقسام الحدّ:

مسألة ٩١٧: ينقسم الحدّ على الزانية أو الزاني أو كليهما بعد ثبوته إلى أربعة

أقسام.

### الأول: القتل

مسألة ٩١٨: يجب القتل على من زنى بذات محرم للنسب مثل الأم والبنت

والأخت وشبهها.

مسألة ٩١٩: يقتل الذميّ إذا زنى بمسلمة سواء كانت مطاوعة أو مكرهة،

والظاهر جريان الحكم في مطلق الكفار.

مسألة ٩٢٠: يقتل من زنى بامرأة مكرهاً لها، ولا يعتبر فيما تقدم الاحصان، أي

يقتل حتى ولو كان غير محصن.

## الثاني: الرجم

مسألة ٩٢١: يجب الرجم على المرأة المحصنة إذا زنت وكان الزاني بها بالغاً. وكذا الرجل المحصن إذا زنى.

مسألة ٩٢٢: المرأة العاقلة البالغة لو زنى بها المجنون مع كونها مطاوعة فعليها الحدّ كاملة من رجم أو جلد وليس على المجنون حدّ.

## الثالث: الجلد

مسألة ٩٢٣: يتحقق الجلد على المرأة غير المحصنة إذا زنت، وتضرب مائة جلدة وكذلك الرجل.

مسألة ٩٢٤: إذا كانت المرأة عاقلة بالغة ومحصنة أو غير محصنة وزنى بها صبيّ غير بالغ تجلد مائة جلدة، ويجلد الصبيّ دون الحدّ للتأديب.

## الرابع: الجلد والرجم معاً

مسألة ٩٢٥: الشيخ والشيخة إذا زنيا وكانا محصنين فيجلدان أولاً ثم يرجمان، وأما إذا لم يكونا محصنين ففيه الجلد فقط<sup>(١)</sup>.

## مسائل في الجلد والرجم

مسألة ٩٢٦: الأحوط التأخير في حدّ النفساء إذا زنت.

مسألة ٩٢٧: يجب الحدّ على المستحاضة إذا كان رجماً أو قتلاً، ولا تجلد إذا لم يجب القتل أو الرجم خوفاً من السرايه، وينتظر البرء، ولو رأى الحاكم المصلحة في التعجيل ضربها بالضغث المشتمل على عدد من سياط أو شماريخ ونحوها.

مسألة ٩٢٨: لا يؤخر حدّ الحائض، أيّ تُحدّ المرأة حتى لو كانت حائضاً إذا

(١) في الأقسام المذكورة في الجلد والرجم تفصيل راجع الرسائل العملية.



فعلت ما يستحقّ الحدّ.

مسألة ٩٢٩: لا يقام الحدّ رجماً ولا جلداً على الحامل ولو كان حملها من الزنا حتى تضع حملها وتخرج من نفاسها إن خيف في الجلد الضرر على ولدها.  
مسألة ٩٣٠: المرأة إذا زنت وكانت مرضعاً لا تجلد حتى تكمل مدة الرضاع إن خيف الاضرار برضاعها، ولو وجد للطفل كافل لرضاعته يجب عليها الحد مع عدم الخوف على الطفل.

مسألة ٩٣١: في تكرّر الزنا مرتين أو مرات في يوم واحد أو أيام متعددة مع رجل واحد أو أكثر - فيه - حدّ واحد مع عدم إقامة الحدّ في خلالها، هذا إذا اقتضى الزنا المتكرّر نوعاً واحداً من الحد، الجلد مثلاً، وأما إن اقتضى حدوداً مختلفة كأن يقتضى بعضه الجلد خاصة وبعضه الجلد والرجم أو الرجم فالظاهر تكرّره بتكرار سببه.

مسألة ٩٣٢: لو تكرّر «الزنا» من المرأة الحرّة غير المحصنة فأقيم عليها الحدّ ثلاث مرات قتلت في الرابعة، وقيل تقتل في الثالثة بعد إقامة الحدّ مرتين، وهو غير مرضي.

### كيفية ايقاع الحدّ

مسألة ٩٣٣: كيفية حدّ الرجم هو أن تدفن المرأة الزانية إلى وسطها فوق الحقوة تحت الصدر، وترجم، فإن فرّت من الحفيرة ردت إن ثبت الزنا بالبينة، وإن ثبت الزنا بالاقرار وفرّت بعد إصابة الحجر ولو واحداً لم ترد مطلقاً، هذا في الرجم فقط.

مسألة ٩٣٤: كيفية حدّ الجلد هو أن تضرب المرأة جالسة، وتربط عليها ثيابها، ولو قتلها الحدّ فلا ضمان، وإذا هربت تردّ وتحدّ مطلقاً، وفرارها غير نافع فيه.  
مسألة ٩٣٥: إذا أريد رجم الزانية يأمرها الإمام عليه السلام أو الحاكم الشرعي أن

تغتسل غسل الميت بماء الصدر ثم الكافور ثم القراح، ثم تكفن كتكفين الميت وتحنط قبل رجمها، ثم ترجم، فيصلى عليها وتدفن بلا غسل ثانٍ في قبور المسلمين ولا يلزم غسل الكفن إذا أصابه دم.

### مسائل في حدّ المساحقة:

مسألة ٩٣٦: المساحقة هي: وطء المرأة مثلها.

مسألة ٩٣٧: تثبت المساحقة: باقرار الفاعلة أو المفعول بها أربع مرات، أو شهادة أربعة رجال مع اجتماع الشرائط فيهم.

مسألة ٩٣٨: حدّ المساحقة مئة جلدة بشرط البلوغ، والعقل والاختيار، محصنة كانت أم لا.

مسألة ٩٣٩: لافرق بين الفاعلة والمفعولة، ولا الكافرة والمسلمة في حدّ المساحقة.

مسألة ٩٤٠: إذا تكررت المساحقة مع تحملها الحدّ قتلت في الرابعة<sup>(١)</sup>، وإذا لم تحمّل تمّقتل.

مسألة ٩٤١: يسقط الحدّ بالتوبة قبل قيام البينة، ولا يسقط بعده ولو ثبتت المساحقة بالاقرار فتابت، يكون الإمام عليه السلام مخيراً والظاهر أن نائبه مخير أيضاً.

مسألة ٩٤٢: الأجنبيّتان إذا وجدتا تحت إزار واحد مجردتين عزّرت كل واحدة دون الحدّ، والأحوط استحباباً مئة سوط إلا سوطاً، والمشهور يعززان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً.

مسألة ٩٤٣: لو وطأ الرجل زوجته فساحقت بكرأ فحملت البكر فالولد للواطئ صاحب الماء وللبنت البكر التي حملت الولد، وعليها الجلد مئة سوط بعد وضع الحمل إن كانت مطاوعة، ولها بعد رفع البكارة مهر مثل نساءها، وأما المرأة

(١) الخوني: قتلت في الثالثة: تكلمة المنهاج: مس ١٩٥.

التي ساحقت البكر فقد ورد أن عليها الرجم، وفيه تأمل، والأحوط الأشبه فيها الجلد مئة سوط (١).

### مسائل في حد القيادة:

مسألة ٩٤٤: القيادة هي: الجمع بين الرجل والمرأة، أو الصبية للزنا، أو الصبي للواط، أو بين النساء والنساء للمساحقة، والجامع بينهما والساعي يسمى «قواد». مسألة ٩٤٥: تثبت القيادة بالاقرار مرتين، وقيل مرة واحدة، والمرتين أشبه، وتثبت بشهادة شاهدين عدلين ولا تثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضّمات. مسألة ٩٤٦: تحدّ القوادة خمساً وسبعين جلدة، أيّ ثلاثة أرباع حد الزاني.

### مسائل في حدّ القذف:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْلَةٍ شَهَدَاءَ فَاَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا...﴾ (٢).

مسألة ٩٤٧: يعتبر في القذف أن يكون بلفظ صريح أو ظاهر معتمد عليه كقولها: - أنت زاني - أو - أنت زנית - أو يا زانية أو يا زاني ونحو ذلك مما يؤدي المعنى صريحاً أو ظاهراً معتمداً عليه.

مسألة ٩٤٨: الموجب للحد هو الرمي بالزنا أو اللواط، وأما الرمي بالسحق وسائر الفواحش فلا يوجب حدّ القذف، نعم للامام أو نائبه التعزير.

مسألة ٩٤٩: يثبت القذف بالاقرار مرتين على الأحوال وجوباً ويثبت أيضاً بشهادة شاهدين عدلين، ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضّمات.

مسألة ٩٥٠: الحد في القذف ثمانون جلدة، ويضرب ضرباً متوسطاً في الشدة.

(١) الخوفي: فيها الرجم، تكلمة المنهاج: مس ١٩٧.

(٢) النور: ٤.

مسألة ٩٥١: تضرب المرأة الحد جالسة مربوطة في ثيابها، وتضرب على ظهرها وكتفئها وسائر جسدها، ولا تضرب على وجهها ورأسها وفرجها.  
مسألة ٩٥٢: من قتلها الحدّ أو التعزير فلا دية لها إذا لم يتجاوز الحدّ.

تنبيه:

يظهر مما تقدم من المسائل في خصوص الجلد والرجم على المرأة الزانية إذا زنت وحملت من زناها، أو كانت مرضعة، أو مريضة، أو في فصل الصيف، أو الشتاء، أو هربت من الرجم وغير ذلك مع اقرارها، نرى أن الشارع المقدس جعل لها تسهيلات ونظر إليها بعين الرحمة والرافة مع عظيم ما ارتكبت من ذنب وجرم في حق نفسها وحق المجتمع.

ومن مظاهر الرحمة أن الشارع لا يأمر برجم الزانية حتى يشهد عليها شهود أربعة عدول على مشاهدة الولوج في الفرج كالميل في المكحلة، أو الاعتراف أربع مرات في أربعة مجالس، كل هذا وغيره دليل على اهتمام الشارع بالحفاظ على طهارة المرأة وعفتها والستر عليها.

مسائل في حدّ السرقة:

قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>

مسألة ٩٥٣: حدّ السرقة قطع يد السارقة أو السارق فيما إذا تحققت الشروط الثمانية.

مسألة ٩٥٤: الشروط الثمانية في تحقق القطع هي:

١ - البلوغ ٢ - الاختيار ٣ - العقل ٤ - عدم الاضطرار ٥ - هتك الحرز

٦- إخراج المتاع ٧- أن لا يكون السارق والد المسروق منه ٨- أن يأخذ سرّاً<sup>(١)</sup>.  
مسألة ٩٥٥: المال المسروق الذي يوجب به قطع يد السارقة هو ما بلغ قيمته ربع دينار ذهباً خالصاً، وهو أقل ما يقطع به.  
مسألة ٩٥٦: يثبت الحد بالأقرار بموجبه مرتين، أو بشهادة شاهدين عدلين، ولا يثبت بشهادة النساء.

مسألة ٩٥٧: تقطع يد الأم إن سرقت من ولدها، ويقطع الولد إن سرق من والده، ولا يقطع الوالد إن سرق من ولده.

مسألة ٩٥٨: تقطع يد الزوجة إن سرقت من مال زوجها إذا كان في حرز وتوفرت شروط القطع، وكذا بالنسبة للزوج.

مسألة ٩٥٩: إذا أخذت الزوجة من مال زوجها سرقة عوضاً من النفقة الواجبة عليها والتي منعها عنها زوجها، فلا قطع عليها إذا لم يزد على النفقة بمقدار النصاب.

مسألة ٩٦٠: لا فرق في القطع بين الذكر والأنثى 'تقطع الأنثى' فيما يقطع الذكر، وكذلك يقطع المسلم إذا سرق من الذمي والذمي لو سرق من المسلم أو من الذمي وهكذا.

### مسائل في حد المسكر:

مسألة ٩٦١: وجب الحد على من تناول المسكر أو الفقاع وإن لم يكن مسكراً.

مسألة ٩٦٢: يجب الحد على شاربة المسكر بشرط أن تكون بالغة وعاقلة ومختارة وعاملة بالحكم والموضوع.

مسألة ٩٦٣: لا إشكال في حرمة المسكر والحد بتناوله قليلاً أو كثيراً ولو كان قطرة منه فما كان كثيره مسكراً يكون في قليله حد.

مسألة ٩٦٤: لا تقبل شهادة النساء منفردات ولا منضّمات على شارب الخمر.  
 مسألة ٩٦٥: يثبت شرب المسكر بالإقرار مرّتين، أو بشاهدين عادلين.  
 مسألة ٩٦٦: الحد في شرب المسكر ثمانون جلدة كان الشارب رجلاً أو امرأة،  
 والكافر إذا تظاهر بشره يحدّ، وإذا استتر لم يحدّ، وإذا شرب في كئاسهم وبيعهم لم يحدّ.

مسألة ٩٦٧: تضرب المرأة الحدّ قاعدة مربوطة في ثيابها، ولا يقام عليها الحد حتى تفيق.

مسألة ٩٦٨: لو أحضر الحاكم امرأة حامل لإقامة الحدّ عليها، أو ذكرت بما يوجب الحد فأحضرها للتحقيق فخافت فسقط حملها فالأقوى أن دية الجنين على بيت المال.

### إستفتاءات في أحكام الحدود:

س ٦٦٨: هل التعزير يختص بالضرب بالسوط بما دون الحدّ أو أنّه يمكن أن يكون بالحبس مدة أو التعزيم كمية معينة من المال، وغير ذلك مما يكون مصلحة بنظر الحاكم.

ج: الخوئي: المراد من التعزير هو الأول - الضرب بالسوط - وإن جازت البقية إذا رأى الحاكم المصلحة في ذلك.

التبريزي: لا يختص التعزير بالضرب بالسوط ويجوز الحبس، والتعزير بمعنى الاجبار على تمليك المال للجهة المتملكة فيما إذا رأى الحاكم مصلحة في ذلك.

صراط النجاة: ح ١ س ١١٦٩

س ٦٦٩: في باب الرجم هل لا بد من الرجم إلى أن يحصل القطع بالموت أم ماذا؟ ولو فرض القطع بموته وبعد مدة حيناً أزيحت الأحجار عنه تكشف أنّه حيّ فما هو الموقف؟

ج: الخوئي والتبريزي: يجري عليه حكم من فرّ من الحفيرة على التفصيل المذكور في المنهاج - التكملة - ص ٣٧ مس ١٧٣. والله العالم.

نفس المصدر: س ١١٧٠

س ٦٧٠: رجل زنى ببنته عن إكراه فأولدت طفلاً منه فبادر إلى قتله فلمن تكون ديته؟

ج: السيستاني: الولد المذكور ولد زنا وديته للحاكم الشرعي لا للبنت.

استفتاء مخطوط

س ٦٧١: توصل العلم أخيراً إلى معرفة صلة الولد بوالده من خلال عملية فحص الدم، فإذا كان دم الحمل من فصيل دم رجل أجنبي شك في ارتباطه بزوجة رجل آخر، فهل يحكم بزناها، ويثبت الحد الشرعي عليها بذلك علماً بأن هذا التحليل لا يقبل الخطأ أبداً؟

ج: السيستاني: لا يثبت بذلك زنا الزوجة ولا يجري عليها حد الزنا إلا مع ثبوت زناها بأحد الطرق الخاصة المقررة في الشرع، «مثل الاقرار أربعاً ورؤية أربعة شهود».

نفس المصدر

س ٦٧٢: ما هو حدّ المتمتع بالكتابية من دون إذن زوجته المؤمنة؟

ج: السيستاني: إذا لم يدخل بها فلا حدّ عليه، وكذا إذا دخل بها معتقداً الجواز اعتقاداً جزمياً أو ماهو بحكمه، أو كان معتمداً على فتوى من يرى الجواز، وإلا فإن لم يكن محصناً يثبت عليه ثمن حد الزاني<sup>(١)</sup>، وإن كان محصناً ففي حدّه إشكال.

نفس المصدر

س ٦٧٣: هل يوجد فرق في إقامة الحدود بين المسلم والكافر أم لا؟

ج: الخوئي: لا يوجد فرق في أحكام حدود الزنا بين كون الزاني مسلماً أو كافراً، وكذا لا فرق بين كون المزني بها مسلمة أو كافرة، وأما إذا زنى كافر بكافرة

(١) ثمن الحد هو: اثنا عشر سوطاً ونصف السوط، والنصف هو أن يقبض من وسط السوط ويضرب به من نصفه.

فالإمام مخير بين إقامة الحدّ عليه وبين دفعه إلى أهل ذمته ليقيموا عليه الحدّ.

تكملة المنهاج: ج ١ مس ١٥٠

إستفتاءات في إسقاط الحمل وديّته:

س ٦٧٤: إذا زنت امرأة وحملت ثم أسقطت الحمل أو أحد من الناس كان سبباً في إسقاطه، فهل على الشخص الذي تسبّب في إسقاطه دية أو كفارة؟ وكذلك هل على أمه كفارة؟

ج: الخوئي والتبريزي: تجب الدية على من أسقط الحمل، ولا كفارة عليه كما لا كفارة على الزانية، والله العالم.

صراط النجاة: ج ٢ س ١٢٧٩

س ٦٧٥: إمراة حملت لمدة ثلاثة أشهر ثم أجبرها زوجها على إسقاط الحمل ففعلت ذلك، بعد ذلك مات زوجها وتريد المرأة أن تبرأ ذمته، فإذا يجب عليها؟

ج: الخوئي والتبريزي: الدية تجب على الأم بكونها المباشرة بالاسقاط، وليس على زوجها شيء سوى الاثم، فلتستغفر له، والله العالم.

السيستاني: تجب الدية على الأم إن كانت هي المباشرة للاسقاط وإلا فعلى المباشر.

نفس المصدر: س ١٢٨٠

س ٦٧٦: إذا علمت الحامل من الطبيب أنّ الجنين يتأثر بتدخين أمه، فهل يجوز لها التدخين أثناء الحمل؟

ج: الخوئي والتبريزي: إن كان معه ضرر معتد به حرم ابتداءً واستدامةً ولكن الاحتياط المستحب ثابت مع عدم الإضرار المعتد به. نفس المصدر: ج ١ س ١١٩٠

س ٦٧٧: إذا توافق الأبوان على إسقاط الجنين فهل تجب الدية؟ وعلى من؟ ولمن؟

ج: السيستاني: مجرد توافق الأبوين على الاسقاط لا يكون موجباً لسقوط الدية، بل تثبت الدية على المباشر، فيجب على الأم وتدفع للأب إن كانت هي



المباشرة للإسقاط، وإن كان المباشر للإسقاط الطيب فعليه الدية وتدفع للأبوين، نعم بعد ثبوت الدية يمكن إسقاطها لمن تثبت له، فيمكن للأبوين إبراء ذمة الطيب من الدية، وأما الإبراء قبل الإسقاط فلا معنى له لأنه ليست هناك دية حتى يكون توافق الأبوين موجباً لإسقاطها.

س ٦٧٨: إذا اختلط ماء الزوجين في أنبوبة الإختبار وتكونت عدة أجنة فهل يجب زرعها جميعاً في رحم الام؟ وهل تجب الدية إذا أتلّفها؟

ج: السيستاني: البويضة المخصبة في خارج الرحم لا يجب زرعها فيه ولا تجب الدية في إتلافها.

س ٦٧٩: إذا وهب الأب للزوجة دية إسقاط الجنين أو أحد الورثة الشرعيين إذا كان أبوه ميتاً، فهل عليها «اي على الزوجة» دفع الكفارة؟

ج: الخوئي والتبريزي: إذا وهب الدية أصحابها فلا شيء عليها، وأما الكفارة فلا تكون عليها في مفروض السؤال.

السيستاني: نعم إذا كانت هي المباشرة للإسقاط.

صراط النجاة: ج ٢ س ١٢٧٨

س ٦٨٠: إذا أسقط الأب الجنين عمداً بأن جنى على زوجته فهل عليه الكفارة إذا وهبته الأم الدية؟

ج: الخوئي والتبريزي: إذا كان المسقط للجنين هو الأب دون الأم فالدية عليه، والله العالم.

السيستاني: إذا لم تلج فيه الروح فليس عليه شيء في مفروض السؤال.

نفس المصدر: ١٢٧٨

س ٦٨١: لو حملت المرأة من الزنا، هل يجوز لها إسقاط الحمل خوف الفضيحة والعار، قبل أربعة أشهر أو بعدها، وفي حالة إسقاطه هل عليها دية ولمن تدفع الدية؟

ج: الخوئي: لا يجوز إلا مع اضطرارها إليه، ومعه تثبت الدية عليها إن كانت مباشرة بالإسقاط، كما هو مفروض السؤال، وترجع الدية للحاكم الشرعي، والله العالم.

السيستاني والتبريزي: هذا قبل ولوج الروح، وأما بعد ولوج الروح فيه فلا

صراط النجاة: ج ٣ ص ٨٧٠

يجوز.

### مقدار دية الجنين:

مسألة ٩٦٩: في دية إسقاط الجنين مراحل هي:

الأولى: الجنين إذا ولج فيه الروح ففيه دية كاملة ومقدارها ألف دينار<sup>(١)</sup> إذا كان بحكم المسلم الحرّ، وكان ذكراً، وإذا كان أنثى؛ ديتها نصف دية الذكر، أيّ خمسمائة دينار.

الثانية: إذا اكتسى الجنين اللحم وتمت خلقته ففيه مائة دينار ذكراً كان أو

أنثى.

الثالثة: إذا لم يكتس الجنين اللحم وهو عظم، ففيه ثمانون ديناراً.

الرابعة: في المضغة ستون ديناراً.

الخامسة: في العلقه أربعون ديناراً.

السادسة: في النطفة إذا استقرت في الرحم عشرون ديناراً من غير فرق في

جميع ذلك بين الذكر والأنثى.

مسألة ٩٧٠: الدينار الشرعي ما يعادل مثقال ذهب مسكوكاً، والدرهم

ما يعادل مثقال فضة مسكوكاً.

مسألة ٩٧١: دية الذمي الحرّ ثمانمائة درهم، يهودياً كان أو نصرانياً أو مجوسياً.

(١) الدينار المسكوك من الذهب، أي ما يعادل مائة من الإبل أو مائتا بقرة أو ألف شاة، أو مائتا حلة أو عشرة آلاف

درهم. تحرير الوسيلة: ج ٢ ص ٥٥٤ مس ١.

مسألة ٩٧٢: دية المرأة الحرّة الذمّية نصف دية الرجل، أي أربعمائة درهم.  
مسألة ٩٧٣: الظاهر أنّ دية أعضائها وجراحاتها من ديتها كدية أعضاء المسلم وجراحاته من ديته، كما أنّ الظاهر أنّ دية الرجل والمرأة منهم تتساوى حتى تبلغ الثلث مثل المسلم، بل لا يبعد الحكم بالتغليظ عليهم بما يغلظ به على المسلم.

مسألة ٩٧٤: لا دية لغير أهل الذمة من الكفار، سواء كانوا ذوي عهد أم لا، وسواء بلغتهم الدعوة أم لا؟

مسألة ٩٧٥: لو كان الجنين ذمياً فهل ديته عشر دية أبيه (أي ثمانون درهماً) أو عشر دية أمّه (أي أربعون درهماً)؟ فيه تردّد، وإن كان الأوّل أقرب (أي ثمانون درهماً) (١).

(١) الخوني رحمه الله: المشهور أنّ دية الجنين الذمي عشر دية أبيه ثمانون درهماً وفيه إشكال، والأظهر أنّ ديته عشر دية أمّه أربعون درهماً. تكملة المنهاج: ص ١٣٢.

## كتاب القصاص والديات

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ  
بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ...﴾<sup>(١)</sup>.  
وقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾.

مسألة ٩٧٦: الموجب في القصاص: هو إما في النفس مثل قتل النفس المحترمة،  
أو فيما دونها مثل: الجرح وقطع الأعضاء وغير ذلك، وهذا إما في حالات العمد أو  
غير العمد، وهو مشترك بين المرأة والرجل، فيجب الأقتصاص من الجاني.

مسألة ٩٧٧: لو اشتركت امرأتان في قتل رجل، كان لولي المقتول قتلها معاً بلا  
ردٍّ من الدية، «لأنَّ دية الأنثى نصف دية الذكر ودية امرأتين مقابل دية رجل  
واحد».

مسألة ٩٧٨: لو اشتركت ثلاث نساء أو أكثر في قتل رجل، كان لولي المقتول  
قتل جميعهنَّ، ولا يحق لولي المقتول قتل الجميع إلا بعدما يرد فاضل الدية هن قبل  
القتل، وأما إذا قتل بعضهنَّ، كما لو قتل اثنتين منهنَّ مثلاً وجب على الثالثة، ردُّ ثلث

دية الرجل إلى أولياء المقتص منه<sup>١</sup>.

مسألة ٩٧٩: إذا اشترك رجل وامرأة في قتل رجل،

أ - جاز لوليِّ المقتول قتلها معاً بعد أن يرد نصف دية الرجل إلى أولياء الرجل المقتص منه دون أولياء المرأة.

ب - وكذلك يحقّ لوليِّ المقتول قتل المرأة ومطالبة الرجل بنصف دية مقابل عدم قتله.

ج - وكذا يحقّ لوليِّ المقتول قتل الرجل ووجب على المرأة رد نصف دية الرجل إلى أولياء الرجل المقتص منه.

مسألة ٩٨٠: كلّ موضع يوجب فيه الرد من الدية يجب أولاً الرّد ثمّ يستوفي ويقتص من الجاني.

مسألة ٩٨١: لو قتل رجل زوجته يثبت القصاص عليه<sup>(١)</sup>، فإذا كان لها ولد منه يحقّ له أن يقتص من أبيه على الأصح.

مسألة ٩٨٢: لا تعتبر شهادة النساء في القصاص، لامنفردات ولا منضّات مع الرجال.

مسألة ٩٨٣: لا توجب شهادة النساء في الدية فيما يوجب القصاص.

مسألة ٩٨٤: تجوز شهادة النساء في القتل خطأً أو شبه العمد.

مسألة ٩٨٥: تجوز شهادة النساء في الجراحات التي لا توجب القصاص كالأذى شمة وما فوقها.

مسألة ٩٨٦: لا يحقّ للزوجة مطالبة القصاص لزوجها بل الحقّ للورثة النسبيين الأقرب فالأقرب.

مسألة ٩٨٧: يحقّ للزوجة أن ترث من دية زوجها المقتول.

مسألة ٩٨٨: لا يقتصّ من الحامل حتى تضع حملها ولو تجدد الحمل بعد

(١) الخوني: المشهور عدم الثبوت وهو الصحيح، تكملة المنهاج ج ١ مس ٨٣. القصاص.

الجناية، بل ولو كان الحمل من زنا.

مسألة ٩٨٩: لو ادعت الجانية الحمل وشهدت لها أربع قوايل ثبت حملها، ولو انفردت بدعواها فالأحوط وجوباً تأخير القصاص إلى أن يتضح حالها.

مسألة ٩٩٠: الجانية لو وضعت حملها فلا يجوز القصاص منها أو قتلها إذا توقفت حياة الصبي عليها ويجب التأخير، ولو وجد ما يعيش به الولد فالظاهر الاقتصاص منها.

مسألة ٩٩١: في قطع ثدي المرأة وحلمته قصاص، فلو قطعت امرأة ثدي امرأة أو حلمة ثديها يقتص منها، فاليمينى باليمينى، واليسرى باليسرى، ولو قطع الرجل حلمة ثدي المرأة فلها القصاص من غير ردّ.

مسألة ٩٩٢: لو قطعت المرأة ذكر الرجل أو خصيتيه لا قصاص عليها بل عليها

الدية.

مسألة ٩٩٣: لو أزالت بكر بكاراة أخرى فالظاهر القصاص، وقيل الدية، وهو

وجبه مع عدم إمكان المساواة.

مسألة ٩٩٤: تثبت الدية في كل مورد تتعذر المائلة والمساواة، أي إذا تعذر

القصاص تثبت الدية مقابل القصاص.

### في مقادير الديات:

مسألة ٩٩٥: دية المرأة المسلمة الحرة نصف دية الرجل من جميع التقادير

الواردة في أحكام الديات.

مسألة ٩٩٦: دية قتل النفس للذكر ألف دينار أو مائة من الأبل أو ما يعادلها،

ودية المرأة نصف ذلك أي خمسمائة دينار أو خمسون من الإبل.

مسألة ٩٩٧: في إتلاف شعر رأس الأنثى بحيث لا ينبت أبداً ديتها كاملة، وهي

خمسمائة دينار أو ما يعادلها ولو نبت ففيها مهر نساءها.

مسألة ٩٩٨: تتساوى المرأة والرجل في الجراح قصاصاً وديةً حتى تبلغ ثلث دية الرجل، فتنتصف بعد ذلك ديتها، فما لم تبلغ الجناية ثلث دية الرجل، يقتص كل من الآخر بلا ردٍّ، فإذا بلغ الثلث يقتص للرجل من المرأة بلا رد، ويقتص للمرأة من الرجل مع الرد.

مسألة ٩٩٩: لو أعنت الزوجة بزوجهما جُمعاً فماتت ضمنّت الزوجة دية زوجها من مالها، وكذا الزوج والأجنبي والأجنبية مع عدم قصد القتل.

مسألة ١٠٠٠: إتلاف شعر الحاجبين معاً للمرأة نصف ديتها، وفي كل واحد ربع الدية، هذا مع عدم الانبات أما معه ففيه الأرش.

مسألة ١٠٠١: في إتلاف العينين معاً ديتها كاملة، وفي كل واحدة منها نصف الدية.

مسألة ١٠٠٢: في إتلاف الأُجفان ديتها كاملة، وفي كل جفن فهناك أقوال منها أنه في الأعلى ثلث الدية وفي الأسفل النصف وهو لا يخلو من ترجيح وإن كان الاحتياط لا يترك بالتصالح.

مسألة ١٠٠٣: في الأنف إذا قطع من أصله ديتها كاملة وكذا في مارنه وهو مالان منه ونزل عن قصبته.

مسألة ١٠٠٤: في الأذنين إذا قطعنا من الأصل فيهما ديتها كاملة، وفي كل واحد نصف الدية، وفي بعضها بحساب المساحة.

مسألة ١٠٠٥: في الشفتين الدية كاملة وفي كل واحدة منها النصف على الأقوى.

مسألة ١٠٠٦: في اللسان إذا قطع من أصله وكانت المرأة صحيحة غير خرساء ديتها كاملة.

مسألة ١٠٠٧: في الأسنان جميعها دية كاملة، وهي موزعة على ثمان وعشرين سناً، إثنا عشر في مقاديم الفم، ففي كل واحد منها خمسة وعشرون ديناراً، وست عشرة في مآخر الفم، في كل واحد منها إثنا عشر ديناراً ونصف الدينار، فيصبح

المجموع خمسمائة دينار دية المرأة كاملة.

مسألة ١٠٠٨: في اليدين ديتها كاملة، وفي كل واحدة نصفها، من غير فرق بين اليسرى واليمنى.

مسألة ١٠٠٩: في أصابع اليدين ديتها كاملة، وكذا في أصابع الرجلين، وفي كل إصبع منها عُشر الدية من غير فرق بين أصابع الإبهام وغيره.

مسألة ١٠١٠: لو قطع الثديين من المرأة ففيها ديتها كاملة، وفي كل واحدة منها نصف ديتها.

مسألة ١٠١١: لو قطع الحلمتين من المرأة قيل فيه الدية، وفيه إشكال، ويحتمل الحساب بالمساحة وهذا لا يخلو من وجه ورجحان.

مسألة ١٠١٢: في إفشاء المرأة ديتها كاملة، والأفشاء هو: أن يجعل مسلكي البول والحيض واحداً، وكذا لو جعل مسلكي الحيض والغائط واحداً على الأحوط في هذه الصورة.

مسألة ١٠١٣: لو وطأ الزوج زوجته قبل بلوغها وأفضاها فعليه ديتها كاملة مع مهرها<sup>(١)</sup>، وأما لو أفضاها بعد البلوغ فليس على الزوج شيء.

مسألة ١٠١٤: لو وطأ الرجل الأجنبية المرأة وأفضاها عليه ديتها كاملة سواء قبل البلوغ أو بعده لافرق في ذلك، هذا لو كانت مطاوعة، ولو كانت مكرهة فلها الدية ومهر المثل.

مسألة ١٠١٥: من أفضى بكرةً بأصبعه فخرق مئانتها فلم تملك بولها ففيه ديتها كاملة<sup>(٢)</sup> ومهر مثل نساءها.

مسألة ١٠١٦: في الجنابة بلطم ونحوه على الوجه، إذا أسود الوجه باللطم من غير جرح ولا كسر أرشها ستة دنانير، وإن اخضرَّ ولم يسود أرشها ثلاثة دنانير.

(١) الخوني: فان طلقها فعليه الدية وإن أمسكها فلا شيء عليه. مباني تكملة المنهاج: ص ٣٧١ مس ٣٥٨.

(٢) الخوني: ولكنه لا يخلو عن إشكال فالأظهر أن فيه ثلث ديتها ومثل مهر نساء قومها. تكملة المنهاج: ج ٢ ص ٣٧٠ الثالث عشر.



وإن احمرّ ففيه دينار ونصف، ولا فرق في ذلك بين الرجل والأنثى والصغير والكبير.

مسألة ١٠١٧: الجنابة في البدن نصف أرش الوجه، ففي أسوداده ثلاثة دنانير، وفي اخضراره دينار ونصف، وفي احمراره ثلاثة أرباع الدينار، ولا فرق في ذلك بين الرجل والأنثى والصغير والكبير.

مسألة ١٠١٨: دية المرأة الحرّة الذمية نصف دية الرجل الذمي أي أربعمائة درهم.

مسألة ١٠١٩: لو قتلت المرأة فمات ما في بطنها، فدية المرأة كاملة ودية أخرى لموت ولدها، فإن علم أنّه ذكر فديته، أو أنثى فديتها، ولو اشتبه حاله فنصف الديتين.

مسألة ١٠٢٠: لو ألقّت المرأة حملها فعليها دية ما ألقته، ولا نصيب لها من هذه الدية.

تنبيه:

كل ما ذكر من مسائل بخصوص القضاء والديات والحدود والقصاص، هو قليل من كثير، ومن أجل عدم الاطالة والتشويش اقتصرنا على المسائل المهمة ومورد الابتلاء، ومن أراد التفصيل يمكنه مراجعة الرسائل العملية للمراجع العظام.

إستفتاءات في القصاص والديات:

س ٦٨٢: هل في إفضاء الزوجة الصغيرة والكبيرة دية؟ وما مقدارها؟ وهل عليه نفقتها بعد الطلاق؟

ج: السيستاني: نعم تجب عليه دية الأفضاء وهي دية النفس إن طلقها بل

وإن لم يطلقها على المشهور ولا يخلو من وجه، وتجب عليه نفقتها مادامت مفضات وإن نشزت أو طلقها، بل وإن تزوجت بعد الطلاق على الأحوط، ولو دخل بزوجه بعد إكمال التسع سنين فأفضاها لم تحرم عليه ولم تثبت الدية، ولكن الأحوط وجوب النفقة عليه كما لو كان الإفشاء قبل إكمال التسع. استفتاء مخطوط س ٦٨٣: هل مجرد الاحمرار والاسوداد عند الضرب يوجب الدية؟ أو لا بد من استمراره لفترة، وما هو المناط فيه، فإن ضرب الطفل مها كان خفيفاً يوجب الاحمرار لفترة قصيرة؟

ج: السيستاني: مع صدق الاحمرار أو الاسوداد تثبت الدية ولا يعتبر بقائهما لفترة غير قصيرة. نفس المصدر

س ٦٨٤: إذا أجرى الطبيب عملية إجهاض إلى امرأة كتابية برضاها هل يضمن الدية أم لا؟

ج: الخوئي: لا يضمن.

التبريزي: إلا إذا كان حملها من المسلم أو كان الإجهاض بعد ولوج الروح مع كونها ذمية «فإنه يضمن».

السيستاني: نعم يضمن الدية. صراط النجاة: ج ٢، س ١٢٦٤

س ٦٨٥: ما مقدار دية شحمة الأذن إذا قُطعت؟

ج: الخوئي: في شحمة الأذن إذا قُطعت ثلث دية الأذن. نفس المصدر: مس ٢٨٣

س ٦٨٦: ما حكم من ضرب حاملاً فاسقطت حملها فمات؟

ج: الخوئي: إذا مات حين سقوطه فالضارب قاتل وعليه الدية، وإن كان شبه عمد فعليه ديته أيضاً، وإن كان خطأً محضاً فالدية على عاقلته<sup>(١)</sup>.

نفس المصدر: مس ٣٩٣

(١) العاقلة: هم أقرباء الجاني من الرجال فقط والذي ينتمون للأبوين أو للأب كالأخوة والأعمام وأولادهم وإن نزلوا.

س ٦٨٧: يقوم بعض الأطباء هذه الأيام بمخلط ماء الرجل وماء الزوجة في انبوبة الاختبار، فتكون من ذلك عدة أجنة هي بداية نشوء بشري، والحال هنا يختلف عن التلقيح الطبيعي في الرحم إذ يتكون عادة جنين واحد أو اثنان وثلاثة، لكن في الانبوبة يؤدي إلى تكون عدة أجنة، فهل يجب زرعها جميعاً في رحم الأم علماً بأن ذلك قد يؤدي إلى هلاكها؟ وهل يجوز إنتقاء جنين واحد وقتل الباقي؟ وهل تجب الدية؟ علماً بأن عدد الأجنة قد يكون كثيراً جداً بحيث يصعب عدّها، فما هو الحكم؟

ج: الخوئي: في الصورة المفروضة لا بأس بأتلاف تلك الأجنة، فإن قتل الجنين المحرم إنما هو فيما إذا كان في رحم الأم، وأما في خارج الرحم فلا دليل على حرمة إتلافه، والله العالم.

التبريزي: ولادية أيضاً. صراط النجاة: ح ١ س ٩٦٥

س ٦٨٨: هل تجب الدية على الأب الذي ضرب ولده للتأديب فحصل موجب للدية، ولمن يدفعها مادام الولد حياً؟ ج: الخوئي: يدفعها للولد نفسه.

التبريزي: إذا كان التأديب منحصراً بالضرب، وأكتفى بالأقل ففي ثبوت الدية إشكال، فإن ثبوتها بعنوان الجناية، ولا جناية في الفرض.

صراط النجاة: ح ٣ س ٨٥٤

س ٦٨٩: لو ضرب الأستاذ (أو الأستاذة) التلميذ فاحمرت يده، فهل يجب الدية عليه؟

ج: السيستاني والتبريزي: نعم تجب الدية والله العالم.

س ٦٩٠: وهل يجب على المدرس دفع الدية وعلى فرض الوجوب لمن يدفعها؟

ج: السيستاني والتبريزي: يدفعها إلى وليّ الطفل، والله العالم.

س ٦٩١: وهل تصح المسامحة هنا، وهل تسقط الدية لو أعفاه ولي الأمر؟  
 ج: السيستاني والتبريزي: إذا كان الاعفاء لمصلحة الطفل فلا بأس، والله العالم.

س ٦٩٢: لو وجبت الدية على المدرّس (أو المدرّسة)، وأهمّل ولم يدفع، فهل تبقى في ذمته، وإن طالّت المدّة، كحقّ يجب عليه ولم يدفعه فيكون مأثوماً؟  
 ج: السيستاني والتبريزي: في مفروض السؤال: يكون مثل سائر الحقوق للناس المتعلقة في ذمته، إلا إذا بلغ الطفل، وأبرأ ذمته، والله العالم.

صراط النجاة: ح ٣ س ١٢١١ - س ١٢١٤

س ٦٩٣: لو ضرب الزوج زوجته تأديباً فاتفق القتل، هل هو ضامن للديّة؟  
 ج: الإمام عليه السلام، الخامنّي، السيستاني، الخوئي والتبريزي: نعم هو ضامن للديّة والضمان من ماله الخاص.  
 من تحرير الوسيلة، ج ٢ الديات ص ٥٦٠ مس ٣

## كتاب النذر واليمين

قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾<sup>(١)</sup>.

اليمين:

مسألة ١٠٢١: لاتتعقد اليمين بالطلاق ونحوه بأن يقول: زوجتي طالق إن فعلت كذا، أو إن لم أفعل كذا، فلا يؤثر مثل هذا اليمين في حصول الطلاق ونحوه بالحنث، وليس عليه إثم ولا كفارة.

مسألة ١٠٢٢: لاتتعقد يمين الزوجة مع منع الزوج، إلا أن يكون المحلوف عليه فعل واجب أو ترك حرام وكان المنع متوجهاً إليها وأما إذا كان متوجهاً إلى نفس الحلف فلا يبعد عدم انعقاده.

مسألة ١٠٢٣: يحق للزوج حلّ يمين زوجته ويرتفع الأثر فلا كفارة عليها، ولا يبعد عدم انعقاد اليمين بدون إذن الزوج، حتى في فعل واجب أو ترك حرام.

مسألة ١٠٢٤: لا ينعقد<sup>(١)</sup> يمين البنت أو الولد مع منع الوالد، ويحق للأب حل يمين أبنائه، ولا كفارة عليهم، ولا ينعقد بدون إذنه.

مسألة ١٠٢٥: كفارة اليمين: عتق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>.

### النذر:

مسألة ١٠٢٦: لا يصح نذر الزوجة مع منع الزوج، وإن كان متعلقاً بما لها ولم يكن العمل به مانعاً عن حقه<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١٠٢٧: الظاهر اشتراط انعقاد نذر الزوجة بأذن زوجها<sup>(٤)</sup>، ولو أذن لها فنذرت انعقد، وليس له بعد ذلك حلّه ولا المنع عن الوفاء به.

مسألة ١٠٢٨: لا يشترط في نذر البنت أو الولد إذن الوالد على الأظهر، وليس له حلّه<sup>(٥)</sup> ولا منعها عن الوفاء به.

مسألة ١٠٢٩: لا ينعقد النذر بمجرد النية، بل لابد من الصيغة، وهي أن يقول: لله

(١) السيستاني: يصح نذر الولد سواء أذن له الوالد فيه أم لا، ولكن إذا نهاه أحد أبويه عما تعلق به النذر انحل نذره ولم يلزمه الوفاء به، كما لا ينعقد مع سبق توجيه النهي إليه على هذا النحو.

(٢) السيستاني: ثلاثة أيام متواليات.

(٣) الخوئي والتبريزي: نذر الزوجة لا ينعقد بدون إذن الزوج إذا كان مانعاً عن الاستمتاع بها، وفي اعتبار إذن الزوج في نذر ما لا ينافي حقه إشكال ولا يبعد عدم اعتباره. المنهاج: ج ٢.

السيستاني: لا يصح نذر الزوجة بدون إذن زوجها أو إجازته فيما ينافي حقه في الاستمتاع منها، وفي صحة نذرها في مالها من دون اذنه وإجازته إشكال، هذا في غير الحج والزكاة والصدقة وبرّ والديها وصلة رحمها.

(٤) السيستاني: فيما ينافي حقه في الاستمتاع منها.

(٥) الخوئي: وأما نذر الولد فالظاهر أنه لا ينعقد مع نهي والده عما تعلق به النذر، وينحل بنهي عنه بعد النذر. المنهاج: ج ٢ مس ١٥٥١.

السيستاني: يصح نذر الولد سواء أذن له الوالد فيه أم لا، ولكن إذا نهاه أحد أبويه عما تعلق به النذر فلم يعد بسببه راجحاً في حقه انحل نذره ولم يلزمه الوفاء. المنهاج: ج ٣ مس ٧٠٨.

التبريزي: نذر الولد يصح سواء أذن له الوالد فيه أم لا، ولكن إذا نهاه أحد الأبوين عن العمل الذي التزم به انحل نذره. المسائل المنتخبة مس ١٢٢٥.

عليّ أن أصوم، أو أن أترك شرب السيكار مثلاً، عند ذلك ينعقد النذر ويجب الوفاء به (١).

مسألة ١٠٣٠: لو نذرت المرأة صوم يوم معيّن مثلاً: صوم كلّ يوم خميس، فصادف أحد العيدين أو حيض أو نفاس أفطرت، ويجب عليها القضاء على الأقوى في غير العيدين (٢) والسفر وعلى الأحوط فيهما.

مسألة ١٠٣١: إذا نذر الأب أو الأم تزويج بنتهما من هاشمي أو من غيره، لم يكن لذلك النذر أثر بالنسبة إليهما وعدّ كأن لم يكن (وهو باطل).

مسألة ١٠٣٢: كفارة حث النذر ككفارة من أفطر يوماً في شهر رمضان على الأقوى، وهي: عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صيام شهرين متتاليين، هذا إذا كان ترك النذر باختياره وعمداً (٣).

أما إذا كان نسياناً أو اضطراراً أو إكراهاً، لم يترتب عليه شيء.

مسألة ١٠٣٣: يصحّ النذر بغير اللغة العربية على أن يكون اللفظ غير العربي مرادفاً للصيغة الشرعيّة العربية.

### إستفتاءات في النذر واليمين:

س ٦٩٤: إذا نذرت امرأة أن تصلي صلاة الليل طول عمرها، ثم رأت بعد أن عقدت النذر بمدة أنّ ذلك يوقعها في المشقة أو الاحراج بعض الأحيان، وأرادت أن تبطل النذر فكيف تصنع؟

ج: الخوئي والتبريزي: يجب عليها الأتيان بها في غير الأوقات التي يكون الأتيان بها حرجياً، ولا طريق لها إلى إبطاله إلا أن ينهى عنه والدها.

(١) السيستاني: ولو قال: نذرت لله، أو: لله عليّ نذر، ففي انعقاده إشكال والاحتياط لا يترك.

(٢) السيستاني: ويجب عليها القضاء حتى في العيدين على الأقوى.

(٣) السيستاني: كفارة حث النذر ككفارة اليمين على الأقوى، وهي: عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فإن عجز صام ثلاثة أيام متواليات.

**السيستاني:** لا سبيل لإبطاله إلا أن تترك الصلاة ليلةً عمداً فتحنت وتكفّر وهو حرام، ويجوز لها أن تترك في مواقع الحرج والمشقة الشديدة من دون أن تحنت.

صراط النجاة: ج ١ س ١٠٤٣

س ٦٩٥: الذورات المختصة للسيدة زينب عليها السلام أو العباس عليه السلام أو أحد الأئمة

الأطهار عليهم السلام والمقيّدة بوضعها في القفص أو المطلقة، كيف تُصرف ولمن تُعطى؟

**ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي:** ربما لا يكون للوضع في القفص رحجان

فلا ينعقد النذر، وأما النذر المطلق لمن ذكر عليه السلام فصرفه الإتيان على حرمة أو على

زواره الفقراء أو نحو ذلك والله العالم.

س ٦٩٦: هل يجوز للزوج وللأب أن يحلّ عهد الزوجة أو الولد إذا عاهدت

بالصيغة الشرعية؟

**ج: الخوئي والتبريزي:** نعم للأب ذلك بالنهي عن متعلق العهد، وأما الزوج

فلا حق له فيما يصح فيه عهدها وهو ما لا ينافي في حقه، والله العالم.

نفس المصدر: س ١٠٥٤

**السيستاني:** لا يجوز.

س ٦٩٧: لو نذر شخص نذراً أو عاهد الله تعالى عهداً على أن لا يفعل الفعل

الكذائي، كأن لا يُدخن أبداً، فهل تترتب عليه الكفارة فيما لو خالفه؟

**ج: السيستاني والتبريزي:** نعم تترتب عليه الكفارة لو خالف نذره أو عهده،

والله العالم.

س ٦٩٨: للأب أن يحلّ يمين ولده، فهل له أن يحلّ يمين ابنته، وهل للأُم حلّ يمين

ولدها وابنتها؟

**ج: الخوئي والتبريزي:** نعم للأب أن يحلّ حتى يمين ابنته، وأما الأُم فلا مجال

لها أن تحل يمين ولدها وابنتها، والله العالم.

**السيستاني:** الولد يشمل البنت، وليس ذلك للأُم.

نفس المصدر: ج ٣ س ٧٢١



س ٦٩٩: امرأة نذرت بدون إذن زوجها مع علمها برضاه وعدم ممانعته، وبعد ذلك أخبرته بنذرها وأظهر رضاه، هل نذرها صحيح ويجب الوفاء به؟  
ج: الإمام عليه السلام: النذر بدون إذن الزوج باطل والموافقة والقبول بعد ذلك لا تصح النذر.  
السيستاني: يصحّ النذر فيما ينافي حقه إذا أجازته بعد ذلك.

استفتاءات الفارسي: ج ٢ ص ٤٦١ س ٩  
س ٧٠٠: أنا موظفة أتقاضى راتباً شهرياً، هل يحقّ لي النذر من أموالى الخاصة بدون إذن زوجي؟  
ج: الإمام عليه السلام: النذر بدون إذن الزوج باطل.  
الخوئي والتبريزي: إذا كان النذر مانعاً من الحقوق الزوجية تجب الاجازة منه.

السيستاني: يصحّ النذر في مفروض السؤال إذا كان في حجّ أو زكاة أو صدقة وبرّ والديها وصلته رحماً.  
أحكام العلاقات الزوجية الفارسي: ص ٤٨ س ٥٢  
س ٧٠١: لا يصحّ النذر إلا بصيغته الشرعية بأن يقول الناذر - لله عليّ كذا - فهل يصحّ بغير اللّغة العربيّة، ويجب الوفاء به؟

ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: نعم يصحّ الأتيان بالصيغة بأيّ لغة غير العربية، بحيث يتأدّى المعنى المطلوب، وبمعنى ان يكون مرادفاً للصيغة الشرعيّة العربية.  
صراط النجاة: ج ٣، ص ٧١٦

س ٧٠٢: هل تشترط العربية الفصحى، وبالحركات الاعرابيّة في صيغة النذر، والعهد واليمين، أم لا تشترط فتصح مع عدمها، وهل تتعقد بالترجمة؟  
ج: الخوئي، السيستاني والتبريزي: يتعقد بذلك كله، ان كان يؤدي المعنى، والله العالم.

س ٧٠٣: بنت في بيت أبيها نذرت وتحقق نذرها وهي الآن لاتتمكن من أداء النذر ولا دفع الكفارة لضعف حالتها المادية وعندها سوار ذهب، هل يجب عليها بيع الذهب وأداء الكفارة أم لا يجب؟

ج: الإمام رحمته: إذا كان السوار ملكاً لها وكان نذرها حسب الصيغة الشرعية يجب دفع الكفارة ولو ببيع السوار الذهب، وفي غير ذلك لا يجب البيع.

السيستاني: إذا لم يكن النذر مقيداً بزمان فلا تجب الكفارة بل يجب الوفاء بالنذر متى تمكنت ولا يجب بيع ما تحتاج إليه لذلك.

نفس المصدر: س ٦٠

س ٧٠٤: ما هو حكم شرب حليب المرأة سواء كان الشارب زوجها أم شخصاً آخر؟

ج: الخوئي والتبريزي: لا بأس بذلك في نفسه.

السيستاني: الأحوط وجوباً تركه.

صراط النجاة: ج ١ س ١٠٦٨

## مصادر الكتاب

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- تحرير الوسيلة: لسماحة الإمام الخميني رحمته الله.
- ٣- إستفتاءات الفارسي: لسماحة الإمام الخميني رحمته الله، ج ١ طبع ١٣٦٦ و ج ٢ طبع ١٣٧٢ هـ.ش.
- ٤- منهاج الصالحين: لسماحة السيد الخوئي رحمته الله، الطبعة ٢٨ سنة ١٤١٠ هـ.ق.
- ٥- منهاج الصالحين: لسماحة السيد السيستاني دام ظلّه، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.ق.
- ٦- المسائل المنتخبة: لسماحة الشيخ ميرزا جواد التبريزي دام ظلّه، الطبعة الثانية شوال ١٤١٥ هـ.ق.
- ٧- العروة الوثقى: تعليقات المراجع العظام طبع سنة ١٣٩٩ هجري.
- ٨- إستفتاءات مخطوطة: لسماحة السيد السيستاني دام ظلّه.
- ٩- صراط النجاة: إستفتاءات لسماحة السيد الخوئي رحمته الله، وسماحة الشيخ التبريزي دام ظلّه، الطبعة الأولى.

- ١٠ - أجوبة الاستفتاءات: سماحة السيد الخامني دام ظلّه، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ.ق، بيروت (الجزء ١ و ٢).
- ١١ - يزشكي در آينه اجتهاد: استفتاءات لسماحة السيد الخامني، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥ هـ.ش.
- ١٢ - أحكام علاقات المرأة مع الرجل: تنظيم السيد مسعود المعصومي طبقاً لفتاوى سماحة الإمام عليه السلام، وسماحة السيد الخامني حفظه الله، المترجم للغة العربية.
- ١٣ - أحكام بانوان، فارسي: تنظيم محمد وحيدى طبقاً لفتاوى سماحة الإمام عليه السلام الطبعة العاشرة سنة ١٣٧٠ هـ.ش.
- ١٤ - مناسك الحج باللغة العربية: للمراجع العظام، سماحة السيد الإمام عليه السلام، سماحة السيد الخوئي عليه السلام، سماحة السيد السيستاني، سماحة السيد الخامني حفظه الله تعالى، وسماحة الشيخ التبريزي.
- ١٥ - مناسك الإمام عليه السلام وتعليقات سماحة الشيخ الأراكي عليه السلام، عربي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.ق.
- ١٦ - مناسك الإمام عليه السلام، مع حواشي المراجع العظام، فارسي، طبع ممثلية الحج، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٦ هـ.ش.
- ١٧ - الفقه للمغتربين: وفق فتاوى سماحة السيد السيستاني، لمؤلفه عبد الهادي محمد تقي الحكيم ط ٢ سنة ١٤١٩ هـ.ق.

والحمد لله رب العالمين

مختصر  
مسائل واستفتاءات  
من  
الفقه للمغترين

لسماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه



تعريف ببعض المصطلحات الواردة في الفتاوى

فيما يأتي بيان لمدايل بعض المصطلحات الفقهية الواردة في أجوبة سماحة

سيدنا آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه:

١ - «الإحتياط الإستحبابي»: هو الإحتياط الذي يجوز للمكلف تركه.

٢ - «الإحتياط الوجوبي»: هو الإحتياط الذي يترك للمكلف الخيار بين

فعله، وبين تقليد مجتهد آخر، الأعلم فالأعلم.

٣ - «الإحرام بالنذر»: لا يجوز الإحرام إلّا من الميقات أو ما يحاذيه، فإذا

أراد المكلف أن يحرم قبل الميقات جاز له أن ينذر نذراً صحيحاً شرعياً بالصيغة،

كأن يقول: لله عليّ أن أحرم ... ويذكر اسم المكان، ولا بدّ أن يكون قبل الميقات أو

ما يحاذيه، وبذلك يجوز الإحرام من ذلك الموضع.

٤ - «الأحوط الأولى»: أي الاحتياط الإستحبابي.

٥ - «الأحوط لزوماً»: أي الاحتياط الوجوبي.

٦ - «الإستحالة» و «تغير الصورة النوعية»: هو تبدل حقيقة الشيء إلى شيء

آخر عرفاً، كما يتبدل اللحم في الأرض تراباً.

٧ - «الإستصحاب»: اعتبار الحكم أو العنوان السابق باقياً بعد الشك فيه،

كما لو علمنا بعدالة زيد ثم رأينا منه ما لم يتيقن بكونه على وجه يوجب الفسق،

فتعتبر عدالته باقية.

٨ - «الإستهلاك»: ذوبان مادة في أخرى بحيث لا يبقى لها وجود عرفاً.

٩ - «الإطمئنان»: الظن القوي بحيث يكون الإحتمال المخالف فيه ضعيفاً إلى درجة لا يعتنى به العقلاء في شؤون حياتهم.

١٠ - «آلات اللهو»: المنتجات الصناعية التي لا يناسب وضعها إلا للاستعمال في اللهو المحرم.

١١ - «التدليس»: هو إظهار الشخص أو الشيء بصفة غير موجودة فيه، ليرغب فيه المشتري أو من يريد الزواج.

١٢ - «التذكية»: طريقة شرعية لها شروطها، يحلُّ معها أكل لحم كلِّ حيوان مأكول اللحم إذا كان مما يقبل التذكية، ويظهر معها لحم وجلد كل حيوان غير مأكول اللحم إذا كان مما يقبل التذكية، وهي على أنواع، منها: الإخراج من الماء حياً، أو اصطياده حياً، وإن مات في الشبكة، أو الحظيرة كما في السمك، ومنها: بواسطة الذبح وقطع الأوداج الأربعة، كما في الغنم والبقر والدجاج وغيرها.

١٣ - «التلذذ الجبلي للبشر»: اللذة الطبيعية بمقتضى الغريزة.

١٤ - «الجاهل القاصر»: من كان معذوراً في جهله، كما إذا استند إلى حجة شرعية، ثم تبين له خطأه.

١٥ - «الجاهل المقصر»: من لا يكون معذوراً في جهله، كمن تهاون في معرفة الأحكام.

١٦ - «الجاهل بالحكم» و «الجاهل بالموضوع»: الجاهل بالحكم من لا يعلم الحكم الشرعي العام بالنسبة لذلك الموضوع.

والجاهل بالموضوع من لا يعلم بانطباق موضوع الحكم الشرعي على أمر معين، وهذا على قسمين: فتارة لا يعلم معنى الموضوع وسعة دائرته، وهذه شبهة مفهومية، كمن لا يعلم المراد بالغناء بدقة، وتارة لا يعلم حالة المصداق المعين خارجاً، كمن لا يعلم أن المائع المعين خمر مثلاً.

١٧ - «الجرم الحائل»: المادة التي تمنع وصول الماء إلى الجلد.



- ١٨ - «الحرَج»: وهو الضيق والمشقة التي لا تتحمل عادة.
- ١٩ - «الدية»: مال يجب دفعه للمجني عليه، أو لورثة المقتول.
- ٢٠ - «رَدُّ المظالم»: التصدق على الفقراء نيابة عن من له حقٌّ مالي متعلق بذمة الدافع، ولا يمكن الوصول إليه.
- ٢١ - «الزوال»: لحظة بعد منتصف النهار.
- ٢٢ - «الشك»: التردد في الأمر بحيث يكون كلا الإحتمالين في الأمر مورداً لاهتمام العقلاء.
- ٢٣ - «ضرر معتد به»: أي ضرر مهمّ في نظر العرف.
- ٢٤ - «الضرورة الرافعة للتكليف»: الأمر الذي يوجب تركه ضرراً بليغاً بالنفس أو المال أو العرض.
- ٢٥ - «العدة»: الوقت الذي لا يجوز للمرأة أن تتزوج فيه لطلاق، أو وفاة، أو انتهاء مدة نكاح، أو طء شبهة، ونحو ذلك.
- ٢٦ - «الفتنة النوعية»: أن يوجب بصورة عامة افتتان الناس ووقوعهم في الحرام.
- ٢٧ - «فيه إشكال»: أي أن الحكم المذكور إحتياط وجوبي.
- ٢٨ - «فيه تأمل»: أي أن الحكم المذكور إحتياط وجوبي كذلك.
- ٢٩ - «قيل»: أي أن الحكم المذكور إحتياط وجوبي.
- ٣٠ - «الكافر الذمي»: من يعقد عقد الذمة مع ولي المسلمين، ولا يوجد اليوم.
- ٣١ - «الكافر المعاهد»: من يعاهد المسلمين أو بعضهم على عدم الإعتداء.
- ٣٢ - «الكافر المحتوم المال»: الذمي والمعاهد والمستامن.
- ٣٣ - «اللحيان»: العظمان المقتنفان بالوجه اللذان تثبت عليهما اللحية.
- ٣٤ - «ما يليق بشأنها بالقياس لزوجها»: أي ما يناسبها باعتبار كونها زوجة فلان، فيلاحظ في ذلك مكانة زوجها في المجتمع.

- ٣٥ - «ماء الغسالة»: الماء الذي ينفصل عن الشيء المتنجس عند غسله.
- ٣٦ - «المؤنة السنوية اللائقة بالشأن»: مقدار المصروف المتعارف للشخص في طول السنة، المناسب له بلحاظ حاجته ومكانته الاجتماعية.
- ٣٧ - «المثقال الصيرفي»: المثقال المتعارف في السوق، ويعرف كميته بأعوا الذهب.
- ٣٨ - «مجهول المالك»: المال الذي لا يعرف مالكه، ولكنه ليس ضائعاً منه.
- ٣٩ - «محاذاة الميقات»: إذا افترضنا خطين متقاطعين يشكّلان زاوية قائمة (٩٠ درجة)، وكان أحدهما بمكة المكرمة، والآخر يمر بالميقات، فإذا وقف الشخص في نقطة التقاطع مستقبلاً مكة المكرمة، فهو واقف في المكان المحاذي لذلك الميقات، والعبرة في هذا بالصدق العرفي، ولا يعتبر فيه التدقيق العقلي.
- ٤٠ - «المشهور كذا»: أي أن الحكم المذكور إحتياط وجوبي.
- ٤١ - «الملاك»: المصلحة والمفسدة التي على أساسها تُشرع الأحكام.
- ٤٢ - «الموسيقى المناسبة لمجالس اللهو والطرب»: ما يتعارف عزفه في مجالس اللهو.
- ٤٣ - «النشوز»: عدم رعاية حقّ الغير، ويطلق غالباً فيما بين الزوجين.
- ٤٤ - «نية القرية المطلقة»: أن يقصد بعمله التقرب إلى الله من دون تعرّض لكونه على وجه الأداء أو القضاء أو أية خصوصية أخرى.
- ٤٥ - «وطاء الشبهة»: الممارسة الجنسية مع من لا تحل له، غير متعمد، بل بتوهم كونها حليلته، أو بتوهم صحة العقد الفاسد.
- ٤٦ - «الولي»: من يتولى شؤون الطفل، أو القاصر، أو المجتمع الإسلامي، وفقاً للشريعة الإسلامية.
- ٤٧ - «يجب على إشكال»: أي يجب على المكلف فعله، فهو فتوى بالوجوب.
- ٤٨ - «يجب على تأمل»: أي يجب على المكلف فعله، فهو فتوى بالوجوب.

كذلك.

٤٩ - «يجب كفاية»: أي يجب على الجميع أن يقوموا بهذا الأمر، ويسقط عن الكل بقيام بعضهم به، فإن تركه الجميع استحقوا العقاب.

٥٠ - «يجوز على إشكال»: أي يجوز فعله، ولكن الإحتياط الإستحبابي يقتضي تركه.

٥١ - «يجوز على تأمل»: أي يجوز فعله، ولكن الإحتياط الإستحبابي يقتضي تركه كذلك.

## الاغتراب والهجرة

### مسائل في الاغتراب والهجرة:

مسألة ١٠٣٤: يستحسن سفر المؤمن إلى البلدان غير الإسلامية لغرض نشر الدين وأحكامه، والتبليغ بها إذا أمن على دينه ودين أبنائه الصغار من النقصان، قال النبي محمد ﷺ للإمام علي عليه السلام «لئن يهدي بك عبداً من عباده خير لك مما طلعت عليه الشمس من مشارقها إلى مغاربها»، وعن النبي ﷺ أيضاً أن رجلاً قال له أوصني فقال: «أوصيك أن لا تشرك بالله شيئاً ... وادع الناس إلى الإسلام، واعلم أن لك بكل من أجابك عتق رقبة من ولد يعقوب» (أنظر الإستفتاءات الملحقه بهذا الفصل).

مسألة ١٠٣٥: يجوز للمسلم كذلك أن يقيم في البلدان غير الإسلامية إذا لم تشكل عائقاً عن قيامه بالتزاماته الشرعية بالنسبة إلى نفسه وعائلته حاضراً ومستقبلاً (أنظر الإستفتاءات الملحقه بهذا الفصل).

مسألة ١٠٣٦: يحرم السفر إلى البلدان غير الإسلامية أينما كانت في شرق الأرض وغربها، إذا استوجب ذلك السفر نقصاناً في دين المسلم، سواء أكان

الغرض من ذلك السفر السياحة أم التجارة أم الدراسة أم الإقامة المؤقتة أم السكنى الدائمة أم غير ذلك من الأسباب (أنظر الإستفتاءات الملحققة بهذا الفصل).  
مسألة ١٠٣٧: إذا تأكدت الزوجة وجزمت بأن سفرها مع زوجها يستلزم نقصاناً في دينها حرم عليها السفر معه.

مسألة ١٠٣٨: إذا تأكد الأولاد البالغون بنين أو بنات بأن سفرهم مع أبيهم أو أمهم أو أصدقائهم مثلاً يستلزم نقصاناً في دينهم حرم عليهم السفر معهم.  
مسألة ١٠٣٩: يقصد الفقهاء بـ(نقص الدين):

إما فعل الحرام باقتراف الذنوب الصغائر أو الكبائر كشرب الخمر أو الزنا أو أكل الميتة أو شرب النجس أو غيرها من المحرمات الأخرى.  
وإما ترك الواجب كترك الصلاة أو الصوم أو الحج أو غيرها من الواجبات الأخرى.

مسألة ١٠٤٠: يجب على المهاجر المسلم المتوطن في البلاد غير الإسلامية، العودة إلى البلدان الإسلامية إذا علم أن بقاءه بها يؤدي إلى نقصان دينه أو دين أولاده الصغار (أنظر الإستفتاءات الملحققة بهذا الفصل).

ويتحقق ذلك النقصان بترك الواجبات، أو فعل المحرمات، شرط أن لا تؤدي تلك العودة إلى الموت ولا توقعه في حرج ولا ضرورة توجب رفع التكليف، كذلك الضرورة التي تدعوه إلى أكل الميتة خوفاً على نفسه من الموت مثلاً.

مسألة ١٠٤١: إذا حرم على المسلم السفر عدُّ سفره سفر معصية، فيجب عليه حينئذ الإتمام في الصلاة الرباعية، والصوم في شهر رمضان، ولا يحق له أن يقصر في صلاته ولا أن يفطر في صيامه ما دام عاصياً.

مسألة ١٠٤٢: لا يجوز للابن مخالفة والديه إذا منعه من السفر، وكان سفره يلحق أذى بهما، أو كان نهيهما من جهة الشفقة عليه، من دون وجود مصلحة شرعية في السفر أهم من حرمة إيذائهما.

مسألة ١٠٤٣: يجوز اللجوء إلى المؤسسات الرسمية للتحاكم في الأمور الحيوية المختلفة، كالاعتداء على جسد المسلم أو عرضه أو ماله أو غيرها، إذا كان استيفاء الحق ورفع الظلم منحصراً بذلك.

### استفتاءات:

س ٧٠٥: ما معنى التعرب بعد الهجرة الذي هو من الذنوب الكبيرة؟

ج: قيل إنه ينطبق في هذا الزمان على الإقامة في البلاد التي ينقص بها الدين. والمقصود هو أن ينتقل المكلف من بلد يتمكن فيه من تعلم ما يلزمه من المعارف الدينية والأحكام الشرعية ويستطيع فيه أداء ما وجب عليه في الشريعة المقدسة وترك ما حرم عليه فيها، إلى بلد لا يستطيع فيه ذلك كلاً أو بعضاً.

س ٧٠٦: ربما يقع الساكن في أوروبا وأمريكا وأضرابها بمحرمات لا يقع بها لوبقي في بلده الإسلامي، فظاهر الحياة العادية بما فيها من إثارة، تجرّ المكلف إلى الحرام عادة، حتى لو لم يكن راغباً بذلك. فهل يعدُّ هذا نقصاناً في الدين يوجب حرمة السكن تبعاً؟

ج: نعم، إلا إذا كان من الصغائر التي تقع أحياناً ومن غير إصرار.

س ٧٠٧: لو خاف المهاجر من نقصان دين أولاده، فهل يحرم عليه البقاء في بلدان كهذه؟

ج: نعم كما هو الحال بالنسبة إلى نفسه.

س ٧٠٨: هل يجب على المكلف في أوروبا وأمريكا وأضرابها الحرص على لغة أولاده العربية، باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والتشريع، كما أن الجهل بها سيؤدي مستقبلاً إلى الجهل بمصادر التشريع الأساسية المدونة بها، فتقل معارفه الدينية وينقص دينه تبعاً لذلك؟

ج: إنما يجب أن يعلمهم منها بمقدار ما يحتاجونه إليه في أداء فرائضهم الدينية،

مما يشترط أن يكون باللغة العربية، كقراءة الفاتحة، والسورة، والأذكار في الصلوات الواجبة، ولا يجب الزائد على ذلك، إذا أمكنهم تعلّم ما يحتاجون إليه من المعارف الدينية والتكاليف الشرعية باللغة الأجنبية، نعم يستحب تعليمهم القرآن المجيد، بل ينبغي تعليمهم اللغة العربية بصورة متقنة، ليتسكنوا من التزود من منابع الأساسية للمعارف الإسلامية بلغتها الأصلية، وفي مقدمتها لغة القرآن العزيز والسنة النبوية الشريفة، وكلمات أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم.

س ٧٠٩: هل يجوز البقاء في دول غير إسلامية على ما فيها من منكرات تعرض للإنسان في الشارع أو المدرسة أو التلفزيون أو ما شاكل مع إمكانه الانتقال إلى دول إسلامية ولكن الانتقال يسبب له مشاكل في الإقامة وخسارة مادية وضيقاً في الأمور الدنيوية ونقصاً في الرفاهية، وإذا كان لا يجوز له البقاء فهل يجوز له كونه مهتماً بأمور التبليغ بين المسلمين هنا مذكراً لهم ببعض واجباتهم ومنهياً إلى ما يجب عليهم تركه من محرمات.

ج: لا تحرم الإقامة في تلك البلاد إذا لم تكن عائقاً عن قيامه بالتزاماته الشرعية بالنسبة إلى نفسه وعائلته فعلاً ومستقبلاً وإلا فلا تجوز وإن كان قائماً ببعض الأمور التبليغية والله العالم.

### مسائل في التقليد:

مسألة ١٠٤٤: يجب على المكلف الذي ليست له القدرة على استنباط واستخراج الأحكام الشرعية أن يقلد المجتهد الأعلّم القادر على ذلك، فعمل مكلف كهذا من غير تقليد ولا احتياط، باطل.

مسألة ١٠٤٥: المجتهد الأعلّم: هو الأقدر على استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها.

مسألة ١٠٤٦: يجب الرجوع في تعيين المجتهد الأعلّم إلى أهل الخبرة

والإختصاص، ولا يجوز الرجوع في تعيينه إلى من لا خبرة له بذلك.

مسألة ١٠٤٧: يستطيع المكلف تحصيل فتوى مقلده بأحد طرق ثلاثة:

أ- أن يسمع حكم المسألة من المجتهد نفسه.

ب- أن يخبره بفتوى المجتهد رجلان عادلان أو ثقة يوجب قوله الإطمئنان.

ج- أن يرجع إلى الرسالة العمليّة لمقلده، أو ما بحكمها، مع الإطمئنان

بالصحة.

### مسائل في الطهارة والنجاسة:

مسألة ١٠٤٨: ينصّ الحكم الشرعي ماؤ الذكر كل شيء لك طاهر حتى تعلم

بنجاسته على طهارة الأشياء كلها، حتى تتأكد من أنها قد تنجست فعلاً، وما دمت

غير متأكد من أنها قد تنجست فعلاً فهي طاهرة، وتستطيع ترتيب آثار الطهارة

كلها عليها دون توقف أو تردد.

مسألة ١٠٤٩: أهل الكتاب من يهود ومسيحيين ومجوس طاهرون، ما دمت لا

تعلم بنجاستهم، وتستطيع أن تعمل بهذه القاعدة في معاشرتكم لهم واحتكاككم بهم.

مسألة ١٠٥٠: تنتقل النجاسة بوجود البلل الموجب لسراية الرطوبة، ولا تنتقل

في حالة الجفاف، ولا الندوة غير المسرية، فلو وضعت يدك الجافة على جسم

جاف نجس، لا تنتجس يدك.

مسألة ١٠٥١: تستطيع أن تحكم بطهارة كل شخص تلاقيه فتصافحه، حتى مع

وجود البلل، ما دمت لا تعرف معتقده ودينه، فتحتمل أن يكون مسلماً أو كتابياً.

كما أنه لا يجب عليك أن تسأله لتتأكد من دينه ومعتقده، حتى لو كان سؤالك

إياه لا يضايقك ولا يضايقه (أنظر الإستفتاءات الملحقه بهذا الفصل).

مسألة ١٠٥٢: الكحول بجميع أنواعه، سواء المتخذ من الأخشاب أم من غيرها،

طاهر غير نجس، فالأدوية والطور والمأكولات المحتوية على الكحول طاهرة.



وتستطيع استعمالها، ويجوز تناولها أيضاً إذا كانت نسبة الكحول ضئيلة جداً كـ ٢٪. مسألة ١٠٥٣: يمكن تطهير الفراش أو الكاربت<sup>(١)</sup> أو أمثالها، إذا تنجست بشتى أنواع النجاسات التي ليس لها جرم - فلا تخلف أثراً على الفراش أو الكاربت - وذلك بصبّ الماء القليل عليها من إبريق أو كأس أو نحوهما مرة واحدة، حتى إذا استولى الماء الظاهر على المكان المتنجس، سحب الماء فأخرج بالعصر أو بالضغط أو بالماكنة الكهربائية أو بالدلك أو بقطعة قماش أو بغير ذلك، فيطهر الفراش أو الكاربت وأشباههما، ويحكم على الماء المسحوب منها بالنجاسة على الأحوط وجوباً، وهذا الحكم يجري تماماً في الثوب إذا تنجس بغير البول، وأما إذا تنجس بالبول فسيأتي حكمه، كما أنّ لبول الرضيع والرضيعة حكم خاص سيأتي (أنظر الإفتاءات الملحققة بهذا الفصل).

مسألة ١٠٥٤: أما إذا أريد تطهير الحالة السابقة بماء الحنفية المتصل بالكرّ فلا حاجة إلى سحب الماء أو إخراجها بالعصر أو بالضغط أو بالماكنة الكهربائية وأمثال ذلك، بل يطهر بمجرد استيلاء ماء الكرّ عليها.

مسألة ١٠٥٥: يمكن تطهير الفراش أو الملابس أو الكاربت وأمثالها المتنجسة ببول الرضيع أو الرضيعة ما دام صغيراً لم يتغذّب بغير الحليب إلا نادراً، وذلك بصبّ الماء عليها - حتى القليل منه فضلاً عن الكثير - مرة واحدة بمقدار ما يحيط بمكان البول، من دون حاجة إلى إخراج الماء بعصر أو ضغط أو سحب وأمثال ذلك.

مسألة ١٠٥٦: يمكن تطهير الثوب المتنجس بالبول، وذلك بصبّ الماء القليل عليه من إبريق أو كأس أو نحوهما، حتى إذا استولى الماء على المكان المتنجس أخرج الماء بعصر ونحوه، ثم تعاد العملية مرة ثانية فيطهر.

ويحكم على الماء المسحوب بالمرتين السابقتين بالنجاسة على الأحوط وجوباً إذا لم يكن فيها عين البول، فإن كان فيها البول فإزاء الغسلة الأولى نجس

حسب الفتوى.

مسألة ١٠٥٧: أما إذا أريد تطهيره بماء الحنفية المتصل بالكرّ فلا بدّ من غسله مرتين كذلك، ولكن من دون حاجة إلى إخراج الماء منه بعصر ونحوه، وكذا يجب الغسل مرتين لتطهير البدن إذا تنجس بالبول وإن غسل بماء الكر.

مسألة ١٠٥٨: تطهر الأواني والكؤوس المتنجسة بالخمّر وغيره، وذلك بغسلها بالماء القليل ثلاث مرات، وإذا غسل بماء الحنفية المتصل بالكر فالأحوط وجوباً غسلها ثلاث مرات أيضاً.

مسألة ١٠٥٩: تطهر اليد والملابس المتنجسة بلطعة الكلب، بغسلها بالماء مرة واحدة، والملابس تحتاج إلى عصر إذا طهرت بالماء القليل (أنظر الإستفتاءات الملحقه بهذا الفصل).

مسألة ١٠٦٠: تطهر الأواني والكؤوس المتنجسة بلطعة الكلب أو شربه منها، وذلك بغسلها ثلاث مرات: أولاًهن بالتراب وغسلتان بعدها بالماء.

### استفتاءات في الطهارة:

س ٧١٠: إذا طلع الكلب جسمي أو ثيابي فكيف أطهرها؟

ج: يكفي الغسل بالماء مرة واحدة، نعم لو كان الماء قليلاً لزم انفصال ماء الغسالة عنه، ولذلك يجب العصر في الثوب ونحوه.

س ٧١١: هل أن (السيخ) من أصحاب الديانات السماوية السابقة كاليهود

والمسيحيين؟

ج: لا يُعدّون من أهل الكتاب.

س ٧١٢: هل يعدّ البوذي من الكتابيين؟

ج: ليس هو منهم.

س ٧١٣: يستأجر المسلم في الغرب بيتاً مؤثثاً مفروشاً، فهل يستطيع اعتبار

كل شيء فيه طاهراً إذا لم يجد أثراً للنجاسة عليه، ولو كان الذي يسكن البيت قبله كتابياً: مسيحياً كان أو يهودياً، وماذا لو كان بوذياً أو منكرأ لوجود الله تعالى ورسله وأنبيائه؟

ج: نعم يستطيع أن يبيّن على طهارة كل شيء يوجد في البيت ما لم يعلم أي يطمئن بتنجسه، والظن بالتنجس لا عبرة به.

س ٧١٤: أكثر البيوت التي تؤجر في الغرب يغطي أرضيتها فراش سميك يسمى (كاربت) أو (موكيت) يلتصق بالأرض بحيث يصعب رفعه ووضع إناء تحته، فكيف يتم تطهير (الكاربت) هذا إذا تنجس بالبول مثلاً أو بالدم، وكان الماء المستعمل في التطهير قليلاً أو كثيراً على كلا الاحتمالين؟

ج: إذا أمكن فصل الغسالة عنه ولو بقطعة قماش أو آلة، أمكن تطهيره بالقليل الذي يعتبر فيه انفصال الغسالة، وإن لم يمكن ذلك، تعيّن التطهير بالكثير.

س ٧١٥: في الغرب تنتشر الغسالات العامة التي يغسل فيها المسلم وغيرها ثيابهم النجسة والطاهرة على السواء، فهل يحق لنا الصلاة بملابسنا المغسولة بها، ونحن لا ندري هل أن الغسالة المتصلة بالكر في بعض مراحل الغسل، تطهر الملابس أثناء تنظيفها، أو لا؟

ج: لا بأس بالصلاة في الملابس الطاهرة قبل الغسل ما لم يتيقن بتنجسها، ومثلها الثياب المتنجسة إذا حصل الإطمئنان بزوال عين النجاسة عنها - إن كان - ووصول الماء الطاهر المطلق إلى جميع مواضعها المتنجسة مرتين إذا كان تنجسها بالبول - حتى لو كان الماء كراً على الأحوط وجوباً - ومرة واحدة إذا كان تنجسها بغيره وانفصال الماء بعصر ونحوه إذا كان قليلاً، وأما في فرض الشك في حصول التطهير على الوجه المعتبر شرعاً فيحكم ببقاء نجاستها فلا تصح الصلاة فيها.

س ٧١٦: هل تعتبر طاهرة تلك الملابس المغسولة بالمواد المنظفة السائلة في

محلات صاحبها غير مسلم، يغسل فيها المسلمون وغيرهم ملابسهم؟

ج: إن لم يعلم تنجس الملابس بملاقة النجاسة فهي محكومة بالطهارة.  
س ٧١٧: في أوروبا تختلط الديانات والألوان والأجناس، فلو اشترينا من صاحب محل يبيع الطعام المبلول ويمسه بيده، ونحن لا نعرف دينه، فهل نعتبر هذا الطعام طاهراً؟

ج: إن لم يعلم بنجاسة يد الماس، فالطعام محكوم بالطهارة.  
س ٧١٨: جلد مصنوع بإحدى الدول الأوربية لا نعرف مصدره، ويقال هنا أن بعض الدول الأوربية تستورد الجلود الرخيصة من بلدان إسلامية وتصنعها، فهل نستطيع أن نعتبرها طاهرة؟ وهل يحل لنا الصلاة بها؟ وهل يعتنى باحتمال ضعيف كهذا؟

ج: إذا كان احتمال كونها مأخوذة من المذكي موهوماً لا يعتني به العقلاء كاحتمال ٢٪ فهي محكومة بالنجاسة، ولا يجوز لبسها في الصلاة.  
وأما في غير هذه الصورة فيبني على طهارتها وتجاوز الصلاة فيها.

### مسائل في الصلاة:

مسألة ١٠٦١: يقول الفقهاء: إن الصلاة لا تسقط بحال، ومعنى ذلك أنها لا تسقط في السفر ولا في الحضر، فلو ضاق وقت الصلاة وجب على المسلم، المسافر مثلاً، أداء صلاته في الطائرة، أو الباخرة، أو السيارة، أو القطار، أثناء التوقف، أو الحركة، في صالة الانتظار، أو في الحديقة العامة، في الطريق، أو في مكان العمل، أو ما شاكل ذلك.

مسألة ١٠٦٢: إذا لم يتمكن المسافر من أداء صلاته في الطائرة أو السيارة أو القطار أو غيرها واقفاً، صلى جالساً، وإن لم يتمكن من التوجه للقبلة، صلى لما يظن أنها جهة القبلة، وإن لم يستطع ترجيح جهة على جهة، صلى لأي جهة كانت، أما إذا لم يتمكن من استقبال القبلة إلا في تكبيرة الإحرام فقط، اقتصر في استقبال القبلة

عليها.

مسألة ١٠٦٣: يمكن سؤال مضيف الطائرة عن جهة القبلة ليسأل هو بدوره قائد الطائرة عنها، ويمكن الاعتماد عليه في ذلك، إذا أوجب الوثوق، حتى لو كان كافراً. كما يمكن الاعتماد على الأجهزة لتحديد جهة القبلة، كالبوصلة مثلاً، إذا اطمان المسلم بصحتها.

مسألة ١٠٦٤: إذا لم يستطع المسلم الوضوء للصلاة تيمّم بدلاً عن الوضوء.

استفتاءات:

س ٧١٩: هل الحبر الجافّ حاجب في الوضوء والغسل، أو لا فيحق لنا الوضوء عليه؟

ج: إن لم يكن له جرمٌ حائل، صحّ الوضوء والغسل معه، وأما مع الشك في ذلك، فلا بدّ من إزالته.

س ٧٢٠: هل (الكريم) حاجب يمنع وصول الماء للبشرة، فيجب إزالته في الوضوء والغسل؟

ج: الظاهر أن الأثر المتبقي على الجلد بعد ذلكه بالكريم ليس سوى دسومة محضة، فلا تحجب الماء عن الوصول إلى البشرة.

س ٧٢١: يطلن بعض النساء أظافرن زيادة عن الحد الطبيعي طلباً للجمال، وفي بعض الحالات تنكسر هذه الأظافر فيعطي الطيب طلاءً يلزمهن بوضعه على الأظافر لفترة قد تطول أكثر من يوم علاجاً لهذه الحالة، علماً بأن الطلاء حاجب يمنع وصول ماء الغسل أو الوضوء للأظافر، فهل يجوز هن استعمال هذا الحاجب للغرض المتقدم؟ وكيف يتم الغسل أو الوضوء بوجوده؟

ج: لا يتم الغسل ولا الوضوء إن كان حاجباً، فلا بدّ من إزالته لأجلهما، والغرض المتقدم لا يبرره.

س ٧٢٢: كيف نصلي صلاتنا الواجبة في الطائرة والقبلة مجهولة والطمأنينة مفقودة؟

ج: أما القبلة فيمكن تحديدها بالسؤال من القبطان أو المضيفين فإن أجوبتهم تورث - في الغالب - الاطمئنان أو الظن فيلزم العمل وفقه. وأما الاستقرار فتسقط شرطيته مع عدم إمكان التحفظ عليه، ولكن لا بد من رعاية سائر الشروط حسب المستطاع، ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها في كل الأحوال.

س ٧٢٣: كيف نصلي صلاتنا في القطارات والسيارات؟ وهل يجب أن نسجد على شيء، أو لا يجب ذلك ويكفي الانحناء؟

ج: يجب أداء الصلاة فيها وفق صلاة المختار إن أمكن، فتلتزم رعاية الاستقبال في جميع حالات الصلاة إن تيسرت، وإلا ففي حال تكبيرة الإحرام مع التمكن منه، وإلا تسقط شرطية الاستقبال، كما أنه مع التمكن من الاتيان بالركوع والسجود الاختياريين يتعين الاتيان بهما - كما لو تيسرت الصلاة في ممر القطار أو الباص - وأما مع عدم التمكن منهما، فإن تيسر الإنحناء بمقدار صدق اسميهما لزم وتعين.

ويراعى في السجود وضع الجبة على المسجد ولو برفعه، ومع عدم تيسر الإنحناء بالمقدار المذكور يكفي الإيماء بدلاً عنها.

س ٧٢٤: يحين وقت الصلاة، والعامل المسلم في وقت العمل، والعمل هنا عزيز مطلوب، فيجد العامل صعوبة في ترك العمل للصلاة، وربما يتسبب موقف كهذا منه إلى طرده من العمل، فهل يستطيع أداء صلاته قضاء؟ أو عليه أن يأتي بها حتى لو أدى ذلك إلى تركه للعمل المحتاج إليه؟

ج: إذا كانت حاجته إلى الاستمرار في ذلك العمل تبلغ حد الاضطراب، فليصل في الوقت حسب ما يمكنه ولو بأن يؤمى للركوع والسجود، ولكن هذا مجرد

فرض لا يقع إلا نادراً، فليتق الله تبارك وتعالى ولا يمارس عملاً يؤدي به إلى الإخلال بما هو عمود دينه، وليتذكر قوله تعالى ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾.

س ٧٢٥: من البنطلونات المنتشرة هذه الأيام، بنطلون (الجينز) المصنوع في بلدان غير إسلامية، حيث توضع عليه قطعة جلد مكتوب عليها اسم الشركة ولا ندري أنه جلد حيواني مذكي أو غير مذكي، فهل يجوز لنا الصلاة بهذه البنطلونات؟

ج: نعم يجوز.

س ٧٢٦: هل تصح الصلاة بعد تعطر المصلي بالكولونيا؟ وهل الكولونيا طاهرة؟

ج: نعم، طاهرة.

س ٧٢٧: هل يصح السجود على البلوك الكونكريتي، وعلى الموزائيك؟

ج: نعم، يصح.

س ٧٢٨: هل يجوز السجود على أوراق الكتابة، وعلى المحارم الورقية (الكليينكس أو التشو)، ونحن لا ندري من أي مادة صنعت، وهل مادتها الأولى مما يصح السجود عليه، أم لا؟

ج: لا يجوز السجود على المحارم الورقية إلا بعد التأكد من أنها صنعت مما يصح السجود عليه، ويجوز السجود على القرطاس إذا لم يكن مصنوعاً من الحرير.

مسائل في الصوم:

مسألة ١٠٦٥: من مبطلات الصوم في شهر رمضان، تعمّد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر، فلو بقي المجنب في شهر رمضان دون غسل حتى طلع عليه الفجر عامداً، وجب عليه الإمساك بقية يومه، والأحوط أن يكون بقصد ما في الذمة من الصوم والإمساك تأديباً، وعليه صوم يوم آخر بقصد ما في الذمة أيضاً من القضاء

والعقوبة على الأحوط.

أما المريض الذي لا يستطيع الاغتسال لمرضه، فيتيمم، حتى يطلع عليه الفجر وهو طاهر فيصوم.

مسألة ١٠٦٦: من مبطلات الصوم في شهر رمضان إبقاء المرأة نفسها على حدث الحيض أو النفاس بعد نقائها من الدم مع تمكنها من الغسل حتى يطلع الفجر، فلو بقيت دون غسل حتى طلع الفجر، كان حكمها ما مرّ في الجنابة، وإن لم تتمكن من الغسل كان عليها التيمم.

مسألة ١٠٦٧: ليس من المفطرات تنظيف الأسنان بالفرشاة والمعجون، ما لم يبلغ الصائم شيئاً مما اختلط بريقه جرّاء عملية التنظيف، ولا يضرّ الشيء اليسير الذي يستهلك في الريق.

مسألة ١٠٦٨: لو قدّر لمسلم أن يعيش في بلد نهاره ستة أشهر، وليله ستة أشهر مثلاً، وجب عليه الانتقال إلى بلد يتمكن فيه من الصيام، إما في شهر رمضان أو من بعده ليقضي الصيام، وإن لم يتمكن من الانتقال، فعليه الفدية بدل الصوم وذلك بدفع مدّ من الطعام (ثلاثة أرباع الكيلو) لفقير واحد عن كل يوم.

استفتاءات:

س ٧٢٩: يأتي البعض إلى بلد قاصدين الإقامة به سنوات لغرض خاص، غير معرضين عن بلدهم، فإذا تحقّق الغرض، خرجوا ليستوطنوا حيث أحبّوا، فكيف يصلون صلاتهم؟ وهل يصومون؟

ج: يصلّون فيه تماماً، ويصومون بعد شهر من إقامتهم فيه كما هو الحال في الوطن الأصلي.

س ٧٣٠: هل يمكننا الاعتماد على المراصد الفلكية الأوربية في تحديد أوقات الفجر وشروق الشمس والظهر والغروب طيلة أيام السنة، بما فيها أيام شهر



رمضان المبارك، علماً بأنها علمية ودقيقة جداً حدّ أجزاء الثانية؟

ج: إذا حصل الإطمئنان بصحة تحديداتها أمكن العمل وفقه، علماً أن هناك بعض الخلاف في تحديد الفجر، ولا سيما بالنسبة إلى بعض البلاد الأوروبية، فلا بدّ من التأكد من جريانها في ذلك على الرأي الصحيح.

س ٧٣١: في بعض الدول لا تشرق الشمس لأيام، أو لا تغيب لأيام، وربما أكثر، فكيف نصلي ونصوم؟

ج: أما في الصلاة فالأحوط لزوماً ملاحظة أقرب الأماكن التي لها ليل ونهار في كل أربع وعشرين ساعة، فتأتون بالصلوات الخمس على حسب أوقاتها بنية القربة، المطلقة.

وأما في الصوم فيجب عليكم في شهر رمضان الانتقال إلى بلد آخر تتمكنون فيه من أداء صيام هذا الشهر الفضيل، أو الانتقال إليه من بعده لقضاء صومه.

س ٧٣٢: صائم في شهر رمضان المبارك في بلد غير إسلامي، هل يحق له إطعام غير المسلمين الطعام؟

ج: لا مانع منه في حدّ ذاته.

س ٧٣٣: هل يفسد الصوم استعمال العادة السرية في نهار شهر رمضان المبارك، سواء أدت الممارسة إلى القذف أم لم تؤد إليه؟ ثم ما هي كفارة من مارس هذه العادة؟ وما هو حكم من تمارس العادة السرية من النساء في نهار شهر رمضان المبارك بقذف أو بدونه؟

ج: إذا استعمل العادة السرية قاصداً به الإنزال وأنزل، بطل صومه، وعليه القضاء والكفارة - صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً - .

وإذا استعملها قاصداً للإنزال ولم ينزل، فعليه أن يكمل صيامه بقصد القربة المطلقة ثم يقضيه.

وإذا مارسها غير قاصد للإنزال ولا كان من عادته ذلك، ولكن كان يحتمله،

فسبقه المنى، وجب عليه القضاء دون الكفارة.

أما إذا كان واثقاً من نفسه بعدم نزول المنى، فسبقه، فلا قضاء أيضاً، ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة.

س ٧٣٤: هل ان رؤية الهلال في بلاد الشرق كإيران والأحساء والقطيف وسائر دول الخليج والعراق وسوريا ولبنان ملازمة لرؤيته في بلاد الغرب كبريطانيا وفرنسا وألمانيا إذا لم يوجد هناك موانع خارجية كالغيم والضباب؟  
ج: نعم إن رؤية الهلال في مكان تلازم رؤيته - لولا المانع - في الأمكنة التي تقع في الغرب من ذلك المكان ما لم تختلف معه كثيراً في خطوط العرض.

### مسائل في شؤون الميت:

مسألة ١٠٦٩: الأحوط وجوباً توجيه الميت حين احتضاره إلى القبلة، وذلك بأن يوضع على قفاه وتمدّ رجلاه نحو القبلة، بحيث لو جلس لكان وجهه تجاهها، ويستحب تلقين المحتضر الشهادتين والإقرار بالنبي محمد ﷺ والأئمة عليهم السلام.

مسألة ١٠٧٠: يجب فيمن يُغسّل الميت أن يكون مثله من حيث الذكورة والأنوثة، فالذكر يغسله الذكر، والأنثى تغسلها الأنثى، ويحق للزوج والزوجة تغسيل أحدهما للآخر، والأفضل أن يكون التغسيل من وراء الثياب، وكذلك يحق لكل من يحرم نكاحه مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة كالأخ والأخت مثلاً أن يغسّل أحدهما الآخر، إذا لم يوجد مماثل للميت على الأحوط وجوباً، والأفضل أن يكون التغسيل من وراء الثياب، ويحق للمغسّل ذكراً كان أو أنثى تغسيل الطفل غير المميّز ذكراً كان أو أنثى.

مسألة ١٠٧١: يشترط في المغسّل أن يكون مؤمناً على الأحوط وجوباً، فإن لم يوجد مسلم اثنا عشري مماثل للميت، ولم يوجد أحد محارم الميت، جاز أن يغسّل الميت مسلم مماثل من غير الاثنا عشرية، وإن لم يوجد هذا أيضاً، جاز أن يغسله

الكتابي كاليهودي المماثل له في الجنس أو المسيحي المماثل له في الجنس، شرط أن يغتسل هو أولاً، ثم يغسل الميت ثانياً، وإن لم يوجد المماثل للميت حتى الكتابي سقط الغسل، ودفن الميت بلا تغسيل.

مسألة ١٠٧٢: تجب الصلاة على الميت المسلم إذا بلغ ست سنين فصاعداً، والأحوط وجوباً أن يُصلى على من يعقل الصلاة وإن لم يبلغ الست.

مسألة ١٠٧٣: كيفية الصلاة على الميت: يكبر المصلي على الميت خمس تكبيرات، والأفضل أن يكبر المصلي التكبيرة الأولى ويتشهد الشهادتين، ثم يكبر التكبيرة الثانية ويصلي على النبي ﷺ وآله عليهم السلام، ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو للمؤمنين والمؤمنات، ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويدعو للميت، ثم يكبر التكبيرة الخامسة وينصرف.

مسألة ١٠٧٤: لا يجوز دفن الميت المسلم في مقبرة الكفار إلا إذا خُصص قسم منها للمسلمين، ولا دفن الكفار في مقبرة المسلمين.

مسألة ١٠٧٥: إذا تعذر إيجاد مدفن خاص للميت المسلم في مقبرة المسلمين، وتعذر نقل الميت المسلم إلى بلد إسلامي ليدفن هناك مع المسلمين، دفن الميت المسلم في مقابر الكافرين.

#### استفتاءات:

س ٧٣٥: يوضع الميت في بعض الدول غير الإسلامية داخل صندوق خشبي ثم يُوارى الصندوق داخل القبر، فما الذي يجب علينا فعله في حالة كهذه؟

ج: لا ضير في وضع الميت في صندوق خشبي عند دفنه في الأرض، ولكن لا بد من مراعاة الشروط الشرعية في الدفن، ومنها وضعه مضطجاً على جانبه الأيمن، مستقبل القبلة.

س ٧٣٦: لو توفي مكلف مسلم في بلد غير إسلامي لا توجد فيه مقبرة خاصة

بالمسلمين، وأمكن نقله لبلد إسلامي ليدفن فيه، غير أن تكاليف النقل باهضة، فهل يكفي ذلك لجواز دفنه في مقبرة الكافرين؟

ج: لا يكفي.

س ٧٣٧: لو توفي مكلف مسلم في بلد غير إسلامي لا توجد فيه مقبرة خاصة بالمسلمين، ولم تستطع أسرة المتوفى نقله لبلد إسلامي، لعدم استطاعتها تسديد نفقات النقل، فهل يجب على المراكز الإسلامية المتصدية لشؤون المسلمين تسديد نفقات النقل؟ وهل يجب ذلك على المسلمين الموجودين في تلك المدينة؟

ج: إذا كان دفنه في غير مقبرة الكفار من الأمكنة اللاتقة بشأته في نفس البلد أو غيره متوقفاً على صرف شيء من المال، ولم تكن له تركة تفي به، ولم يكن وليه قادراً على أدائه، وجب أدائه على سائر المسلمين كفاية، ويجوز احتسابه من الوجوه الشرعية أو البرية المنطبقة عليه.

س ٧٣٨: إذا لم يوجد للميت المسلم في بلد الغربة ولي، فمن يتولى شؤونه كلها؟

ج: إذا لم يمكن الاتصال بوليّه واستئذانه في ذلك، سقط إعتبار الإذن، وجب على المكلفين القيام بها كفاية.

س ٧٣٩: أيها أفضل: دفن الميت المسلم في مقبرة إسلامية في بلده غير الإسلامي

الذي توفي فيه، أو نقله إلى بلد إسلامي مع تحمل تكاليف النقل الباهضة؟

ج: الأفضل هو النقل إلى بعض المشاهد المشرفة والأماكن المستحبة مع وجود المتبرع بتكاليف النقل - من الورثة أو غيرهم - أو وفاء الثلث الموصى به للصرف في مطلق وجوه البرّ بذلك، والله العالم.

س ٧٤٠: إذا كان نقل المسلم الميت إلى بلدان إسلامية يكلف كثيراً، فهل يجوز

دفنه بمقابر غير المسلمين من أصحاب الديانات السماوية الأخرى؟

ج: لا يجوز دفن المسلم في مقابر الكفار إلا مع الانحصار والضرورة الرافعة

للتكليف.

## فقه المعاملات

مسائل في المأكولات والمشروبات:

مسألة ١٠٧٦: لما كان أصحاب الديانات والكتب السماوية السابقة من يهود ومسيحيين ومجوس طاهرين، فإن مشاكل كثيرة في الطعام سيتيسر أمر حلها ويتيسر حكمها أثناء المعيشة بين ظهرانهم، حيث سيحق لنا كمسلمين أن نأكل من طعامهم، سواء مسّوه بأيديهم مع البلبل، أم لم يمّسوه، إذا لم نعلم أو نطمئن باحتواء ذلك الطعام على ما يحرم علينا تناوله كالخمر مثلاً.

مسألة ١٠٧٧: يحق للمسلم أن يتناول الطعام المعدّ من قبل الكافر غير الكتابي، إذا لم يعلم المسلم أو يطمئن بأن ذلك الكافر قد مسّه مع البلبل، شرط أن لا يعلم أو يطمئن المسلم باحتواء ذلك الطعام على ما يحرم عليه تناوله كالخمر مثلاً.

مسألة ١٠٧٨: يحق للمسلم أن يتناول أي طعام أعدّه صانعه للأكل، إذا جهل المسلم معتقد ودين ومبدأ ذلك المعدّ للطعام، سواء مسّه معدّه مع البلبل، أم لم يمسه، شرط أن لا يعلم أو يطمئن المسلم باحتواء ذلك الطعام على ما يحرم عليه تناوله كالخمر مثلاً.

هذا ولا يجب على المسلم سؤال معدّ الطعام عن إيمانه أو كفره، أو عن مسّه للطعام أو عدمه، حتى وإن كان ذلك السؤال سهلاً يسيراً عليه، وطبيعياً على من يسأله.

وباختصار فإنّ المأكولات بأنواعها المختلفة عدا اللحوم والشحوم ومشتقاتها، يحق للمسلم تناولها، حتى إذا ظنّ بأنّ في محتوياتها ما لا يجوز له أكله، أو ظنّ أنّ صانعها أيّاً كان قد مسّها مع البلل.

مسألة ١٠٧٩: كما لا يجب عليه فحص محتوياتها ليتأكد من خلوها مما لا يجوز له أكله، ولا يجب عليه سؤال صانعها عن مسّه لها أثناء إعداده الطعام أو بعده.

مسألة ١٠٨٠: المعلبات بأنواعها المختلفة باستثناء اللحوم والشحوم ومشتقاتها يجوز للمسلم تناولها، حتى إذا ظنّ بأنّ في محتوياتها ما لا يجوز له أكله، أو ظنّ أنّ صانعها أيّاً كان قد مسّها مع البلل، ولا يجب عليه فحص محتوياتها ليتأكد من خلوها مما لا يجوز له أكله.

مسألة ١٠٨١: يحق للمسلم شراء اللحوم المحلّلة بأنواعها المختلفة من بائع اللحوم المسلم إذا كان يبيعها على المسلمين، فيحكم بحلّية لحمه وإن كانت شرائط التذكية تختلف في مذهبه عن مذهبنا إذا احتمل ذبح الحيوان وفق شرائطنا. هذا في غير الاستقبال، وأما بالنسبة للاستقبال فلا يضّرّ عدم رعايته إذا كان الذابح لا يعتقد وجوبه.

مسألة ١٠٨٢: إذا علم المسلم وتأكّد بأنّ هذا اللحم مأخوذ من حيوان محلّل الأكل كالبقرة والغنم والدجاج، ولكنه غير مذبوح وفق قواعد الشريعة الإسلامية، فهو من الميتة التي لا يجوز للمسلم أكلها وإن كان بائعها مسلماً، كما أن هذا اللحم نجس وينجس ما مسّه مع البلل.

مسألة ١٠٨٣: إذا اشترى المسلم اللحم من كافر، أو أخذه من كافر، أو من مسلم كان أخذه من كافر ولم يفحص عن تذكّيته حين أخذه، فهو حرام أيضاً.

ولكن إذا لم يعلم المسلم بعدم تذكيتها، لا يحكم بنجاسته، وإن حرم أكله.  
مسألة ١٠٨٤: لجواز أكل السمك بأنواعه المختلفة لا بد من توفر شرطين:  
الشرط الأول: أن يكون للسمك فلس.

الشرط الثاني أن يجزم المسلم أو يطمئن بأن السمك قد أخرج من الماء وهو حي، أو أنه مات وهو في شبكة الصيد. ولا يشترط في صائد السمك الإسلام، ولا تشترط في تذكية السمك التسمية أو ذكر إسم الله عليه، فلو صاد السمك كافر فأخرجه من الماء حياً، أو مات في شبكته أو حظيرته، وكان له فلس، حلّ أكله.

ويمكن للمسلم أن يتأكد من الشرط الأول بملاحظة السمكة إن كانت معروضة أمامه، أو كان إسمها مدوناً عليها مع الاطمئنان بصدق الكتابة.  
والشرط الثاني متحقق في جميع البلدان تقريباً، كما يقولون، لأن الطرق العالمية المعتمدة في الصيد تحقق خروجه من الماء حياً، أو موته في شبكة الصيد.

وبناءً على ذلك فإن السمك يجوز أخذه من الكافر وأكله، مثلما يجوز أخذه من المسلم وأكله، معلباً كان أو غير معلب.

مسألة ١٠٨٥: يحلّ أكل الروبيان إذا أخرج من الماء حياً، ويحرم أكل الضفادع، والسرطان، والسلحفاة، وكل حيوان (برمائي) والقواقع، وأم الروبيان.

مسألة ١٠٨٦: يحرم الأكل من مائدة يشرب عليها الخمر أو المسكر، ويحرم الجلوس عليها أيضاً على الأحوط وجوباً.

مسألة ١٠٨٧: يحقّ للمسلم ارتياد الأماكن التي يقدم فيها الخمر مع الطعام، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى ترويج عمل هذه المطاعم ولكن لا يأكل من مائدة يشرب عليها الخمر، ولا يجلس عليها على الأحوط وجوباً.

ولا مانع من الجلوس على مائدة أخرى مجاورة لمائدة من يشرب الخمر.

## استفتاءات:

س ٧٤١: تكتب عبارة (مذبوح على الطريقة الإسلامية) على لحوم منتجة في دول إسلامية من قبل شركات غير إسلامية، فهل يجوز لنا تناولها؟ وهل يجوز تناولها إذا كان منشأ هذه اللحوم شركة إسلامية في دولة غير إسلامية؟ ثم ما هو الحال لو كان المنشأ شركة أجنبية في دولة أجنبية؟

ج: لا اعتبار بالكتابة، فإن كان المنتج لها مسلماً أو أنتجت في بلد يغلب فيه المسلمون، ولم يعلم أن المنتج لها من غير المسلمين، جاز تناولها. وأما إذا كان المنتج غير مسلم، أو أنتجت في بلد ليست غالبية من المسلمين، ولم يعلم كون المنتج مسلماً، فلا يجوز تناولها.

س ٧٤٢: ندخل بعض الأسواق الكبيرة في أوروبا، فنجد لحوماً معلبة منتجة من قبل شركة أوروبية مكتوب على العلبة عبارة مفادها: أنها (حلال) أو (مذبوحة على الطريقة الإسلامية) فهل يجوز شراؤها وأكلها؟

ج: لا أثر للكتابة إذا لم توجب الإطمئنان.

س ٧٤٣: أيجوز شراء اللحم على أنه مذكى من (سوبر ماركت) صاحبه مسلم يبيع الخمر؟

ج: نعم يجوز، ويحل أكله وإن كان مسبوقاً بيد غير المسلم، إذا أحتمل أن البائع أحرز تذكته الشرعية دون ما إذا لم يحتمل ذلك.

س ٧٤٤: بعض الأجبان المصنوعة في الدول غير الإسلامية مشتملة على أنفحة العجل، أو أي حيوان آخر، ولا ندري هل الأنفحة مأخوذة من حيوان مذبوح على الطريقة الإسلامية أو لا؟ وهل هي مستحيلة إلى شيء آخر أو لا فهل يجوز أكل هذه الأجبان؟

ج: لا إشكال في أكل الأجبان من هذه الجهة، والله العالم.

س ٧٤٥: تصنع مادة الجلوتين وتدخل في العديد من المشروبات والمأكولات



في الغرب، فهل يجوز لنا تناولها ونحن لا نعلم ما إذا كانت مستخلصة من النبات أو الحيوان، وإذا كانت من الحيوان، فهل هي مستخلصة من عظامه أو مما يحيط بالعظام من الأنسجة، ثم لا ندري هل أن ذلك الحيوان محلل الأكل أو محرمة؟

ج: يجوز تناولها فيما لو شك في كونها مستخلصة من الحيوان أو من النبات. وأما إذا علم باستخلاصها من الحيوان فلا يجوز تناولها مع عدم إحراز كون ذلك الحيوان مذكي بطريقة شرعية، حتى فيما لو كانت مستخلصة من عظامه على الأحوط. نعم مع العلم بطرو الاستحالة على موادها الأولية في عملية تصنيعها كيميائياً، فلا بأس بتناولها مطلقاً، إلا أن ذلك غير ثابت.

س ٧٤٦: نجد أحياناً على علبة السمك اسم السمكة أو صورتها، فنعرف من خلال العلبة أن السمكة هذه ذات فلس، فهل يحق لنا الاعتماد على الاسم أو الصورة في تحديد النوعية، مع علمنا بأن الكذب في أمور كهذه يعرّض الشركة لخسارة كبيرة، وربما لما هو أشد من ذلك؟

ج: إذا حصل الإطمئنان بصدقها، جاز العمل وفقه.

س ٧٤٧: يحرم الجلوس على مائدة فيها خمر إذا عدَّ المسلم من الجالسين، فما هو المقصود بالمائدة؟ هل هي المجلس الواحد ولو تعددت الموائد؟ أو هي المائدة الواحدة، بحيث لو فصل فاصل بين المائتين جاز الجلوس؟

ج: العبرة بوحدة المائدة، علماً أن حرمة الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر أو المسكرات مبنية على الاحتياط، نعم الأكل والشرب من تلك المائدة حرام على الأقوى.

س ٧٤٨: لو دخل مسلم لمقهى، وجلس يشرب الشاي، وجاء غريب عنه ليشرب الخمر على نفس المائدة، فهل يجب عليه قطع شرب الشاي والخروج؟

ج: نعم يجب - على ما تقدم - الانصراف من تلك المائدة.

س ٧٤٩: هل يحلُّ شرب البيرة المكتوب عليها عبارة (خالية من الكحول)؟

ج: لا يحل إذا كان المراد بالبيرة الفقاق الموجب للنشوة وهي السكر الخفيف،  
وأما إذا كان المراد بها ماء الشعير الذي لا يوجب النشوة فلا بأس به.

س ٧٥٠: هل يجوز للمسلم أن يحضر في المجالس التي تقدم فيها الخمر؟

ج: الأكل والشرب في تلك المجالس محرّم، وأما مجرد الحضور فحرمته تبتني  
على الإحتياط للزومي.

ولا بأس به لغرض النهي عن المنكر، إذا كان متمكناً منه.

### مسائل في الملابس:

مسألة ١٠٨٨: الحاجات الجلدية نجسة، ولا تجوز الصلاة بها، إذا علمنا أنها  
مصنوعة من جلد حيوان غير مذبوح وفق قواعد الذباجة الشرعية.

وتعدّ طاهرة وتجاوز الصلاة بها، إذا احتملنا أنها مصنوعة من جلد حيوان  
محلل الأكل مذبوح وفق قواعد الذباجة المعمول بها في الشريعة الإسلامية.

مسألة ١٠٨٩: لا تجوز الصلاة في الحاجات الجلدية المصنعة من جلود  
الحيوانات المفترسة كالأسد والثور والفهد والثعلب وابن آوى، كما لا تجوز على  
الأحوط وجوباً في جلود الحيوانات غير المفترسة المحرمة الأكل، كالقرد والفيل،  
وإن كانت الجلود المذكورة طاهرة فيما إذا كان الحيوان مذكى، أو احتُمل كونه  
مذكى.

نعم يجوز لبس الحزام منه ونحوه مما لا يمكن ستر العورة به.

أما إذا لم نحتمل ذلك، بل تأكدنا أنها مصنوعة من جلد حيوان غير مذكى،  
فهي نجسة ولا تجوز الصلاة فيها، حتى في الحزام ونحوه مما يلبس، ولا يمكن ستر  
العورة به على الأحوط، وكذلك إذا كان احتمال كونه مذكى احتمالاً ضعيفاً لا يعتني  
به العقلاء كـ٢٪.

مسألة ١٠٩٠: الحاجات الجلدية المصنوعة في البلدان الإسلامية، والمعروضة في

البلدان غير الإسلامية، محكومة بالطهارة وجواز الصلاة فيها.

مسألة ١٠٩١: الحاجات الجلدية المصنوعة في البلدان غير الإسلامية والمشكوك أنها مصنوعة من جلود طبيعية أو صناعية طاهرة، وتجاوز الصلاة فيها.  
مسألة ١٠٩٢: الحذاء المصنوع من جلد حيوان غير مذبوح وفق قواعد الذباجة الشرعية، لا ينجس الرجل التي فيه إلا مع البلل الناقل للنجاسة، فلو تعرقت الرجل وامتنص الجورب العرق فلم يصل إلى جلد الحذاء النجس، لم تنتجس الرجل، ولم ينتجس الجورب.

مسألة ١٠٩٣: يجوز للنساء لبس الذهب دائماً حتى في الصلاة.

مسألة ١٠٩٤: يجوز للنساء لبس الحرير دائماً حتى في الصلاة.

مسألة ١٠٩٥: لا يجوز للرجل التزيي بزى المرأة على الأحوط وجوباً.

مسألة ١٠٩٦: لا يجوز للمسلمين التزيي بالزى المختص بالكفار على الأحوط وجوباً.

#### استفتاءات:

س ٧٥١: نحن المسلمين في أوروبا نشترى الأحذية والأحزمة وغير ذلك من الملابس المصنوعة من الجلود التي يحتمل كونها جلوداً لذبائح غير مذكاة، وقد تكون مستوردة من دول إسلامية، أو مأخوذة من مسالخ إسلامية هنا (حيث يوجد عدد محدود منها في بريطانيا على سبيل المثال)، هل نحكم بطهارة هذه الجلود على فرض احتمال كونها مستوردة من دول إسلامية، أو من محل لذبح اللحم على الطريقة الإسلامية، وان كان هذا الاحتمال ضعيفاً؟

ج: إذا كان الاحتمال ضعيفاً بحيث يطمئن بخلافه كـ ٢٪ لم يعتد به، وإلا فلا مانع من البناء على الطهارة، والله العالم.

س ٧٥٢: يفتي الفقهاء بحرمة لبس الحرير الطبيعي الخالص، فهل يمكن للرجل

لبس الحرير الممزوج بغيره إذا كان ذلك الملبوس ربطة عنق؟ ثم هل يحرم على الرجل لبس ربطة العنق إذا كانت مصنوعة من الحرير الطبيعي الخالص؟  
ج: لا يحرم لبس الربطة وإن كانت من الحرير الخالص لأنها مما لا يمكن ستر العورة بها.

وأما الممزوج بغيره بحيث خرج عن اسم الحرير الخالص، فيجوز لبسه وإن أمكن ستر العورة به.

س ٧٥٣: رغم أن بعض الشركات تكتب على منتوجاتها أنها مصنوعة من الحرير الطبيعي، غير أننا نشك في ذلك لرخص أثمانها، فهل يحق لنا لبسها والصلاة بها؟

ج: مع الشك يجوز لبسها والصلاة فيها.

س ٧٥٤: هل يجوز لبس ملابس عليها صورة الخمرة كدعاية لشربها؟ وهل يجوز الاتجار بها؟

ج: يحرم لبسها، والاتجار بها.

مسائل في التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر:

مسألة ١٠٩٧: لا يحق للمسلم لصق الإعلانات أو كتابة الكتابات، أو ماشا كلها على الواجهات الخارجية للجدران أو البيانات المملوكة لغيره، إلا إذا علم برضا مالكيها بذلك.

مسألة ١٠٩٨: يحرم على المسلم خيانة من يأتمنه على مال أو عمل، حتى لو كان كافراً، ويجب على المسلم المحافظة على الأمانة وأدائها كاملة، فن يعمل في محل مبيعات أو محاسب، لا يجوز له أن يخون صاحب العمل ويأخذ شيئاً مما تحت يده»<sup>(١)</sup>.

(١) دليل المسلم في بلاد الغربية. ص ٨٩ - ٩٠.

مسألة ١٠٩٩: لا تجوز السرقة من أموال غير المسلمين الخاصة والعامة، ولا يجوز إتلافها ما دام ذلك يسيء إلى سمعة الإسلام والمسلمين بشكل عام.

مسألة ١١٠٠: لا تجوز السرقة من أموال غير المسلمين الخاصة والعامة ولا يجوز إتلافها، حتى وإن كانت تلك السرقة وذلك الإتلاف لا يسيء إلى سمعة الإسلام والمسلمين فرضاً، ولكنها عدت غدرًا ونقضاً للأمان الضمني المعطى لهم حين طلب رخصة الدخول إلى بلادهم، أو طلب رخصة الإقامة فيها، وذلك لحرمة الغدر، ونقض الأمان، بالنسبة إلى كل أحد مهما كان دينه وجنسه ومعتقده.

مسألة ١١٠١: لا يجوز سرقة أموال غير المسلمين حين دخولهم للبلدان الإسلامية.

مسألة ١١٠٢: لا يجوز للمسلم أن يأخذ الرواتب والمساعدات بطرق غير قانونية، كتزويد المسؤولين بمعلومات غير صحيحة، أو ما شاكل ذلك.

مسألة ١١٠٣: لا يحق للمسلم أن يقدم معلومات غير صحيحة لشركات التأمين ليحصل على مال لا يستحقه فعلاً، كما لا يحق أن يفتعل بقصد حادثاً ما كالحريق مثلاً ليتسلم مقابله مالاً، ولا يحل له ذلك المال.

#### استفتاءات:

س ٧٥٥: لو حاول المسلم أن يسحب من الماكينة شيئاً من ماله، فخرج له أكثر مما طلب، فهل يجوز له أخذ الزيادة دون علم البنك غير الإسلامي بذلك؟  
ج: لا يجوز ذلك.

س ٧٥٦: اشترى مسلم بضاعة من شركة أجنبية في بلد غير إسلامي، فأعطاه البائع خطأ أكثر مما طلب، فهل يحق للمسلم أخذ الزيادة؟ وهل يجب عليه إخبار البائع بخطئه؟

ج: لا يحق له أخذ الزيادة، ولو أخذها لزمه الإرجاع.

س ٧٥٧: موظف مسلم بشركة غير مسلمة، يستطيع أن يأخذ من حاجات الشركة شيئاً دون علم الشركة، فهل يجوز له ذلك؟

ج: لا يجوز ذلك له.

س ٧٥٨: هل يجوز للمسلم أن يسرق من الكفار في بلاد الكفار، كأوروبا وأمريكا وأمثالهما؟ وهل يحق له أن يحتال عليهم في أخذ الأموال بالطريقة المتعارفة لديهم؟

ج: لا تجوز السرقة من أموالهم الخاصة أو العامة، وكذا إتلافها إذا كان ذلك يسيء إلى سمعة الإسلام أو المسلمين بشكل عام.

وكذا لا يجوز إذا لم يكن كذلك، ولكن عُدَّ غدرًا ونقضاً للأمان الضمني المعطى لهم حين طلب رخصة الدخول في بلادهم، أو طلب رخصة الإقامة فيها، حرمة الغدر ونقض الأمان بالنسبة إلى كل أحد.

س ٧٥٩: هل يجوز للمسلم أن يعطي معلومات غير صحيحة للدوائر الحكومية في أوروبا للحصول على مزايا وتسهيلات مالية أو معنوية، وبالطريقة القانونية لديهم؟

ج: لا يجوز ذلك، فإنه من الكذب، وما ذكر ليس من مسوغاته.

## العلاقات الإجتماعية

مسائل في صلة الرحم:

مسألة ١١٠٤: صلة الرحم واجبة على المسلم، وقطيعته من الكبائر، وإذا كانت صلة الرحم واجبة وقطيعته من الكبائر التي توعد الله عليها النار، فإن شدة الحاجة إلى صلة الرحم في الغربة أهم، ومراعاتها أولى في بلدان يقل فيها الإخوان، وتتفكك فيها العوائل، وتتآكل فيها الأواصر الدينية، وتطغى عليها قيم المادة.

مسألة ١١٠٥: تحرم قطيعة الرحم، حتى لو كان ذلك الرحم قاطعاً للصلة تاركاً للصلاة، أو شارباً للخمر، أو مستهيناً ببعض أحكام الدين، كخلع الحجاب وغير ذلك بحيث لا يجدي معه الوعظ والإرشاد والتنبيه، شرط أن لا تكون تلك الصلة موجبة لتأييده على فعل الحرام.

قال نبينا الكريم محمد ﷺ: «أفضل الفضائل: أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك»<sup>(١)</sup>.

وقال ﷺ: «لا تقطع رحمك وإن قطعك»<sup>(١)</sup>.

مسألة ١١٠٦: لا يجوز لغير ولي الطفل أو المأذون من قبله أن يضرب الطفل لتأديبه إذا ارتكب فعلاً محرماً أو سبب أذى للآخرين، ويجوز للولي وللمأذون من قبله أن يضرب الطفل للتأديب ضرباً خفيفاً غير مبرح لا يؤدي إلى إحمراء جلد الطفل، بشرط أن لا يتجاوز ثلاث ضربات، وذلك فيما إذا توقف التأديب عليه، وعليه فلا يحق للأخ الشاب أن يضرب أخاه الطفل إلا إذا كان ولياً مأذوناً من قبل الولي، ولا يجوز ضرب التلميذ في المدرسة بدون إذن وليه أو المأذون من قبله بتاتاً.

مسألة ١١٠٧: الأحوط وجوباً عدم ضرب البالغ مطلقاً.

مسألة ١١٠٨: من صفات المرأة الصالحة عدم إيذاء زوجها والإساءة إليه وإزعاجه، ومن صفات الزوج الصالح عدم إيذاء زوجته والإساءة إليها وإزعاجها، قال رسول الله ﷺ: «من كانت له امرأة تؤذيه لم يقبل الله صلاتها ولا حسنة من أعمالها حتى تعينه وترضيه وإن صامت الدهر وقامت، وأعتقت الرقاب وأنفقت الأموال في سبيل الله وكانت أول من ترد النار»، ثم قال ﷺ: «وعلى الرجل مثل ذلك الوزر والعذاب إذا كان مؤذياً ظالماً»<sup>(٢)</sup>.

مسألة ١١٠٩: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان عباديان على كل مؤمن ومؤمنة متى ما توفرت شروطها، قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾<sup>(٣)</sup>.

وقل جلّ وعلا: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) الأصول من الكافي للكليني: ٢/٢٤٧، وأنظر من لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي: ٤/٢٦٧.

(٢) تفصيل وسائل الشيعة للحر العاملي: ٨٢/٢٠، وأنظر الذنوب الكبيرة لعبدالحسين دستغيب: ٢/٢٩٦-٢٩٧.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٠٤.

(٤) سورة التوبة: ٧١، وأنظر سورة آل عمران: آية ١١٠.



وقال نبينا الكريم محمد ﷺ: «لا تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزعنا عنهم البركات، وسلطنا بعضهم على بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء»<sup>(١)</sup>.

قد تجرد في النساء من أهلك من لا تتحجب، ولا تغطي شعرها، وقد تجرد فيهن من لا تزيل أثر صبغة الأظافر عن أظافرها عندما تتوضأ أو تغتسل.

قد تجرد فيهن من تتعطر لغير زوجها من الرجال، ومن لا تستر شعرها وجسدها عن أنظار ابن عمها أو ابن عمتها، أو ابن خالها، أو ابن خالتها، أو أخي زوجها، أو صديقه بحجة أنه يعيش معها في بيت واحد فهو كأخيها، أو غير ذلك من الأعدار الواهية الأخرى.

قد تجرد في أهلك من يكذب، ويغتتاب، ويعتدي على الآخرين، ويبدّر أمواله، ويعين الظالمين على ظلمهم، ويؤذي جاره، قد تجرد... وتجد.. وتجد.

إذا وجدت شيئاً من ذلك فأمر بالمعروف، وانه عن المنكر، مبتدئاً بالمرتبين الأولى والثانية.. إظهار الكراهة والإنكار باللسان، منتقلاً إذا لم ينفع ذلك إلى المرتبة الثالثة بعد استحصال الإذن من الحاكم الشرعي، وهي اتخاذ الإجراءات العملية متدرجاً فيها من الأخف إلى الأشد<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان جاهلاً بالحكم الشرعي وجب عليه تعليمه الحكم وحثه على الالتزام به.

مسألة ١١١٠: التجسس، أو تتبع ما استتر من أمور المسلمين للاطلاع عليه، وهتك الأمور التي سترها أهلها، محرم في الشريعة الإسلامية، قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) تفصيل وسائل الشريعة للحر العاملي: ٣٩٦/١٦.

(٢) الفتاوى الميسرة للمؤلف، ص ٢٦٨ - ٢٧٠.

(٣) سورة الحجرات: آية ١٢.

مسألة ١١١١: الغيبة وهي «أن يذكر المؤمن بعيب في غيبته، سواء أكان بقصد الانتقاص أو لم يكن، وسواء أكان العيب في بدنه، أم في نسبه، أم في خلقه، أم في فعله، أم في قوله، أم في دينه، أم في دنياه، أم في غير ذلك، مما يكون عيباً مستوراً عن الناس، كما لا فرق بين الذكر بين أن يكون بالقول، أم بالفعل المحامي عن وجود العيب»<sup>(١)</sup>.

وقد ذمها الله عز وجل في كتابه الكريم وصورها في صورة تقشعر منها النفوس والأبدان، فقال جلّ وعلا ﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحُب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ: «إياكم والغيبة فإن الغيبة أشد من الزنا، فإن الرجل قد يزني فيتوب إلى الله، فيتوب الله عليه، وصاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه»<sup>(٣)</sup>.

ولا يحسن بالمؤمن أن يستمع إلى غيبة أخيه المؤمن، بل «قد يظهر من الروايات عن النبي والأئمة عليهم أفضل الصلاة والسلام أنه: يجب على سامع الغيبة أن ينصر المغتاب ويرد عنه، وأنه إذا لم يرد، خذله الله تعالى في الدنيا والآخرة، وأنه كان عليه كوزر من اغتاب»<sup>(٤)</sup>.

### استفتاءات:

س ٧٦٠: هل يجوز اختلاط الجنسين في المدارس المتوسطة والثانوية إذا علم الإنسان أن ذلك الإختلاط سيؤدي حتماً في يوم ما إلى وقوع محرم لطالب أو طالبة، ولو كان بالنظر المحرم؟

(١) منهاج الصالحين للسيد السيستاني: ١٧/١.

(٢) سورة الحجرات: آية ١٢.

(٣) جامع السعادات للتراقي: ٣٠٢/٢.

(٤) منهاج الصالحين للسيد السيستاني: ١٧/١.

ج: لا يجوز في الصورة المذكورة.

س ٧٦١: هل يجوز للرجل المسلم أن يذهب إلى المسابح المختلطة، خصوصاً وإنهن قد أقيمن جلباب العفاف عن أنفسهن، ومن لا ينتهين إذا نهين؟

ج: النظر من دون ريبة ولا تلذذ شهوي إلى المكشفات اللائي لا ينتهين إذا نهين عن التكشف وإن كان جائزاً، ولكن الحضور في هذه الأماكن الخلاعية غير جائز مطلقاً على الأحوط.

س ٧٦٢: هل يجوز للسالكين في الغرب إرسال بناتهم المحجبات إلى مدارس مختلطة للتعليم في ظل إلزامية التعليم أو عدمها مع وجود مدارس غير مختلطة ولكنها غالية أو بعيدة أو ضعيفة المستوى؟

ج: لا يجوز إذا كانت تفسد أخلاقهن فضلاً عما إذا كانت تضر بعقائدهن والتمهين الديني كما هو كذلك عادة.

س ٧٦٣: هل يجوز اصطحاب الفتيات اللواتي يدرسن مع الشاب المسلم في الجامعات الأجنبية لغرض التنزه في السفرات السياحية وغيرها؟

ج: لا يجوز، إلا مع الأمن من الوقوع في الحرام.

س ٧٦٤: هل يجوز مشاهدة مشهد غرامي على الطبيعة في الشارع؟

ج: لا يجوز النظر إليه بتلذذ شهوي أو مع الريبة، بل الأحوط تركه مطلقاً.

س ٧٦٥: هل يجوز الذهاب إلى السينما المختلطة وأماكن اللهو غير المشروع، مع عدم الاطمئنان بالوقوع في المحرم؟

ج: لا يجوز.

س ٧٦٦: هل تجوز السباحة في مسبح مختلط من دون أن يكون القصد من السباحة هو التلذذ؟

ج: لا يجوز الذهاب إلى أماكن الفساد مطلقاً على الأحوط.

س ٧٦٧: هل يجوز قصد سواحل البحر والحدائق العامة في الأيام المشمسة

للتنزه، وفيها مشاهد محلّة بالآداب العامة؟

ج: لا يجوز مع عدم الأمن من الوقوع في الحرام.

س ٧٦٨: في الدول الأوربية تبني المرافق الصحية وفقاً لاعتبارات خاصة، ليس من بينها بالتأكيد وجه القبلة كما هو الحال في الدول الإسلامية. فهل يحق لنا استخدامها ونحن لا ندري أين هي من القبلة؟ ثم إذا علمنا أنها مقابلة للقبلة فهل يجوز لنا استخدامها، وإذا كان لا يحق لنا ذلك فما العمل؟

ج: في الصورة الأولى لا يجوز - على الأحوط - استخدامها إلا بعد اليأس من معرفة جهلة القبلة، وعدم إمكان الانتظار، أو كون الانتظار حرجياً أو ضرورياً. وأما في الصورة الثانية فيلزم على الأحوط التجنب عن استقبال القبلة أو استدبارها حال استخدامها.

ومع الاضطرار فالأحوط اختيار الاستدبار.

س ٧٦٩: يعرض البعض في الغرب حاجات ثمينة بأسعار زهيدة، مما يجعل المشتري يقرب جداً أنها مسروقة، فهل يجوز شراؤها على تقديري العلم أو الظن القوي بسرقتها من مسلم، أو كافر، سواء أكان بائعها مسلماً، أو كافراً؟

ج: إذا علم أو اطمان بسرقتها من محترم المال، مسلماً كان أو غيره، لم يجز الشراء والتملك.

س ٧٧٠: مصور يدعى لتصوير حفلة زواج ويُشرب فيها الخمر، فهل يجوز له ذلك؟

ج: لا يجوز تصوير مظاهر شرب الخمر ونحوه من المحرمات.

س ٧٧١: يتناقش الولد مع والده أو الأم مع بنتها في أمر حيوي يومي نقاشاً حاداً يضجر الوالدين، فهل يجوز للأولاد ذلك، وما هو الحد الذي لا يجب على الولد تخطية مع والده؟

ج: يجوز للولد أن يناقش والديه فيما لا يعتقد بصحته من آرائها، ولكن عليه

أن يراعي الهدوء والأدب في مناقشته، فلا يحدّ النظر إليهما، ولا يرفع صوته فوق صوتهما، فضلاً عن استخدام الكلمات الخشنة.

س ٧٧٢: إذا أمرت الوالدة ولدها بتطليق زوجته لخلافها مع الزوجة، فهل يجب طاعتها في ذلك؟ وماذا لو قالت (أنت ولد عاق إن لم تطلق)؟

ج: لا تجب طاعتها في ذلك، ولا أثر للقول المذكور، نعم يلزمه التجنب عن الإساءة إليها بقول أو فعل كما تقدم.

س ٧٧٣: ضرب أب ابنه ضربة شديدة أسودّها جلد الولد أو احمر، فهل تجب على والده الدية؟ وهل يختلف الحكم لو كان الضارب غير الأب؟

ج: تجب الدية على الضارب أباً كان أم غيره.

س ٧٧٤: هل من البرّ للزوجة خدمة أب وأم وأخ وأخت الزوج؟ وهل من البرّ للزوج الاعتناء بأب وأم وأخت الزوجة خاصة في بلاد الغربية؟

ج: لا إشكال في كونه برّاً وإحساناً إلى الزوج أو الزوجة ولكنه غير واجب.

## الشؤون الطبيّة

مسألة ١١١٢: لا يحقُّ لطالب الطب النظر إلى عورة أحد أثناء التدريب على المهنة، إلّا إذا توقف عليه دفع ضرر عظيم عن مسلم، ولو في المستقبل.

استفتاءات:

س ٧٧٥: تقتضي مهنة الطب أن يفحص الطبيب مريضاته بعناية، ولما كان خلع الملابس الخارجية أثناء الفحص متعارفاً في بعض البلدان الأوربية، فهل تجوز ممارسة مهنة الطب هنا على هذه الصورة؟  
ج: يجوز مع تجنب النظر واللمس المحرّمين، إلّا بمقدار ما يتوقف عليه تشخيص المرض.

س ٧٧٦: يرى الطبيب المعالج أحياناً أن يكشف بعض مواضع جسم المرأة الأجنبية، بما فيها المواضع الحساسة، عدا العورة، فهل يجوز لها كشف جسمها:  
أ - في حالة وجود طبيبة يمكن مراجعتها، ولكن بكلفة مادية عالية بعض الشيء؟

ب - في حالة كون المرض غير خطير، ولكنه مرض على كل حال؟  
 ج - ثم ما هو الحكم في حالة ما إذا كان المطلوب كشفه، هو العورة؟  
 ج: أ - لا يجوز مع إمكان مراجعة الطبيب، إلا إذا كلفت مراجعتها مبالغ مضرّة بحالها.

ب - يجوز إذا كانت تتضرر بترك علاجه، أو تقع في حرج شديد لا يتحمل عادة.

ج - الحكم فيه ما مرّ، ولا بدّ من الاقتصار في الكشف في الحالتين على مقدار الضرورة.

وإن أمكن العلاج من دون النظر المباشر إلى ما يحرم النظر إليه، كالنظر عبر الشاشة التلفزيونية أو المرآة فهو الأحوط.

س ٧٧٧: في علم الهندسة الوراثية يدعي بعض العلماء أن باستطاعتهم تحسين الجنس البشري بواسطة التأثير على الجينات وذلك بـ

أ - رفع القبح في الشكل.

ب - وضع مواصفات جميلة بديلة.

ج - كلا الأمرين معاً.

فهل يجوز للعلماء أن يفعلوا ذلك؟ وهل يحق للمسلم أن يميّن الأطباء من تحسين جيناته الوراثية؟

إذا لم يكن له مضاعفات جانبية، فلا مانع منه في حدّ ذاته.

س ٧٧٨: تجري الشركات في الغرب تجارب على الأدوية قبل طرحها في الأسواق، فهل يجوز تجربة دواء على مريض، إذا ظن الطبيب أنّ هذا الدواء مفيد لمريضه قبل انتهاء التجارب عليه، من دون علم المريض؟

ج: لا بدّ من إعلام المريض بالحال، وكسب موافقته على تجربة الدواء عليه، إلا إذا كان من المؤكد عدم تسببه في مضاعفات جانبية، وإنما يشك في فائدته.

س ٧٧٩: تطلب بعض الدوائر في بعض الحالات تشريح جثة المتوفي لمعرفة سبب الوفاة، فمتى يجوز السماح لها بذلك، ومتى لا يجوز؟

ج: لا يجوز لولي الميت المسلم أن يسمح بتشريح جسد الميت للغرض المذكور ونحوه، ويلزمه الممانعة منه مع الإمكان.

نعم، إذا توقفت عليه مصلحة مهمة توازي مفسدته الأولية أو ترجح عليها، جاز.

س ٧٨٠: لو تم نقل عضو من ملحد لمسلم، فهل يظهر إذا عُدَّ بعد العملية من جسم المسلم؟

ج: العضو المبان من الحي نجس من غير فرق في ذلك بين المسلم وغيره، وإذا صار جزءاً من بدن المسلم ومن يحكمه مجلول الحياة فيه، يحكم بطهارته.

س ٧٨١: مادة الأنسولين المستعملة في علاج مرض السكر تستخلص أحياناً من بنكرياس الخنزير، فهل نستعملها؟

ج: لا مانع من تزريقها في العضلة أو الوريد أو تحت الجلد بالإبرة.

س ٧٨٢: هل يجوز زرع كبد خنزير في بدن الإنسان؟

ج: يجوز زرع كبد الخنزير في بدن الإنسان والله العالم.

س ٧٨٣: هل تجوز زراعة الأنايب، أي أن تنقل بويضة الزوجة ونطفة الرجل، وتلقح البويضة خارج الجسم، ثم تنقل إلى داخل الجسم بعد ذلك؟

ج: يجوز ذلك في حد ذاته.

س ٧٨٤: هناك بعض الأمراض الوراثية تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وتشكل خطراً على حياتهم مستقبلاً، وقد توصل العلم الحديث إلى طريقة للتخلص من بعض هذه الأمراض، وذلك بإجراء تلقيح لبويضة المرأة داخل أنبوب اختبار خارجي، يتم به فحص الأجنة واختيار الصحيح منها، ثم يزرع داخل رحم الأم، ويتلف الطبيب العدد الباقي من الأجنة، فهل هذه العملية جائزة شرعاً؟



ج: لا مانع من ذلك في حد ذاته.

س ٧٨٥: هل يجوز إجراء عمليات التجميل في الوجه والبدن؟

ج: يجوز مع التجنب عن اللمس والنظر المحرمين.

س ٧٨٦: هل يجوز للمصاب بالأيدز أن يتزوج من السلمي؟

ج: نعم، ولكن لا يجوز له أن يخدعه بأن يصف نفسه بالسلامة عند الخطبة والمقابلة مع علمه بمرض نفسه، كما لا يجوز له مقاربتة المؤدية إلى انتقال العدوى إليه، وأما مع احتمال الانتقال وعدم التأكد منه، فلا يجب الإجتناح عن المقاربة مع موافقته عليها.

س ٧٨٧: ما حكم زواج حاملي فيروس الأيدز من بعضهم؟

ج: لا مانع منه، نعم إذا كانت المعاشرة الجنسية بينها تؤدي إلى ازدياد المرض زيادة خطيرة لزم التجنب عنها.

س ٧٨٨: ما حكم المعاشرة الجنسية بالنسبة للمصاب بمرض الأيدز؟ وهل

يحق لغير المصاب بالأيدز أن يتمتع عن المعاشرة لأنها من الطريق الرئيسة للعدوى؟

ج: يحق للزوجة السليمة أن لا تمكّن زوجها المصاب من المقاربة المؤدية -

ولو احتمالاً - إلى انتقال العدوى إليها بل يجب عليها منعه من ذلك، ولو أمكن تقليل

احتمال الإصابة إلى درجة لا يعتد بها - ٢٪ - باستعمال العازل الذكري أو غيره،

جاز لها التمكين بل لا يجوز المنع عندئذ على الأحوط.

وبذلك يظهر حكم الزوج السليم مع زوجته المصابة فإنه لا يجوز له مقاربتة

مع احتمال انتقال العدوى إليه احتمالاً معتداً به عند العقلاء، ويسقط حقها في المقاربة

عند كل أربعة أشهر إلا مع التمكين من اتخاذ الوسيلة الكفيلة بعدم نقل العدوى.

س ٧٨٩: ما حكم حق السليم من الزوجين في طلب الفرقة؟

ج: إذا حصل التدليس عند العقد بأن تم توصيف الزوج أو الزوجة بالسلامة

عند الخطبة والمقابلة، ثم أجري العقد مبنياً عليه، ثبت الخيار للمدلس عليه، ولا

يتحقق التدليس الموجب للخيار بمجرد سكوت الزوجة ووليها مثلاً عن المرض مع اعتقاد الزوج عدمه.

وأما مع عدم التدليس أو تجدد المرض بعد العقد، فللزوجة السليم أن يطلق زوجته المصابة.

وأما الزوجة السليمة فهل يحق لها طلب الطلاق من زوجها المصاب بمجرد حرمانها من المقاربة - مثلاً - أم لا؟ فيه وجهان، فلا يترك مراعاة مقتضى الاحتياط في ذلك، نعم إذا هجرها زوجها بالمرّة فصارت كالمعلقة، جاز لها رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي لإلزام الزوج بأحد الأمرين إما العدول عن الهجر أو الطلاق.

س ٧٩٠: ما حكم الطلاق من المرأة إذا كان الزوج مصاباً بمرض الأيدز؟  
ج: تقدم بيانه آنفاً.

س ٧٩١: ما حكم إجهاض الحامل المصابة بمرض الأيدز؟

ج: لا يجوز ذلك، ولا سيما بعد ولوج الروح فيه، نعم إذا كان استمرار الحمل ضرورياً على الأم، جاز لها إجهاضه قبل ولوج الروح فيه، لا بعده.

س ٧٩٢: ما حكم حضانة الأم المصابة لوليدها السليم، وإرضاعه (اللباء وغيره)؟

ج: لا يسقط حقها في حضانة وليدها، ولكن لا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم انتقال العدوى إليه، فلو أحتمل - احتمالاً معتدلاً به - انتقالها بالإرضاع من ثديها، لزم التجنب عنه.

س ٧٩٣: لو علم مسلم أنه مصاب بمرض (الأيدز) المعدي، فهل يجوز له

ممارسة العمل الجنسي مع زوجته؟ وهل يجب عليه إعلامها بذلك؟

ج: إذا علم بانتقال المرض إليها بالمقاربة لم تجز له مطلقاً، وكذلك إن أحتمل ذلك احتمالاً معتدلاً به.

## الزواج

### مسائل في الزواج:

مسألة ١١١٣: ينبغي أن يهتم الرجل بصفات المرأة التي ينوي التزوج بها، فلا يتزوج إلا بالمرأة العفيفة الكريمة الأصل الصالحة التي تعينه على أمور الدنيا والآخرة.

ولا ينبغي أن يقتصر الرجل في الاختيار على جمال المرأة وثروتها فقط، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أيها الناس إياكم وخضراء الدمن. قيل: يارسول الله وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسنة في منبت السوء»<sup>(١)</sup>.

مسألة ١١١٤: ينبغي للمرأة وأولياؤها الاهتمام بصفات من تختاره للزواج، فلا تتزوج إلا رجلاً ديناً، عفيفاً، حسن الأخلاق، غير شارب للخمر، ولا مقترف للمنكرات والموبقات.

مسألة ١١١٥: يستحب السعي في التزويج، والشفاعة فيه، وإرضاء الطرفين.

مسألة ١١١٦: يحق للرجل أن ينظر إلى محاسن المرأة التي ينوي التزوج بها،

(١) تفصيل وسائل الشيعة للحر العاملي: ٣٥/٢٠.

وكذلك محادثتها قبل أن يتقدم لخطبتها، فيجوز له رؤية وجهها وشعرها ورقبتها وكفيها وساقها ومعصمها وغير ذلك من محاسن جسمها بشرط أن لا يقصد بذلك التلذذ الجنسي.

مسألة ١١١٧: الزواج في الشريعة الإسلامية قسمان: زواج دائم وزواج مؤقت. فالزواج الدائم: هو عقد لا تعين فيه مدة الزواج، وتسمى الزوجة فيه بالزوجة الدائمة<sup>(١)</sup>.

والزواج المؤقت: هو زواج تتعين فيه المدة بسنة أو أكثر أو أقل، وتسمى الزوجة فيه بالزوجة المؤقتة<sup>(٢)</sup>.

مسألة ١١١٨: يحق لمن لا يتمكن من إجراء العقد باللغة العربية، إجراءه بلغة مفهومة لمعنى التزويج، حتى وإن تمكّن من توكيل من يعرف اللغة العربية.

مسألة ١١١٩: يجوز للمسلم التزويج باليهودية والمسيحية، زواجاً مؤقتاً، والأحوط وجوباً ترك التزويج بغير المسلمة دواماً.

أما المرأة الكافرة غير الكتابية، فلا يجوز للمسلم التزويج بها مطلقاً والأحوط وجوباً ترك التزويج بالمجوسية أيضاً ولو مؤقتاً.

وأما المرأة المسلمة فلا يجوز لها أن تتزوج بالرجل الكافر بتاتاً.

مسألة ١١٢٠: في البلدان التي يكثر فيها الكفار الملحدون والكتائبون، يجب على المسلم سؤال الفتاة التي يريد التزويج بها عن دينها ليتأكد من أنها ليست ملحدة، كي يصحّ التزويج بها، ويقبل قولها بذلك.

مسألة ١١٢١: لا يجوز للمسلم المتزوج من مسلمة، التزويج ثانية من الكتابية كاليهودية والمسيحية من دون إذن زوجته المسلمة، والأحوط وجوباً ترك التزويج بها ولو مؤقتاً، وإن أذنت به الزوجة المسلمة، ولا يختلف الحكم في ذلك بين وجود

(١) للمزيد من المعلومات عن شؤون الزواج وأحكامه، أنظر الزواج في القرآن والسنة للسيد عز الدين بحر العلوم.

(٢) للمزيد من الاطلاع على بعض خصوصيات الزواج المؤقت وأحكامه، أنظر: الزواج المؤقت ودوره في حلّ مشكلات الجنس للسيد محمد تقي الحكيم.

الزوجة معه وعدمه.

مسألة ١١٢٢: لا يجوز ممارسة العمل الجنسي مع الكتابية كاليهودية أو النصرانية من دون عقد زواج شرعي، حتى وإن كانت حكومة بلدها في حالة حرب مع المسلمين.

مسألة ١١٢٣: الأحوط وجوباً ترك التزوج بالمرأة المشهورة بالزنى، إلا إن تتوب، كما أن الأحوط وجوباً للزاني عدم التزوج بمن زنى بها إلا بعد توبتها.

مسألة ١١٢٤: إذا رفع الأب ولايته عن ابنته البكر واعتبرها مستقلة في التصرف بعد بلوغها الثامنة عشرة من العمر، كما يحصل في بعض البلدان الأوربية أو الأمريكية أو غيرها، تسقط ولايته عنها، ويجوز نكاحها دون أخذ إذنه وموافقته.

مسألة ١١٢٥: «إذا كان الزوج يؤدي زوجته ويشاكرها بغير وجه شرعي، جاز لها رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي، ويلزمه بالمعايشة معها بالمعروف، فإن نفع، وإلا عزّره بما يراه، فإن لم ينفع أيضاً، كان لها المطالبة بالطلاق، فإن امتنع منه، ولم يمكن إجباره عليه، طلقها الحاكم الشرعي»<sup>(١)</sup>.

استفتاءات:

س ٧٩٤: هل يمكننا دفع حق الإمام للمساعدة في أمر زواج مؤمن في الغرب علماً بأن العملة الصعبة التي تدفع هنا يمكن أن تزوّج أكثر من مؤمن ومؤمن محتاج في بلدان إسلامية عديدة؟ ألا ينبغي أن يستفيد من الحق أكبر عدد ممكن من المستحقين له.

ج: تزويج المؤمنين المحتاجين وإن كان من مصارف حق الإمام عليه السلام، ولكن لا يجوز صرفه فيه أو في غيره من مصارفه إلا بإذن المرجع أو وكيله، ولا يجب صرف

الحق على أكبر عدد من مستحقيه، بل لا بدّ من مراعاة الأهم فالأهم ويختلف ذلك حسب اختلاف الموارد.

س ٧٩٥: هل يكفي تلفظ الصيغة باللغة العربية في عقد الزواج من قبل غير العرب، من دون معرفة معاني الألفاظ، علماً بأن القصد هو إجراء صيغة عقد الزواج حقاً؟ ثم هل يجب التلفظ بها على تقدير كفايته فلا يجزي أداء العقد بلسغة أخرى؟

ج: يكفي مع الالتفات، ولو إجمالاً إلى معنى الصيغة، ولا يجزي عندئذ إجراء العقد بلسغة أخرى على الأحوط.

س ٧٩٦: بعض الدول الغربية قد يحق لل بنت أن تنفصل مادياً وفي السكن عن بيت أبيها بعد تجاوزها السادسة عشرة من العمر، ثم تستقل هي بإدارة شؤونها، فإذا استشارت أبها أو أمها فإنما لتستأنس بالرأي، أو لقضية أدبية بحته، فهل يحق لبكر كهذه أن تتزوج دون استئذان أبيها في أمر كهذا متعة أو دواماً؟

ج: إذا كان ذلك بمعنى أن الأب قد سمح لها بالزواج ممن تريد، أو أنه اعتزل التدخل في شؤون زواجها، جاز لها ذلك، وإلا لم يجز على الأحوط.

س ٧٩٧: إذا تجاوزت المرأة الثلاثين وهي بكر، فهل يجب عليها الاستئذان من وليها عند الزواج؟

ج: إن لم تكن مستقلةً في شؤونها، وجب عليها الاستئذان، بل وإن كانت مستقلةً على الأحوط لزوماً.

س ٧٩٨: متى يحق للزوجة أن تطلب الطلاق من الحاكم الشرعي؟ وهل يحق للزوجة التي يسيء معاملتها زوجها باستمرار، أو تلك التي لا يُشبع زوجها حاجتها الجنسية بحيث تخشى على نفسها الوقوع في الحرام، أن تطلب الطلاق، فتطلق؟

ج: يحق لها المطالبة بالطلاق من الحاكم الشرعي، فيما إذا امتنع زوجها من

أداء حقوقها الزوجية وامتنع من طلاقها أيضاً بعد إلزام الحاكم الشرعي إياه بأحد الأمرين، فيطلقها الحاكم عندئذ.

والحالات التي يشملها الحكم المذكور هي:

أ- ما إذا امتنع من الإنفاق عليها، ومن الطلاق، ويلحق بها ما إذا كان غير قادر على الإنفاق عليها، وامتنع مع ذلك من طلاقها.

ب- ما إذا كان يؤذيها، ويظلمها، ولا يعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به.

ج- ما إذا هجرها تماماً فصارت كالمعلقة، لا هي ذات زوج، ولا هي خلية.

وأما إذا كان لا يلبي حاجتها الجنسية بصورة كاملة بحيث يخشى معه من وقوعها في الحرام، فإنه وإن كان الأحوط لزوماً للزوج تلبية حاجتها المذكورة، أو استجابة طلبها بالطلاق، إلا أنه لو لم يفعل ذلك فعليها الصبر والانتظار.

س ٧٩٩: مسلمة فارقت زوجها منذ مدة، ولا تتوقع أن تجتمع بزوجها قريباً، وتدعي أنها لا تستطيع البقاء دون زوج لظروف الحياة المعقدة للوحيدة في الغرب، ما في ذلك الخوف على نفسها من السرقة أو الإغتصاب باقتحام البيت عليها، فهل تستطيع أن تطلب الطلاق من الحاكم الشرعي، فتطلق لتتزوج من تشاء؟

ج: إذا كان الزوج هو الذي فارقتها وهجرها، جاز لها رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي، فيلزم الزوج بأحد الأمرين، إما العدول عن هجرها، وإما تسريحها لتتمكن من الزواج من غيره، فإذا امتنع منها جميعاً، ولم يكن إجباره على القبول بأحدهما، جاز للحاكم أن يطلقها بطلبها ذلك.

وأما إذا كانت هي التي هجرت زوجها من دون ما يسوغ لها ذلك، فلا سبيل إلى طلاقها من قبل الحاكم الشرعي.

س ٨٠٠: هل يجوز لمسلم أن يتزوج من كافرة متزوجة من كافر؟ وهل لها عدة لو انفصلت عن زوجها الكافر؟ وكم هي؟ وهل يجوز وطؤها أثناء عدتها منه؟ ولو أسلمت فكم تعتد لتتزوج من مسلم إذا كان يجب عليها الإعتداد من الكافر؟

ج: لا يجوز الزواج منها حال كونها متزوجة من كافر بزواج صحيح عندهم، فإنها ذات بعل، ويجوز انقطاعاً بعد طلاقه، وانقضاء عدتها منه (وعدها كعدة المسلمة)، ولا يجوز قبل انقضائها، وإذا أسلمت بعد دخول زوجها بها، ولم يسلم زوجها، فالأحوط أن لا يتزوج بها المسلم إلا بعد انقضاء عدتها، ولو كان إسلامها قبل الدخول انفسخ نكاحها في الحال، ولا عدة عليها.

س ٨٠١: لو زنت امرأة مسلمة، فهل يجوز لزوجها قتلها؟

ج: لا يجوز له قتلها حتى فيما لو رآها وهي تزني على الأحوط لزوماً.

س ٨٠٢: ما معنى قول الفقهاء (لا عدة على الزانية من زناها)؟

ج: معناه أنه: يجوز لها التزويج بعد زناها من دون عدة، وإذا كانت متزوجة يجوز لزوجها وطؤها من دون عدة، إلا إذا كان الرجل واطئاً لشبهة.

س ٨٠٣: ماذا يقصد بالنفقة الواجبة على الزوج تجاه زوجته؟ وهل يجب أن

تناسب النفقة وضع الزوج الاجتماعي، أو وضع الزوجة عندما كانت في بيت أبيها، أو غير هذه وتلك؟

ج: العبرة فيها بما يليق بشأنها بالقياس إلى زوجها.

س ٨٠٤: للزوجة حقوق على الزوج فلو أخلُّ بها، فهل يحق للزوجة عدم

السماح له بالمقاربة الزوجية؟

ج: ليس لها ذلك، بل إن لم ينفع الوعظ والتحذير، رفعت أمرها إلى الحاكم

الشرعي لاتخاذ الإجراء المناسب.

س ٨٠٥: هل يجوز وطء المرأة الكافرة، كتابية أو بلا دين، بلا عقد شرعي، مع

العلم بأن بلدها في حالة حرب مع المسلمين إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة؟

ج: لا يجوز ذلك.

س ٨٠٦: شابة أجريت لها عملية استئصال للرحم، فانقطع عنها الحيض تماماً



أكثر من خمس عشرة سنة، ثم تزوجت زواجاً مؤقتاً لفترة انتهت، فهل يجب عليها أن تعتد؟ وكم هي عدتها لو كانت عليها عدة.

ج: إن كانت في سن من تحيض، فعدتها من النكاح المنقطع خمسة وأربعون يوماً.

س ٨٠٧: يسبح الجنين في رحم أمه بسائل يخرج حين الولادة أو قبلها ممزوجاً بالدم أحياناً وبدونه أخرى، فهل هذا السائل طاهر إذا خرج بدون دم؟  
ج: نعم طاهر في هذه الصورة.

س ٨٠٨: ينتهي الأطباء أحياناً إلى نتيجة مفادها: أن هذا الجنين مصاب بمرض خطير جداً فيفضلون أن يسقطوه، لأنه لو ولد فسوف يعيش مشوهاً، أو يموت بعد ولادته، فهل يحق للطبيب إسقاطه؟ وهل يحق للأم أن تسلم نفسها للطبيب كي يسقط الجنين؟ ومن منها سيتحمل الدية؟

ج: مجرد كون الطفل مشوهاً أو أنه سوف لا يبق حياً بعد ولادته إلا لفترة قصيرة، لا يسوّغ إجهاضه أبداً، فلا يجوز للأم أن تسمح للطبيب بإسقاطه، كما لا يجوز ذلك للطبيب، والمباشر للإسقاط هو المتحمل للدية.

س ٨٠٩: هل يحق للأم أن تسقط جنينها إذا كانت غير راغبة به وهو بعد لم تلجه الروح، من دون خطر جدي على حياتها؟

ج: لا يحق لها ذلك، إلا إذا كان في بقاءه ضرر عليها أو حرج يشقُّ عليها تحمله.

#### مسائل في شؤون الشباب:

مسألة ١١٢٦: لا يجوز للرجل أن ينظر إلى الرجل بشهوة، ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى المرأة بشهوة كذلك.

مسألة ١١٢٧: الأحوط وجوباً ترك النظر إلى الصور والأفلام الخليعة، وإن كان

النظر إليها من دون ريبة وتلذذ وشهوة.

مسألة ١١٢٨: يحرم اللعب بسائر آلات القمار كالورق إذا كان اللعب بمال، والأحوط وجوباً ترك اللعب بها إذا لم يكن بمال أيضاً.

استفتاءات:

س ٨١٠: هل يحق إنشاد الشعر الغزلي أمام النساء دون قصد التغزل بهن، أو بقصده إذا كن غير متزوجات، ومن يؤثر فيهن انشاد كهذا؟

ج: لا يجوز ذلك.

س ٨١١: هل يجوز التحدث مع النساء حديثاً غزلياً دون تلذذ أو ريبة أو دعوة لمحرم؟

ج: لا يجوز على الأحوط.

س ٨١٢: بعض اللعب المحللة يدخل فيها الزار (الزهر) فهل يجوز لعبها به؟

ج: إذا لم تكن الزار من الآلات المختصة بالقمار فلا مانع من اللعب بها في الألعاب غير القمارية.

س ٨١٣: هل يجوز مشاهدة الأفلام الجنسية دون تلذذ؟

ج: لا يجوز مطلقاً على الأحوط.

س ٨١٤: في بعض الدول يصافح القادم كل الجالسين حتى النساء دون تلذذ، ولو امتنع عن مصافحة النساء أثار سلوكه الاستغراب، وغالباً ما يعد إساءة للمرأة واحتقاراً لها، مما ينعكس سلباً على نظرتهن إليه، فهل يجوز مصافحتهن؟

ج: لا يجوز، وليعالج الموقف بترك مصافحة الجميع أو بلبس الكفوف مثلاً، ولو لم يتيسر له ذلك ووجد أن الإمتناع عن المصافحة حرجاً شديداً لا يتحمل عادة، جازت له عندئذ، هذا كله على فرض ضرورة تدعو للحضور في مجلس كهذا، وإلا فلو لم يمكنه اجتناب الحرام لم يجز له الحضور.

س ٨١٥: تعتبر المصافحة من وسائل التحية والسلام في البلدان الغربية، وقد يؤدي تركها إلى الطرد أو الحرمان من فرص العمل أو الدراسة أحياناً، فهل يجوز للمسلم مصافحة المرأة؟ أو المسلمة مصافحة الرجل في الحالات الاضطرارية؟  
ج: إذا لم يكن التخلص من الملامسة بلبس الكفوف أو نحوه جازت حيث يؤدي تركها إلى ضرر معتد به أو حرج شديد لا يحتمل عادة.

س ٨١٦: مسلم يعيش في الغرب، هل يحق له الزواج من غير المسلمات، إذا عزّت عليه المسلمة، رغم خطورة ذلك على الأبناء، لاختلاف اللغة والدين وطرائق التربية والقيم والعادات الاجتماعية، مما يتسبب في حصول مشاكل نفسية للأبناء؟

ج: لا يجوز له الزواج من الكتابية دوماً على الأحوط. وأما الزواج منها مؤقتاً فهو وإن كان جائزاً، ولكن ننصحه بعدم استيلادها، هذا إذا لم تكن له زوجة مسلمة ولو غائبة عنه، وإلا فلا يجوز من دون إذنها، بل حتى مع إذنها على الأحوط وجوباً.

#### مسائل في شؤون النساء:

مسألة ١١٢٩: يجوز للمرأة كشف وجهها وكفيها أمام الناظر غير المحرم، إذا كانت لا تخاف الوقوع في الحرام، ولم يكن إبرازها للوجه والكفين بداعي إيقاع الرجال في النظر المحرم، ولم يكن موجباً للفتنة بوجه عام، وإلا فيجب عليها الستر حتى عن المحارم.

مسألة ١١٣٠: لا يجوز للمرأة كشف ظاهر قدميها لعين الناظر غير المحرم، ويجوز لها كشف أظهر قدميها وباطنها في الصلاة.

مسألة ١١٣١: يجوز للمرأة الخروج من بيتها لبعض شؤونها متعطرة بحيث يشمّ عطرها الرجال الأجانب عنها، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى إثارة افتتان الرجال

الأجانب بها، وأن لا يكون تعطرُّها بقصد إثارتهنم واقتتانهنم.

مسألة ١١٣٢: لا يجوز للمرأة مداعبة عضوها التناسلي حتى تبلغ ذروة اللذة فتنزّل، ويجب عليها الغسل إذا بلغت ذروة اللذة وأنزلت فخرج ذلك السائل إلى الخارج، ويجزئها غسلها هذا عن الوضوء.

مسألة ١١٣٣: يجوز سماع صوت الأجنبية مع عدم التلذذ الشهوي ولا الريبة، كما يجوز لها إسماع صوتها للأجانب، إلا مع خوف الوقوع في الحرام. نعم لا يجوز لها ترقيق الصوت وتحسينه على نحو يكون عادة مهيجاً للسامع، وإن كان محرماً لها<sup>(١)</sup>.

مسألة ١١٣٤: «إذا اضطرت المرأة -مثلاً- إلى العلاج من مرض، وكان الرجل الأجنبي أرفق بعلاجها، جاز له النظر إلى بدنها ولمسه بيده، إذا توقف عليهما معالجتها، ومع إمكان الاكتفاء بأحدهما -أي اللمس أو النظر- لا يجوز الآخر»<sup>(٢)</sup>.

#### استفتاءات:

س ٨١٧: ما حكم عناق المرأة للمرأة بشهوة، وتقبيلها لها، ومداعبتها إياها، مع الالتذاذ الجنسي، وماذا لو زاد الأمر عن هذا الحدّ فدخل في خانة الفعل الشاذ؟  
ج: يحرم كل ذلك مع اختلاف في درجات الحرمة.

س ٨١٨: يفرز الجهاز التناسلي للمرأة عند مداعبتها سائلاً لزجاً، ثم إذا استمرت المداعبة ربما تصل المرأة إلى ذروة التهييج والتوتر الجنسي بما يسمى بالقذف، فيزداد الإفراز، فهل يجب عليها الغسل عند أول إفراز للتهييج، أو عندما تصل إلى الذروة؟ وهل الغسل هذا يغنيها عن الوضوء؟

ج: لا يوجب الغسل ما لم تصل المرأة إلى ذروة التهييج الجنسي، فإذا بلغته

(١) المصدر السابق: ١٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٣.

وخرج منها السائل وجب عليها الغسل لما يعتبر فيه الطهارة عن حدث الجنابة، ويغنيها ذلك عن الوضوء.

س ٨١٩: في موسم الحج تستعمل النساء بعض العقاقير الطبية لتأخير نزول الدورة الشهرية، فإذا حان وقت الدورة، ينزل دم متقطع أحياناً، فهل تترتب عليه أحكام الحيض؟

ج: إن كان متقطعاً، ولم يستمر ثلاثة أيام ولو في الداخل بعد خروج شيء منه، لم يترتب عليه أحكام الحيض.

س ٨٢٠: اعتاد العدد الغفير من المسلمات المحجبات على كشف ذقونهن، وشيء مما تحت الذقن، وستر الرقبة، فهل يجوز لهن ذلك؟ وما هو حدّ الوجه الذي يجوز كشفه، وهل منه الأذنان؟

ج: الوجه لا يشمل الأذنين، فيجب سترهما، وأما المقدار الذي يرى من الذقن وما تحته عند الإختار على الوجه المتعارف، فيلحقه حكم الوجه.

س ٨٢١: هل يجوز للمرأة المحجبة تعلّم قيادة السيارة، إذا كان معلمها أجنبياً ينفرد بها أثناء التعلّم من دون أن يستلزم ذلك الوقوع في المحرم؟  
ج: يجوز مع الأمن من الفساد.

س ٨٢٢: هل يجوز تلوين الشعر بصبغه، كلاً أو بعضاً، بقصد جلب الانتباه في المجالس النسائية الخاصة لغرض الزواج؟

ج: إن كان لمجرد الزينة من دون تدليس، كإخفاء العيب أو كبر السنّ، فلا بأس به.

س ٨٢٣: لو استعملت امرأة شعراً إصطناعياً سترت به شعرها الحقيقي، فهل يجوز لها إظهار صورتها على غير ما هي عليه طلباً للزينة والستر معاً؟

ج: يجوز لها استخدام الشعر الإصطناعي، ولكنه زينة يجب ستره عن الرجال الأجانب.

س ٨٢٤: ممرضة مسلمة تعمل في عيادة طبية، تلمس بطبيعة عملها أجساد الرجال، مسلمين وغير مسلمين، فهل يجوز لها ذلك، علماً بأن ترك العمل صعب لقلّة فرص الحصول على العمل، ثم هل هناك فرق بين لمس جسد مسلم، و لمس جسد غيره؟

ج: لا يجوز للمرأة أن تلمس جسد الأجنبي، مسلماً كان أم غيره، إلا إذا كانت هناك ضرورة رافعة للحرمة.

س ٨٢٥: في الغرب يمكن إصاق عدسات على حدقة العين بألوان شتى، فهل يجوز للمسلمة وضع العدسات اللاصقة لغرض التجميل والظهور بها أمام الرجال الأجانب (غير المحارم)؟

ج: إذا عدتّ زينة لها لم يجوز.

س ٨٢٦: هل يجوز بيع بويضة المرأة؟ وهل يجوز شراؤها؟

ج: يجوز.

س ٨٢٧: يتساقط شعر بعض النساء في حالات خاصة، فهل يحقّ لهن عرض شعورهن على الطبيب للعلاج، سواء استلزم سقوط الشعر الحرج لهن، أم لم يستلزم، بل اقتضاء التجميل؟

ج: يجوز مع الحرج الذي لا يتحمل عادة، لا بدونه.

س ٨٢٨: هل يجوز للمرأة المسلمة الالتحاق بالكليات المختلطة في الغرب،

رغم وجود تحلل في سلوك بعض الطلاب والطالبات هناك؟

س ٨٢٩: إذا كانت تتق مع ذلك تتمكنها من الحفاظ على سلامة دينها والقيام

بالتزاماتها الشرعية ومنها الحجاب، والتجنب عن النظر واللمس المحرمين، وعدم التأثير بما يحيط بها من أجواء التحلل والانحراف، فلا بأس به، وإلا لم يجوز.

س ٨٣٠: هل يجوز للنساء مشاهدة أجساد الرجال الذين يخلعون ثيابهم

أثناء العزاء؟

ج: الأحوط وجوباً الترك.

س ٨٣١: من تبرع بتربية طفلة فكرت عنده حتى بلغت مبلغ النساء، فهل يجب عليها الحجاب منه؟ وهل يجب عليه عدم النظر لشعرها، وعدم لمس جسمها؟

ج: نعم يجب كل ذلك، فשאُنْها معه شأن سائر الأجانب.

س ٨٣٢: هل يجوز للحائض أن تقرأ ما زاد على السبع آيات من القرآن الكريم (عدا العزائم)؟ وإن جازها ذلك، فهل في ذلك كراهة؟ وهل يعني هذا أنها تُثاب على قراءتها، إلا أن ثوابها أقل؟

ج: يجوز لها أن تقرأ ما عدا آيات السجدة الواجبة، وكراهة قراءة ما زاد على سبع آيات على القول بها، إنما هي بمعنى قلة الثواب.

مسائل في أحكام الموسيقى والغناء والرقص:

مسألة ١١٣٥: الموسيقى المحلّلة هي الموسيقى غير المناسبة لمجالس اللهو واللعب.

مسألة ١١٣٦: ليس المقصود من عبارة (مناسبة الموسيقى أو الغناء لمجالس اللهو

واللعب) هو كون الموسيقى أو اللحن الغنائي موجباً لترويح النفس، أو تغيير الجو النفسي، فإن ذلك جيد، ولكن المقصود بها أن السامع للموسيقى أو للحن الغنائي - خصوصاً إذا كان خبيراً بهذه الأمور - يميّز أن هذا اللحن مستعمل في مجالس اللهو واللعب، أو أنه مشابه للألحان المستعملة فيها.

مسألة ١١٣٧: يجوز ارتياد الأماكن التي تُعزف فيها الموسيقى المحلّلة، ويجوز

الإصغاء المتعمّد لها ما دامت محلّلة.

مسألة ١١٣٨: يجوز ارتياد الأماكن العامة التي تُعزف فيها الموسيقى، حتى وإن

كانت تلك الموسيقى مناسبة لمجالس اللهو واللعب، شرط عدم الإصغاء المتعمّد لها، كصالات استقبال الزائرين، والقاعات المخصّصة للضيوف والحدايق العامة،

والمطاعم والمقاهي وأمثالها - إن كانت الموسيقى التي تعزف فيها مناسبة لمجالس اللهو واللعب - ذلك أنه لا مانع من أن تسمع الأذن الألحان المحرّمة من دون أن تقصد الإصغاء لما تسمع.

مسألة ١١٣٩: يجوز تعلّم فن الموسيقى المحلّلة في المعاهد الموسيقية المعدّة لذلك، أو في غيرها من الأماكن الأخرى، للكبار والصغار على السواء، شرط أن لا يؤثر ارتيادهم لتلك الأماكن سلباً على تربيتهم وتنشئتهم الدينية.

مسألة ١١٤٠: الغناء حرام فعله واستماعه والتكسب به، وأقصد بالغناء الكلام اللهوي الذي يؤدي بالألحان المتعارفة عند أهل اللهو واللعب.

مسألة ١١٤١: لا يجوز قراءة القرآن الكريم، والأدعية الشريفة، والأذكار بالألحان المتعارفة عند أهل اللهو واللعب، والأحوط وجوباً ترك قراءة غيرها من الكلام غير اللهوي شعراً أو نثراً بذلك اللحن.

مسألة ١١٤٢: يجوز رقص المرأة أمام زوجها بقصد إسعاده وإثارته وغير ذلك، ولا يجوز لها أن ترقص أمام الآخرين من الرجال، والأحوط وجوباً لها أن لا ترقص أمام النساء أيضاً.

مسألة ١١٤٣: يجوز التصفيق في الأعراس والمناسبات الدينية والمهرجانات والاحتفالات وغيرها، للنساء والرجال على السواء.

#### استفتاءات:

س ٨٣٣: هل يجوز الاستماع إلى الأغاني الدينية في مدح آل البيت عليهم السلام مصحوبة بالموسيقى؟

ج: الغناء حرام مطلقاً، وأما المدائح التي تنشد بلحن جميل لا ينطبق عليه تعريف الغناء فلا مانع منها.

وأما الموسيقى فتجوز إذا لم تكن مناسبة لمجالس اللهو واللعب.



س ٨٣٤: بعض المقرئين أو المنشدين أو المغنيين يأخذون ألحان أهل الفسوق ويغنون أو ينشدون بها قصائد في مدح المعصومين عليهم السلام، فيكون المضمون مخالفاً لما تعارف عليه أهل الفسق والفجور، واللحن مناسباً لها؟ فهل يحرم التغني على هذه الصورة؟ وهل يحرم الإستماع؟

ج: نعم يحرم ذلك على الأحوط.

س ٨٣٥: هل يجوز للزوجة أن ترقص لزوجها مع الموسيقى أو بدونها؟

ج: يجوز من دون أن يكون مصحوباً بالموسيقى المحرمة.



## فهرس المحتويات

### أحكام المرأة في الإسلام

٥	الإهداء
٧	المقدمة
٨	منهج الكتاب:
٩	ملاحظات هامة:
١١	كتاب التقليد
١٢	شروط المُقلِّد:
١٢	إستفتاءات في أحكام التقليد:
١٤	مسائل في أحكام البلوغ:
١٤	إستفتاءات في أحكام البلوغ:
١٥	كتاب الطهارة
١٥	مسائل في أحكام الطهارة والنجاسة:
١٨	إستفتاءات في أحكام النجاسات والطهارة:
٢٤	مسائل في أحكام الوضوء:
٢٤	إستفتاءات في أحكام الوضوء:

٢٦	مسائل في أحكام الغسل:
٢٦	غسل الجنابة:
٢٩	إستفتاءات في أحكام الأغسال:
٣٦	مسائل في أحكام دم المرأة:
٣٦	١- دم الحيض:
٣٦	٢- دم الاستحاضة:
٣٦	٣- دم النفاس:
٣٦	٤- دم الجروح والقروح:
٣٦	٥- دم البكارة:
٣٧	القسم الأول: دم الحيض:
٣٧	صفاته:
٣٨	شرائط تحقق الحيض:
٣٩	الشكوك في دم الحيض:
٤٠	كيفية الاستبراء:
٤١	أحكام الحائض:
٤٤	أقسام الحائض:
٤٥	١- ذات العادة الوقتية فقط:
٤٥	٢- ذات العادة العددية فقط:
٤٥	٣- ذات العادة الوقتية والعددية:
٤٦	٤- المبتدأة:
٤٧	٥- المضطربة:
٤٧	٦- الناسية للعادة:
٤٨	مسائل يمكن تحقّقها في المستقبل:
٤٩	إستفتاءات في أحكام الحيض:
٥٤	القسم الثاني: دم الإستحاضة:
٥٤	صفاته وأحكامه:
٥٤	١- القليلة:
٥٤	٢- المتوسطة:
٥٥	٣- الكثيرة:
٥٩	إستفتاءات في أحكام الاستحاضة:

- ٦٢ ..... القسم الثالث: دم النفاس:
- ٦٢ ..... أوصافه:
- ٦٤ ..... أحكام النفساء:
- ٦٤ ..... إستفتاءات في أحكام النفاس:
- ٦٨ ..... مسائل في أحكام الأموات:
- ٧٠ ..... غسل مس الميت:
- ٧٠ ..... كفن الميت:
- ٧١ ..... الصلاة على الميت:
- ٧٢ ..... دفن الميت:
- ٧٣ ..... إستفتاءات في أحكام الميت:
- ٧٦ ..... مسائل في أحكام التيمم:
- ٧٧ ..... إستفتاءات في أحكام التيمم:
- ٧٩ ..... كتاب الصلاة
- ٨٣ ..... الشك في عدد ركعات الفريضة:
- ٨٥ ..... إستفتاءات في أحكام الصلاة:
- ٩٢ ..... كتاب الصوم
- ٩٢ ..... مسائل في الجماع والجنابة:
- ٩٤ ..... مسائل في الإكراه:
- ٩٥ ..... مسائل في أحكام صيام الحائض والنفساء والمستحاضة:
- ٩٦ ..... يجوز الافطار في شهر رمضان لكل من:
- ٩٧ ..... يكره للمرأة الصائمة أمور منها:
- ٩٨ ..... مسائل في الكفارات:
- ٩٩ ..... مسائل في الاعتكاف:
- ١٠٠ ..... إستفتاءات في أحكام الصيام:
- ١٠٠ ..... استفتاءات في الجماع:
- ١٠٣ ..... إستفتاءات في الاستمنا:
- ١٠٤ ..... إستفتاءات في أحكام سن البلوغ:
- ١٠٥ ..... إستفتاءات الحائض والمستحاضة:

- ١٠٧.....إستفتاءات في أحكام المرضع والحامل:
- ١١٠.....إستفتاءات في الكفارات وغيرها:
- ١١٣.....كتاب الزكاة والخمس
- ١١٣.....الخمس:
- ١١٥.....إستفتاءات في أحكام الزكاة والخمس:
- ١٢٢.....كتاب الحج
- ١٢٢.....مسائل في أحكام الحج:
- ١٢٥.....إستفتاءات في أحكام الاستطاعة:
- ١٢٩.....مسائل في أحكام النيابة:
- ١٢٩.....إستفتاءات في النيابة:
- ١٣٢.....مسائل في أحكام الاحرام والميقات:
- ١٣٤.....إستفتاءات في الاحرام والميقات:
- ١٤٠.....مسائل في أحكام محرّمات الاحرام:
- ١٤٠.....المحرمات المشتركة بين الرجل والمرأة هي:
- ١٤٢.....المحرمات المختصة بالمرأة:
- ١٤٧.....إستفتاءات في أحكام محرّمات الاحرام:
- ١٥٠.....مسائل في أحكام الطواف وصلاته:
- ١٥٣.....إستفتاءات في أحكام الطواف وصلاته:
- ١٦٣.....مسائل في تقديم الطواف وصلاته على أعمال منى:
- ١٦٤.....إستفتاءات:
- ١٦٥.....كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ١٦٧.....مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
- ١٦٨.....إستفتاءات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
- ١٧٢.....كتاب الدفاع
- ١٧٤.....تنبيه:
- ١٧٤.....إستفتاءات:

١٧٧ ..... النتيجة:

١٧٩ ..... كتاب النكاح

١٨٣ ..... إستفتاءات في أحكام النكاح:

١٨٧ ..... مسائل في عقد النكاح وأحكامه:

١٨٩ ..... إستفتاءات متفرقة في العلاقات الزوجية وغيرها:

١٩٩ ..... مسائل في أولياء العقد:

٢٠١ ..... إستفتاءات في عقد النكاح:

٢٠٣ ..... إستفتاءات في وليّ العقد:

٢٠٨ ..... المستحبات في النكاح:

٢٠٩ ..... المكروهات في النكاح:

٢١١ ..... مسائل في أسباب التحريم

٢١١ ..... ١- القول في النسب:

٢١٢ ..... أ- النسب الشرعي:

٢١٣ ..... ب- النسب الغير الشرعي:

٢١٣ ..... ٢- القول في الرضاع:

٢١٧ ..... تنبيه:

٢١٨ ..... ٣- القول في المصاهرة:

٢٢٠ ..... ما يحرم بالزنا واللواط:

٢٢١ ..... نكاح الخالة والعمّة مع بنت الأخت والأخ والجمع بين الأختين:

٢٢٢ ..... ٤ و ٥- القول في العدة وتكميل العدد:

٢٢٣ ..... ٦- القول في الكفر:

٢٢٦ ..... ٧- القول في الكفاءة:

٢٢٧ ..... ٨- القول في الاحرام:

٢٢٨ ..... إستفتاءات في أحكام الزنا وغيرها:

٢٤٠ ..... مسائل في أحكام النكاح المنقطع:

٢٤٤ ..... إستفتاءات في أحكام النكاح المنقطع:

٢٤٩ ..... مسائل في العيوب الموجبة لخيار الفسخ والتدليس:

٢٤٩ ..... ١- العيوب المشتركة بين الرجل والمرأة هي:

٢٤٩ ..... ٢- عيوب الرجل الموجبة لخيار الفسخ للمرأة: وهي ثلاثة

- ٢٥٠ ..... ٣ - عيوب المرأة الموجبة لخيار الفسخ للرجل:
- ٢٥٢ ..... التدليس:
- ٢٥٣ ..... مسائل في أحكام المهر:
- ٢٥٦ ..... إستفتاءات في مسائل المهر:
- ٢٥٩ ..... مسائل في الشروط المذكورة في عقد النكاح:
- ٢٦٠ ..... مسائل في القسمة:
- ٢٦٢ ..... مسائل في النشوز:
- ٢٦٤ ..... مسائل في الشقاق:
- ٢٦٥ ..... مسائل في أحكام الأولاد:
- ٢٦٧ ..... مسائل في أحكام الولادة وما يلحق بها:
- ٢٧٠ ..... مسائل في أحكام النفقات:
- ٢٧٣ ..... إستفتاءات في أحكام النشوز، والشقاق، والأولاد، والنفقات:
- ٢٧٩ ..... مسائل في النظر:
- ٢٨٢ ..... إستفتاءات في النظر:
- ٢٨٨ ..... مسائل في الحجاب:
- ٢٩١ ..... مسائل في الزينة:
- ٢٩٤ ..... مسائل في لباس الشهرة واللباس المختص:
- ٢٩٦ ..... إستفتاءات في لباس الشهرة واللباس المختص:
- ٢٩٧ ..... إستفتاءات في الحجاب:
- ٣٠٢ ..... إستفتاءات في الزينة:
- ٣٠٩ ..... مسائل في أحكام الإثارة والإغراء:
- ٣١١ ..... إستفتاءات في مسائل الإثارة والإغراء والمصافحة:
- ٣١٥ ..... مسائل في مجالس العقد والزواج:
- ٣١٧ ..... إستفتاءات في مجالس العقد والزواج:
- ٣١٩ ..... مسائل في الموسيقى والغناء والرقص:
- ٣٢١ ..... إستفتاءات في الموسيقى والغناء والرقص:
- ٣٢٨ ..... مسائل في التلقيح والتوليد والطبابة:
- ٣٢٩ ..... التلقيح والتوليد الصناعيان:
- ٣٣٠ ..... تغير الجنسية:
- ٣٣١ ..... إستفتاءات في تغيير الجنسية:



٤٨٩ ..... مختصر مسائل واستفتاءات من الفقه للمفتريين

٣٣٣ ..... مسائل في تحديد النسل:

٣٣٣ ..... إستفتاءات في منع الحمل والتلقيح:

٣٣٨ ..... إستفتاءات في الفحوصات الطبية والإختلاط:

٣٤٥ ..... كتاب الطلاق

٣٤٥ ..... ١- المطلق:

٣٤٦ ..... ٢- المطلقّة:

٣٤٩ ..... أقسام الطلاق:

٣٥١ ..... مسائل في أحكام العدة:

٣٥١ ..... أقسام العدة:

٣٥١ ..... ١- عدة الفراق:

٣٥٣ ..... ٢- عدة الوفاة:

٣٥٦ ..... ٣- عدة وطء الشبهة

٣٥٨ ..... الطلاق الرجعي:

٣٥٨ ..... الطلاق الخلعي:

٣٦٠ ..... طلاق المباراة:

٣٦١ ..... الظهار:

٣٦٢ ..... الإيلاء:

٣٦٣ ..... اللعان:

٣٦٦ ..... إستفتاءات في أحكام الطلاق والعدة وغير ذلك:

٣٧٤ ..... إستفتاءات في مرض «الايذ»:

٣٧٦ ..... كتاب الارث

٣٧٧ ..... موانع الارث:

٣٧٩ ..... الميراث بسبب الزوجية:

٣٨١ ..... ميراث الحمل:

٣٨١ ..... إستفتاءات في الميراث:

٣٨٤ ..... كتاب القضاء والشهادة

٣٨٥ ..... شهادات النساء:

٢٨٧	إستفتاءات في القضاء:
٣٨٨	كتاب الحدود
٣٨٨	مسائل في الزنا:
٣٩٠	كيفية إثبات الزنا:
٣٩١	أقسام الحد:
٣٩١	الأول: القتل
٣٩٢	الثاني: الرّجم
٣٩٢	الثالث: الجلد
٣٩٢	الرابع: الجلد والرجم معاً
٣٩٢	مسائل في الجلد والرجم
٣٩٣	كيفية إيقاف الحد
٣٩٤	مسائل في حدّ المساحقة:
٣٩٥	مسائل في حدّ القيادة:
٣٩٥	مسائل في حدّ القذف:
٣٩٦	مسائل في حدّ السرقة:
٣٩٧	مسائل في حدّ المسكر:
٣٩٨	إستفتاءات في أحكام الحدود:
٤٠٠	إستفتاءات في إسقاط الحمل وديّته:
٤٠٢	مقدار دية الجنين:
٤٠٤	كتاب القصاص والديات
٤٠٦	في مقادير الديات:
٤٠٩	إستفتاءات في القصاص والديات:
٤١٣	كتاب النذر واليمين
٤١٣	اليمين:
٤١٤	النذر:
٤١٥	إستفتاءات في النذر واليمين:
٤١٩	مصادر الكتاب

## مختصر مسائل واستفتاءات من الفقه للمغترين

تعريف ببعض المصطلحات الواردة في الفتاوى ..... ٤٢٣

الاغتراب والهجرة ..... ٤٢٨

مسائل في الاغتراب والهجرة: ..... ٤٢٨

استفتاءات: ..... ٤٣٠

مسائل في التقليد: ..... ٤٣١

مسائل في الطهارة والنجاسة: ..... ٤٣٢

استفتاءات في الطهارة: ..... ٤٣٤

مسائل في الصلاة: ..... ٤٣٦

استفتاءات: ..... ٤٣٧

مسائل في الصوم: ..... ٤٣٩

استفتاءات: ..... ٤٤٠

مسائل في شؤون الميت: ..... ٤٤٢

استفتاءات: ..... ٤٤٣

فقه المعاملات ..... ٤٤٥

مسائل في المأكولات والمشروبات: ..... ٤٤٥

استفتاءات: ..... ٤٤٨

مسائل في الملابس: ..... ٤٥٠

استفتاءات: ..... ٤٥١

مسائل في التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر: ..... ٤٥٢

استفتاءات: ..... ٤٥٣

العلاقات الإجتماعية ..... ٤٥٥

مسائل في صلة الرحم: ..... ٤٥٥

استفتاءات: ..... ٤٥٨

٤٦٢	الشؤون الطبيّة
٤٦٢	استفتاءات:
٤٦٧	الزواج
٤٦٧	مسائل في الزواج:
٤٦٩	استفتاءات:
٤٧٣	مسائل في شؤون الشباب:
٤٧٤	استفتاءات:
٤٧٥	مسائل في شؤون النساء:
٤٧٦	استفتاءات:
٤٧٩	مسائل في أحكام الموسيقى والغناء والرقص:
٤٨٠	استفتاءات:
٤٨٣	فهرس المحتويات





# احكام من المراه



انتشارات مدين  
مركز التوزيع



أصالة الماضي وعلاوة الحاضر

قم - ايران - شارع صفانيه - پاساز الامام المهدي  
هاتف: ۷۷۲۲۶۳۱ - ۷۸۴۴۲۲۴ فاكس: ۷۷۴۷۶۹۵

ISBN 964-6642-63-2



9 799646 642637